

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ٧ /



جَمَلُ الْعِلْمِ الْعَمَلِ وَ شَرْحُ جَمَلِ الْعِلْمِ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهَدْيِ
(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

تحقيق

رضا بحی زورفامانگ

المؤلف الذی الذکر الفیة الشریف المرتضی



جُمْلَةُ الْعِلْمِ الْعَمَلِ و شَرْحُ جُمْلَةِ الْعِلْمِ

الشَّيْفُ الْمَرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِي، عَلَمُ الْهَدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



تحقيق

رضا يحيى زور فارمد

مؤلفات الشَّيْفِ الْمَرْتَضَى / ٧



سرشناسه: سیدمرتضی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.

عنوان قرار دادی: جمل العلم والعمل، شرح.

عنوان و نام پدیدآور: جمل العلم والعمل وشرح جمل العلم / الشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی، تحقیق: رضا یحیی پور فارمد؛ إشراف: محمد حسین الدراتی؛ إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دارالحديث.

مشخصات نشر: مشهد المقدسة: الأستانة الرضویة المقدسة، مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۴۱ق. - = ۱۳۹۸.

مشخصات ظاهری: ۴۳۳ ص.

فروست: المؤتمر الدولي لذكری ألفتة الشریف المرتضی، مؤلفات الشریف المرتضی: ۷.

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۰۶-۴۲۲-۶.

وضیعت فهرست نویسی: فیا.

موضوع: علم الهدی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق. جمل العلم والعمل -- نقد و تفسیر.

موضوع: کلام شیعه امامیه.

موضوع: اصول دین.

شناسه افزوده: یحیی پور فارمد، رضا، ۱۳۶۴ - .

شناسه افزوده: مؤسسه علمی فرهنگی دارالحديث.

شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۷۲.

رده بندی کنگره: BP ۲۰۹/۷.

شماره کتاب شناسی ملی: ۵۵۵۶۸۲۲.



المؤتمر الدولي لذكری ألفتة الشریف المرتضی - مؤلفات الشریف المرتضی / ۷

جمل العلم والعمل

وشرح جمل العلم

تحقیق: رضا یحیی پور فارمد

إشراف: محمد حسین الدراتی

الإخراج الفتي: حسين افخمیان

تصميم الغلاف: نیما نقوی

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق / ۱۳۹۸ش / ۴۰۰ نسخة، وزیری / الثمن: ۵۸۷۰۰۰ ریال ایرانی

الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمیة - الثقافية في دارالحديث، قم، ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمیة - الثقافية في دارالحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناس

الفهرس الإجمالي

٧	مقدمة التحقيق.....
٣٥	نماذج من تصاوير النسخ.....

(١)

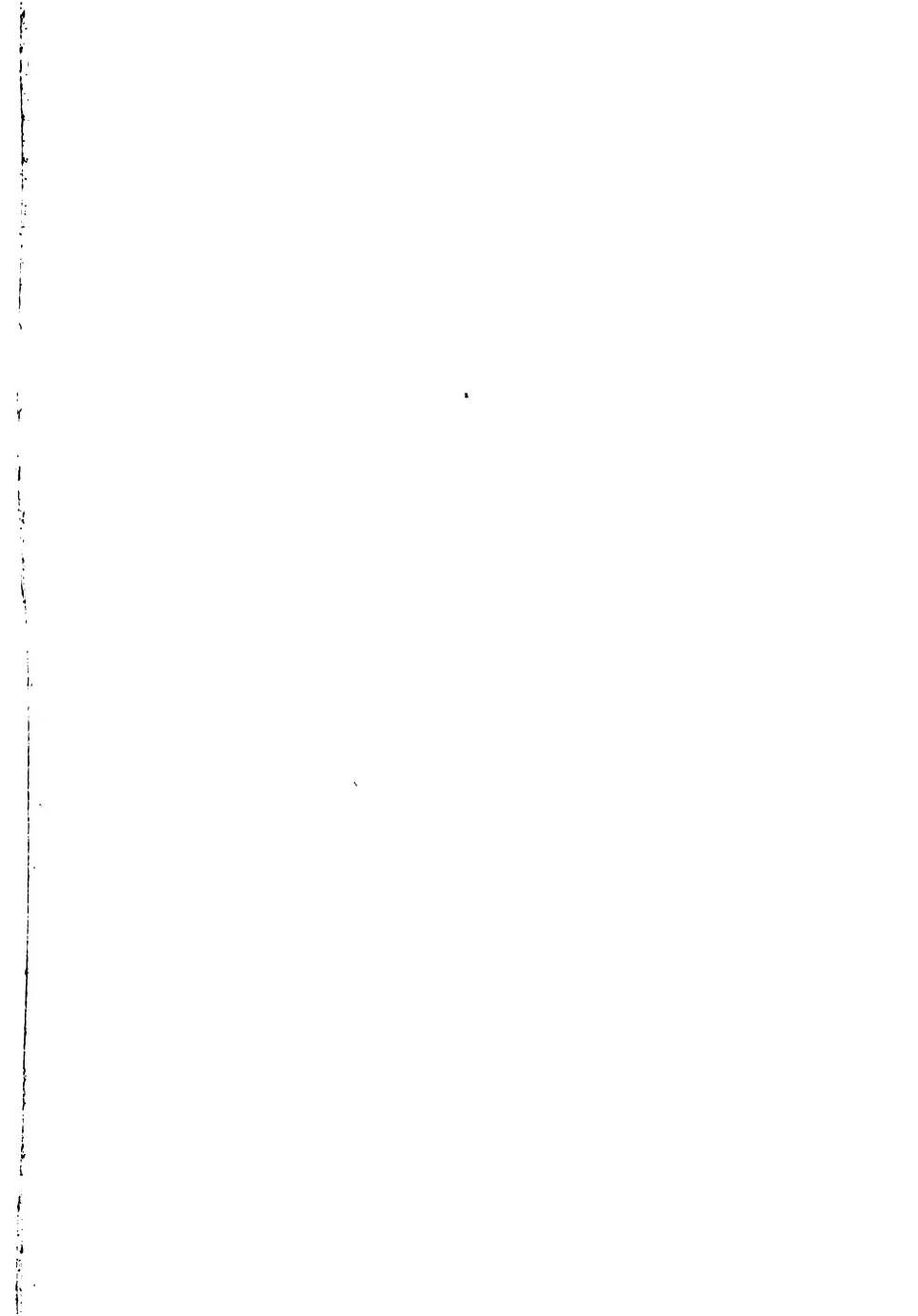
جمل العلم والعمل

٦١	١. جمل العلم.....
٦٣	[١] باب بيان ما يجب اعتقاده في أبواب التوحيد.....
٦٧	[٢] باب بيان ما يجب اعتقاده في أبواب العدل كلها وما يتصل بها ...
٧٨	[٣] فصل فيما يجب اعتقاده في النبوة.....
٨٠	[٤] باب ما يجب اعتقاده في الإمامة وما يتصل بها.....
٨٤	[٥] باب ما يجب اعتقاده في الآجال والأسعار والأرزاق.....
٨٧	٢. جمل العمل.....
٨٧	[١.] كتاب الطهارة.....
٩٩	[٢.] كتاب الصلاة وأفعالها.....
١٣٧	[٣.] كتاب الجنائز.....
١٤٣	[٤.] كتاب الصوم.....
١٥٧	[٥.] كتاب الاعتكاف.....
١٦١	[٦.] كتاب الحج.....
١٧٩	[٧.] كتاب الزكاة.....

(٢)

شرح جمل العلم

٢٠١	[١.] باب بيان ما يجب اعتقاده في أبواب التوحيد.....
٢٣٩	[٢.] باب ما يجب اعتقاده في أبواب العدل وما يتصل بذلك.....
٣١١	[٣.] باب الكلام في النبوة.....
٣٢٧	[٤.] باب الكلام في الإمامة.....
٣٦١	[٥.] باب الآجال والأرزاق والأسعار.....
٣٦٩	الفهارس العامة.....



مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الميامين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

ترك الشريف المرتضى علم الهدى تراثاً كلامياً مهماً، ولا غرو فهو من الأعلام المؤسسين لعلم الكلام الشيعي. ومن مصنفاته التي وصلت إلينا عبر التاريخ رسالة «جمل العلم والعمل»، التي تشتمل على أهم ما يجب أن يعلمه المكلف (وهو القسم الكلامي) وأن يعمل به (وهو القسم الفقهي).

وإذ نحمد الله - جلّ وعلا - الذي وفقنا لتحقيق هذا الأثر النفيس، نقدّم الكلام عنه فيما يلي.

الشريف المرتضى في سطور

هو السيّد أبو القاسم عليّ بن الحسين الموسويّ (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)، الملقّب بالشريف المرتضى، وبعلم الهدى، وذي المجدين. يتّصل نسبه بخمس وسائط إلى الإمام موسى بن جعفر الكاظم. وكان من النجوم اللامعة في سماء الفقه وأصوله والكلام والتفسير والأدب وغيرها من العلوم. تولّى نقابة الطالبين، وإمارة الحاج، وديوان المظالم بعد والده الشريف أبي أحمد، وأخيه الشريف الرضي.

أخذ العلوم عن أبرز مشايخ عصره وكبار أعلام دهره كالشيخ المفيد، والشيخ

الصدوق، وأبيه الحسين بن عليّ ابن بابويه القمّي، و هارون بن موسى التلعكبري، وأحمد بن سهل الديباجي، و علماء آخرين.

و قام بتربية شريحة واسعة من العلماء الذين خلفوه في سدانة المذهب و القيام بشؤونه، وإنّ من أهمّ تلامذته: شيخ الطائفة الطوسي، و القاضي ابن البرّاج الطرابلسي، و أبو الفتح الكراچكي، و أبو العباس النجاشي، و غيرهم. و خلف تراثاً زاخراً في مختلف العلوم، و يمكن أن نعدّ من أهمّ مصنّفاته: الذخيرة، و الملخص، و جمل العلم والعمل، و الشافي، و الصرفة، و تنزيه الأنبياء، و الغرر و الدرر (الأمالى)، و الانتصار، و الناصريّات و غيرها.^١

نظرة سريعة حول «جمل العلم و العمل»

أمّا سبب تأليف هذا الكتاب يعود إلى طلب بعض مشايخ الشريف المرتضى -و الذي هو على الاحتمال المتأخّر لليقين الشيخ المفيد- في تصنيف رسالة مختصرة فيما يجب الاعتقاد به في باب أصول الدين، و كذلك ما يجب العمل به من الشرعيّات. و قد لبّى طلبه الشريف المرتضى و نزل عند رغبته، فقام بتأليف هذا الكتاب المختصر الذي لا يستغني عن مراجعته الطالب و الأستاذ.^٢

و أمّا تاريخ تأليف هذا الكتاب فغير معلوم بالضبط، لكن من المعلوم أنّه ألف هذا الكتاب بعد تأليف كلّ من: الذخيرة، و الملخص، و المصباح؛ و قبل وفاة أستاذه الشيخ المفيد؛ فإنّه من جهة يُرجع القارئ في خاتمة الكتاب إلى هذه الكتب

١. يختصّ المجلّد الأوّل من موسوعة الشريف المرتضى -و الذي يعتبر هذا الكتاب من أجزائه - لدراسة تفصيليّة عن سيرة الشريف المرتضى و حياته و آثاره؛ و لذلك اكتفي هنا بهذا المختصر عن حياته.

٢. راجع: جمل العلم و العمل، ص ٥٩.

الثلاث، أي: الذخيرة، والملخص، والمصباح^١؛ ومن جهةٍ أخرى: فهو يذكر الشيخ المفيد ويدعو له بالبقاء بقوله: «أدام الله تأييده»^٢، ممّا يدلّ على أنّه تمّ تأليف هذا الكتاب في حياته.

وأما عن هيكلية الكتاب، فهو يشتمل على قسمين رئيسيين، هما: العقائد والأحكام.

أما القسم الأول فهو يشتمل على بحثين، هما الأساس في الكلام عند العدليّة، وهما: التوحيد والعدل.^٣ فيبحث في الباب الأول مسألة التوحيد، وفي الباب الثاني حتّى الباب الخامس يبحث عن العدل، وما يتّصل به من أبحاث (كالنبوة، والإمامة، والآجال والأرزاق والأسعار).

وفي القسم الثاني من الكتاب يتمّ البحث عن الأصول المعروفة في المصادر الحديثيّة عموماً باسم «دعائم الإسلام» والتي هي الصلاة، والزكاة، والصوم، والحجّ، والولاية^٤، إلّا أنّ الولاية لا تعدّ من المباحث الفقهيّة.

يشتمل القسم الثاني على سبعة كتب وهي كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الجنائز، وكتاب الصوم، وكتاب الاعتكاف، وكتاب الحجّ، وكتاب الزكاة، ويشتمل كلّ كتاب على عدّة فصول.

وجه تسمية الكتاب

لم يذكر الشريف المرتضى اسماً لكتابه «جمل العلم والعمل» في طيّاته، بل

١. المصدر نفسه، ص ١٩٥.

٢. المصدر نفسه، ص ٥٩.

٣. ولذلك تُعرف الإماميّة والمعتزلة بأصحاب العدل والتوحيد. لاحظ: الملل والنحل

للمشهورستاني، ج ١، ص ٥٦.

٤. راجع: الكافي، ج ٣، ص ٥١، باب دعائم الإسلام.

قد اكتفى بالتبني على أنّ هذه الرسالة إملاءً مختصر، يشتمل على ما يجب العلم والاعتقاد به، وما يجب العمل به على المكلف من الشرعيات.^١ ولكن سمّي هذا الكتاب في شرحه الذي تمّ تأليفه بإملائه و تقرير بعض تلامذته باسم «جمل العلم والعمل»^٢. وكذلك ورد في فهرست الشيخ الطوسي - الذي تمّ تأليفه في حياة الشريف المرتضى - حيث يذكر نفس التسمية للكتاب.^٣

و «الجُمْل» في المصادر اللغوية تستعمل بمعنيين:
الأول: إذا استُخدمت للمفرد، تعني الحبل الغليظ، وأوردوا لها كلمات مترادفة للمعنى نفسه، وهي «الجُمْل»، و «الجُمْل»، و «الجُمْل»، و «الجَمْل».^٤
الثانية: إذا استُخدمت للجمع، وهي جمع «الجملة».^٥
يرى بعض الباحثين أنّ «الجُمْل» هنا وردت بالمعنى الأول، وهي تعني أنّ الكتاب حبلٌ غليظٌ للتمسك بالعلم والعمل.^٦
ولا يعدّ هذا الرأي متيناً، حيث لم يصرّح المؤلف في هذين الكتابين - الجمل و شرحه - هذا الوجه في تسمية كتابه أولاً، ولا توجد قرينة على هذه التسمية في المتن.

والذي اعتقده أنّ «الجُمْل» هنا وردت بالمعنى الثاني، أي جمع لكلمة «الجملة»، وهي أوجه وأصح استخداماً من المعنى الأول. ومما يدلّ على ذلك

-
١. راجع: جمل العلم والعمل، ص ٥٩.
 ٢. راجع: شرح جمل العلم والعمل، ص ١٩٩.
 ٣. راجع: فهرست كتب الشيعة، ص ٢٨٨.
 ٤. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٢٣ «جمل».
 ٥. راجع: المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٢٨ «جمل».
 ٦. دانشنامه‌ی جهان اسلام، ج ١١، ص ٧٥٧، مدخل «جمل العلم والعمل».

أنّ الشريف المرتضى يُعبّر في مواضع من هذا الكتاب وشرحه بقوله: «هذه جملة مقنعة» أو «هذه جملة كافية».^١

صحة نسبة الكتاب وشرحه للمؤلف

أما بالنسبة للمتن، وهو كتاب جمل العلم والعمل، فلا يوجد أيّ تردد في نسبته إلى الشريف المرتضى، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: يُرجع المصنّف في هذا الكتاب إلى أربع كتب أخرى من تأليفه، وهي: الصرفة^٢، والذخيرة^٣، والملخص^٤، والمصباح^٥، ولا شك في نسبة هذه المصنّفات للشريف المرتضى.

ثانياً: اتّفاق أصحاب السير والتراجم وأعلام الفقه والكلام في نسبة هذا الكتاب للشريف المرتضى، ومنهم: شيخ الطائفة الطوسي^٦، والنجاشي^٧، وابن شهر آشوب^٨، وابن إدريس^٩، وغيرهم.

وأما نسبة الشرح - أي: شرح جمل العلم والعمل - فكذلك لا مجال للشك في نسبته للشريف المرتضى؛ وذلك لأنّه:

أولاً: أحوال المؤلّف القارئ للتفصيل بالرجوع إلى مصنّفاتهِ الأخرى، والتي هي:

١. لاحظ: جمل العلم والعمل، ص ٨٦، ١٧٧؛ شرح جمل العلم والعمل، ص ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٣٢٦، ٢٥٥، ٢٤٦.

٢. راجع: جمل العلم والعمل، ص ٧٩.

٣. راجع: المصدر نفسه، ص ١٩٥.

٤. راجع: المصدر نفسه.

٥. راجع: المصدر نفسه.

٦. راجع: فهرست كتب الشيعة، ص ٢٨٨.

٧. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٧١.

٨. راجع: معالم العلماء، ص ٦٩.

٩. راجع: السرائر، ج ١، ص ٣٨١.

الصرفة^١، والذخيرة^٢، والملخص^٣، والشافي^٤، والغرر والدرر (الأمالي)^٥، و المسائل الموصليّة^٦، والمقنع في الغيبة^٧، ولا يشكّ اثنان في نسبة هذه التصانيف إلى الشريف المرتضى.

ثانياً: التصريح بنسبة هذا الشرح في ديباجة جميع مخطوطاته إلى الشريف المرتضى، وأنه من تصانيفه.^٨

مصادر الشريف المرتضى في هذين الكتابين

من المناهج المتداولة في التأليف بين المؤلفين في مختلف العلوم الإسلامية أن يوشّحوا كتبهم ورسائلهم بعبارات من تراث المتقدمين، وأن يستندوا إلى كلماتهم، ومن المعهود أيضاً عند كثير من المؤلفين الإرجاع والإحالة إلى سائر مصنفاتهم.

ولكن الشريف المرتضى في هذين الكتابين (أي: جمل العلم والعمل، و شرح جمل العلم) لم يذكر مصدراً من المصادر التي اعتمدت عليها، ونحن - فيما فحصنا عنه في عبارات هذين الكتابين - لم نجد أثراً من عبارات المتقدمين على الشريف المرتضى.

١. راجع: شرح جمل العلم والعمل، ص ٣١٨.
٢. راجع: المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢٣٥، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٤.
٣. راجع: المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢٣٥.
٤. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٤.
٥. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٥٤.
٦. راجع: المصدر نفسه، ص ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠٢.
٧. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٥١.
٨. راجع: المصدر نفسه، ص ١٩٩.

ولكنه في عدة من المواضع يحيل القارئ إلى سائر مصنفاته، فعلى سبيل المثال:
في جمل العلم والعمل يُرجع إلى الصرفة^١، والذخيرة^٢، والملخص^٣، و
المصباح^٤.

في شرح جمل العلم والعمل، يذكر كلاً من الصرفة^٥، والذخيرة^٦، و
الملخص^٧، والشافي^٨، والغرر والدرر (الأمالي)^٩، والمسائل الموصليّة^{١٠}، و
المقنع في الغيبة^{١١}، ويُرجع من يروم التفصيل إلى هذه المصنفات.

جهود حول الكتاب

أولاً: الترجمة

لم نجد - حسب البحث والتتبع - سوى ترجمة فارسيّة للقسم الفقهي من كتاب
جمل العلم والعمل، ولا توجد ترجمة لهذين الكتابين (الجمل وشرحه) إلى
لغات أخرى غير هذه الترجمة، وإليك مواصفاتها:
- ترجمة القسم الفقهي من كتاب جمل العلم والعمل، وهي رسالة جامعيّة

١. راجع: جمل العلم والعمل، ص ٧٩.

٢. راجع: المصدر نفسه، ص ١٩٥.

٣. راجع: المصدر نفسه.

٤. راجع: المصدر نفسه.

٥. راجع: شرح جمل العلم والعمل، ص ٣١٨.

٦. راجع: المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢٣٥، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٤.

٧. راجع: المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢٣٥.

٨. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٤.

٩. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

١٠. راجع: المصدر نفسه، ص ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠٢.

١١. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٥١.

تقدّم بها فضل الله العطارديّ، بإشراف الأستاذ الشيخ كاظم مدير شأنه چي، بجامعة فردوسيّ في مشهد، سنة ١٣٤٩ هـ. ش.^١

ثانياً: الشروح

وقد لاقى كتاب جمل العلم والعمل إقبالاً في عصره، فقد قام ثلاثة من العلماء بشرحه، وهذه الشروح الثلاث لا رابع لها حسب البحث والتحقيق، وهي:

١. شرح جمل العلم والعمل، للقاضي ابن البرّاج الطرابلسيّ، وهو على القسم الفقهيّ فقط.

٢. شرح جمل العلم أو شرح الجمل المعروف بـ «تمهيد الأصول»، لشيخ الطائفة الطوسيّ، وهو على القسم الكلاميّ فقط.

٣. شرح جمل العلم والعمل، من إملاء الشريف المرتضى، وتقرير بعض تلامذته، وهو على القسم الكلاميّ فقط.

وفيما يلي، التعريف بهذه الشروح والكلام عنها باختصار.

نظرة حول شروح «جمل العلم والعمل»

وصلتنا ثلاث شروح على جمل العلم والعمل، وكلٌّ منها يختصّ بقسم من الكتاب، ولا يشمل شرح كلا القسمين (الكلام والفقه).

فأما شرح القسم الكلاميّ فهو شرح الشريف المرتضى وتلميذه الشيخ الطوسيّ. وأما شرح القسم الفقهيّ فهو شرح القاضي ابن البرّاج، وإليك الكلام عنها:

أ. شرح القاضي ابن البرّاج

وهو الشرح الوحيد الواصل إلينا للقسم الفقهيّ من الكتاب، قام بشرحه القاضي

١. فهرست ترجمه‌های فارسی آثار سیّد مرتضی، ص ١٧٣.

عبد العزيز بن نحرير بن البراج الطرابلسي (م ٤٨١ هـ). لم يُسمَّ ابن البراج كتابه هذا، إلا أنَّ أول من ذكره هو ابن شهر آشوب حيث سمَّاه «شرح جمل العلم و العمل».^١

تتلخّص مميّزات هذا الشرح بما يلي:^٢

١. يكتفي الشارح في بعض الأحيان بنقل كلام الشريف المرتضى، ولم يتعرّض لشرحه؛ لوضوح معناه.^٣
٢. بل وفي موارد أخرى يحذف الشارح كلام الماتن، ولم يتعرّض إلى شرحه أيضاً.^٤

٣. جملة من المسائل التي قام ابن البراج بشرحها وتوضيحها لم ترد في متن جمل العلم والعمل.^٥

٤. مع أنَّ الماتن لم يتعرّض في كتاب جمل العلم والعمل إلى مباحث الفقه المقارن؛ نظراً لاختصاره منشأ تأليفه، إلا أنَّ ابن البراج تعرّض في شرحه إلى موارد الخلاف مع العامة، وأورد جملة من آراء علماء الجمهور، ثمَّ يطرح رأي الإمامية و يقدّمه على رأي العامة.^٦

١. راجع: معالم العلماء، ص ٨٠.

٢. راجع: للتفصيل حول مميّزات هذا الشرح إلى مقالة: «شرح جمل العلم والعمل» بقلم الشيخ عليّ الفرهودي، المنشور في مجلّة فقه أهل البيت، العدد ٨٥ - ٨٦، السنة ١٤٣٨ هـ.

٣. راجع: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٦١ «فصل في نواقض الطهارة» و «فصل في التيمم».

٤. راجع: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٦٤، حذف الشارح بحث عدم جواز وطن الحائض، و أحكام النفاس.

٥. راجع: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٥٥، حكم التطهير بالماء المضاف؛ و ص ٥٦، بحث منزوحات البئر.

٦. راجع: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ١٣٣.

و قد طبع هذا الشرح بالمواصفات التالية:

- شرح جمل العلم و العمل، الشيخ الأجلّ الأقدم القاضي ابن البرّاج، تقديم و تحقيق و تعليق: الشيخ كاظم مدير شانہ چي، مطبعة جامعة مشهد، سنة ١٣٥٢ هـ. ش.

ب. شرح الشيخ الطوسي

و هو شرح على القسم الكلامي لكتاب جمل العلم و العمل، قام بشرحه تلميذ الماتن، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، و هو المعروف بـ «تمهيد الأصول».

و قد ذكر هذا الشرح في سائر مصتفاة بعنوان: «شرح الجمل»^١، و «شرح جمل العلم»^٢، و «شرح ما يتعلّق بالأصول من جمل العلم و العمل»^٣. و الظاهر أنّ الشيخ النجاشي هو أوّل من ذكره باسم «تمهيد الأصول»^٤.
يشتمل الكتاب على أربعة أجزاء:

يبتدأ الجزء الأوّل - و على خلاف منهج الشريف المرتضى - بالبحث عن حقيقة الواجب تعالى، و الواجب الاعتقادي الأوّل. ثمّ تتطابق سائر المباحث مع ترتيب الباب الأوّل من جمل العلم. و في الختام يورد قسماً من مباحث العدل - التي أوردّها الشريف المرتضى في الباب الثاني - في آخر هذا الجزء.
و أمّا الجزء الثاني، فهو عبارة عن تتمّة مباحث العدل، من البحث عن التكليف

١. راجع: الاقتصاد، ص ٥٢.

٢. راجع: التبيان، ج ٢، ص ٥٤٩، و ج ٣، ص ٤٧.

٣. راجع: فهرست كتب الشيعة، ص ٤٥٠.

٤. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٠٣.

و اللطف والآلام والأعراض. ولم يتمّ مباحث الباب الثاني في هذا الجزء، فيكملها في الجزء اللاحق.

وأما الجزء الثالث، فهو كذلك عبارة عن استمرار مباحث الباب الثاني من جمل العلم، وهو باب العدل. وفيه يتمّ البحث عن الوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك يستوفي الكلام عن مباحث الباب الثاني. ثمّ ينتقل إلى مباحث الباب الثالث من جمل العلم، وهو باب النبوة، فيتّمّ الكلام عنها في هذا الجزء، وبه ينهي الجزء الثالث من الشرح.

وأما الجزء الرابع، فهو يختصّ بشرح مباحث الباب الرابع من جمل العلم، وهي مباحث الإمامة. وفيه يتمّ البحث عن وجوب الإمامة، وصفات الإمام، وإمامة أمير المؤمنين - عليه السلام - بعد رسول الله - صلى الله عليه وآله -.

ومن الملحوظ أنّ مخطوطات شرح الشيخ الطوسي على جمل العلم والعمل تنتهي إلى البحث عن حديث المنزلة^١، مع أنّ الشيخ الطوسي وعد في أول هذا الجزء (وهو الجزء الرابع) بالبحث عن أعيان الأئمة، وأحكام البغاة على الأئمة، و البحث عن الغيبة^٢، وهي بأجمعها من مباحث الباب الرابع من جمل العلم والعمل. وبناءً على ذلك لا يشتمل هذا الكتاب على شرح مباحث الباب الخامس من جمل العلم والعمل، والذي يتمّ البحث فيه عن الآجال والأرزاق والأسعار. يمكن أن نعدّ من خصائص هذا الشرح ما يلي^٣:

١. راجع: تمهيد الأصول، ص ٤٠٢.

٢. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

٣. راجع للتفصيل عن الكتاب ومميّزاته إلى مقالة: «تفصيلي بر يك اجمال؛ بر رسي دو كتاب جمل العلم والعمل سيّد مرتضى و تمهيد الأصول شيخ طوسي» بقلم هادي الطباطبائي، المنشور في مجلّة كتاب ماه دين، الرقم ١٨٤، بهمن ١٣٩١ هـ. ش.

١. لم يلتزم الشيخ الطوسي بترتيب المباحث كما وردت في المتن، أي جمل العلم والعمل، فقد قام بتقديم بعض المباحث وتأخير بعضها الآخر، كما قام بحذف بعض المباحث.

٢. لم يكن منهج الشيخ الطوسي في الشرح على المنهج المرسوم بـ «قال - أقول»، بل قام بتقرير آراء الشريف المرتضى في كل موضوع.

٣. لقد اكتفى الشيخ الطوسي بشرح كلام شيخه الشريف المرتضى و توضيح عباراته، ولم يتعرض لطرح أفكاره وآرائه إذا كانت مخالفة لآراء المؤلف الماتن.

فمن ذلك اختلاف رأي الشارح (الشيخ الطوسي) مع الماتن (الشريف المرتضى) في البحث عن إعجاز القرآن وكيفيته وجهته، حيث يعتقد الشريف المرتضى أنّ جهة إعجاز القرآن هي الصرفة^١، وهو رأيه المشهور المعروف الذي صنّف من أجله كتاب الصرفة؛ بينما يخالفه الشيخ الطوسي، ويرى أنّ جهة إعجاز القرآن هي الفصاحة المنقطعة النظير التي يتميّز بها القرآن الكريم.^٢ ولكن الشيخ الطوسي يتجنّب عن إبداء رأيه في المقام، ويرى أنّه ليس من المحبّد أن يبدي الشارح رأيه المخالف لرأي الماتن في شرح المتن.^٣

ج. شرح الشريف المرتضى

وهو الشرح الذي قام الشريف المرتضى بإملائه، وقام بتقريره بعض تلامذته

١. راجع: جمل العلم والعمل، ص ٧٨.

٢. راجع: التبيان، ج ٥، ص ٤٥٧.

٣. راجع: الاقتصاد، ص ٢٧٨.

الذي لم يتبين هُويته وشخصه من خلال الشرح، وهذا الشرح يختصّ بالقسم الكلامي من جمل العلم والعمل.

أما تاريخ تأليف هذا الشرح وآته متى قام بإملائه المصنّف فهو ما لم يُعلم بوضوح، ولكن يمكن لنا تخمين تاريخه، وهو أنّ الشريف المرتضى قام بإملاء هذا الشرح في أواخر عمره الشريف على تلامذته، وتعهّد أحدهم بتقريره و تحريره؛ والشاهد على ذلك أنّ الشريف المرتضى يُسمّي سائر مصنّفاتهِ المهمة في هذا الشرح، والتي منها: كتاب الصرفة^١، والذخيرة^٢، والملخص^٣، والشافي^٤، والغرر والدرر (الأمالى)^٥، والمسائل الموصليّة^٦، والمقنع في الغيبة^٧.

ويحتمل أيضاً أن يكون تقرير هذا الشرح بعد وفاة الشريف المرتضى؛ حيث إنّ جميع النسخ الموجودة من الكتاب تشتمل على الدعاء له بالرحمة، بعباراتٍ نحو «قدّس الله روحه»^٨ (مرّة واحدة)؛ و «رضي الله عنه»^٩ (٨٧ مرّة).

لكن مع ملاحظة أنّ أقدم النسخ الواصلة إلينا تعود كتابتها إلى أربعة قرون بعد وفاة الشريف المرتضى، فمن المحتمل أن تكون هذه العبارات غير موجودة في

١. راجع: شرح جمل العلم، ص ٣١٨.

٢. راجع: المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢٣٥، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٤.

٣. راجع: المصدر نفسه، ص ٢١٢، ٢٣٥.

٤. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٤.

٥. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

٦. راجع: المصدر نفسه، ص ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٠٢.

٧. راجع: المصدر نفسه، ص ٣٥١.

٨. راجع: المصدر نفسه، ص ١٩٩.

٩. راجع: المصدر نفسه، ص ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩.

نسخة المقرّر، وأنّ نساخ المخطوطات المتأخّرة قاموا بإضافة هذه العبارات؛ نظراً لوفاء الشريف المرتضى.

وإنّ ممّا يؤسف له أنّ مقرّر هذا الشرح لم يعرف حتّى الآن، ولكن من الواضح المعلوم من ديباجة الكتاب أنّ المقرّر من تلامذة المؤلف، وأنّه قرأ الكتاب على الشريف المرتضى. ولما كان متن الكتاب (جمل العلم والعمل) يصعب فهمه على المبتدئين، طلب من شيخه المصنّف أن يقوم بشرح الكتاب؛ ليسهل فهمه على الجميع. وقد نزل الشريف المرتضى عند رغبته، واستجاب طلبته، فقام بإملاء هذا الشرح على تلميذه المقرّر.^١

وقد احتمل بعض المفهرسين أنّ مصنّف الشرح هو أبو الفتح الكراجكي^٢. ولكنّه رأي غير صائب؛ فإنّه لا يوجد أيّ شاهد و دليل على أنّ المقرّر هو الكراجكي. وعلى فرض ذلك فإنّ الكتاب إذا كان إملاءً وتقريراً لا ينسب إلى المقرّر، بل يُنسب إلى مَنْ أملى الكتاب. ولا ريب أنّ الكتاب من إملاء الشريف المرتضى، فلا يبقى وجهٌ في انتسابه للكراجكي أبداً.

واحتمل آخرون أنّ مقرّر هذا الشرح هو الشيخ الطوسي، وأقاموا دلائل على هذا الاحتمال، وهي كالتالي:

١. اهتمام الشيخ الطوسي وعنايته الفائقة بكتاب جمل العلم والعمل. فمضافاً إلى تأليف تمهيد الأصول كان بنوي تأليف شرح آخر، إمّا على هذا الكتاب أو كتاب الذخيرة؛ فإنّه يرى أنّ جميع المسائل الكلاميّة قد بُحثت في هذين الكتابين، وما بُحث عنه غير مباحث الكتابين المذكورين ضعيفٌ لا فائدة فيه.^٣

١. راجع: شرح جمل العلم، ص ١٩٩.

٢. راجع: فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ج ٥، ص ١٦.

٣. راجع: تمهيد الأصول، ص ١.

٢. التشابه الشديد بين هذا الشرح وكتاب تمهيد الأصول من حيث استخدام المصطلحات وإيراد الاستدلالات.

٣. تدلّ بعض عبارات الشيخ الطوسي في تمهيد الأصول على أنّه كان حاضراً في مجلس بحث الشريف المرتضى حين تدريسه كتاب جمل العلم والعمل^١، فلا يبعد أن يكون هو المقرّر لدرس أستاذه الشريف المرتضى^٢.
ولكن هذه الأدلة غير تامّة للأسباب التالية:

١. إنّ الشرح الكبير على كتاب جمل العلم والعمل الذي كان الشيخ الطوسي بصدد تأليفه هو نفس الكتاب الذي يذكره في فهرس مصنفاته من كتاب الفهرست تحت عنوان: «كتاب في الأصول كبير، خرج منه الكلام في التوحيد، وبعض الكلام في العدل»^٣.

٢. إنّ التشابه في الأدلة والمصطلحات بين هذا الشرح وتمهيد الأصول دليل غير تامّ أيضاً، لوجود التشابه في مصنفات القدماء، خاصّة إذا اشتروا في حقبة زمنية واحدة. مضافاً إلى أنّ الشارح ينبغي أن يواكب الماتن في الشرح، ولا يعدل عن منهجه وديدنه.

٣. وأمّا العبارات التي دلت على حضور الشيخ الطوسي في مجلس بحث الشريف المرتضى، فهي لا تدلّ لزوماً على أنّ تلك المباحث التي أشار إليها الشيخ

١. يمكن لنا أن نعدّ من باب المثال العبارات التالية:

- وذكر المرتضى في تدريسه ... تمهيد الأصول، ص ١٦١.

- وكان رحمه الله في آخر تدريسه يشكّ في ذلك. المصدر نفسه، ص ١٨٦.

- وجرى في تدريسه كثيراً أنّه يمكن ... المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

٢. راجع: شرح جمل العلم (الطبعة السابقة)، ص ٢٥، مقدّمة المحقّق.

٣. راجع: فهرست كتب الشيعة، ص ٤٥١.

الطوسي قد طرحت في مجلس تدريس كتاب جمل العلم والعمل خاصّة. فقد عمّر الشريف المرتضى مجالس الدرس، ولم تنحصر بكتاب جمل العلم والعمل، كما أنّ العبارات المذكورة لا تنصّ على أنّها كانت حين تدريس هذا الكتاب. مضافاً إلى أنّ هناك طلاباً وتلامذة آخرين كانوا حاضرين في مجلس درس كتاب جمل العلم والعمل. فعلى فرض كون الشيخ الطوسي قد حضر مجلس درس هذا الكتاب، لا يمكن أن يستنتج من ذلك أنّه قام بتقرير إملاء الشريف المرتضى.

طبغات الكتابين

لقد طبع كلّ من كتاب جمل العلم والعمل وشرحه من قبل، إلّا أنّهما تشتملان على نواقص وأخطاء ممّا أجبرتنا على تصحيحهما من جديد، وإليك الكلام عن طبغتهما:

أما جمل العلم والعمل، فقد طبع حتّى الآن بتحقيقين، بالمواصفات التالية:

١. جمل العلم والعمل، تأليف: الشريف المرتضى عليّ بن الحسين الموسوي العلوي، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، سنة ١٣٨٦ هـ.

ثمّ أعيدت طباعة نفس التحقيق في المجلّد الثالث من مجموعة رسائل الشريف المرتضى، سنة ١٤٠٥ هـ.

٢. جمل العلم والعمل، تأليف: الشريف أبو القاسم عليّ بن الحسين المرتضى، تحقيق: رشيد الصّفار، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، سنة ١٣٨٧ هـ. ومن بين هاتين الطبعتين تعتبر الطبعة الأولى أشهر وأكثر إرجاعاً لدى الباحثين. ولكن ممّا يؤسف له أنّ هذه الطبعة - مضافاً إلى فقدانها لمنهج

التصحيح الموحد - اشتملت على أخطاء فاحشة في انتخاب الكلمات عند اختلاف النسخ، وتقطيع النصّ وتقويمه، واستخدام علانم الترقيم، ممّا يغيّر المعنى ويحرّف الذهن عن الفهم الصحيح.

وأما شرح جمل العلم والعمل، فلم يطبع حتّى الآن أكثر من طبعة واحدة، و هي بالمواصفات التالية:

- شرح جمل العلم والعمل، تأليف: الشريف المرتضى علم الهدى، صحّحه و علّق عليه: الشيخ يعقوب الجعفريّ المراغي، دار الأسوة للطباعة والنشر، التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيريّة، طهران، سنة ١٤١٩ هـ.

هذه الطبعة وإن كانت جيّدة إلى حدّ ما، وقد بذل المحقّق جهداً مشكوراً في عرض نصّ قويم بين اختلاف النسخ؛ إلّا أنّه في كثير من المواضع وقع فيه هفوات في مقابلة المخطوطات، واختيار الكلمة الصحيحة عند اختلافها، مضافاً إلى الأخطاء في تقطيع النصّ، واستعمال علانم الترقيم الصحيحة في مكانها، ممّا لا يليق بالكتاب وشأنه و منزلة مؤلّفه الشريف المرتضى.

المخطوطات المتبقّية من «جمل العلم والعمل»

قد عمد المفهرسون بتعريف ٢٤ مخطوطة من هذا الكتاب حتّى الآن، ونشير إليها اختصاراً بالمواصفات التالية:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ بقم المقدّسة، برقم ٢ / ١٩٤٥، تاريخ كتابتها ٨١٧ هـ.

٢. مخطوطة مكتبة المدرسة الفيضيّة بقم المقدّسة، برقم ٣ / ١٩٦٨، تاريخ كتابتها ١٠٢٣ هـ.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم المقدسة، برقم ٤٣ / ١٢٩٢٣، تاريخ كتابتها ١٠٤٨ هـ.
٤. مخطوطة مكتبة مدرسة آية الله البروجردی في النجف الأشرف، برقم ٤ / ١٤٤، تاريخ كتابتها ١٠٤٩ هـ.
٥. مخطوطة مكتبة السيّد هاشم بحر العلوم في النجف الأشرف، برقم ٤٣ / ٢٤٩، تاريخ كتابتها ١٠٨٨ هـ.
٦. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ٣ / ٦٩٣٠، تاريخ كتابتها ١١٩٩ هـ.
٧. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ٥٢٤٢، تاريخ كتابتها ١٣٣٥ هـ.
٨. مخطوطة مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة في مشهد، برقم، ٩٨١١، تاريخ كتابتها ١٣٣١ هـ.
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، برقم ١٤ / ٥١٨٧، تاريخ كتابتها ١٢٣٤ هـ.
١٠. مخطوطة مكتبة الفاضل في خوانسار، برقم ٢ / ٢٦٠، تاريخ كتابتها ١٢٤٤ هـ.
١١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم المقدّسة، برقم ٢ / ١٦٣٢٨، تاريخ كتابتها ١٢٥٥ هـ.
١٢. مخطوطة مكتبة الشفّي بأصفهان، برقم ٢ / ٥٥، تاريخ كتابتها ١٢٧٢ هـ.
١٣. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ١ / ٦٦٢٧، تاريخ كتابتها ١٢٨١ هـ.
١٤. مخطوطة مكتبة آية الله الكلّايگاني بقم المقدّسة، برقم ٤٢١٠، تاريخ كتابتها القرن الثالث عشر للهجرة.
١٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، برقم ٢ / ٣٢٢٦، تاريخ كتابتها القرن الثالث عشر للهجرة.

١٦. مخطوطة مكتبة العتبة الرضوية المقدسة في مشهد، برقم، ١٩٨٠٤، تاريخ كتابتها القرن الثالث عشر للهجرة.
١٧. مخطوطة مكتبة مدرسة آية الله البروجرديّ في النجف الأشرف، برقم ٢٢٧/٣، تاريخ كتابتها ١٣٣٩ هـ.
١٨. مخطوطة مكتبة العتبة الرضوية المقدسة في مشهد، برقم، ٢١٠٦٠، تاريخ كتابتها ١٣٣٤ هـ.
١٩. مخطوطة مكتبة آية الله البروجرديّ بقم المقدسة، برقم ١٨/١، تاريخ كتابتها ١٣٧١ هـ.
٢٠. مخطوطة مكتبة الشيخ الآغا برك الطهراني في النجف الأشرف، بدون الرقم، تاريخ كتابتها مجهول.
٢١. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم ٩٢٠ / ٢، تاريخ كتابتها مجهول.
٢٢. مخطوطة مكتبة الشيخ رضا الأستاذيّ بقم المقدسة، بدون الرقم، تاريخ كتابتها مجهول.
٢٣. مخطوطة مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف، برقم ٣٢٥٩، تاريخ كتابتها مجهول.
٢٤. مخطوطة مكتبة ملك في طهران، برقم ٥٧١٢ / ١٢، تاريخ كتابتها مجهول.

المخطوطات المعتمدة في التصحيح

اعتمدنا في تصحيح القسم الكلامي من كتاب جمل العلم والعمل على أربع مخطوطات، وهي بالمواصفات التالية:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم المقدسة، برقم: ٤٣ / ١٢٩٢٣، استنسخها راشد بن محمد بن شاه ولي، في سنة ١٠٤٨ هـ، بخط النسخ، عدد أوراقها: ٢٠ ورقة، قياساتها: ٥ / ٩ × ٥ / ١٥ س.م، تعداد سطورها: ٢٣ سطراً^١ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة مدرسة آية الله البروجردی في النجف الأشرف في العراق، برقم: ٤ / ١٤٤، استنسخها: حسن بن الشيخ نبهان، وفرغ من كتابتها في ١٣ شهر شعبان المعظم سنة ١٠٤٩ هـ، وعليها تملك السيد نعمة الله الجزائري، عدد أوراقها: ١٩ ورقة، عدد سطورها: ١٩ - ٢٣ سطراً^٢ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ٥٢٤٢، وهي بخط النسخ، مجهولة الكاتب، كتبت في القرن الثاني عشر، تملكها السيد إسماعيل بن السيد عبد الله البهبهاني في سنة ١٢٧٠ هـ، عدد أوراقها: ٣٥ ورقة، قياساتها: ١٥ × ٢٠ س.م، عدد سطورها: ١٦ سطراً^٣ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ج».

٤. مخطوطة مكتبة مؤسسة آية الله البروجردی بقم المقدسة، برقم: ١ / ١٨، استنسخها أحمد بن محمد صادق القمي، بخط النسخ والنستعليق، وفرغ من كتابتها في سنة ١٣٧١ هـ، عدد أوراقها: ١٨ ورقة، قياساتها: ١٨ × ٢٢/٥ س.م، عدد سطورها: ١٦ سطراً^٤ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «د».

١. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ج ٣٢، ص ٧٧٤.

٢. فهرس مخطوطات مدرسة آية الله البروجردی في النجف الأشرف، ج ١، ص ١٦٢.

٣. فهرس مخطوطات مكتبة جامعة طهران، ج ١٥، ص ٤١٧٤.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة مؤسسة آية الله البروجردی، ج ١، ص ١٦.

واعتمدنا في تصحيح القسم الفقهي من كتاب جمل العلم والعمل على أربع مخطوطات أيضاً، وهي بالمواصفات التالية:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم المقدسة، برقم: ١٩٤٥ / ٢، استنسخها محمد بن علي بن جبرئيل بن حسين، بخط النسخ، وفرغ من كتابتها في يوم الأربعاء ٢٣ شهر ذي الحجة الحرام سنة ٨١٧ هـ، عدد أوراقها: ٧٥ ورقة، عدد سطورها: ١٩ سطراً.^١ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ه».

٢. مخطوطة المدرسة الفيضية بقم المقدسة، برقم ١٩٦٨ / ٣، استنسخها محمد رضا بن محمد حسين، بخط النسخ، وفرغ من كتابتها في يوم الثلاثاء ١١ شعبان المعظم سنة ١٠٢٣ هـ، عدد أوراقها: ٢٨ ورقة، قياساتها: ١٠ × ٢٠ س.م، عدد سطورها: ١٩ سطراً.^٢ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «و».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم المقدسة، برقم: ١٢٩٢٣ / ٤٣، وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «أ».

٤. مخطوطة مدرسة آية الله البروجردي في النجف الأشرف، برقم: ١٤٤ / ٤، وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ب».

وقد تمّ التعريف بهاتين النسختين فيما سبق، فلا نعيد.
واعتمدنا في تصحيح شرح جمل العلم على أربع مخطوطات، وهي بالمواصفات التالية:

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، برقم: ١٦٩٢ / ٢، استنسخها محمد هاشم آقاسي، بخط النستعليق، وهي مجهولة التاريخ، عدد

١. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ج ٥، ص ٣١٠.

٢. فهرس مخطوطات المدرسة الفيضية، ج ٣، ص ١٥٧.

أوراقها: ٥٦ ورقة، قياساتها: ١٢ × ٢٠ س.م، عدد سطورها: ١٧ سطراً.^١ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «أ».

٢. مخطوطة مدرسة صدر بازار بأصفهان، برقم: ٦٢٠ / ٣، وهي بخط النسخ، ناسخها غير معلوم، إلا أنها من القرن الثاني عشر، عدد أوراقها: ٤٨ ورقة، قياساتها: ١٢ / ٥ × ١٩ س.م، عدد سطورها: ١٨ سطراً.^٢ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة العتبة الرضوية المقدسة - على مشرفها السلام - في مشهد، برقم: ٦٥٣٠، وهي بخط المستعليق، كاتبها وتاريخ كتابتها غير معلوم، عدد أوراقها: ٥٠ ورقة، قياساتها: ١١ × ١٩ س.م، عدد سطورها: ١٧ سطراً.^٣ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ج».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي بقم المقدسة، برقم: ٣٩٣٣ / ١، وهي بخط النسخ، كاتبها وتاريخ كتابتها غير معلوم، عدد أوراقها: ٤١ ورقة، قياساتها: ١٥ × ٢١ س.م، عدد سطورها: ٢٢ سطراً.^٤ وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ «ج».

حواشي المخطوطات

لا توجد حواشي في جميع المخطوطات المعتمدة في تصحيح جمل العلم والعمل. ولكن اشتملت مخطوطتا «أ» و «ب» من بين مخطوطات شرح جمل العلم والعمل المعتمدة في التصحيح على جملة من الحواشي، وعددها في النسخة «أ» أربع عشرة حاشية، وقد وردت بعينها في حواشي النسخة «ب» عدا

١. فهرس مخطوطات مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، ج ٥، ص ١٥.

٢. فهرس مخطوطات مدرسة صدر بازار بأصفهان، ج ٢، ص ٤٥٣.

٣. فهرس مخطوطات العتبة الرضوية المقدسة، ج ١١، ص ١٩٠.

٤. فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ج ١٠، ص ٣١٥.

واحدة منها. أمّا نسختا «ج» و «د» فلا يوجد فيها حواشي. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الحواشي لم يرد فيها أيّ اسمٍ أو رمزٍ ممّا يدلّ على صاحبها، ولم يتبيّن لنا كاتبها حتّى الآن. لكن من المسلّم أنّ هذه الحواشي ليست من المؤلّف قطعاً، نظراً لما ورد في مضامينها.

أُسلوب التصحيح

سوف نبحث فيما يلي عن مراحل تصحيح مجموع ما بين لدى القارئ الكريم؛ ابتداءً بالقسم الكلاميّ لجمل العلم والعمل، ثمّ القسم الفقهيّ، ثمّ شرح القسم الكلاميّ، حسب ترتيبها:

أ. تصحيح القسم الكلاميّ من «جمل العلم والعمل»

بعد أن جمعنا المخطوطات المفهرسة لهذه الرسالة، ودراسة هذه المخطوطات، فتبيّن لنا - مع ملاحظة كيفيّة الاختلاف في ضبط الكلمات - إلى أنّه بإمكاننا تقسيم جميع مخطوطات هذه الرسالة إلى مجموعتين، وهذا التقسيم يوضّح لنا أنّ مخطوطات كلّ مجموعتين تعود إلى نسخة واحدة هي الأصل في الاستنساخ. ففي هذه الحالة مع وجود الاختلاف في ضبط الكلمات بين مخطوطات المجموعة الواحدة إنّ لم تكن متّفقة فيما بينها، إلّا أنّها قريبة جداً منها.

ثمّ في المرحلة التالية انتخبنا أفضل النسخ من كلّ مجموعة.

فمن المجموعة الأولى وقع الاختيار على مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفيّ برقم ٤٣ / ١٢٩٢٣، و مخطوطة مدرسة آية الله البروجرديّ برقم: ٤ / ١٤٤،

وقد رمزنا إليهما بـ «أ» و «ب» حسب الترتيب.

و من المجموعة الثانية اخترنا مخطوطة مكتبة جامعة طهران برقم: ٥٢٤٢، و مخطوطة مؤسسة آية الله البروجرديّ برقم: ١ / ١٨، و رمزنا إليهما بـ «ج» و «د» حسب الترتيب.

إنّ المنهج المتّبع في تصحيح هذه الرسالة هو الأسلوب الوسطيّ. فعندما يقابل المحقّق عدّة نسخ معتبرة من كتاب، بحيث تكون كلّ واحدة من هذه النسخ جديرة بالتأمل من حيث الضبط الصحيح للكلمات، و لكنّها ليست بمستوى من الاعتبار و الإتقان بحيث ترجّح على سائر النسخ و تعتبر نسخة الأصل على الإطلاق. في هذا الحال يتمّ التصحيح على منهج الأسلوب الوسطيّ، الذي هو أسلوب بين «الأسلوب الالتقاطيّ» و «التصحيح على أساس نسخة الأصل».

و بناءً على ذلك، يتمّ اختيار النسخة الأكثر اعتباراً و الأصحّ ضبطاً بعنوان نسخة الأصل نسبياً و ليس مطلقاً، و يسعى للحفاظ على ضبط تلك النسخة مهما أمكن، فإذا لم يكن هنالك وجه لاختيار ضبط هذه النسخة نرجع إلى سائر النسخ في الضبط.^١

كذلك في تصحيح هذه الرسالة نقدّم أولاً ضبط النسخ من المجموعة الأولى، و هي نسختا «أ - ب» (مع حفظ تقدّم «أ» على «ب»). فإذا لم يكن ضبط هذه المجموعة صحيحة ننقل إلى المجموعة الثانية، و هي نسختا «ج - د» (مع حفظ تقدّم «ج» على «د»). و إذا لم يكن ضبط هذه النسخ صحيحاً، فعند ذلك نضع الضبط الصحيح من عندنا بين معقوفتين في المتن، و نشير إلى الخلاف في

١. لاحظ: نقد و تصحيح المتن، ص ٢٨٠.

الهامش. وكذلك أثبتنا الاختلاف بين ضبط هذه الطبعة مع الطبعة السابقة؛ لإيضاح الأخطاء الواردة في تلك الطبعة.

ب. تصحيح القسم الفقهي من «جمل العلم والعمل»

لاحظنا في مخطوطات جمل العلم والعمل أنّ بعضاً منها تشتمل على قسم واحد منها، إمّا الكلامي وإمّا الفقهي، وأنّ بعضها الآخر كاملة ومشملة على كلا القسمين.

فمع ملاحظة هذا الاختلاف، وبعد إكمال تصحيح القسم الكلامي وجدنا مخطوطتين (وهما مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي برقم ١٩٤٥، ومخطوطة المدرسة الفيضية برقم ٣ / ١٩٦٨) مشتملتين على القسم الفقهي خاصة، إلا أنّهما أقدم وأنقن من جميع المخطوطات المعتمدة في تصحيح القسم الكلامي، مضافاً إلى اتفاقها في الضبط وندرة اختلافها. بناء على ذلك، اعتبرنا هاتين المخطوطتين المجموعة الأولى، ورمزنا إليهما بـ «هـ» و «و». والمجموعة الثانية هما مخطوطتا القسم الكلامي (مكتبة آية الله المرعشي برقم ٤٣ / ١٢٩٢٣، ومدرسة آية الله البروجرديّ برقم: ٤ / ١٤٤). وقد رمزنا إليهما بـ «أ» و «ب».

اعتمدنا في تصحيح القسم الفقهي على نفس المنهج، من تقديم المجموعة الأولى (أي «هـ» و «و») على المجموعة الثانية (أي «أ» و «ب»). وإذا لم نجد الضبط الصحيح في أي واحدة منها، أوردنا الضبط الصحيح من عندنا بين معقوفتين في المتن، مع الإشارة إلى الاختلاف في الهامش. وكذلك ذكرنا الاختلاف مع الطبعة السابقة؛ لإيضاح الاختلافات والأخطاء الواردة في تلك الطبعة.

ج. تصحيح «شرح جمل العلم»

بعد البحث في فهارس المخطوطات عثرنا على أربع مخطوطات وصلت إلينا من كتاب شرح جمل العلم تمّ الاعتماد على جميعها في تصحيحه، وقد مضى التعريف بها وذكر مواصفاتها.

بعد دراسة هذه المخطوطات الأربع لاحظنا وجود اختلافات في ضبط الكلمات، ممّا يمكننا تقسيم هذه المخطوطات إلى مجموعتين أيضاً.

المجموعة الأولى: وهي تشتمل على ثلاث مخطوطات، وهي عبارة عن مخطوطة مكتبة مجلس الشورى برقم ١٦٩٢ / ٢؛ ومخطوطة مدرسة صدر بازار في أصفهان برقم: ٦٢٠ / ٣؛ ومخطوطة مكتبة العتبة الرضوية المقدسة برقم: ٦٥٣٠.

تشترك هذه المخطوطات الثلاث في كونها غير مؤرّخة وكونها ناقصة، وتنتهي ثلاثتها بعبارة مشابهة في الخاتمة، ويتّضح لنا من خلال القرائن الموجودة في الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة مجلس الشورى أنّ المخطوطتين الأخيرين قد استنسختا منها، وأنّها مصدر استنساخهما وأتقن منهما، ولذلك رمزنا إليها بـ «أ»، وقدمناها على تلك النسختين. وعلى هذا الأساس نفسه (أي الأصحية والأقنية) قدّمنا نسخة مدرسة الصدر على نسخة العتبة الرضوية، ورمزنا إليهما حسب الترتيب بـ «ب» و «ج».

أمّا المجموعة الثانية: فهي نسخة واحدة، وهي مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي، برقم: ٣٩٣٣، وقد رمزنا إليها بـ «د».

وقد اتبعنا نفس الأسلوب في تصحيح شرح جمل العلم، الذي بيّناه سابقاً، من تقديم المجموعة الأولى على الثانية. وعند فقدانهما للضبط الصحيح أوردنا

بين معقوفتين في المتن، مع الإشارة إلى الاختلاف في الهامش. كما أدرجنا الاختلاف مع الطبعة السابقة؛ لإيضاح الاختلاف بين الطبعتين و الأخطاء الواردة فيها.

أسلوب التحقيق

اتخذنا الخطوات التالية في تحقيق الكتابين:

١. لما كانت رسالة جمل العلم والعمل في غاية الاختصار، حتى أن الشرح القسم الكلامي الذي قمنا بتصحيحه أيضاً لم يكن مستوفياً لتوضيح جميع إبهامات المتن، كانت الرسالة بحاجة إلى توضيح وشرح جملة من عباراتها. ولما كان شرح هذه العبارات - سواء من قبل المحقق أو بنقل عبارات الشريف المرتضى في سائر مصنفاته الكلامية - مستلزماً لتضخيم حجم الكتاب إلى أضعافه، عمدنا إلى الإرجاع إلى سائر المصنفات بالتفصيل التالي:

- للتفصيل في مطالب القسم الكلامي من جمل العلم والعمل اكتفينا إلى ما أورده الشريف المرتضى في شرحه الذي حققناه.

- للتفصيل في مطالب القسم الفقهي من جمل العلم والعمل أحلنا القارئ إلى كتابي الشريف المرتضى الفقهيين الهاميين - وهما: الانتصار والناصريات - وشرح القاضي ابن البراج للقسم الفقهي من هذه الرسالة.

- للتفصيل في مطالب شرح الشريف المرتضى على القسم الكلامي من جمل العلم والعمل أرجعنا القارئ إلى كتابيه الكلاميين الهاميين - وهما الذخيرة، والملخص -، وكذلك شرح الشيخ الطوسي على القسم الكلامي من الرسالة، وهو تمهيد الأصول.

٢. تخريج ما استلزمه من الآيات و الروايات و الأشعار الواردة في المتن.

٣. ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم في المتن باختصار.

٤. توضيح الكلمات المشككة و الاصطلاحات الواردة في المتن.

شكر و تقدير

و في الختام أرى لزماً عليّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الأحبة و الأصدقاء الذين قدّموا لي يد العون في مختلف مراحل تصحيح و تحقيق و نشر هذا الكتاب، و أخصّ منهم بالذكر:

١. سماحة الشيخ محمّد حسين الدرايتي، مدير مشروع موسوعة الشريف المرتضى، حيث أشرف عليّ جميع مراحل العمل، و لم يخل عليّ بإرشاداته القيّمة. و لستُ أشكّ في أنّه لو لا الجهود القيّمة التي قام بها سماحته خلال المراحل الفنيّة و تدقيق النصّ بما لا مزيد عليه دقّة و توثيقاً و تتبّعاً، لَمَا أمكن إخراج الكتاب بهذه الحلية الجميلة القشبية. فشكر الله سعيه و أجزل في ثوابه.

٢. سماحة الشيخ محمّد حسين الواعظ النجفي، على ما بذله من جهد في ترجمة مقدّمة هذا الكتاب.

٣. سماحة الشيخ حبّ الله النجفي، حيث قرأ الكتاب، و قام بإفادة ملاحظات دقيقة.

رضا يحيى پور فارمد

١٥ شعبان ١٤٣٩ - مشهد المقدّسة

نماذج من تصاویر النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا

نحن لله كما هو الله وسنخضع له على ما نرى من الانبياء والخوارج والابرار والافاضة
من لا انقطاع لموده وانا انما الصلة بها وسلم وكرم
انما بالنسبة لاسناد ادم الله تبارك من املنا ونحن بحمد ما احببنا
في جميع اصول الدين لما يحب علمه من الشرعيات التي لا يكاد المكلف في وجوبها
عليه لعدم البلوي بها ولم اخل شيئا مما يحب اعتقاده من اشارة الى الله
وجهد علمه في غمض الجحش والاختصار ولن يستغنى عن هذا
الكتاب من يدرك تعليمه وسفره ومنتهى نبيهها وذكره ومن الله تعالى
استمر المعونة والتوفيق والامرجولها الا فضلها ولا المعلق لها الا جمل
وهو حبس ونعم الوكيل بيان ما يحب اعتقاده في ابواب الفقه

الاجسام محدثة لانها لم تسبق الخواص فلها حكمها في الحدود
ولا بد لها من محدث كالصباغة والكتابة ولا بد من كونه قادرا لتعدد
التي لا يمكن ان يكون قادرا وليس على من كان كذلك ولا بد من كونه محدثا
عالم وهذا القرب من النطق لا يصح الا مع الوجود ويجب كونه قديما
لانها المحدثات اليد ويجب كونه حيا والام يصح كونه قادرا على المنا
فصل بين وجوبه ويجب ان يكون مدركا اذا كانا وجبا للمدركات
لاقتضاء كونه حيا ذلك وواجب كونه ممتعا بصيرا لانه يجب ان يدرك
المدركات اذا وجدت وهذا قايده قولنا سمع بصيرا ومبينا
وان كانا من علمه كونه مريدا وكارها لانه سمع قد امر واخبر ونفى ولا يكون
الامر والخبر امر او الاضطرار بالارادة والسعي لا يكون تعب الا بالكارهة
ولا يجوز ان يتخلى هاتين الصفتين لنفسه لو وجب كونه مريدا وكارها
لأن الواجب على الجمال احدهما لعل قد رتبة لما سئل به الصفات
التي بعد ولا لعل في غيرهما لاقتضار الارادة في نفسه ولا لعل في جهة
في وجوب رجوع حكمها اليه كلفه ببق الا ان نوجد له

على

مقدمة الفهرست

والصانع نسخة ابطال العراق ويجوز اخرج البنية بالقطرة وتدرج اخرج اخرج
عنها روي اخرج نلنا دهم وهذا الفايكور بحسب الرخص والعلا والمخرجات
قيمة المخرج وفت الحارم بسو سخطا القطر كسحق الزكن الجاسع بين المنع
والابن والنزاع عن الكبار ولا يعل القطر المنع القطرة اخرج روي
يعمل اكثر منه ولا يجوز نقلها من بلد الى بلد والقطرة الواحد يخرج من مائة
اذا اذادها - في كيفية اخرج الزكرة الا فضل الا اذ اخرج الكركوت
لا يشاء الا اذ الظاهرة كالمراعي للحرث والغرس الى الامام والى خلفائه اليبين
عنه مخدرة لك فقد روي اخرجها الى الشفاء الماوين ليعمل على ائمتها
واذا ائمتها اخرجها عند فتد الامام واليبين عنه من وجبت عليه جازا ما حدث
القطرة من يخرجها من وجبت عليه بنفسه دون الامام واذا ائمتها
ولا شئنا الى هذه الجمالية فتد وفتنا باشرطاني من هذا الكتاب فتد اراد
التزديد علم اصول الدين والنقص الى جماعة وتغلغل في غاية فعله كئنا
للمعوم بالزخيرة فان ان الزيادة والاستقصاء ففعل بكتابتنا المختص
اراد التفرع واستيفاء الشروع وابول بد فعل بكتابتنا المعروف بالمصباح
ومر اراد الاضمار في اوردنا هنا كاف وشاف
واشتر الوفاق تمت جمل كتابي بيدك المرفي
علم الهدى قد براسد وجهه

من محمد بن محمد بن محمد بن محمد

الفضل اشرف

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

في المشيد المرفي

عليه السلام

الطوبى

والله

سنة ١٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم سنا بذكره ونقلا عليه **الفصل** في معرفة كماله وحده وحده
 احد عليه كماله وحده وحده كماله لا يتنازع له ولا انتفاء
 له وحده وان سلم وكبره لما نحن في فقد اجبت له ما سالفه كاستاد اوله
 ناسخ من الملاءم كماله ما يجب اعتقاده في جميع اصول الدين بما يجب عليه
 التي لا يتنازع الكلف وجوبها عليه بل هو البولي كماله اخل شيئا مما يجب اعتقاده
 في اشارته اليه وليل وجهه علمه على صفه المحم وشه لا يختص به ولا يسمى هذا
 الكتاب مستقلا عليها ويصوره في سبيلها ويذكره في امثال استقالاته التي
 ولا المهور لها الا فضل ولا المهور لها الا فضل وهو في علمه والكل
 بيان ما يجب اعتقاده في اوب التوحيد كاجسام محم لا تتنازع في الحوادث
 علمها كمالها في الحوادث ولا بد لها من علم كالمصاعير والكتايب ولا بد لها من
 لتقدير الفعل على ما كان نادرا وتيسر على ما كان كذا ولا بد لها من علمها
 وهذا النوع من التعلق لا يقع كالموجود ويجب كونه فورا لا انتهاء الحوادث اليه
 ويجب كونه حيا وكالموجود كونه فورا على ما مضى ويجب ان يكون حيا اذا
 وجد الممرات لا تضاد في حيا ذكره واجب كونه سميا بغيره لان علمه على
 الممرات اذا وجدت وهذا ناسخ قولنا سمع بعينه وحصة ولا تتنازع
 كونه مريضا و كماله لا يتنازع في قوامه وانما في كماله ولا يكون كماله ولا في كماله
 والهي لا يكون كماله الا بالكمال ولا في كماله في حيا في كماله لا في كماله
 كماله في كماله على كماله ولا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله
 ولا في كماله في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله
 حكما لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله
 ذكرناه لانه لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله
 كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله لا في كماله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله كما هو امله ومستحقه وصلى الله على سيد الانبياء محمد
ومنزله الابرار الاخيار صلوة لا انتفاع للدها ولا انتفاء لعددها
وسلم وكرم التاج قد اجبت الخصال النبوية لاسناد ادام الله
ما يبده من املاء مختص محيط بما يجب اعتقاده في جميع اصول الدين
لم ما يجب علمه من الشرعيات التي لا يكاد يتفكر مكلف من وجوبها
عليه من عموم البلوى بها ولم اخل شيئا مما يجب اعتقاده من شأنه
المدلل به وجهه علمه خلاصه الحجة وشدة الاختصار ولست بمتقن
عن هذا الكتاب مبني على تعليلها وتبصيرها ومنه يتبينها وتذكر
ومن الله تعالى ايسر هذا العرف والتوفيق فما المرجو لها الافضل

المس

وهذا التمايز بحسب التخصص والفلا والمعبأ يخرج الفبا
 في وقتنا او جوب ومختار الفطر كسحق الزكوة الجامع بالعمير
 والشوق عن الصباير ولا يعلل الفطر اقل من صاع ويجوز ان
 اكثر منه ولا يجوز تقله من بلد الى بلد والله اعلم والحمد لله
 جامع اذا تواتر ما صدر في بعض اصحاب الزكوة الافضل والار
 اخراج الزكوة لا سيما في الاموال الطاهرة كالواشي والحرث
 والعدى الى الامام والمختلفة التائبين عنه من نقد و
 معدن من صلبها الى الفقهاء المأمورين بقبولها في مناسباتها
 اذا توافر اخرجها عند نقد الامام والثائبين عنه من وجوب
 ما اصابه نقد فيخرجها من وجوب عليه بنفسه دون الامام
 واذا كانت ثمنها الى هذه الغاية فقد وقينا ما شرط في صدر
 الكتاب من اراد التزهد في علم اصول الدين والعلوم الى اعماق
 وتقليل شعابه عليه بكتابتها المعروف بالذخير فان اراد التزهد
 ولا تفصلا فعليه بكتابتها المختص ومن اراد التفرغ واستيفاء
 مسائل الشريعة وله وابوابه فعليه بكتابتها المعروف بالمصباح ومن
 اقتضاهما او ردهما فاما هنا كان شاف في نشره الى جمل العلم

کتاب الركن

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ الْمَلِكُ الْأَجَلُ الْمُرْتَقَى عِلْمُ الْمُتَدَيُّنِ ذُو الْمَجْدِ

أَبُو الْقَسَمِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى الْمَوْصِلِيُّ

قَدْ سَمِعْتُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ كُنَّا مُوَاضِلُهُ

وَمُسْتَحَقُّهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِهِ وَاتَّبَعَتْ أَزْوَاجُ الْمَلَائِكَةِ رُوحُهُ

وَعَتَرَتْهُ الْمَلَائِكَةُ الْخِيَارِ مَلَاةً لَا انْقِطَاعَ لِمَدِّهَا

وَلَا انْقِطَاعَ لِعِدِّهَا وَاسْلَمَ وَكُرِّمَ أَمَّا بَعْدُ

أَجِبْتُ إِلَى مَا سَأَلْتَنِيهِ الْأُسَادُ أَدَامَ اللَّهُ تَابِيكَ

الز

مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ مِنْ دَفْنِ الْأَمَامِ وَإِذَا
 كُنَّا قَدْ أَنْتَهَيْنَا إِلَى هَذِهِ الْعَايَةِ فَقَدْ وَفَيْنَا بِمَا سَرَطْنَا
 فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِعَوْنِ اللَّهِ لِلْمَلِكِ الْوَهَّابِ
 وَبِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ
 اتَّفَقَ الْفَرَاغُ مِنْ اِسْتِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ بِعَوْنِ اللَّهِ مُلِكِ
 دَفْنِ الْأَبْيَادِ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ عَشْرِينَ شَهْرِ الْمَكْرَمِ الْمُحَرَّمِ
 سَنَةِ ثَمَانٍ عَشْرٍ وَثَمَانِ مِائَةٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

في الايام التي لم يزل فيها الجوع والمجوع
 في الحين من موسى وهو موسى قيس له بعد الف
 لم يكن له ملكة ولا حكمة ولا علم على يد الله لم يكن له
 عزة ولا ثروة ولا قوة ولا سلطان ولا قطع على يد الله
 حده لم يكن له ملكة ولا حكمة ولا علم على يد الله
 المشاهدة الطرفة التي من الله صفة كبريا على
 من الشبهات التي لا تملك الكف من وجهه على
 نعمه البرى جاء من الله ثم تمت العزة والكرام
 المرجو لها افضله وهو جى في الكمال على
 فصل في الحكمة والياء كما على اهل العلم والادب
 في العلم وهو قليل قبل في العلم والكرام
 لبعض من لوف او لهم او لا ينفذوا العلم من
 كبريا وكبريا بلقاء الله عليه بعد الكرامات
 ما شارك بالمدني في العلم الذي يستقر في العلم
 من عظماء العلم في العلم في العلم في العلم
 ما لانفسه في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد
 البشر وخير منه روافض الجنة ودهخنة جهنم وحيد وجل انتدبته
 على امته وفضل الاطهار الكرام اجدد الله الباري من ذرية نوح
 اذ هب استغفرهم الرجس طهرهم تطهيرا وتزكوا كرم ما دلم اليك يوم
 زينت الجنم والجنم النجوم اما بعد فاني لما قرأت على سيدنا النبي
 ابا بل الرضي علم الهدى في الجدين قدس الله روحه كتابه المصنوع بكل
 العلم والعمل الذي جعله المبتدئ بقية يقول عليه وللمنتهي ذكره يرجع
 اليه وكان اتم في هذا الكتاب من ذكر اصول الدين جملا يعرف به
 المبتدئ فهمها ولا يكمل له عليها الا شرح وانما يقرب الى فهمه
 ويستفهم موعظه الله ان يحل على كل ذلك شرحا جليا اقف على قوله
 وانظروا فيه واتدبروه لتكون المنفعة بذلك شاملة والمعرفة به كاملة
 فاجابني الى ذلك وانعم علي به واطم على شرح ما يتعلق منه بالعلم
 اصول الدين وبمختمه ابواب اولها باب بيان ما يجب على العباد
 في ابواب التوحيد فاما فيها باب ما يجب اعتقاده في ابواب العلم
 كلها وما يتعلق به وغال فيها الطام في النبوة ورابعها الكلام

في معرفة

يتعد

في

وبين موجب لما في العشرة من غير ما وجد في الامامة من طه
 مودة فاذا اطلعت في العاود ما تحت اما من غير ما الى الامامة
 الا ترى ان ان اعتبرنا في الامامة اير المؤمنين عليه السلام فان الشدة و
 البطون في عينينها تحت لنا الثالث هو ان الامامة وبعدها لا تبتعد
 اير المؤمنين عليه السلام من احوالهم من غير الامامة فقد ذلك على ورجها
 ومنهم من اجب ان كان تحتها من الخارج ومنهم من جعل الامامة
 معوية ومنهم من جعل الامامة الحسن بن علي عليهم السلام لا بعد ان
 ولا ان يطلان على القطع على عتبة من احوال الامامة عليهم من بعد ذلك
 ان العوا الامامة عليه السلام وكذلك لا في الامامة الحسين بن علي وعلى
 بن الحسين عليهم السلام لان من خلف في امامتها ذهب الى ان الامامة
 امامة اولي الشان ليس بعلم من التراجيح وخرجهم من الشوكة تحت
 امامة بن ابيته وقد اطلت فيهم برب العلم له ما قبلت حينئذ
 القول امامتها وكذلك كانت في علي عليهم السلام لان الحلي اظهر
 له علم هو ان لا الفرق ما عيانهم وقد اطلت في احوالهم وانما تكون امامة
 زينة من على وهو ايضا فانهم على في القطع على عتبة قد اركب في علم
 من ذلك خبر القول عتبة زينة وهو علم على اذ امامة فاروق لا جامع
 من سبق من الامامة فاعلم ان الامامة لم يكن تطوعا على علم وبقوله ايضا امامة

والان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقى

الحق الواحد الاحد الفرد الصمد الذي اتخذ صاحبة ولا ولدا وصلى الله على سيد
النبي وغيره البذر وافضل البذر والحجر وعلى ابيه وصفيه وعلم ابنته فليقتله
على امته وعلى الافاضل الاطهار الكاروا لاختياركم الامم الامم من ذريةها الذين
اذهب الله عنهم اذهبن وظهرهم بظهور وشرف وكرم مادام الذي يوم وزهرت
النجوم والشمس القيوم اما بعد فاني اقول ان علي سيدنا الشريف الاجل المرتضى
عظم الله قدره ذي الجبرين قدس الله روحه كرامة لموسوم بحول العلم والعمل الذي
يتقدم جملته في تبصرة بعلمه وللمنتهي تذكرة يرجع اليه الله وكان ما على
هذا الكتاب من ذكر اصول الدين جملته يغرب على المستدعي فهمها ولا يحصل له
عليها الا مع شرح وافصح يقرب الى فهمه ويتوقع معجزة سالته ان يعلني على ذلك
شرحا جليا افق عليه وتصوره وانظر فيه واتبرك لكون المنفعة بذلك
والعزبة كماله فاجابني الى ذلك وانتم على تبروا على شرح ما يتعلق منه بالعلم
في اصول الدين وهو خمسة ابواب وكما بات ان ما يجب اعتقاده في ابواب الدين
وتأنيها بابا على اعتقاده في ابواب العدل كلها وما يتقبل برونها الكلام في

كذلك فإمامة محمد بن علي عليه السلام لأن المخالفين لهم هؤلاء الفرق بأعينهم قد
 أبطلنا أقوالهم والمقاتلون بابنة زيد بن علي وهم الذين يوافقون علي بن أبي القحط
 علي وعصمته وقدار كتب قوم من المتأخرين القول بعصمة زيد وقولهم بطل
 أو لا بانه خارق الاجماع لأن من سبق من الأئمة أجمعوا على أن لم يكن مقطوعا على
 عصمته وبطلانهم أنه لو كان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد الفرد القه المنزه في حجة حاجته وعلو مقامه على كل
 على سيد شريف النفس وفصل لبدء الخلق وعلى خفيه ووصيه وعل
 ابنه وخليفته على امتة وعلى الفضل الظاهر الأكارم والخبير المكنون
 المبرور من ذنوبها العزيز اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا
 وشرف وكرم ما دلم التيموم وزهرت النجوم والتمت الخيام المأبode
 فاني لما قرأت على سيدنا الشريف العجل المرفوع البدر ذي المنير
 قدس الله روحه كتابه الوصوم بحمد العلم والهدى الذي جعله الله متبركة
 يقول عليه المنتقى ذكره يرجع اليه وكان ما الى في هذا الكتاب من ذكر
 اصول الدين جملا يعرب على لسان فهمها وهو يحصل له عليها للاطلاع
 واضح يقرب الى فهمه وينتفع به علم الله لغيره على ذلك شرعا
 جليا انفع عليه واقصروا نظره في التبركة كنتم النفع بذلك شانه
 والمعرفة بكامه فاجابني الى ذلك ونعم على به والمضى على شرح ما يتعلق بنبه العلم
 وحول الدين وهو خمسة ابواب اولها باب بيان ما يجب لقائه في ابواب
 التوحيد وثانيها باب ما يجب عقاده في ابواب العمل كلها وما يتعلق به
 وثالثها الكلام في النبوة ورابعها الكلام في الهامة وخامسها الكلام في حال
 والذكر في ذلك وهو سائر باب بيان ما يجب عقاده في ابواب التوحيد

بامته بنى امية وقد اطلبنا قول اسم بوجوب العصمة امام فتيبة خنيفة
 القول بامتهما وكذلك القول في امته محمد بن علي عليه السلام لان الخلفين
 له اسم هو ولد الفرق باعيا لهم وقد اطلبنا قولهم لو لم يكن لها تكون
 بامته يزيد بن علي واسمها يوفيقون عن نزع لقطع على عصمة وقد اريد
 قوم من المتأخرين القول بعصمة يزيد وقولهم يطلبا اولاد بانه خارق للبلع
 لان من سبق من الامم اجمعوا على انه لم يكن مقطوعا على عصمة ويطلب ايضا
 انه لو كان

بسم الله الرحمن الرحيم

المجيشه الواحد الاحد العود الحمد الذي لم يحد صاحبه ولا اوليا وصلى الله على سيدنا محمد

وغير المذكور وانقل اليه در الحضر د على احمد ووصيه وعمل اليه وعلقه على التمس

وعلى الناس ان يظهر انكاره ولا . ولا يترددوا في رد زعماء الدين اذ هم من علمهم حسن

وظهر من نظمها ما ذكره مادام الزموم وزهرات الخمر والتجمل اليوم

أما بعد فإني أفتي على هذا التصرف لأجل المصلحة العامة في العلم الحديث

لما كان في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ الموافق لـ ١٨٨٩ م قال عليه السلام

الأمم سرور وافق بقررت في فروعهم مع بعلمه سائس ان بعلمه بزيان سر خاتما

فمن عليه السعير والشره وانفقوا لمكان المحرم ذلك سائمه والعرضه كالمه واجامه

و هم نان مدالی علی سرور ماحضرت العبد المذنب و مدینه حاب و قاصد

سأل ماكن اعذاره في احوال الموحدين وماها

في جواب العدل كما وافقه والمها الحكم لا في التوفيق وراعه

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

ما من ما يحى عمقاده في الواب الوجه

فما احكام الجودوث

[illegible]

سأورد اسماء من لم يروا في الحديث كالحسين بن علي بن ابي طالب والذين لم يروا في الحديث كالحسين بن علي بن ابي طالب والذين لم يروا في الحديث كالحسين بن علي بن ابي طالب

اسماء بنت ابی بکر

للمرء والمجاهد والحوار النجيب ما كان عليه ولا تدفع من اجله اسلحة الجحيم

وعد عمر حامد الجباب كانه لولايكى هالت امر لوكى مان من حلاله الجبابى اعلا اله ماوى من

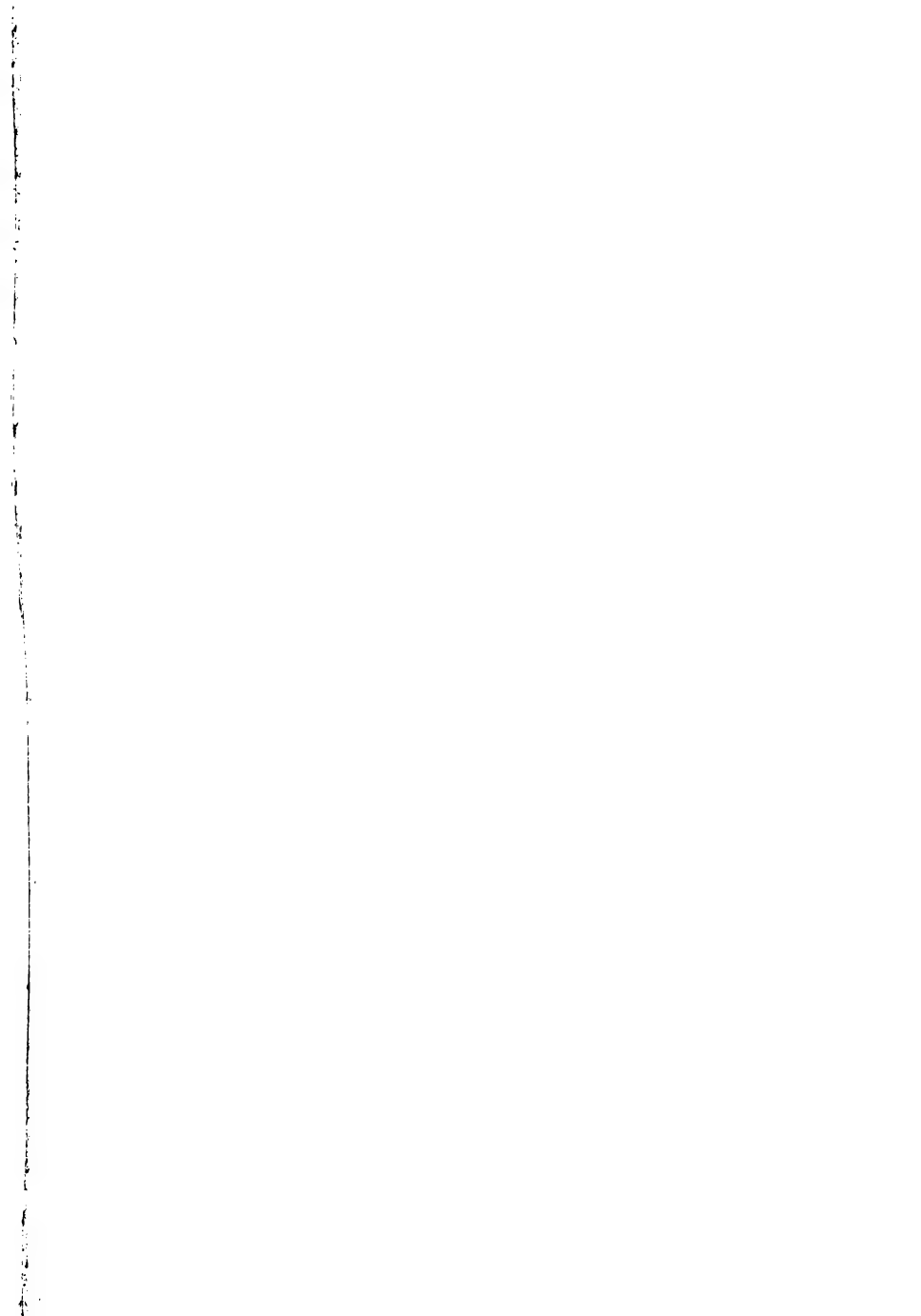
الصفحة الأولى من مخطوطة «د» من شرح جمل العلم

هذه المسألة مثل الأولى فانه لا دليل على وجوب بقية نور فعل وانما قلنا ذلك لان الله
خلق نور على اماسة وبالقدر بقية صفته على ان الاماسة والبقية باعوان الصلوة في
نجمه ان نور الصلوة على اماسة لو لم يقبل في اماسة ونجمه ان نور الصلوة في بقية
واو ان مقامه في ان نوره على اماسة وانما قلنا ذلك لان الله

قال السيد الرضي رضي عنه فاما الورق فهو ما صنع ان يتفتح به المنفع وهو كمن
لا يجد من نور بهادان ملكا واما ما لا يجز ان ملكا لا يقبل ان نور الله
العلم اذا اوضحه فما نقول في ذلك ان نور الله وانما قلنا ذلك لان الله
ملكه وهذا لم يجز ان نور الله تعالى لا يتفتح به المنفع

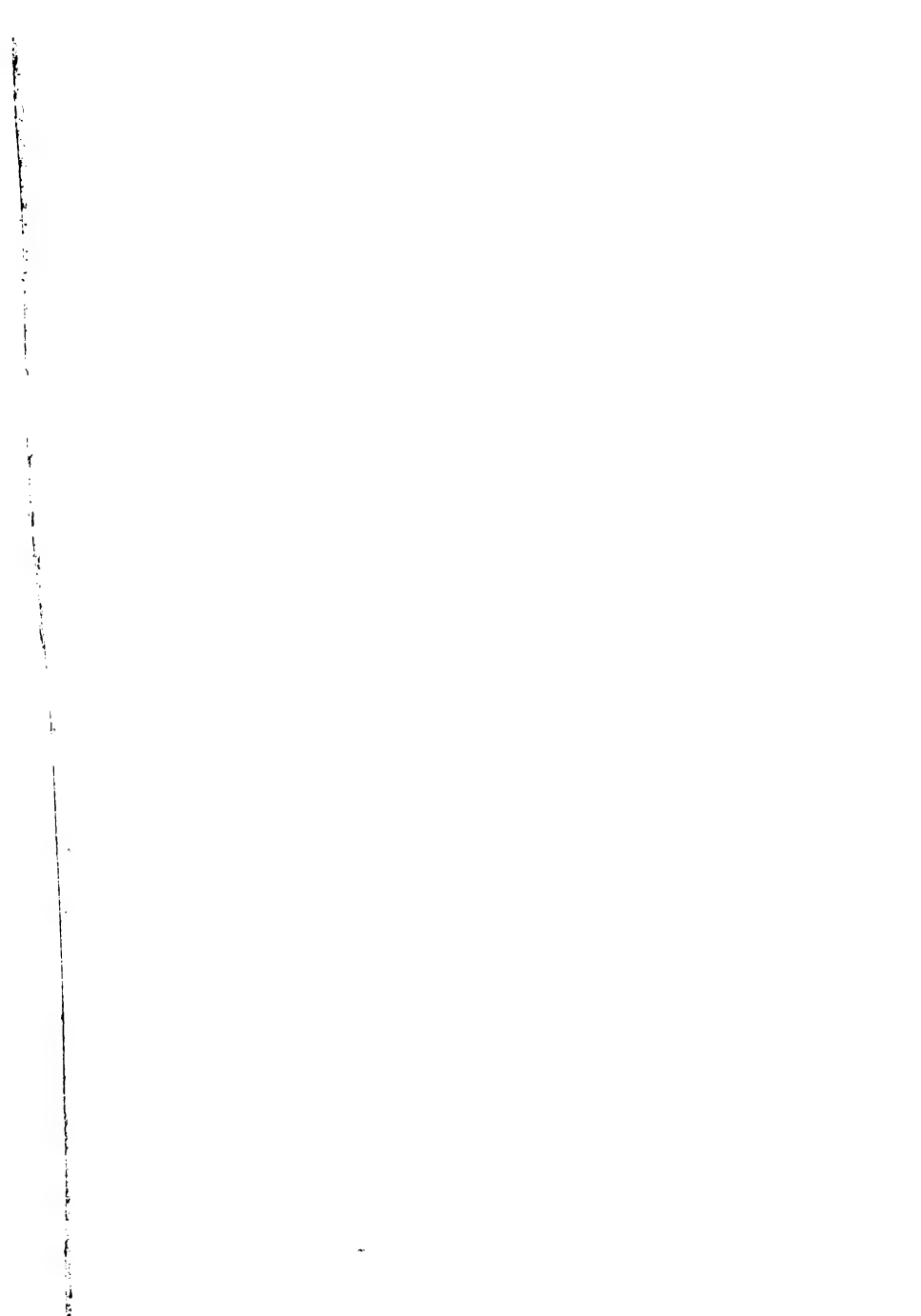
حد ورق هو ما لا يقبل ان يتفتح به المنفع على وجه ليس لاحد منعه منه
واذا ثبت ذلك فلا يصح ان يطلق الورق على الله تعالى ان يصح على الاستفاد به ويطلق
اليها به انما هو من نور الله تعالى ان يتفتح به المنفع على وجه ليس ولبس
لا يجد من نور بهادان ملكا واما ما لا يجز ان ملكا لا يقبل ان نور الله
العلم اذا اوضحه فما نقول في ذلك ان نور الله وانما قلنا ذلك لان الله
ملكه وهذا لم يجز ان نور الله تعالى لا يتفتح به المنفع

قال السيد الرضي رضي عنه من عمل هذا الذي قلناه لا يكون له نور الله سبحانه وتعالى
من نور الله تعالى ان يتفتح به المنفع على وجه ليس ولبس
لا يجد من نور بهادان ملكا واما ما لا يجز ان ملكا لا يقبل ان نور الله
العلم اذا اوضحه فما نقول في ذلك ان نور الله وانما قلنا ذلك لان الله
ملكه وهذا لم يجز ان نور الله تعالى لا يتفتح به المنفع



(١)

جمال العلم و العمل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسْرَٓ

الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ وَمُسْتَحِقُّهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ وَعِترته
الْأَبْرَارِ الْأَخْيَارِ، صَلَاةً لَا انْقِطَاعَ لِمَدَدِهَا، وَلَا انْتِهَاءَ لِعَدَدِهَا، وَسَلَامٌ وَكَرَمٌ.
أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ أَجَبْتُ إِلَى مَا سَأَلَنِيهِ الْأُسْتَاذُ (أَدَامَ اللَّهُ تَأْيِيدَهُ) مِنْ إِمْلَاءِ مُخْتَصَرٍ
يُحِيطُ^٢ بِمَا^٣ يَجِبُ اعْتِقَادُهُ مِنْ^٤ جَمِيعِ أَصُولِ الدِّينِ، ثُمَّ مَا يَجِبُ عَمَلُهُ مِنَ الشَّرْعِيَّاتِ
الَّتِي لَا يَكَادُ يَنْفَكُ^٥ الْمُكَلَّفُ مِنْ وَجوبِهَا عَلَيْهِ؛ لِعُمُومِ^٦ الْبَلَوِ بِهَا. وَلَمْ أُخْلِ شَيْئاً
مِمَّا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ مِنْ إشارَةٍ إِلَى دَلِيلِهِ وَجِهَةِ عَمَلِهِ، عَلَى صِغَرِ الْحِجْمِ وَشِدَّةِ
الِإِخْتِصَارِ. وَلَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنِ هَذَا الْكِتَابِ مُبْتَدِ تَعْلِيمًا وَتَبَصُّرَةً، وَمُنْتَهَى تَبْيَهًا وَتَذَكُّرَةً.
وَمِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ^٧ وَالتَّوْفِيقَ، وَلَا^٨ الْمَرْجُو لُهُمَا إِلَّا فَضْلُهُ، وَلَا
الْمُعَلَّقُ بِهِمَا^٩ إِلَّا حَبْلُهُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعَمَ الْوَكِيلُ.

١. في «ب»: «يَتِمَّنَا بِذِكْرِهِ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ»؛ في «ج» والمطبوع: - «رَبِّ يَسْرَ»؛ في «د»: «وَبِهِ نَسْتَعِين».

٢. في المطبوع: «محيط».

٣. في «د»: «بجميع ما».

٤. في «أ، ب، ج، د»: «في».

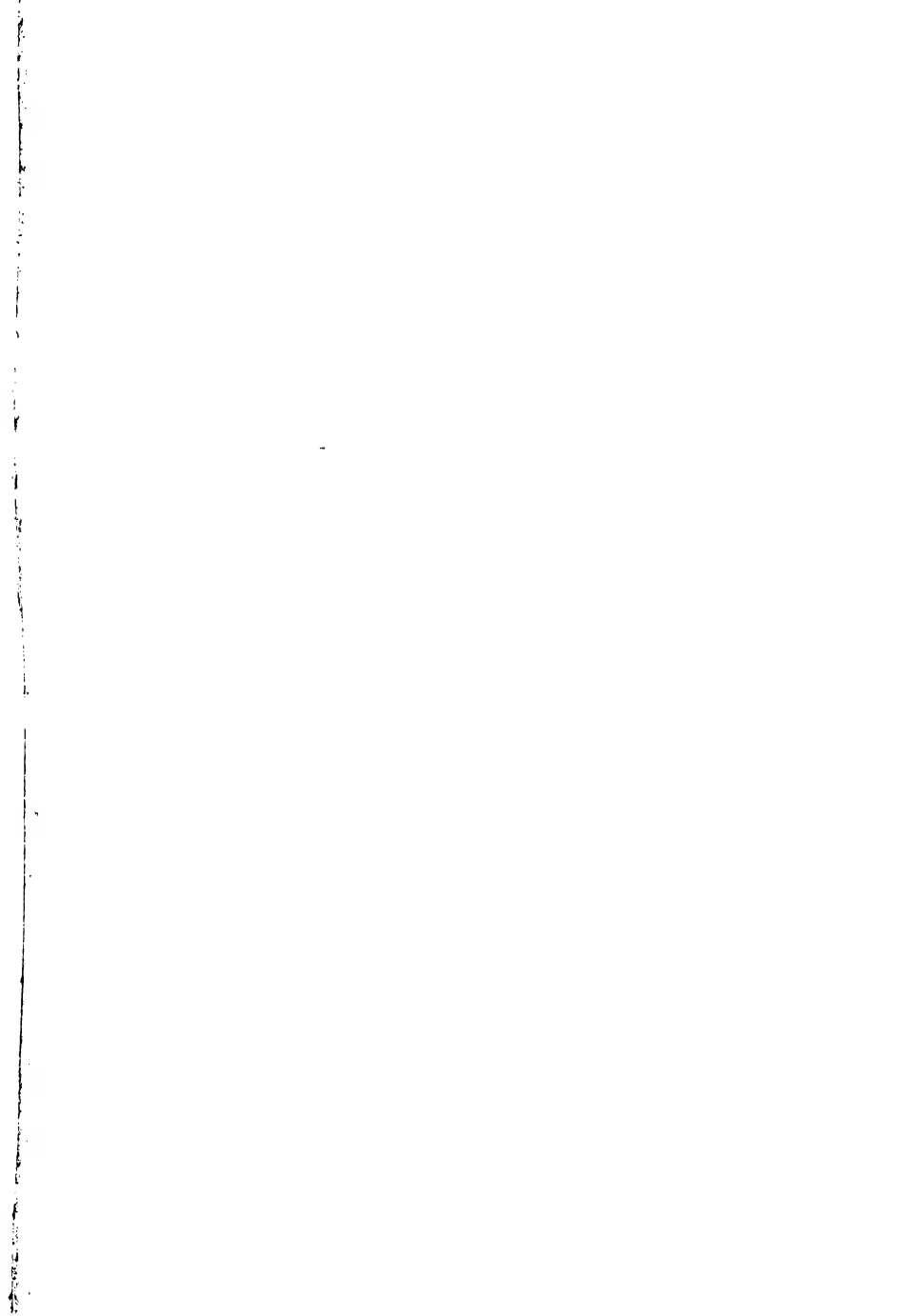
٥. في المطبوع: «لا ينكاد» بدل «لا يكاد ينفك».

٦. في «ج، د»: «من عموم».

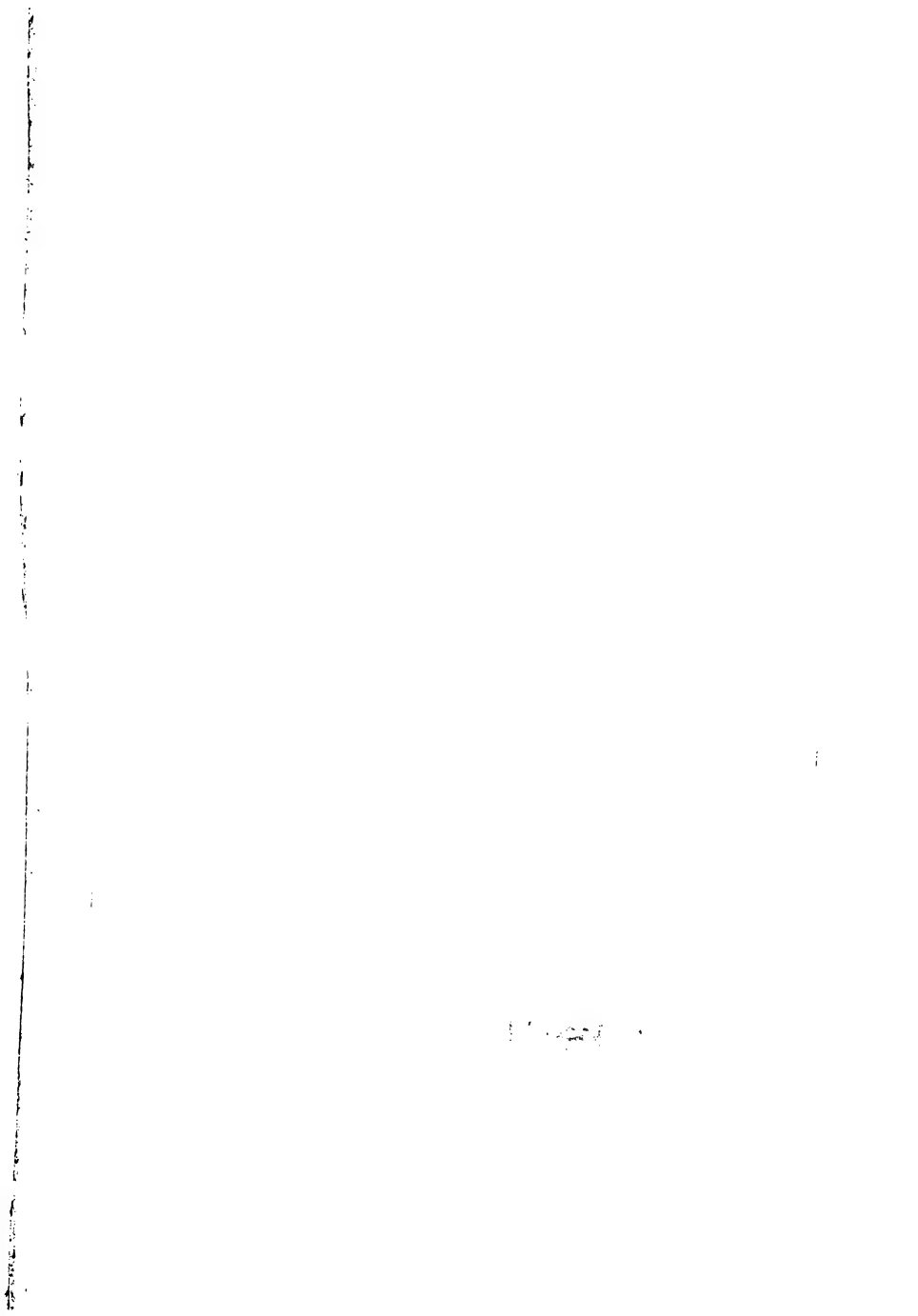
٧. في «ج»: «المعرفة».

٨. في «ج، د»: «فما».

٩. في «ب»: «لهما».



[١. جمل العلم]



بَابُ بَيَانِ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ

الأجسامُ مُحدَثَةٌ؛ لأنها لَمْ تَسْبِقِ الحَوَادِثُ، فلها حُكْمُهَا فِي الحُدُوثِ.
 وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُحدَثٍ؛ لِحَاجَةِ كُلِّ مُحدَثٍ فِي حَدُوثِهِ إِلَى مُحدَثٍ^١،
 كَالصِّيَاغَةِ^٢ وَالْكِتَابَةِ^٣.
 وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا؛ لَتَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا، وَتَيْسُّرِهِ^٤ عَلَى مَنْ
 كَانَ كَذَلِكَ.
 وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ مُحدَثِهَا عَالِمًا؛ لِأَنَّ الإِحْكَامَ ظَاهِرٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَالَمِ، وَ
 الْمُحْكَمُ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنَ الْعَالِمِ.
 وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَوْجُودًا؛ لِأَنَّ لَهُ تَعَلُّقًا^٥ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَادِرًا عَالِمًا، وَهَذَا
 الضَّرْبُ مِنَ التَّعَلُّقِ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ الْوُجُودِ^٦.
 وَيَجِبُ^٧ كَوْنُهُ قَدِيمًا؛ لِانْتِهَاءِ الْحَوَادِثِ إِلَيْهِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لِحَاجَةِ كُلِّ ... مُحدَثٍ».

٢. فِي «ج، د»: «كَالصَّنَاعَةِ».

٣. فِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: + «النَّسَاجَةِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَيْسَّرُ».

٥. فِي «د»: «تَعَلُّقَاتٍ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لِأَنَّ الإِحْكَامَ ... عَالِمًا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَصْلَحُ إِلَّا مِنَ الْمَوْجُودِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَيَجِبُ».

وَيَجِبُ كَوْنُهُ حَيًّا، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا، فَضْلًا عَنْ وَجُوبِهِ.
وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا إِذَا وُجِدَتِ الْمُدْرَكَاتُ؛ لِقِتْضَاءِ كَوْنِهِ حَيًّا ذَلِكَ^١.
وَوَاجِبٌ^٢ كَوْنُهُ سَمِيعًا بَصِيرًا؛ لِأَنَّهُ^٣ يَجِبُ أَنْ يُدْرِكَ الْمُدْرَكَاتِ إِذَا وُجِدَتِ، وَهَذِهِ
فَائِدَةٌ قَوْلُنَا: «سَمِيعٌ بَصِيرٌ».

وَمِنْ صِفَاتِهِ - وَإِنْ كَانَتْ عَنْ عِلَّةٍ - كَوْنُهُ^٤ مُرِيدًا وَكَارِهًا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ وَأَخْبَرَ^٥
وَنَهَى، وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ وَالْخَبَرُ أَمْرًا وَلَا خَبْرًا إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، وَالنَّهْيُ لَا يَكُونُ نَهْيًا إِلَّا
بِالْكَرَاهَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لِنَفْسِهِ؛ لَوْجُوبِ كَوْنِهِ مُرِيدًا كَارِهًا لِلشَّيْءِ
الْوَاحِدِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ. وَلَا لِعِلَّةٍ قَدِيمَةٍ؛ لِمَا سُبُطِلَ^٦ بِهِ الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ. وَلَا
لِعِلَّةٍ مُحَدَّثَةٍ فِي غَيْرِ حَيٍّ؛ لِإِفْتِقَارِ الْإِرَادَةِ إِلَى [بُنْيَةٍ]^٧. وَلَا لِعِلَّةٍ مَوْجُودَةٍ فِي حَيٍّ؛
لَوْجُوبِ رَجُوعِ حُكْمِهَا إِلَى ذَلِكَ الْحَيِّ^٨. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تُوجَدَ^٩ لَا فِي مَحَلٍّ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي نَفْسِهِ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ^{١٠}؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهَا

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «ذَلِكَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجِبَ».

٣. فِي «ج، د»: «د»؛ + «مَمَّنْ».

٤. فِي «ج، د»: «د»؛ + «تَعَالَى».

٥. فِي «د»: - «وَأَخْبَرَ».

٦. فِي «ب»: «سُبُطِلَ».

٧. فِي «أ، ب»: «نِيَّةٍ»؛ فِي «ج، د»: «تَنْبِيهِ»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «نِيَّتِهِ»؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْ
«شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ».

٨. فِي «أ، ب»: - «الْحَيِّ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِأَن تَوْجَدَ».

١٠. فِي «ج، د»: «ذَكَرْنَا».

معقول، وإثبات ما لا حُكْمَ له معقول^١ من الصفات يُفْضِي إلى الجَهالات.
وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَجَدَّدَ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لِقُدْرَةِ
مُحَدَّثَةٍ، وَلَا يُمَكِّنُ إِسْنَادُ^٢ إِحْدَائِهَا إِلَّا إِلَيْهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى تَعَلُّقِ كَوْنِهِ قَادِرًا بِكَوْنِهِ مُحَدَّثًا
وَكَوْنِهِ مُحَدَّثًا بِكَوْنِهِ^٣ قَادِرًا.

وَتُبُوْتُ كَوْنِهِ قَادِرًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ حَيًّا مُوجُودًا.
وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّهُ تَجَدَّدَ كَوْنُهُ عَالِمًا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ
بِحُدُوثِ عِلْمٍ، وَالْعِلْمُ لَا يَقَعُ إِلَّا مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ.
وَهُوَ جَوْبُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَهُ تَدَلُّ عَلَى أَنَّهَا نَفْسِيَّةٌ، وَادِّعَاءُ وَجُوبِهَا لِمَعَانٍ قَدِيمَةٍ
يُيَبِّطُ صِفَاتِ النَّفْسِ. وَلِأَنَّ الشَّرَاطَكَ فِي الْقِدَمِ^٤ يُوْجِبُ التَّمَاثُلَ وَالْمُشَارَكَةَ فِي سَائِرِ
صِفَاتِ النَّفْسِ.^٥

وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِاسْتِنَادِهَا^٦ إِلَى النَّفْسِ.
وَيَجِبُ كَوْنُهُ تَعَالَى غَنِيًّا غَيْرَ مُحْتَاجٍ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ^٧ يَنْتَفِعُ
وَيَسْتَضِرُّ، وَيُؤَدِّي^٨ إِلَى كَوْنِهِ جَسَمًا.

١. في المطبوع: «وإثبات ما لا حكم له معقول».

٢. في «أ، ب» و المطبوع: «استناد».

٣. في المطبوع: «إلى كونه».

٤. في «أ»: «و».

٥. في المطبوع: «المقدم».

٦. في «ج، د»: «الصفات» بدل «صفات النفس».

٧. في «ج، د»: «لإسنادها».

٨. في المطبوع: «ممن».

٩. في شرح جمل العلم: + «ذلك».

و لا يَجُوزُ كَوْنُهُ تَعَالَى بِصِفَةِ^١ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ؛ لِقِدَمِهِ، وَحُدُوثِ
هَذِهِ أَجْمَعٍ. وَلِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْأَجْسَامِ^٢، وَالْجِسْمُ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْجِسْمِ.
و لا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى الرُّوْيَةُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ مَعَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ وَصِحَّةِ أَبْصَارِنَا
أَنْ نَرَاهُ.

و بِمِثْلِ^٣ ذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ بِسَائِرِ الْحَوَاسِّ^٤.
و يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى وَاحِداً لَا ثَانِي لَهُ فِي الْقِدَمِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ ثَانٍ يُوْدِّي إِلَى
إِثْبَاتِ ذَاتَيْنِ لَا حُكْمَ لَهُمَا يَزِيدُ عَلَى حُكْمِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ. وَ يُوْدِّي أَيْضاً إِلَى تَعَذُّرِ
الْفِعْلِ عَلَى الْقَادِرِ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ مَنَعٍ مَعْقُولٍ.
وَ إِذَا بَطَلَ قَدِيمٌ ثَانٍ، بَطَلَ قَوْلُ الثَّنَوِيَّةِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ.

١. فِي «أ، ب»: «و لا يجوز أن يتصف تعالي بصفات»؛ وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و لا يجوز أن يقال لصفة».

٢. فِي «ج، د»: «الأجسام».

٣. فِي «ج، د»: «لمثل».

٤. فِي «ج، د»: «يُعلَم».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الأجسام».

[٢]

بَابُ بَيَانِ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ كُلِّهَا وَ مَا يَتَّصِلُ بِهَا،
سِوَى النُّبُوَّةِ وَ الْإِمَامَةِ، وَ سِوَى ذِكْرِ الْأَجَالِ وَ الْأَرْزَاقِ وَ الْأَسْعَارِ؛
فَإِنَّا اعْتَمَدْنَا تَأْخِيرَهَا

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَ آكَدُ^١ حَالًا مِنَّا فِي
كُونِنَا قَادِرِينَ.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ؛ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَ بَأْثَهُ غَنِيٌّ عَنْهُ.
وَ لَا يَجْرِي الْقَبِيحُ^٢ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مَجْرَى الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ قَدْ يُفْعَلُ^٣ لِحُسْنِهِ^٤،
لِللَّحَاجَةِ^٥ إِلَيْهِ.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ تَعَالَى الْقَبِيحَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ^٦ أَرَادَهُ بَارَادَةً مُحَدَّثَةً^٧ فَهِيَ^٨ قَبِيحَةٌ، وَ هُوَ
تَعَالَى لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنَ الْقَبَائِحِ، تَعَالَى اللَّهُ^٩ عَنْ ذَلِكَ^{١٠}. وَ إِنْ أَرَادَهُ لِنَفْسِهِ وَجَبَ أَنْ

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَحَدٌ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْقَبِيحُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَفْعَلُهُ».

٤. فِي «ج، د»: «بِحُسْنِهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِحَاجَةٍ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا».

٧. فِي «ج، د»: «بِمُحَدَّثَةٍ» بَدَلَ «بَارَادَةٍ مُحَدَّثَةٍ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَانَتْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: - «اللَّهُ».

١٠. فِي «ج»: - «تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ».

يَكُونُ تَعَالَى عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ، وَصِفَاتُ النَقْصِ كُلُّهَا عَنْهُ مُنْتَفِيَةٌ^١.

وَهُوَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَبِالْسَّمْعِ يُعَلِّمُ ذَلِكَ.

وَكَلَامُهُ فَعْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي الْفَعْلِيَّةَ، كَالضَرْبِ وَسَائِرِ الْأَفْعَالِ.

وَالْأَفْعَالُ الظَّاهِرَةُ مِنَ الْعِبَادِ التَّابِعَةُ لِقُصُودِهِمْ^٢ وَأَحْوَالِهِمْ هُمْ الْمُحْدِثُونَ لَهَا، دُونَهُ تَعَالَى؛ لَوْجُوبِ وَقُوعِهَا بِحَسَبِ أَحْوَالِهِمْ؛ وَلِأَنَّ أَحْكَامَهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِمْ مِنْ مَدْحٍ أَوْ^٣ ذَمٍّ. وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ مُعْتَمَدَانِ أَيْضاً فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلِّدَةِ.

وَقَدَرْتُنَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ؛ لِاتِّبَاعِ هَذَا التَّعْلُقِ^٤ صِحَّةَ الْحُدُوثِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا. وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّدَيْنِ؛ لِتَمَكُّنِ كُلِّ قَادِرٍ غَيْرٍ مَمْنُوعٍ مِنَ التَّنْقِلِ^٥ فِي الْجِهَاتِ. وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِعِلَّةٍ وَلَا مُوجِبَةٍ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِيَكُونَ الْفِعْلُ مُحْدَثًا، فَإِذَا وَجِدَ اسْتَغْنَى عَنْهَا.

وَتَكْلِيفٌ مِّنْ لَّيْسَ بِقَادِرٍ - فِي الْقُبْحِ - كَتَكْلِيفِ الْعَاجِزِ.

وَقَدْ كَلَّفَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ تَكَامَلَتْ فِيهِ شُرُوطُ^٦ التَّكْلِيفِ مِنَ الْعُقْلَاءِ.

وَوَجْهُ حُسْنِ التَّكْلِيفِ أَنَّهُ تَعْرِضٌ لِنَفْعٍ عَظِيمٍ لَا يَوْصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ. وَالتَّعْرِضُ لِلشَّيْءِ فِي حُكْمٍ إِيضَالِهِ. وَالنَّفْعُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ هُوَ الثَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مُسْتَحَقًّا، وَلَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالطَّاعَاتِ.

١. فِي «ج، د» وَشَرَحَ جَمَلُ الْعِلْمِ: «مُنْتَفِيَةٌ».

٢. فِي «ب»: «لِلْمَقْصُودِهِمْ».

٣. فِي «ج، د» وَشَرَحَ جَمَلُ الْعِلْمِ: «و».

٤. فِي «ج» وَشَرَحَ جَمَلُ الْعِلْمِ: «قَدَرْنَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّعْلِيقُ».

٦. فِي «د»: «النَّقْلُ».

٧. فِي «ج، د»: «شُرَاطُ».

وَيَحْسُنُ^١ تَكْلِيفُ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى^٢ أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ وَجَهَ الْحُسْنِ ثَابِتٌ فِيهِ، وَهُوَ التَّعْرِيزُ لِلثَّوَابِ.

وَعِلْمُهُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ لَيْسَ بِوَجْهِ قُبْحٍ^٣؛ لِأَنَّا نَسْتَحْسِنُ أَنْ نَدْعُو إِلَى الدِّينِ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ جَمِيعَ الْكُفَّارِ - لَوْ جُمِعُوا لَنَا -، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ جَمِيعَهُمْ [لَا يُؤْمِنُونَ]^٤، وَنَعْرِضُ الطَّعَامَ عَلَى مَنْ يَغْلِبُ فِي^٥ ظَنَّنَا أَنَّهُ لَا يَأْكُلُهُ، وَنُرْشِدُ إِلَى الطَّرِيقِ مَنْ نَظَنُّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ، وَيَحْسُنُ ذَلِكَ مِمَّا مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ. وَكُلُّ مَا^٦ طَرِيقُ حُسْنِهِ أَوْ قُبْحِهِ الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ قَامَ الظَّنُّ فِيهِ مَقَامَ الْعِلْمِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ، وَإِلَّا انْتَقَضَ^٧ الْغَرَضُ مِنَ التَّعْرِيزِ لِلثَّوَابِ. وَالْحَيُّ الْمُكَلَّفُ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقَعُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا، وَيُبْتَدَأُ الْفِعْلُ فِي أَطْرَافِهَا، وَيَخِفُّ عَلَيْهَا إِذَا حُمِلَ بِالْيَدَيْنِ مَا يَثْقُلُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إِذَا حُمِلَ بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ.

وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَخْتَارُ عِنْدَهُ الطَّاعَةَ أَوْ يَكُونُ إِلَى اخْتِيَارِهَا أَقْرَبَ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ^٨ ذَلِكَ، يَجِبُ أَنْ يَقَعَلَهُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ يَوْجِبُ ذَلِكَ، قِيَاسًا

١. في المطبوع: «لحسن».

٢. في «د»: - «تعالى».

٣. في «ج، د»: «قبح».

٤. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «لا يؤمن»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

٥. في المطبوع: - «في».

٦. في «ج، د» وشرح جمل العلم: «ظنوننا».

٧. في المطبوع: «كان» بدل «كل ما».

٨. في المطبوع: «لانتقض».

٩. في المطبوع: «من».

[على] مَنْ دَعَا [غَيْرَهُ]¹ إلى طَعَامِهِ² وَغَلَبَ فِي³ ظَنِّهِ أَنْ مَنْ دَعَاهُ⁴ لَا يَحْضُرُ إِلَّا بِبَعْضِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا مَشَقَّةَ فِيهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُسَمَّى لُطْفًا.

وَلَا فَرْقَ فِي الْوُجُوبِ بَيْنَ اللَّطْفِ وَالتَّمَكِينِ، وَقُبْحُ مَنَعَ أَحَدِهِمَا كَقُبْحِ مَنَعَ الْآخَرِ.

وَالْأَصْلَحُ فِيمَا يَعُودُ إِلَى الدُّنْيَا غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ لِأَدَى إِلَى وَجُوبٍ مَا لَا يَتَنَاهَى⁵، وَلَكَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى غَيْرَ مُنْفَكٍّ⁶ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ مِنَ الْإِخْلَالِ⁷ بِالْوَاجِبِ.

وَقَدْ يَفْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَلَمَ فِي الْبَالِغِينَ وَالْأَطْفَالِ وَالتَّهَانِمِ. وَوَجْهُ حُسْنِ⁸ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ عِبَارَةً يَخْرُجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَبَثًا، وَعِوَضًا يَخْرُجُ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا. فَأَمَّا الْمَفْعُولُ مِنْهُ فِي الْآخِرَةِ فَوَجْهُ⁹ حُسْنِ فَعْلِهِ لِلْإِسْتِحْقَاقِ¹⁰ فَقَطَّ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْسُنَ الْأَلَمُ لِلْعِوَضِ فَقَطَّ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى حُسْنِ إِبْلَامِ الْغَيْرِ بِالضَرْبِ لَا لَشَيْءٍ إِلَّا لِإِصَالِ النِّفْعِ، وَاسْتِجَارِ مَنْ يَنْقُلُ الْمَاءَ مِنْ نَهْرٍ إِلَى نَهْرٍ آخَرَ لَا لَغَرَضٍ، بَلْ لِلْعِوَضِ.

١. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «قياساً إلى من دعا»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

٢. في المطبوع: «دعي إلى طعام».

٣. في المطبوع: «على».

٤. في المطبوع: «إليه».

٥. في هامش «د»: «غير متعال».

٦. في المطبوع: «من الإخلال».

٧. في «ج، د» وشرح جمل العلم: «فعل».

٨. في المطبوع: «لأنه».

٩. في «ب»: «فهو».

١٠. في شرح جمل العلم: «الاستحقاق».

ولا اعتبار في حسنه بالتراضي؛ لأن التراضي إنما يُعتبر فيما يشته من المنافع، فأما ما لا شبهة^١ في اختيار العقلاء لمثله إذا عرفوه - لبلوغه أقصى المبالغ - فلا اعتبار فيه بالتراضي.

ولا يجوز أن يفعل الله تعالى الأثم لدفع الضرر من غير عوض عليه، كما يفعل^٢ أحدنا غيره. والوجه فيه أن الأثم إنما يحسن لدفع الضرر في الموضع الذي لا يندفع إلا به، والقديم تعالى قادر على دفع كل ضرر عن المكلف من غير أن يؤلمه.

والعوض هو النفع المستحق العاري من تعظيم وإجلال. والعوض منقطع؛ لأنه جار مجرى المثامنة^٣ والأروش^٤. فلو كان دائماً لكان العلم بدوامه شرطاً في حسنه، فكان لا يحسن من أحدنا تحمّل الأثم لعوض منقطع^٥، كما لا يحسن تحمّل ذلك من غير عوض. وما فعل من الأثم بأمره تعالى [أو بإباحته، فعوضه عليه؛ لأنه جار مجرى فعله. وقد يكون الأثم من فعله تعالى]^٦، فالعوض^٧ على غيره بالتعريض له. نحو من

١. في المطبوع: «يشته».

٢. في «ج، د» وشرح جمل العلم: + «ذلك».

٣. في «د»: «المخادشة».

٤. في المطبوع: «الأرش».

٥. في «ج، د» وشرح جمل العلم: «ولو».

٦. في المطبوع: - «منقطع».

٧. في المطبوع: «أما».

٨. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: - «أو بإباحته ... تعالى»، وأضفنا ما بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

٩. في المطبوع وشرح جمل العلم: «و العوض».

عَرَضَ طفلاً للبرد الشديد فتألم بذلك، فالعوض هاهنا على المعرض^١ للألم، لا على فاعل الألم، وصار ذلك الألم كأنه من فعل المعرض^٢.

والأولى أن يكون من فعل الألم - على وجه الظلم - متا بغيره^٣ في الحال مستحقاً من العوض المبلغ الذي يستحق مثله^٤ عليه.

و الوجه في ذلك أنه لو لم يكن لذلك^٥ مستحقاً لم يكن الانتصاف منه ممكناً، مع وجوب الانتصاف. بخلاف ما قال أبو هاشم؛ فإنه أجاز أن يُمْكَنَ من الظلم، وإن لم يكن في الحال مستحقاً لما يقابله من العوض، بعد^٦ أن يكون ممن لا يخرج من الدنيا إلا وقد استحق ذلك.

وقد كلف الله تعالى^٧ من أكمل عقله النظر في طريق معرفته تعالى^٨. وهذا الواجب أول الواجبات على العاقل؛ لأن جميعها - عند التأمل^٩ - يحب تأخيرها، أو يجوز ذلك فيه.

ووجه وجوب هذا النظر وجوب المعرفة التي يؤدي إليها. ووجه وجوب المعرفة أن العلم باستحقاق الثواب والعقاب الذي هو لطف في فعل الواجب

١. في المطبوع: «المعروض».

٢. في المطبوع: «المعوض».

٣. في المطبوع: «لغيره».

٤. في المطبوع: «لم يستحق فعله».

٥. في «د»: «كذلك».

٦. في المطبوع: - «أن يُمْكَنَ ... بعد».

٧. في «ج، د» وشرح جمل العلم: + «كل».

٨. في المطبوع: «ثم».

٩. في «د»: «العاقل»؛ في المطبوع: «السانل».

العقلي لا يَتَمَّ إِلَّا بحصول هذه المَعْرِفَةِ، وما لا يَتَمَّ الواجب إِلَّا به^١ واجب.
والنظر هو الفكر، وَيَعْلَمُهُ أَحَدُنَا مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً.
وإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ^٢ هذا النظر إِذَا خَافَ الضَّرَرَ مِنْ تَرْكِهِ وَإِهْمَالِهِ. وَإِنَّمَا
يَخَافُ الضَّرَرَ بالتخويف مِنَ الْعِبَادِ إِذَا كَانَ نَاشِئًا بَيْنَهُمْ، أَوْ بَأَن يَتَدَيَّ بِالْفِكْرِ^٣ فِي أَمَارَةِ
الْخَوْفِ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ، أَوْ بَأَن يُخْطِرَ اللَّهُ تَعَالَى^٤ بِيَالِهِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى النَّظَرِ وَيُخَوِّفُهُ مِنَ
الْإِهْمَالِ. وَالْأَوَّلَى فِي الْخَاطِرِ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا خَفِيًّا يَسْمَعُهُ^٥، وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْهُ.
وَالنَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ عَلَى^٦ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ، سَبَبٌ تَوَلَّدَ^٧ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ
بِحَسَبِهِ، فَجَرَى فِي أَنَّهُ مُؤَلَّدٌ^٨ مَجْرَى الضَرْبِ وَالْأَلَمِ.
وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْأَفْعَالِ مَدْحٌ وَثَوَابٌ وَشُكْرٌ وَذَمٌّ وَعِقَابٌ وَعِوَضٌ.
فَأَمَّا الْمَدْحُ فَهُوَ الْقَوْلُ الْمُنْبِيُّ عَنْ عِظَمِ [حَالِ]^٩ الْمَمْدُوحِ.
وَأَمَّا الثَّوَابُ فَهُوَ النِّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ.
وَأَمَّا الشُّكْرُ فَهُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ.
وَأَمَّا الذَّمُّ فَهُوَ مَا أَنْبَأَ عَنْ اتِّضَاعِ حَالٍ^{١٠} الْمَذْمُومِ.

١. فِي «ج، د»: + «فَهُوَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْعَاقِلُ».

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «فِي الْفِكْرِ». وَفِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: «الْفِكْر».

٤. فِي «ب»: - «تَعَالَى».

٥. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «يَسْمَعُهُ».

٦. فِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: «مِنْ».

٧. فِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: «يُولَّدُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُولُودٌ». وَفِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: + «لَهُ».

٩. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعِ: - «حَالٌ»؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ «شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِضْطَاعٌ» بَدَلَ «اتِّضَاعِ حَالٍ».

- وَأَمَّا الْعِقَابُ فَهُوَ الضَّرَرُ الْمُسْتَحَقُّ الْمَقَارِنُ لِلِاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ.
- وَأَمَّا الْعَوَظُ فَهُوَ النِّفْعُ [الْمُسْتَحَقُّ] ^١ الْخَالِي مِنْ تَعْظِيمٍ وَتَجْبِيلٍ.
- وَيُسْتَحَقُّ الْمَدْحُ ^٢ بِفِعْلِ الْوَاجِبِ، وَمَا لَهُ صِفَةُ النَّدْبِ، وَبِالتَّحَرُّزِ مِنَ الْقَبِيحِ.
- وَيُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ إِذَا اقْتَرَنَتْ بِهَا الْمَشَقَّةُ.
- وَيُسْتَحَقُّ الشُّكْرُ بِالنِّعَمِ ^٣ وَالْإِحْسَانِ.
- وَأَمَّا الْعِبَادَةُ فَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ الشُّكْرِ وَغَايَةُ فِيهِ ^٤، فَلِهَذَا لَمْ تُفْرَدِهَا بِالذِّكْرِ.
- وَأَمَّا ^٥ الذَّمُّ فَيُسْتَحَقُّ بِفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَبِأَنْ لَا يُفْعَلَ الْوَاجِبُ.
- وَأَمَّا الْعِقَابُ فَيُسْتَحَقُّ بِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ ^٦ مَعًا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ اخْتَارَ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مَصْلَحَتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ.
- وَأَيَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ يُسْتَحَقُّ الذَّمُّ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ، وَإِنَّهُ جِهَةٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ كَالْقَبِيحِ» ^٧ لِأَنَّ الْعُقْلَاءَ [يُعَلِّقُونَ] ^٨ الذَّمَّ بِذَلِكَ، كَمَا [يُعَلِّقُونَهُ] ^٩ بِالْقَبِيحِ. وَ لِأَنَّهُمْ يَذَمُّونَهُ إِذَا عَلِمُوهُ غَيْرَ فَاعِلٍ لِلْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا سِوَاهُ.
-
١. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «الحسن»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».
 ٢. في المطبوع: - «المدح».
 ٣. في المطبوع: «المنعم».
 ٤. في «أ، ب» والمطبوع: «فأما».
 ٥. في «ج، د»: «غايته». وفي شرح جمل العلم: + «وكيفية».
 ٦. في «أ، ب» والمطبوع وشرح جمل العلم: «فأما».
 ٧. في هامش «د»: «الوصفين».
 ٨. في المطبوع: «كالقبح».
 ٩. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «يعقلون»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».
 ١٠. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «يعقلونه»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

والمُطِيعُ مَتَا يَسْتَحِقُّ بِطَاعَتِهِ الثَّوَابَ مُضَافًا إِلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَلَّفَهُ عَلَى وَجْهِ يَسْتَقُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَنْفَعَةِ. وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَنْفَعَةُ مِنْ جِنْسِ الْعَوَضِ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءَ بِمِثْلِهِ.^١

وَيَسْتَحِقُّ أَحَدُنَا بِفِعْلِ الْقَبِيحِ وَالْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ الْعِقَابَ مُضَافًا إِلَى الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ، وَجَعَلَهُ شَاقًّا، وَالْإِجَابَ لَا يَحْسُنُ لِمُجَرَّدِ^٢ النِّفْعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْقَاقِ ضَرَرٍ عَلَى تَرْكِهِ.

وَلَا دَلِيلَ فِي الْعَقْلِ عَلَى دَوَامِ ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ^٣، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّمْعِ. وَالْعِقَابُ يَحْسُنُ التَّفَضُّلُ بِإِسْقَاطِهِ، وَيَسْقُطُ بِالْعَفْوِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَاسْتِيفَاؤُهُ، وَيَتَعَلَّقُ بِاسْتِيفَائِهِ ضَرَرٌ، فَأَشْبَهَ الدَّيْنَ.

وَلَا تَحَابُطٌ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَلَا بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ؛ لَفَقْدِ التَّنَافِي وَمَا يَجْرِي^٤ مَجْرَاهُ.

وَقَبُولُ التَّوْبَةِ وَإِسْقَاطُ الْعِقَابِ عِنْدَهَا^٥ تَفْضُّلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِلْوَجْهِ^٦ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ فَقْدِ التَّنَافِي.

وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ طَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ اجْتَمَعَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الْمَدْحِ وَالثَّوَابِ بِالطَّاعَةِ، وَالذَّمِّ وَالْعِقَابِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَفُعِلَ ذَلِكَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُمَكِّنُ.

وَعِقَابُ الْكُفَّارِ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ. وَعِقَابُ فُسَّاقِ أَهْلِ الصَّلَاةِ غَيْرُ مَقْطُوعٍ

١. في شرح جمل العلم: «به».

٢. في «ج، د» وشرح جمل العلم: «بمجرد».

٣. في المطبوع: «دوام الثواب والعقاب».

٤. في المطبوع: «- الثواب والعقاب ... يجري».

٥. في «د»: «عندنا».

٦. في المطبوع: «و الوجه».

عليه؛ لأنَّ العقلَ يُجيزُ العفوَّ عنهم، وَلَمْ يَرِدْ سَمْعُ قاطِعٍ بِعقابِهِمْ.
وما يُدْعَى مِنْ آياتِ الوعيدِ وعمومِها مقدوحٌ فيه؛ بأنَّ العمومَ لا يَنفَرِدُ بصيغةٍ
خاصَّةٍ في^١ اللغة. ولأنَّ آياتِ الوعيدِ مشروطةٌ بالتائبِ^٢ وَمَنْ زَادَ ثوابَهُ عِنْدَهُمْ، وما
أوجِبَ هَذَيْنِ الشرطينِ يوجبُ اشتراطَ مَنْ تَفَضَّلَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَفْوِ عنه.
وهذه الآياتُ أيضاً مُعارضةٌ بعمومِ آياتِ أُخَرَ^٣، مِثْلُ قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْفِرْ مَا
دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^٤، و﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^٥، و﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ
الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾^٦.

و شَفَاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا هِيَ فِي إسْقَاطِ عِقَابِ الْمَعَاصِي^٧، لا فِي
زيادةِ الْمَنَافِعِ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الشَّفَاعَةِ تَخْتَصُّ بِذَلِكَ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا لَوْ اشْتَرَكَتْ لَكُنَّا شَافِعِينَ
فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا [سَأَلْنَاهُ تَعَالَى]^٨ فِي زيادةِ درجَتِهِ وَمَنَازِلِهِ.
وَإِذَا بَطَلَ التَّحَابُطُ، فَلَا بُدَّ فَيَمَنُ كَانَ مُؤْمِناً فِي بَاطِنِهِ مِنْ أَنْ يُؤَافِقَ بِالْإِيمَانِ، وَإِلَّا
أَدَّى إِلَى تَعَذُّرِ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنَ الثَّوَابِ.

و يُسَمَّى^٩ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالفِسْقِ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِفِسْقِهِ^{١٠}؛ لأنَّ

١. فِي «د»: «مَنْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالتَّائِبِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أُخْرَى».

٤. النِّسَاءُ (٤): ٤٨ وَ ١١٦.

٥. الرِّعْدُ (١٣): ٦.

٦. الزُّمَرُ (٣٩): ٥٣.

٧. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعَاصِي».

٨. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «سَأَلْنَا»؛ وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ «شَرَحِ جَمَلِ الْعِلْمِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَسْمَى».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُؤْمِناً بِإِيمَانِهِ فَاسِقاً بِفِسْقِهِ» بَدَلُ «بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِفِسْقِهِ».

الاشتقاق^١ يوجب ذلك. ولو كان لفظ «مؤمن» مُنتَقِلاً إلى استحقاق الثوابِ و التعظيم - كما يدعى - لوجب^٢ تسميته به؛ لأنه^٣ عندنا يستحق الثواب و التعظيم، و إن استحقَّ العقاب.

و الأمر بالمعروفِ ينقسم إلى واجب و ندب. فما تعلق منه بالواجب كان واجباً، و ما تعلق منه بالندب كان ندباً.

و النهي عن المنكر كله^٤ واجب عند الشرط^٥؛ لأن المنكر لا ينقسم انقسام المعروف.

و ليس في العقل دليل على وجوب ذلك إلا إذا كان على سبيل دفع الضرر، و إنما المرجع في وجوبه إلى السمع.

و شرائط إنكار المنكر أن يعلمه منكراً، و يجوز تأثير إنكاره، و يزول الخوف على النفس و ما [يجري] مجراها، و لا يكون في إنكاره مفسدة.

١. في «ج، د»: «لاشتقاق» بدل «لأن الاشتقاق».

٢. في المطبوع: «يوجب».

٣. في «ج، د»: «لأن».

٤. في «أ، ب، ج، د»: - «و ما تعلق منه بالندب كان ندباً».

٥. في «ب»: - «كله».

٦. في «أ، ب» و المطبوع: «الشرط».

٧. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «جرى»؛ و ما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

فصل فيما يجب اعتقاده في النبوة

متى عَلمَ الله (سبحانه وتعالى)^١ أن لنا في بعض الأفعال مَصَالِحَ واطِّافاً، أو فيها ما هو مَفْسَدَةٌ في الدين، والعقل لا يَدُلُّ [على ذلك]^٢، وَجَبَتْ بِعِثَةِ الرُّسُلِ^٣ لتعريفه. ولا سَبِيلَ إلى تصديقه^٤ إلا بالمُعْجِزِ.

وصِفَةُ الْمُعْجِزِ أن يَكُونَ خَارِقاً لِلْعَادَةِ، وَمُطَابِقاً لِدَعْوَى الرُّسُولِ وَمُتَعَلِّقاً بِهَا، و أن يَكُونَ مُتَعَذِّراً - في جنسه أو صفته المخصوصة - عَلَى الْخَلْقِ، وَيَكُونَ مِنْ فَعْلِهِ تَعَالَى أو جَارِياً مَجْرَى فَعْلِهِ تَعَالَى. وَإِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ فَلَا بُدَّ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى الصِّدْقِ^٥، وَإِلَّا كَانَ قَبِيحاً.

وقد دَلَّ اللهُ تَعَالَى^٦ عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ ظُهُورَهُ مِنْ جِهَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً، وَتَحَدِّيهِ الْعَرَبَ وَالْعَجَمَ [بِمُعَارَضَتِهِ]^٨ مَعْلُومٌ أَيْضاً ضَرُورَةً، وَارْتِفَاعُ مُعَارَضَتِهِ مَعْلُومٌ أَيْضاً بِقَرِيبٍ مِنْ

١. في «ج، د» - «سبحانه وتعالى»؛ في المطبوع: «سبحانه».

٢. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «عليها»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

٣. في المطبوع وشرح جمل العلم: «الرسول».

٤. في «ب»: «لتصديقه».

٥. في المطبوع: «المصدق».

٦. في «ج، د» - «تعالى».

٧. في «ج، د» - «صلى الله عليه وآله»؛ في المطبوع: «عليه السلام».

٨. ما بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

الضرورة [أو أنّ ذلك للتعذر]^١؛ فإنّ ذلك التعذر معلومٌ بأدنى نظرٍ؛ لأنّه لولا التعذرُ لعورِضٌ، ولولا أنّ التعذرَ خرَقَ العادةَ لَوُوقِفَ^٢ على أنّه لا دَلالةٌ في تعذرِ معارَضَتِهِ. فإمّا أن يكونَ القرآنُ مِن فعلِهِ تعالى على سبيلِ التصديقِ له عليه السلام^٣، فيكونَ هو العَلَمُ المُعجِزُ؛ أو يكونَ تعالى صَرَفَ القومَ عن مُعارَضَتِهِ، فيكونَ الصَّرْفُ هو العَلَمُ الدالُّ على النبوة. وقد بيّنا في كتابِ «الصَّرفِ» الصحيحِ مِن ذلك و بَسْطُناه.

وكلُّ مَنْ صدَّقَهُ نبِيًّا (عليه الصلاة والسلام)^٤ مِنَ الأنبياءِ المُتقدِّمينِ فإنّما عَلِمنا صدقَهُ و نبوّتهُ^٥ بخبرِهِ، ولولا ذلك لَمَّا كانَ^٦ إليه طريقُ العِلْمِ.

و نَسَخَ الشرائعَ جائِزٌ في العقولِ؛ لاتباعِ الشريعةِ لِلْمَصْلَحةِ التي يَجوزُ تغيُّرُها و تبدُّلُها. و شرعُ موسى عليه السلام^٨ وغيرِهِ مِنَ الأنبياءِ عليهم السلام^٩ منسوخٌ بشريعةِ نبِيٍّ عليه السلام^{١٠}، و صِحَّةُ هذه النبوةِ [و] ^{١١} دليلُها يُكذِّبُ مَنْ ادَّعى أنّ شرعَهُ^{١٢} عليه السلام لا يُنسخُ.

١. ما بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

٢. في المطبوع: «توقّف».

٣. في «ج، د»: «صلّى الله عليه وآله»؛ في المطبوع: - «عليه السلام».

٤. في «ج، د»: «صلّى الله عليه وآله»؛ في المطبوع: - «عليه الصلاة والسلام».

٥. في المطبوع: «علينا تصديق نبوّته» بدل «علمنا صدقه و نبوّته».

٦. في «ج، د»: «فما».

٧. في شرح جمل العلم: + «لنا».

٨. في «ج، د»: - «عليه السلام».

٩. في المطبوع: - «عليهم السلام».

١٠. في «ب، ج، د» و المطبوع: «صلّى الله عليه وآله».

١١. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: - «و»، و أضفنا ما بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

١٢. في «ج، د» و شرح جمل العلم: «شرع موسى».

[٤]

بَابُ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي الْإِمَامَةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا

الإمامة واجبة^١ في كُلِّ زمانٍ؛ لقربِ الناسِ مِنَ الصَّلاحِ وَبُعْدِهِمِ مِنَ الفَسَادِ عِنْدَ وجودِ الرؤساءِ المَهْيَبِينَ.

وواجب^٢ في الإمام عِصْمَتُهُ؛ لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَتْ عِلَّةٌ^٣ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِيهِ [أَيْضًا] ، وَهَذَا يُوْدِي إِلَى [وَجوب^٤] مَا لَا يَتَنَاهَى^٥ مِنَ الرُّؤَسَاءِ، أَوْ^٦ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى رَئِيسٍ مَعْصُومٍ.

وواجب^٧ فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ وَأَعْلَمَ؛ لِقَبِيحِ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ فِيمَا كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ فِيهِ فِي الْعُقُولِ.

فَإِذَا وَجَبَتْ عِصْمَتُهُ وَجَبَ النَّصُّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَبَطَلَ اخْتِيَارُ الْأُمَّةِ لَهُ^٨؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ لَا طَرِيقَ لِلْأُمَّةِ^٩ إِلَى الْعِلْمِ بِمَنْ هُوَ عَلَيْهَا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَاجِبَةٌ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْجِبَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عِلَّةٌ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ «شرح جمل العلم».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَنَاهَى» بَدَلَ «يُوْدِي إِلَى [وَجوب] مَا لَا يَتَنَاهَى».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «و».

٧. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْإِمَامَةُ» بَدَلَ «الْأُمَّةُ لَهُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلْأَنَامِ».

فإذا تَقَرَّرَ وجوبُ العِصْمَةِ فالإمامُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِلا فَصْلِ
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى نَفْيِ الْقَطْعِ
عَلَى^١ هذه الصِّفَةِ فِي غَيْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢ مِمَّنْ ادَّعَيْتِ^٣ الْإِمَامَةَ فِي تِلْكَ الْحَالِ
لَهُ^٤. وَخَبَرُ الْغَدِيرِ وَخَبَرُ غَزْوَةِ تَبُوكَ يَدُلُّانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّصِّ عَلَيْهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ^٥.

وَإِنَّمَا عَدَلَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالْمُنَازَعَةِ وَأَظْهَرَ التَّسْلِيمَ وَالانْقِيَادَ لِلتَّقْيَةِ وَالْخَوْفِ
عَلَى النَّفْسِ وَالْإِشْفَاقِ مِنْ فَسَادٍ فِي الدِّينِ [لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيهِ]^٦.

وَهَذَا بَعِيْنُهُ سَبَبُ دُخُولِهِ فِي الشُّوْرَى، وَتَحْكِيمِ الْحَكَمَيْنِ، وَإِقْرَارِ كَثِيرٍ مِنَ
الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَهَبَ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى خِلَافِهَا.

وَالْإِمَامَةُ مُنْسَاقَةٌ فِي أَبْنَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ مِنَ الْحَسَنِ^٩ إِلَى ابْنِ الْحَسَنِ الْمُتَنْظَرِ
(عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)^{١٠}. وَالْوَجْهُ الْوَاضِحُ فِي ذَلِكَ اعْتِبَارُ الْعِصْمَةِ الَّتِي لَمْ تَثْبُتْ
فِيَمَنْ ادَّعَيْتْ لَهُ الْإِمَامَةُ طَوْلَ هَذِهِ الْأَزْمَانِ إِلَّا فِيَمَنْ^{١١} ذَكَرْنَاهُ. وَمَنْ اتَّفَقَ ادِّعَاءُ

١. فِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: «عَلَى الْقَطْعِ عَلَى نَفْيِ» بِدَلِّ «عَلَى نَفْيِ الْقَطْعِ عَلَى».

٢. فِي «ج، د»، وَشَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «ادَّعَى».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٦. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَتَلَفَاهُ»؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْ «شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ».

٧. فِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: «الَّتِي كَانَ يَذْهَبُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٩. فِي شَرْحِ جَمَلِ الْعِلْمِ: + «ابْنَهُ».

١٠. فِي «ج، د»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

١١. فِي «ج، د»: «مِمَّنْ».

العِصْمَةُ لَهُ مِمَّنْ تُنْفَى إِمَامَتُهُ بَيْنَ مَعْلُومِ الْمَوْتِ وَقَدْ أُدْعِيَتْ حَيَاتُهُ، وَبَيْنَ^١ مِمَّنْ انْقَرَضَ الْقَوْلُ بِإِمَامَتِهِ وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهَا.

وَعَبِيَةُ ابْنِ الْحَسَنِ^٢ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبَّيْهَا الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ، الْمُبِيحُ لِلْغَيْبَةِ وَالْإِسْتَارِ. وَمَا ضَاعَ مِنْ حَدٍّ أَوْ تَأَخَّرَ مِنْ حُكْمٍ، يَبُوءُ بِإِثْمِهِ مَنْ سَبَّ الْغَيْبَةَ وَأُحْوَجَ إِلَيْهَا.

وَالشَّرْعُ مَحْفُوظٌ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَرَى [فِيهِ]^٣ مَا لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ - لِفَقْدِ أَذْلَتِهِ^٤ وَانْسِدَادِ الطَّرِيقِ إِلَيْهَا - وَجَبَ^٥ ظُهُورُ الْإِمَامِ؛ لِبَيَانِهِ وَاسْتِدْرَاكِهِ. وَطُولُ الْغَيْبَةِ كَقَصَرِهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِزَوَالِ الْخَوْفِ^٦ الَّذِي زُبْمًا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ. وَزِيَادَةُ عُمَرِ الْغَائِبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمُعْتَادِ لَا قَدَحَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ قَدْ تَنَحَّرَتْ لِلْأَنَّمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالصَّالِحِينَ.

وَالْبُغَاةُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ)^٧ وَمُحَارِبُوهُ يَجْرُونَ فِي عِظَمِ^٨ الذَّنْبِ مَجْرَى مُحَارِبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَرْبُكَ - يَا عَلِيٌّ - حَرْبِي، وَسَلْمُكَ^٩ سِلْمِي»^{١٠}.

١. في المطبوع: - «بين».

٢. في «ب»: + «المنتظر».

٣. في «أ، ب، ج، د»: و المطبوع: «في»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».

٤. في المطبوع: «أذنيه».

٥. في شرح جمل العلم: «و انسداد الطريق إليه لوجب».

٦. في المطبوع: «العدر».

٧. في «ج، د»: «صلوات الله عليه»؛ في المطبوع: «عليه السلام».

٨. في المطبوع: «عظيم».

٩. في «د»: + «يا علي».

١٠. الأمالي للصدوق، ص ٩٦، المجلس ٢١، ح ١؛ وص ٥٦١، المجلس ٨٣، ح ٢؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٦٤، المجلس ١٣، ح ١٤؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٤٢، ح ٩٦٩٦، الجامع

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ تَخْتَلِفَ^١ [أَحْكَامُهُمْ]^٢ فِي الْغَنَائِمِ وَالسَّبْيِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا فِي عِظَمِ^٣
الْمَعْصِيَةِ، كَاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَالْحَرْبِيِّ مَعَ الْمُعَاهِدِ وَالذَّمِّيِّ، وَإِنْ تَسَاوَوْا فِي
الْكُفْرِ.

الصحيح، ج ٥، ص ٦٩٩، ح ٣٨٧٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٦١، ح ٤٧١٣ و
٤٧١٤؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢٦٢٠ و ٤٢٦٢١.
١. في المطبوع: «و تختلف» بدل «وليس يمتنع أن تختلف».
٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «أحوالهم»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «شرح جمل العلم».
٣. في المطبوع: - «عظم».

بَابُ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي الْأَجَالِ وَالْأَسْعَارِ وَالْأَرْزَاقِ

الأجلُ هو الوقتُ. فأجلُ المَوْتِ أو القَتْلِ هو الوقتُ الذي يقعُ كُلُّ واحدٍ منهما فيه. وما يجوزُ أن يعيشَ إليه المقتولُ مِنَ الأوقاتِ - لو لم يُقتَلْ - لا يُسمَّى أَجْلاً؛ لأنَّه لم يحدثْ فيه قَتْلٌ^١. فبالتقديرِ^٢ لا يكونُ أَجْلاً، كما أنَّه^٣ بالتقديرِ لا يكونُ رِزْقاً ولا ملكاً. ولو لم يُقتَلِ المقتولُ لَجَازَ أن يعيشَ إلى وقتٍ آخَرَ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى^٤ [تَبْقِيَّتِهِ، وبالقَتْلِ لا تَغْيِيرِ الْقُدْرَةِ].

وليسَ مِنَ الواجبِ القطعُ عَلَى أَن مَن قُتِلَ كَانَ يَجِبُ أن يعيشَ لا مَحَالَةً لَوْلا القَتْلُ؛ لأنَّه لا وَجَهَ يَقْتَضِي ذلكَ. ولأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى^٥ [إِمَاتِهِ، عَلَى ما هو قَادِرٌ عَلَيْهِ مِن إحيائه. ولا وَجَهَ^٦ للقطعِ عَلَى مَوْتِ^٧ ولا حَيَاةٍ^٨ لَوْلا القَتْلُ].

١. في المطبوع: «قتله».

٢. في شرح جمل العلم: «و بالتقدير».

٣. في «ج، د» و شرح جمل العلم: «أَنَّ».

٤. في «ج، د» و شرح جمل العلم: «الشيء».

٥. في «ب، ج، د»: «من».

٦. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: - «تبقيته و بالقتل ... قادر على»، و أضفنا ما بين المعقوفين من

«شرح جمل العلم».

٧. في شرح جمل العلم: «فلا وجه».

٨. في «د»: «موته».

٩. في «د»: «حياته».

وأما الرزق فهو ما صحَّ أن ينتفع به المنتفع، ولا يكون^١ لأحد منعه منه^٢. وزبما كان ملكاً، وزبما كان ممّا لا يجوز^٣ أن يملك؛ لأنّا قد نقول: «إنّ الله تعالى قد رزقه داراً وصيعة»، كما نقول: «رزقه الله تعالى^٤ ولدأ وصحة». ولأنّ البهائم مرزوقة، وإن لم تكن مالكة. ولهذا لم يجز الرزق على الله تعالى؛ لاستحالة الانتفاع فيه.

وعلى هذا الذي ذكرناه لا يكون الحرام رزقاً؛ لأنّ الله تعالى قد منعه منه^٥ وحظر عليه الانتفاع به. وليس بمُنكر أن يأكل رزق غيره، كما يأكل ملك غيره. وأما الأسعار فهي تقدير البذل^٦ فيما يُباع به الشيء. وليس السعر هو عين البذل^٧، بل هو تقديره.

والرخص هو انحطاط السعر عمّا كان عليه، والوقت والبلد واحد. والغلاء هو زيادة السعر مع الشرطين اللذين ذكرناهما. وإنما نضيف الغلاء والرخص إلى الله تعالى إذا فعل سببهما^٨، ونضيفهما^٩

١. في شرح جمل العلم: «و لم يكن».

٢. في «أ، ب»: - «منعه منه».

٣. في المطبوع: «يجوز» بدل «ممّا لا يجوز».

٤. في المطبوع: - «إنّ».

٥. في «ج، د» و شرح جمل العلم: «إنّه قد رزقه الله تعالى» بدل «إنّ الله تعالى قد رزقه».

٦. في المطبوع: - «الله تعالى».

٧. في «أ، ب»: - «منه».

٨. في المطبوع: «البذل».

٩. في «أ، ب»: - «و».

١٠. في المطبوع: «المبذول».

١١. في المطبوع: «سببها».

١٢. في المطبوع: «أو نضيفها».

إِلَى الْعِبَادِ إِذَا فَعَلُوا أَسْبَابَهُمَا^١. فَإِذَا^٢ كَانَ سَبَبُ الْغَلَاءِ تَقْلِيلَ^٣ الْحُبُوبِ أَوْ تَكْثِيرَ^٤ النَّاسِ أَوْ تَقُوقَ^٥ شَهَوَاتِهِمْ لِلْأَقْوَاتِ^٦ أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَبِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ الرُّخْصُ. وَإِنْ كَانَ سَبَبُ الْغَلَاءِ احْتِكَارَ الظَّالِمَةِ لِلْقَوْتِ وَمَنْعَ النَّاسِ مِنْ بَيْعِهِ أَوْ^٧ جَلْبِهِ أَوْ إِكْرَاهِهِمْ عَلَى تَسْعِيرِهِ أُضِيفَ إِلَى الْعِبَادِ، وَبِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ الرُّخْصُ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ مِمَّا^٨ قَصَدْنَاهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^٩ وَحْدَهُ^{١٠}.

١. في المطبوع: «أسبابها».

٢. في «ج، د»: «فإن».

٣. في المطبوع: «لقلّة».

٤. في المطبوع: «كثرة».

٥. في «أ، ب، ج، د»: «بقوّة».

٦. في «ب»: «إلى الأقوات».

٧. في المطبوع: «و».

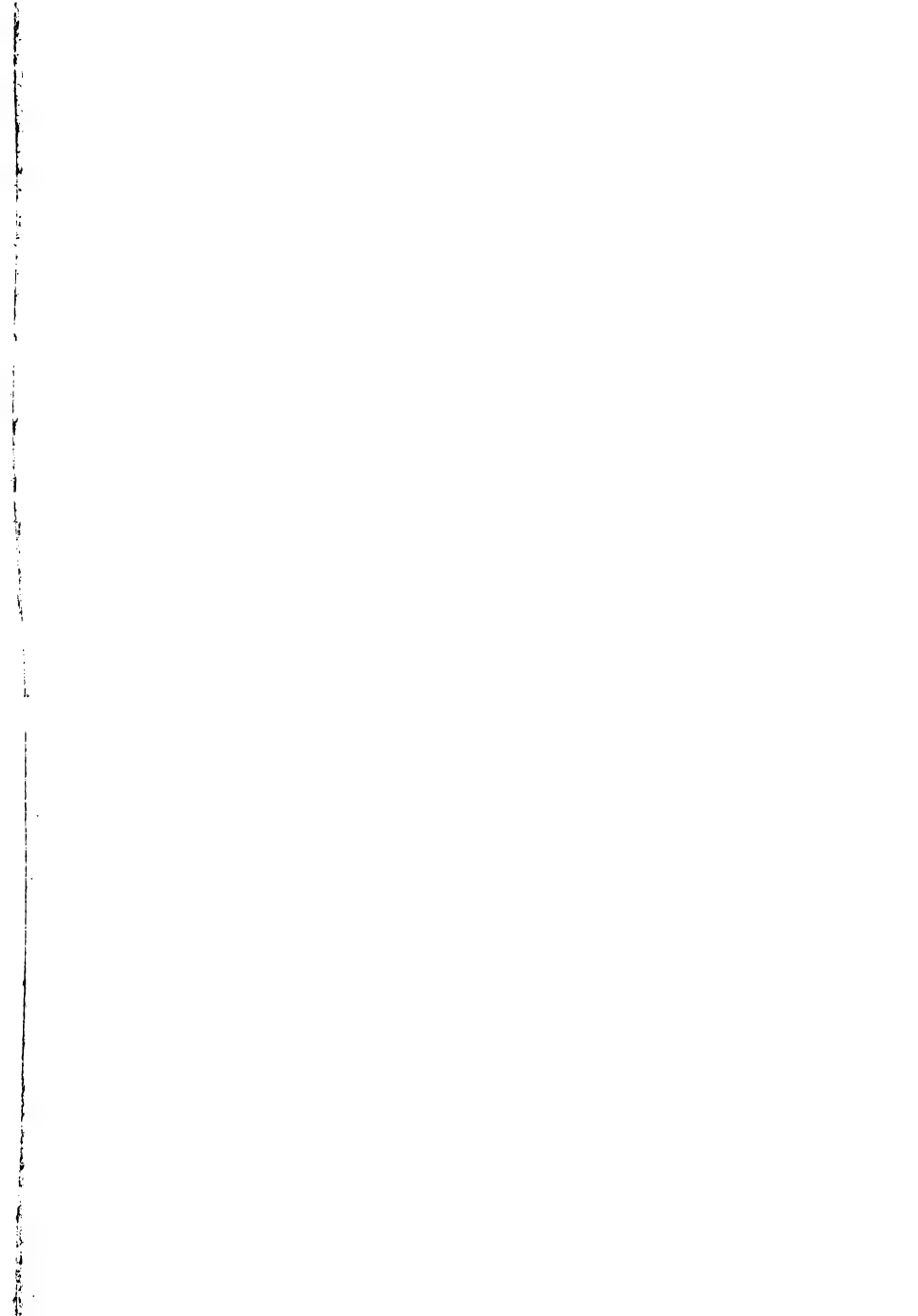
٨. في «ج، د» والمطبوع: «في ما».

٩. في المطبوع: «+ تعالى».

١٠. في «ج، د»: «و الحمد لله وحده».

[٢. جمل العمل]

[١.] كتاب الطهارة



فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ الْمِيَاهِ^١

كُلُّ مَاءٍ عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ، إِلَّا أَنْ يُخَالِطَهُ - وَهُوَ قَلِيلٌ - نَجَاسَةٌ فَيَنْجَسَ^٢، أَوْ يَتَغَيَّرَ - وَهُوَ كَثِيرٌ - أَحَدُ أَوْصَافِهِ، مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رَائِحَةٍ.
وَحَدُّ الْقَلِيلِ مَا نَقَصَ عَنْ كُرٍّ، وَالكَثِيرِ مَا بَلَغَهُ أَوْ^٣ زَادَ عَلَيْهِ، وَحَدُّ الْكُرِّ مَا قَدَرَهُ
أَلْفٌ وَمِائَتَا رِطْلٍ بِالْمَدْنِيِّ.
وَالْمَاءُ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِي إِزَالَةِ الْحَدَثِ - مِنْ وَضوءٍ أَوْ غُسلٍ - طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، يَجُوزُ
التَّوَضُّؤُ بِهِ وَالاغْتِسَالُ بِهِ مُسْتَقْبَلًا^٤.
وَمَوْتُ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ^٥ - كَالذُّبَابِ وَالْجَرَادِ وَمَا اشْبَهَهُمَا - فِي الْمَاءِ - قَلِيلًا
كَانَ أَوْ كَثِيرًا - لَا يُنَجِّسُهُ.
وَسُورُ الْكُفَّارِ^٦ - مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ - نَجِسٌ. وَلَا بِأَسْ

١. قَارِن: الانتصار، ص ٨٤؛ مسائل الناصريّات، ص ٦٧؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٥٤.

٢. فِي «هـ»: «فنجس».

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «و».

٤. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «و».

٥. فِي «هـ، و» وَالْمَطْبُوعُ: «مستقلًا».

٦. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: - «سائِلَةٌ».

٧. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «الكافر».

بسُورِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ. وَيَجُوزُ التَّوَضُّؤُ^١ بِسُورِ جَمِيعِ^٢ الْبَهَائِمِ، مَا أُكِلَ لَحْمُهُ وَ مَا لَمْ يُؤْكَلْ^٣ إِلَّا سُورُ الْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ، وَيُكْرَهُ سُورُ الْجَلَالِ مِنَ الْبَهَائِمِ. وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وَلُوغِ الْكَلْبِ ثَلَاثَ^٤ مَرَّاتٍ، إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ.

١. في «أ، ب» و المطبوع: «الوضوء».

٢. في «أ» و المطبوع: - «جميع».

٣. في «أ» و المطبوع: «لا يؤكل».

٤. في المطبوع: - «سور».

٥. في المطبوع: «بثلاث».

فَصْلٌ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ^١ وَكَيْفِيَّةِ الْوُضُوءِ^٢ وَالْعُسْلِ^٣

الِإِسْتِنْجَاءِ وَاجِبٌ^٤، لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ. وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحِجَارَةِ^٥ وَالْمَاءِ^٦ أَفْضَلُ، وَيُجْزَى الْقِتْصَارُ عَلَى الْحِجَارَةِ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ الْقِتْصَارُ عَلَى الْمَاءِ. وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَوْلِ إِلَّا الْمَاءُ دُونَ الْحَجَرِ. وَالْمَسْنُونُ فِي عَدَدِ الْأَحْجَارِ ثَلَاثَةٌ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرَهَا^٧ بَبُولٍ وَلَا غَائِطٍ. وَالنِّيَّةُ^٨ وَاجِبَةٌ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ، وَفِي^٩ الْإِغْتِسَالِ بِهِ، وَفِي التَّيَمُّمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ.

وَقَرَضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْوَجْهِ مِنْ قُصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَحَادِرِ^{١٠} شَعْرِ الذَّقَنِ طَوْلًا وَمَا دَارَتْ عَلَيْهِ الْإِبْهَامُ وَالْوَسْطَى عَرْضًا؛ وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ؛ وَمَسْحُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ مُقَدَّمَ الرَّأْسِ، وَيُجْزَى إِصْبَعُ

١. قَارِنُ: الْإِغْتِسَالُ، ص ٩٧؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٠٧؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٥٨.

٢. قَارِنُ: الْإِغْتِسَالُ، ص ٩٩؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٠٨؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٦٠.

٣. قَارِنُ: الْإِغْتِسَالُ، ص ١٢٠؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٤٠؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٦٠.

٤. فِي «أ، ب» + «و».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحِجَارَاتُ».

٦. فِي «و»: «الْمَاءُ وَالْحِجَارَةُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ يَسْتَدْبِرَهَا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «السَّتَّةُ».

٩. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: - «فِي».

١٠. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «مَحَاضِي».

واحدة^١؛ وَمَسَحَ ظَاهِرَ الْقَدَمَيْنِ مِنَ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا فِي وَسْطِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ^٢. وَالْفَرَضُ هُوَ مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَالتَّكَرُّارُ مُسْتَحَبٌّ فِي الْعِضْوَيْنِ الْمَغْسُولَيْنِ، مَرَّتَيْنِ بِلَا زِيَادَةٍ عَلَيْهِمَا، وَلَا تَكَرُّارَ فِي الْمَمْسُوحِ. وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَلَا مَا^٣ أَشَبَّهُهُمَا، مِمَّا يَسْتُرُ عِضْوًا مِنْ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ. وَالتَّرْتِيبُ وَاجِبٌ فِي الْوُضُوءِ وَغُسْلِ الْجَنَابَةِ وَالتَّيْمُمِ، فَمَنْ أَخْلَلَ بِهِ اسْتَدْرَكَهُ. وَالْمُؤَالَاةُ^٤ وَاجِبَةٌ فِي الْوُضُوءِ، وَغَيْرُ وَاجِبَةٍ فِي الْغُسْلِ. وَعَلَى الْمُتَغَسِّلِ - مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا - إِيصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ بَشَرَتِهِ الظَّاهِرَةِ^٥ وَأَعْضَائِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُ دَاخِلِ أَنْفِهِ وَفِيهِ. وَيُقَدِّمُ غَسْلَ رَأْسِهِ، ثُمَّ مَيَّامِنْ^٦ جَسَدِهِ، ثُمَّ مَيَّاسِرِهِ، ثُمَّ^٧ جَمِيعَ الْبَدَنِ. وَيَسْتَبِيحُ بِالْغُسْلِ الْوَاجِبِ الصَّلَاةَ مِنْ^٨ غَيْرِ وَضُوءٍ. وَإِنَّمَا الْوُضُوءُ فِي غَيْرِهَا مِنْ^٩ الْأَغْسَالِ الْوَاجِبَةِ.

١. في «أ، ب» والمطبوع: «واحد».

٢. الشراك: سير النعل. كتاب العين، ج ٥، ص ٢٩٣، «شرك».

٣. في «و»: - «ما».

٤. في «هـ، و»: + «المتابعة».

٥. في المطبوع: «و».

٦. في المطبوع: «البشرة الظاهرة».

٧. في «هـ»: + «من».

٨. في المطبوع: «حتى يتم».

٩. في «و»: «عن».

١٠. في «أ، ب» والمطبوع: «غير» بدل «غيرها من».

فَصْلٌ فِي نَوَاقِصِ الطَّهَارَةِ^١

الأحداثُ الناقضةُ للطهارةِ على ضربين:

ضَرْبٌ يوجبُ الوضوءَ؛ كالبولِ، والغائطِ، والريحِ، والنومِ الغالبِ على التحصيلِ^٢، وما أشبهه من الجنونِ والمرضى.

والضربُ الثاني: يوجبُ الغُسلَ؛ كإزالةِ الماءِ الدافقِ على جميعِ الأحوالِ، و الجماعِ في الفرجِ وإن لم يُنزَلْ، والحَيْضِ، والاستحاضَةِ، والنَّفاسِ. وقد ألحق بعضُ أصحابنا^٣ بذلك^٤ مَسَّ المَيِّتِ^٥.

و جميع ما ذكرناه يَنْقُضُ التيمُّمَ. وَيَنْقُضُهُ أيضاً التمكنُ من استعمالِ الماءِ، كأنه^٦ تيمَّمْ ثُمَّ وَجَدَ ماءً^٧ يَتِمَكَّنُ مِنْ استعمالِهِ، فَإِنَّ طَهَارَتَهُ الْأُولَى تَنْقُضُ بِذَلِكَ. وَلَيْسَ يَنْتَقِضُ بِشَيْءٍ يَخْرُجُ مِمَّا^٨ عَدَدَنَاهُ، فلا معنى لتعداده.

١. قارن: الانتصار، ص ١١٨؛ مسائل الناصريّات، ص ١٣٢؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٦١.

٢. في المطبوع: «الحاستين».

٣. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ١٤٣؛ المقنع، ص ٦٢؛ المقنعة، ص ٥٠.

٤. في «أ، ب» والمطبوع: - «بذلك».

٥. في «هـ، و»: + «وهي جيّدة».

٦. في المطبوع: «كأن».

٧. في «و»: «ما».

٨. في المطبوع: «بغير ما» بدل «بشيء يخرج ممّا».

فصل في التيمم وأحكامه^١

إنما يَجِبُ التَّيْمُمُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ الطَّاهِرِ، أَوْ تَعَذُّرِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مَعَ وَجُودِهِ
لبعض الأسباب، أَوْ بِالْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ، فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ. وَلَا
يَجُوزُ التَّيْمُمُ إِلَّا عِنْدَ تَضَيُّقِ وَقْتِ^٢ الصَّلَاةِ. وَيَجِبُ طَلْبُ الْمَاءِ وَالْاجْتِهَادُ فِي
تَحْصِيلِهِ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهُ فَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ بِرَاحَتَيْهِ ظَهَرَ الْأَرْضِ، بِاسِطًا لهُمَا؛ ثُمَّ يَرْفَعَهُمَا
وَيَنْقُضُ^٣ بِأَحَدَهُمَا الْأُخْرَى؛ ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، مِنْ قُصَاصِ شَعْرِ رَأْسِهِ
إِلَى طَرَفِ أَنْفِهِ؛ ثُمَّ يَمْسَحُ بِكَفِّهِ الْيُسْرَى ظَاهَرَ كَفِّهِ الْيُمْنَى، مِنْ الزَّنْدِ إِلَى أَطْرَافِ
الْأَصَابِعِ، وَيَمْسَحُ بِكَفِّهِ الْيُمْنَى ظَاهَرَ كَفِّهِ الْيُسْرَى، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَيُجْزِيهِ
مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَيْمُمِهِ عَنْ كُلِّ الْأَحْدَاثِ الْمَوْجِبَةِ لَوْضُوءٍ أَوْ غُسْلٍ. وَقَدْ رُويَ أَنَّ
تَيْمُمَهُ إِنْ كَانَ عَنْ جَنَابَةٍ أَوْ^٤ مَا أَشْبَهَهَا ثَنَى^٥ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الضَّرْبَةِ وَمَسْحِ الْوَجْهِ وَ
الْيَدَيْنِ^٦.

١. قَارِن: الانتصار، ص ١٢٢؛ مسائل الناصريّات، ص ١٤٩؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٦١.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَقْتُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَنْقُضُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الرَّأْسِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «و».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَثْنَاء».

٧. رَاجِع: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٢٠٩ - ٢١٠، ح ٦١١؛ الْاسْتِصْارُ، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٩.

والتيمُّم بالترابِ الطاهرِ، ويجوزُ بالحِصِّ والنُّورة، ولا يجوزُ بالزَّرنيخِ وما
أشبهه مِنَ المَعَادِنِ. ويجوزُ التيمُّمُ بغبارِ ثوبِهِ وما يجري مجراه، بعدَ أن يكونَ الغبارُ
مِنَ الجنسِ الذي يجوزُ التيمُّمُ بمثله.

وَيُصَلِّي بالتيمُّمِ الواحدِ ما شاءَ مِنَ الفرائضِ والنوافلِ، ما لَمْ يُحْدِثْ أو يَتِمَّكَّنْ
مِنَ الماءِ.

وَمَنْ دَخَلَ فِي صَلَاةٍ بِتَيْمُّمٍ ثُمَّ وَجَدَ الماءَ، فَإِنْ كَانَ قَدْ رَكَعَ مَضَى فِيهَا، وَإِنْ لَمْ
يَرَكَعْ انصَرَفَ وَتَوَضَّأَ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا كَبَّرَ بِتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ مَضَى فِيهَا.^١

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٥٩٠: الاستبصار، ج ١، ص ١٦٦، ح ٥٧٥.

فَصْلٌ فِي الْحَيْضِ^١ وَالِاسْتِحَاضَةِ^٢ وَالنَّفَاسِ^٣

أَقْلُ أَيَّامِ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ، وَ أَكْثَرُهَا عَشْرَةٌ. وَأَقْلُ الطُّهْرِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، فَمَا زَادَ عَلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَالْمُسْتِحَاضَةُ تَتْرُكُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ حَيْضِهَا الْمُعْتَادِ، وَتُصَلِّي فِي بَاقِي الْأَيَّامِ. فَإِنْ لَمْ يَتَحَصَّلْ لَهَا تِلْكَ الْأَيَّامُ رَجَعَتْ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ؛ لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ غَلِيظٌ، يَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ، تَتَّبِعُ خُرُوجَهُ حَرَقَةٌ؛ وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ بَارِدٌ، رَقِيقٌ، يَضْرِبُ إِلَى الصُّفْرِ.

وَالْمُسْتِحَاضَةُ تَحْتَشِي بِالْقُطْنِ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُبِ^٤ الْقُطْنُ كَانَ عَلَيْهَا تَغْيِيرٌ مَا تَحْتَشِي بِهِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَإِنْ نَقَبَ^٥ وَرَشَحَ^٦ وَلَمْ يَسِلْ، كَانَ عَلَيْهَا تَغْيِيرُهُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، وَتَغْتَسِلَ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ وَتَتَوَضَّأَ، وَتُصَلِّي بَاقِيَ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ مُجَدَّدٍ مِنْ غَيْرِ اغْتِسَالٍ. فَإِنْ نَقَبَ^٦ الدَّمُ الْقُطْنَ وَسَلَّ^٧، كَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الطُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغُسْلٍ وَوُضُوءٍ، وَتَفْعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَمِثْلَ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَتُغَيِّرَ الْقُطْنَ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

١. قَارِنِ: الْإِنْتِصَارَ، ص ١٢٥؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٦٤؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٦٢.

٢. قَارِنِ: مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٧١؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٦٣.

٣. قَارِنِ: الْإِنْتِصَارَ، ص ١٢٩؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٧١.

٤. فِي «و» وَالْمَطْبُوعُ: «لَمْ يَنْقُبِ».

٥. فِي «و» وَالْمَطْبُوعُ: «نَقَبَ».

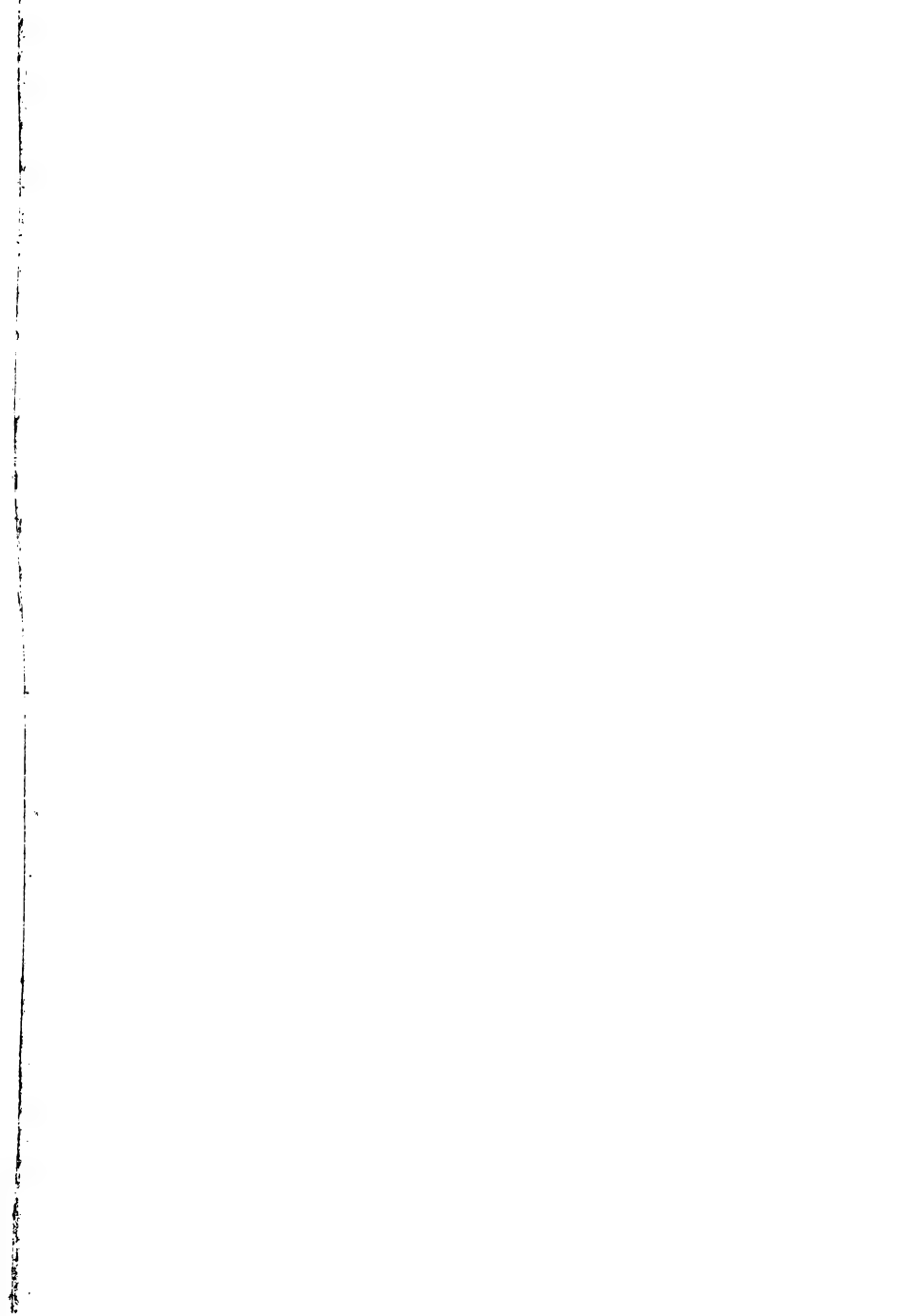
٦. فِي «و» وَالْمَطْبُوعُ: «نَقَبَ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَسَالَ».

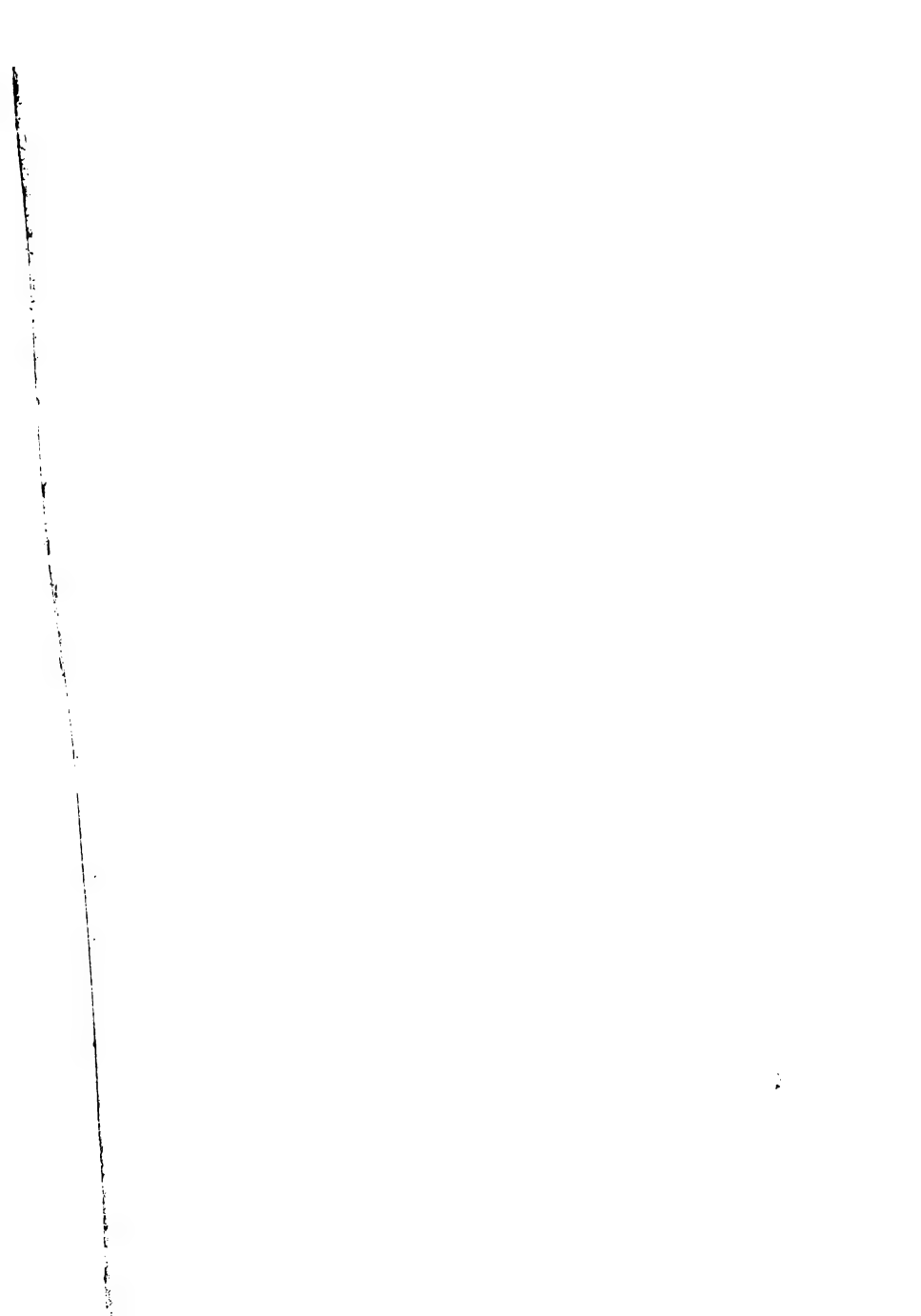
ولا يجوز وطء الزوج لامرأته الحائض. فإن وطئها فعليه كفارة، دينار قيمته عشرة دراهم إن كان في أول الحيض، وإن كان في وسطه فنصف دينار، وإن كان في آخره فربع دينار.

والنفساء هي التي يخرج منها الدم عقيب الولادة. وأقل النفاس انقطاع الدم، وأكثره ثمانية عشر يوماً، فإن استمر بالنفساء الدم^١ فهي مستحاضة.

١. في المطبوع: - «الدم».



[٢٠] كتاب الصلاة و أفعالها



فصل في مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَالْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ^١ فِعْلُهَا^٢

إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ، فَإِذَا مَضَى مِقْدَارُ آدَاءِ صَلَاةٍ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ اشْتَرَكْتَ الصَّلَاتَانِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ فِي الْوَقْتِ، إِلَى أَنْ يَبْقَى إِلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ مِقْدَارُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَيَخْرُجُ حِينَئِذٍ وَقْتُ الظُّهْرِ وَيَبْقَى وَقْتُ^٣ الْعَصْرِ، وَبِالْغُرُوبِ يَنْقُضِي وَقْتُ الْعَصْرِ.

فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَإِذَا مَضَى مِقْدَارُ آدَاءِ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ دَخَلَ وَقْتُ عِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَاشْتَرَكْتَ الصَّلَاتَانِ فِي الْوَقْتِ، إِلَى أَنْ يَبْقَى إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ مِقْدَارُ آدَاءِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَيَخْرُجُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَيَخْلُصُ^٤ ذَلِكَ الْمِقْدَارُ لِلْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَبِانْتِصَافِ اللَّيْلِ يَخْرُجُ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

وَقْتُ صَلَاةِ الْغَدَاةِ طُلُوعُ الْفَجْرِ وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُتَخَلِّلُ^٥ فِي أَفْقِ الْمَشْرِقِ، ثُمَّ يَمْتَدُّ إِلَى قُبَيْلِ^٦ طُلُوعِ قَرْنِ الشَّمْسِ، فَإِذَا طَلَعَ خَرَجَ الْوَقْتُ.

وَقْتُ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ مِنْ انْتِصَافِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ، وَوَقْتُ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ طُلُوعُ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ.

١. في المطبوع: «وفي».

٢. قارن: مسائل الناصريات، ص ١٨٩؛ شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٦٥.

٣. في المطبوع: «وقت».

٤. في «أ» و المطبوع: «يختص».

٥. في المطبوع: «المتحكك».

٦. في المطبوع: «قبل».

وأداء الصلاة في أول الوقت أفضل من آخره.
والأوقات المكروهة للصلاة ابتداءً طلوع الشمس، وعند قيامها نصف النهار
قبل الزوال، إلا في يوم الجمعة خاصةً، وعند غروبها.

فَصَلِّ فِي مُقَدِّمَاتِ الصَّلَاةِ مِنْ لِبَاسٍ^١ وَغَيْرِهِ^٢

وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي سِتْرَ عَوْرَتَيْهِ، وَهُمَا قُبْلُهُ وَدُبُرُهُ. وَعَلَى الْمَرَأَةِ الْحُرَّةِ أَنْ تَغْطِيَ رَأْسَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى الْأَمَةِ ذَلِكَ.

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي وَبَرٍ وَصُوفٍ وَشَعْرِ مَا أُكِلَ لَحْمُهُ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَجِلْدِهِ إِذَا كَانَ ذَكَاهُ الذَّبْحُ. وَلَا تَجُوزُ فِيمَا لَا يَجُوزُ أَكْلُ لَحْمِهِ، وَلَا فِي جُلُودِ الْمَيِّتَةِ وَلَوْ^٣ دُبِغَتْ. وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي الْحَزِّ الْخَالِصِ، وَلَا تَجُوزُ فِي الْإِبْرِسِمِ الْمَحْضِ لِلرِّجَالِ، دُونَ النِّسَاءِ.

وَلَا تَجُوزُ فِي ثَوْبٍ فِيهِ^٤ نَجَاسَةٌ، إِلَّا الدَّمُ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ قَدْرُ الدَّرْهِمِ، فَمَا بَلَغَهُ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَمَا نَقَصَ عَنْهُ جَازَ. وَدَمُ الْحَيْضِ خَاصَّةً قَلِيلُهُ كَثِيرُهُ فِي وَجُوبِ تَجَنُّبِهِ.

وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ، وَلَا فِي الْمَكَانِ الْمَغْصُوبِ.
وَالسُّجُودُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْأَرْضِ الطَّاهِرَةِ، وَعَلَى كُلِّ مَا أَنْبَتَهُ، إِلَّا مَا أُكِلَ وَلَيْسَ. وَلَا بَأْسَ بِالسُّجُودِ عَلَى الْقِرْطَاسِ الْخَالِي مِنَ الْكِتَابَةِ؛ فَإِنَّهَا زُبْمًا شَغَلَتْ الْمُصَلِّيَّ.

١. قَارِنُ: الْإِنْتِصَارُ، ص ١٣٤؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٠٥؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٧٣.

٢. قَارِنُ: الْإِنْتِصَارُ، ص ١٣٦؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٠٢؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٧٦.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَوْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

وَعَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ بِعَيْنِهَا إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ بِالْحَضُورِ وَ الْقُرْبِ. وَإِنْ كَانَ بَعِيداً [تَحَرَّى] ^١ جِهَتَهَا، وَصَلَّى إِلَى مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ ظَنُّهُ أَنَّهُ ^٢ جِهَةُ ^٣ الْكَعْبَةِ.

وَمَنْ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ بِغَيْمٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَقَدْ سَافَرَ الْأُمَاطِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ - يَمِينِهِ، وَشِمَالِهِ، وَأَمَامِهِ، وَوَرَانِهِ - تِلْكَ الصَّلَاةُ بِعَيْنِهَا، وَيَتَوَيَّرُ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي جِهَةٍ أَدَاءَ تِلْكَ ^٤ الْفَرِيضَةِ. وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الصَّلَاةِ إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ لِمَانِعٍ، صَلَّى مَعَ تَسَاوِي الْجِهَاتِ فِي ظَنِّهِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ شَاءَ.

وَمَنْ تَحَرَّى الْقِبْلَةَ فَأَخْطَأَهَا، وَظَهَرَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ صَلَاتِهِ، أَعَادَ ^٥ فِي الْوَقْتِ، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. وَقَدْ رُوِيَ ^٦ أَنَّهُ إِنْ كَانَ اسْتَدْبَرَ ^٧ الْقِبْلَةَ، أَعَادَ ^٨ عَلَى كُلِّ حَالٍ ^٩.

١. في «هـ، و، أ، ب» و المطبوع: «تجزئ». و التحري: الاجتهاد في الطلب. لسان العرب، ج ١٤، ١٧٤ (حري).

٢. في «أ، ب»: «و، أ، ب» + «على».

٣. في المطبوع: «جهته».

٤. في المطبوع: «إذا ترك» بدل «في جهة أداء تلك».

٥. في المطبوع: «أعاده».

٦. في «أ»: «يروي».

٧. في «أ»: «قد استدبر».

٨. في المطبوع: «أعاده».

٩. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٤، ج ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٨ - ٤٩، ح ١٥٩؛ الاستبصار، ج

١، ص ٢٩٨، ح ١١٠٠.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ^١

الأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ يَجِبَانِ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ^٢، فِي كُلِّ صَلَاةٍ جَمَاعَةٍ، فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ. وَيَجِبَانِ عَلَيْهِمْ فُرَادًى، سَفَرًا وَحَضَرًا، فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ. وَالْإِقَامَةُ دُونَ الْأَذَانِ تَجِبُ عَلَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مِنَ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ^٣، وَإِنْ كَانَتْ بَحِثُ ذِكْرِنَا وَجُوبَهُمَا^٤ أَوْكَدَ مِنْ سَائِرِ الْمَوَاضِعِ.

وَكَيْفِيَّةُ الْأَذَانِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ، حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^٥، فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ فَصْلًا.

وَالْإِقَامَةُ سَبْعَةُ عَشَرَ فَصْلًا؛ لِأَنَّ فِيهَا نَقْصَانًا ثَلَاثَةِ فُصُولٍ عَنِ الْأَذَانِ، وَزِيَادَةً

١. قارن: الانتصار، ص ١٣٧؛ مسائل الناصريّات، ص ١٧٧؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٧٩.

٢. فِي «ب» + «و».

٣. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١١٣٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٤، ح ١١٣٠.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَانَتْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجُوبَهَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «هَذِهِ».

فَصَلِّينِ. فالتقصان تكبيرتانِ مِنَ الأَرْبَعِ الأولِ، وإسقاطُ واحدةٍ مِنْ لَفْظِ «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فِي آخِرِهِ، وَالزِّيَادَةُ أَنْ تَقُولَ^١ بَعْدَ «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

وَالْأَذَانُ يَجُوزُ بِغَيْرِ وُضوءٍ وَلَا اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِقَامَةِ. وَالكَلَامُ فِي خِلَالِ الْأَذَانِ^٢ جَائِزٌ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِقَامَةِ^٣.
وَلَا يَجُوزُ الْأَذَانُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، وَقَدْ رُوِيَ جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْفَجْرِ خَاصَّةً.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّي^٤ مُفْرَدًا أَنْ يَقْصِلَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ بِسَجْدَةٍ أَوْ خُطْوَةٍ.

١. فِي «و، أ» وَالْمَطْبُوعُ: «يَقُولُ».

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «ذَلِكَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْإِقَامَةِ».

٤. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «أَذَانُ الصَّلَاةِ».

٥. فِي «ب»: «لِلرَّجُلِ».

فَصْلٌ فِي ١ أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ ٢

المفروضُ في اليومِ والليلةِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ: صَلَاةُ الظُّهْرِ، لِلْمُقِيمِ وَمَنْ لَمْ يَتَكَمَّلْ لَهُ شَرَايِطُ التَّقْصِيرِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ، أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، بِتَشْهُدَيْنِ، الْأَوَّلُ بغيرِ تسليمٍ، وَالثَّانِي بِتَسْلِيمٍ ٣. وَالْعَصْرُ بِهَذَا الْعَدَدِ وَالصِّفَةِ. وَالْمَغْرِبُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ، بِتَشْهُدٍ ٤ بَعْدَ الْأَوَّلَتَيْنِ بغيرِ تسليمٍ، وَتَشْهُدٍ بَعْدَ الثَّالِثَةِ ٥ مَعَ التَّسْلِيمِ. وَالْعِشَاءُ الْآخِرَةُ بِصِفَةِ عَدَدِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ. وَصَلَاةُ الْفَجْرِ رَكَعَتَانِ، بِتَشْهُدٍ فِي الثَّانِيَةِ وَتَسْلِيمٍ. فَهَذِهِ سَبْعُ عَشْرَةَ رَكَعَةً، تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُقِيمٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَالنَّوَافِلُ الْمَسْنُونَةُ لِلْمُقِيمِينَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَرْبَعُ وَثَلَاثُونَ رَكَعَةً: مِنْهَا عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ بِتَشْهُدٍ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَتَسْلِيمٍ، وَثَمَانِي رَكَعَاتٍ عَقِيبَ الظُّهْرِ وَقَبْلَ الْعَصْرِ، وَأَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَانِ مِنْ جُلُوسٍ تُحَسِّبَانِ وَاحِدَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَثَمَانِي رَكَعَاتٍ نَوَافِلُ اللَّيْلِ، وَثَلَاثُ رَكَعَاتٍ الشَّفْعُ وَالْوَتْرُ، وَرَكَعَتَانِ نَافِلَةُ الْفَجْرِ.

١. فِي «هـ، أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «بَاب» بِدَلِّ «فَصْل فِي».

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: + «الْمَفْرُوضَاتُ». قَارِنْ: شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٨١.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِتَشْهُدَيْنِ ... بِتَسْلِيمٍ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَشْهُدُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الثَّلَاثُ».

فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ^١

نِيَّةُ الصَّلَاةِ واجبةٌ، وَالتَّوَجُّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ واجبٌ، وَتَكْبِيرُهُ الإِحْرَامُ واجبةٌ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا أَجْزَأُ، وَمَنْ كَبَّرَ سَبْعاً يُسَبِّحُ بَيْنَهُنَّ كَانَ أَكْمَلَ لَهُ. وَإِذَا كَبَّرَ أَرْسَلَ يَدَيْهِ، وَلَا يَضَعُ وَاحِدَةً عَلَى الْأُخْرَى.

وَيَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّوَجُّهِ وَيَقُولُ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَدِينِ مُحَمَّدٍ وَمِنْهَا عَلَى^٢ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ، وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٣.

ثُمَّ يَتَعَوَّذُ، وَيَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ بِ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» يَجْهَرُ بِهَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ، جَهْراً كَانَتْ أَوْ إِخْفَاتاً. وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ وَسُورَةً مَعَهَا، وَيَجْتَنِبُ عَزَائِمَ السُّجُودِ - وَهِيَ^٤ سَجْدَةُ أَلَمْ^٥، وَسَجْدَةُ حَمْ^٦، وَسُورَةُ النِّجْمِ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ -؛ لِأَنَّ فِيهِنَّ سُجُوداً وَاجِباً^٧ لَا يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ.

١. في «أ» والمطبوع: «أفعال».

٢. قَارِن: الانتصار، ص ١٣٩؛ مسائل الناصريّات، ص ٢٠٨؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٨٣.

٣. في «أ، ب» والمطبوع: - «على مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ... عَلَى».

٤. مقتبس من: الأنعام (٦): ٧٩ و ١٦٢ و ١٦٣.

٥. في «أ» والمطبوع: «هَنْ».

٦. وَهِيَ سُورَةُ السَّجْدَةِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: + «فَصَلَّتْ» وَهُوَ خَطَأً.

٧. وَهِيَ سُورَةُ «فُصِّلَتْ».

٨. في «أ» والمطبوع: + «و».

فإذا قرَأَ مِنْ قِرَاءَتِهِ رَكَعٌ، مَادَا لِعُنْفِهِ، مُسَوِّياً^١ لظَهْرِهِ، فَاتِحاً لِابْطِيهِ، وَيَمْلَأُ كَفَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ. وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ فَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ» إِنْ شَاءَ سَبْعاً، وَإِنْ شَاءَ خَمْساً، وَإِنْ شَاءَ ثَلَاثاً، فَهُوَ أَكْمَلُ، وَالوَاحِدَةُ تُجْزَى^٣.

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَ يَسْتَوِي قَانِماً مُنْتَصِباً. ثُمَّ يَكْبِرُ رَافِعاً يَدَيْهِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ^٤ بِهِمَا شَحْمَتِي أُنْفِهِ.

وَيَهْوِي إِلَى السُّجُودِ، وَيَتَلَقَّى الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ مَعاً قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ. وَيَكُونُ سُجُودُهُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ^٥: الْجَبْهَةِ، وَمَفْصِلِي الْكَفَّيْنِ عِنْدَ الزَّنْدَيْنِ، وَعَظْمَتَيِ الرُّكْبَتَيْنِ، وَ طَرَفَيِ إِبْهَامَيِ الرَّجْلَيْنِ. وَالْإِرْغَامُ بِطَرَفِ الْأَنْفِ مِمَّا يَلِي الْحَاجِبِينَ مِنْ وَكِيدِ الشَّنَنِ. وَيُسَبِّحُ فِي السُّجُودِ فَيَقُولُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ» مَا بَيْنَ الْوَاحِدَةِ إِلَى السَّبْعِ.

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، رَافِعاً يَدَيْهِ^٦ بِالتَّكْبِيرِ، وَيَجْلِسُ مُتَمَكِّناً عَلَى الْأَرْضِ، فَيَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي».

ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ - عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ -، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّراً، وَيَجْلِسُ مُتَمَكِّناً. ثُمَّ يَنْهَضُ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: «بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ أَقُومُ وَأَقْعُدُ». فإِذَا قَرَأَ مِنْ الْقِرَاءَةِ فِي الثَّانِيَةِ، بَسَطَ كَفَيْهِ حِيَالاً وَجْهَهُ لِلْقُنُوتِ، وَقَدْ رُويَ أَنَّهُ

١. في «هـ، و» والمطبوع: «من قراءة».

٢. في المطبوع: «مستوياً».

٣. في المطبوع: «أكمل من الواحدة وهي تجزي».

٤. في «أ، ب» والمطبوع: «لا يجاوز».

٥. في «أ» والمطبوع: «أعضاء».

٦. في المطبوع: «عيني».

٧. في المطبوع: «من السجود».

يُكَبِّرُ لِلْقُنُوتِ^١. وَ الْقُنُوتُ مَبْنِيٌّ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ، وَ الشَّاءِ عَلَيْهِ، وَ الصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ وَ آلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٢، وَ يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ فِيهِ حَاجَتَهُ. وَ أَفْضَلُ مَا زُويَ فِي الْقُنُوتِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَ رَبِّ الْأَرْضِينَ السَّبْعِ، وَ مَا فِيهِنَّ^٣، وَ مَا بَيْنَهُنَّ، وَ مَا فَوْقَهُنَّ، وَ مَا تَحْتَهُنَّ، وَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، وَ سَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ». وَ يَقْنُتُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ - مِنْ فَرَضٍ وَ نَفْلِ -؛ وَ هُوَ فِي الْفَرَاغِ، وَ فِيمَا جُهِرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهِ مِنْهَا، أَشَدُّ تَأْكِيداً. وَ مَوْضِعُهُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَ فِي الْمُفْرَدَةِ مِنَ الْوَتْرِ.

وَ التَّشَهُُّدَانِ جَمِيعاً وَاجِبَانِ^٤، الْأَوَّلُ وَ الثَّانِي. يَقُولُ فِي الْأَوَّلِ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَ بِاللَّهِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى كُلُّهَا^٥ لِلَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ حَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ^٦، وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَ رَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَ نَذِيراً بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِ مُحَمَّدٍ، كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيْتَ وَ بَارَكْتَ وَ رَحِمْتَ وَ تَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَ آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ».

وَ الرُّكْعَتَانِ الْآخِرَتَانِ مِنَ الظُّهْرِ وَ الْعَصْرِ وَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةُ وَ ثَالِثَةُ مِنَ الْمَغْرِبِ، أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِيهِنَّ بَيْنَ قِرَاءَةِ الْحَمْدِ، وَ بَيْنَ عَشْرِ تَسْبِيحَاتٍ، تَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَ

١. الكافي، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٧، ح ٣٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٢٦٤.

٢. في «أ، ب»: «على نبيِّه صلى الله عليه وآله عليهم الصلاة والسلام».

٣. في المطبوع: - «و ما فيهن».

٤. في المطبوع: - «واجبان».

٥. في «أ، ب» و المطبوع: - «كلها».

٦. في «و»: - «وحده لا شريك له».

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَتَزِيدُ فِي الثَّالِثَةِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ». وَصِفَةُ التَّشَهُّدِ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ الطَّاهِرَاتُ الزَّكَايَاتُ»، وَتَتَشَهَّدَ وَتُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ تَقُولَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ».

ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيَنْحَرِفُ بِوَجْهِهِ قَلِيلاً إِلَى يَمِينِهِ، إِنْ كَانَ مُنْفَرِداً أَوْ إِمَاماً. وَإِنْ كَانَ مَأْمُوماً سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ عَلَى يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ جِهَةٌ شِمَالِهِ خَالِيَةً مِنْ مُصَلٍّ، فَيُسَلِّمُ عَلَى^٢ يَمِينِهِ خَاصَّةً. وَأَدْنَى مَا يُجْزَى مِنَ التَّشَهُّدَيْنِ الشَّهَادَتَانِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)^٣.

١. في المطبوع: «أو».

٢. في «أ» والمطبوع: «عن».

٣. في «ب»: - «عليهم السلام»؛ في المطبوع «و الصلاة على محمد النبي وآله».

فَصَلَّ فِيْمَا يَجِبُ اجْتِنَابُهُ فِي الصَّلَاةِ وَحُكْمُ مَا يَحْدُثُ^١ فِيْهَا^٢

لَا يَجُوزُ لِلْمُصَلِّي اعْتِمَادُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ بِمَا خَرَجَ عَنْ قُرْآنٍ وَ^٣ تَسْبِيحٍ. وَلَا يُفَهِّقُهُ، وَلَا يَصُتُّ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَهُ؛ وَفِي الْجُمْلَةِ لَا يَفْعَلُ فِعْلاً كَثِيراً يَخْرُجُ عَنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ إِذَا خَافَ صَرَرَهُمَا. فَإِنْ عَرَضَ - غَالِباً - لَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَنْقُضُ الطَهَارَةَ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْسِلَهُ وَيَعُودَ فَيَبْنِي^٤ عَلَى صَلَاتِهِ، بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونَ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ، أَوْ أَحْدَثَ مَا يُوْجِبُ قَطْعَ الصَّلَاةِ. وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِياً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «يَعْرِضُ».

٢. قَارَنَ: مَسَائِلَ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٣٢؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٩٦.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَبْنَى».

فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ السَّهْوِ^١

كُلُّ سَهْوٍ عَرَضٌ وَالظَّنُّ غَالِبٌ فِيهِ، فَالْعَمَلُ بِمَا^٢ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ. وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْصِيلِ أَحْكَامِ السَّهْوِ عِنْدَ اعْتِدَالِ الظَّنِّ وَتَسَاوِيهِ. وَالسَّهْوُ^٣ الْمُعْتَدِلُ فِيهِ الظَّنُّ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

فَمِنْهُ مَا يَوْجِبُ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ، كَالسَّهْوِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ^٤ مِنْ كُلِّ فَرَضٍ، أَوْ فَرِيضَةِ الْفَجْرِ، وَ^٥ الْمَغْرِبِ، أَوْ الْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ، أَوْ صَلَاةِ السَّفَرِ. وَالسَّهْوُ^٦ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، ثُمَّ لَا يَذْكُرُهَا^٧ حَتَّى يَرْكَعَ. وَالسَّهْوُ عَنِ الرُّكُوعِ، وَلَا يَذْكُرُهُ حَتَّى يَسْجُدَ. وَالسَّهْوُ عَنِ سَجْدَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ ذَلِكَ وَقَدْ رَكَعَ الثَّانِيَةَ. أَوْ يَنْقُصَ سَاهِيًا مِنَ الْفَرَضِ رَكْعَةً أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ يَزِيدَ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ ثُمَّ لَا يَذْكُرُ حَتَّى يَصْرِفَ وَجْهَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ.

١. قارن: الانتصار، ص ١٥٥؛ مسائل الناصريّات، ص ٢٤٨؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٩٩.

٢. في «أ»: «على ما».

٣. في المطبوع: «فالسَّهْو».

٤. في المطبوع: «الأولين».

٥. في المطبوع: «أو».

٦. في المطبوع: «أو سهو».

٧. في المطبوع: «لم يذكره».

أَوْ شَكَّ وَهُوَ فِي حَالِ الصَّلَاةِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى وَلَا يَحْصُلُ شَيْءٌ^١ مِنَ الْعَدَدِ.
وَيَجِبُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ ذَكَرَ^٢ وَأَيَقَنَ أَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بِغَيْرِ ضَوْءٍ^٣، أَوْ صَلَّى
فِي ثَوْبٍ نَجِسٍ - وَهُوَ يَقْدَرُ أَنَّهُ طَاهِرٌ -، أَوْ ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ، أَوْ مَكَانٍ مَغْصُوبٍ، أَوْ
سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ.

وَمِنَ السَّهْوِ مَا لَا حُكْمَ لَهُ، وَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَكْثُرُ وَيَتَوَاتَرُ
فَيُلْغِي حُكْمَهُ، أَوْ يَقَعُ فِي حَالٍ قَدْ مَضَتْ وَأَنْتَ فِي غَيْرِهَا. كَمَنْ شَكَّ فِي
تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ وَهُوَ فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ، أَوْ فِي الْقِرَاءَةِ^٤ وَهُوَ رَاكِعٌ، أَوْ فِي الرُّكُوعِ وَهُوَ
سَاجِدٌ.

وَلَا حُكْمَ لِلْسَّهْوِ فِي النَوَافِلِ، وَلَا حُكْمَ لِلْسَّهْوِ فِي السَّهْوِ.
وَمِنَ السَّهْوِ مَا يَوْجِبُ تَلَاْفِيَهُ فِي الْحَالِ. كَمَنْ سَهَا عَنْ قِرَاءَةِ الْحَمْدِ حَتَّى ابْتَدَأَ
بِالسُّورَةِ الْآخَرَى، فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُ السُّورَةِ وَالْإِبْتِدَاءُ بِالْفَاتِحَةِ.
وَإِنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ وَذَكَرَهَا وَهُوَ^٥ فِي الْقِرَاءَةِ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ
يُكَبِّرَهَا^٦ ثُمَّ يَقْرَأَ.

وَإِنْ سَهَا عَنْ الرُّكُوعِ وَذَكَرَ - وَهُوَ قَائِمٌ - أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْكَعَ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «شَيْئاً».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَصَف».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٥. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: + «فِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِي الْقِرَاءَةِ وَ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَهُوَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُكَبِّرَ».

و كَذَلِكَ إِنْ نَسِيَ سَجْدَةً مِنَ السَّجْدَتَيْنِ وَذَكَرَهَا فِي حَالِ قِيَامِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَ نَفْسَهُ فَيَسْجُدَهَا^١ ثُمَّ يَعُودَ إِلَى الْقِيَامِ. فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا حَتَّى رَكَعَ الثَّانِيَةَ، وَجَبَ أَنْ يَقْضِيَهَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَعَلَيْهِ سَجْدَةٌ^٢ السُّهُرِ.

وَإِنْ سَهَا عَنْ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ حَتَّى قَامَ وَذَكَرَهُ قَائِمًا، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ وَيَتَشَهَّدَ. وَكَذَلِكَ إِنْ سَلَّمَ سَاهِيًا - فِي الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ - قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ، أَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣، وَذَكَرَ ذَلِكَ^٤ وَهُوَ جَالِسٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَكَلَّمَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ التَّشَهُّدَ أَوْ مَا فَاتَهُ مِنْهُ.

وَمِنَ السُّهُرِ مَا يَوْجِبُ الْإِحْتِيَاطَ لِلصَّلَاةِ. كَمَنْ سَهَا فَلَمْ يَدْرِ أَرَكَعَ أَمْ لَمْ يَرَكَعْ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَتَسَاوَتْ ظُنُونُهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرَكَعَ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ. فَإِنْ رَكَعَ ثُمَّ ذَكَرَ فِي حَالِ الرُّكُوعِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ رَكَعَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُرْسِلَ نَفْسَهُ لِلسُّجُودِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَلَا يُقِيمَ صُلْبَهُ. فَإِنْ كَانَ^٥ ذَكَرَ^٦ بَأَنَّهُ قَدْ رَكَعَ بَعْدَ انْتِصَابِهِ، كَانَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ؛ لَزِيَادَتِهِ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيَمَنْ سَهَا فَلَمْ يَدْرِ أَسَجَدَ اثْنَتَيْنِ أَمْ وَاحِدَةً، عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ وَقَبْلَ قِيَامِهِ.

وَمَنْ سَهَا فَلَمْ يَدْرِ^٧ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا، وَاعْتَدَلَتْ ظُنُونُهُ، فَلْيَبْنِ عَلَى الثَّلَاثِ،

١. فِي «و، أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «وَيَسْجُدَهَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَجْدَتَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ».

٤. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: - «ذَلِكَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كَانَ».

٦. فِي «أ، ب»: «ذَكَرَهُ».

٧. فِي «و»: «وَلَمْ يَدْرِ».

ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِرُكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ^١ تَقُومُ مَقَامَ وَاحِدَةٍ. فَإِنْ كَانَ بَانِيًا عَلَى^٢ النِّقْصَانِ كَانَ فِيهَا فَعْلُهُ تَمَامَ صَلَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ بَنَى عَلَى^٣ الْكَمَالِ كَانَتْ الرُّكْعَتَانِ نَافِلَةً. وَإِنْ شَاءَ بَدَلًا مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ، أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَةً وَاحِدَةً مِنْ قِيَامٍ، يَشْهَدُ فِيهَا وَتَسْلِيمٍ^٤، جَازَ لَهُ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ سَهْوُهُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ، فَحُكْمُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ بِعَيْنِهِ^٥.

وَإِنْ^٦ سَهَا بَيْنَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ، فَلْيَتَيْنِ عَلَى أَرْبَعٍ، فَإِذَا سَلَّمَ قَامَ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ.

وَإِنْ^٧ سَهَا بَيْنَ رُكْعَتَيْنِ وَثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ، بَنَى عَلَى الْأَرْبَعِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، وَإِذَا^٨ سَلَّمَ مِنْهَا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ مِنْ جُلُوسٍ.

وَمِنْ السَّهْوِ مَا يَجِبُ فِيهِ جُبْرَانُ^٩ الصَّلَاةِ. كَمَنْ سَهَا عَنْ سَجْدَةٍ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ ثُمَّ ذَكَرَهَا بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي الثَّانِيَةِ، فَعَلَيْهِ إِذَا سَلَّمَ قَضَاءُ تِلْكَ السَّجْدَةِ وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ.

١. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «جَالِسًا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَتَيْنِ» بَدَلَ «كَانَ بَانِيًا عَلَى».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَتَيْنِ» بَدَلَ «كَانَ بَنَى عَلَى».

٤. فِي «ب»: «الْتِمَامُ».

٥. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فَإِنْ».

٦. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «يَتَشَهَّدُ فِيهَا وَيَسَلِّمُ».

٧. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «وَإِنْ كَانَ سَهْوُهُ ... بِعَيْنِهِ».

٨. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فَإِنْ».

٩. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فَإِنْ».

١٠. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فَإِذَا».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «جَبَر».

وَمَنْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي الثَّالِثَةِ، قَضَاهُ^١ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَ
سَجَدَ^٢ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ.
وَمَنْ تَكَلَّمَ^٣ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا بِمَا لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِيهَا، فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ.
وَمَنْ قَعَدَ فِي حَالِ قِيَامٍ، أَوْ قَامَ فِي حَالِ قُعُودٍ، فَعَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ^٤.
وَمَنْ لَمْ يَدْرِ أَرْبَعًا صَلَّى^٥ أَوْ خَمْسًا، وَاعْتَدَلَتْ ظُنُونُهُ^٦، فَعَلَيْهِ أَيْضًا سَجْدَتَا
السَّهْوِ. وَهُمَا سَجْدَتَانِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، بِغَيْرِ رُكُوعٍ وَلَا قِرَاءَةٍ، يَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ^٧:
«بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»، وَيَتَشَهُّدُ تَشَهُّدًا خَفِيفًا،
وَيُسَلِّمُ.

١. في المطبوع: «قضى».

٢. في «أ، ب» و المطبوع: «يسجد».

٣. في المطبوع: «تكليم».

٤. في «و»: - «و من قعد ... السهو».

٥. في المطبوع: «صلى أربعاً».

٦. في المطبوع: «الظنون منه».

٧. في «أ، ب» و المطبوع: + «منهما».

فصل في أحكام قضاء الصلوات^١

كُلُّ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ وَجَبَ قَضَاؤُهَا فِي حَالِ الذِّكْرِ لَهَا مِنْ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ آخِرَ وَقْتٍ فَرِيضَةٍ حَاضِرَةٍ يُخَافُ فِيهِ مِنَ التَّشَاغُلِ بِالْفَائِتَةِ قَوْتُ الْحَاضِرَةِ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ الْإِبْتِدَاءُ بِالْحَاضِرَةِ وَالتَّعْقِيبُ بِالْمَاضِيَةِ.

وَالترتيب واجبٌ في قضاء الصلوات^٢. وَإِذَا دَخَلَ الْمُصَلِّي فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَذَكَرَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةَ الظُّهْرِ، نَقَلَ يَتَّهِ إِلَى الظُّهْرِ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ^٣ صَلَّى مِنَ الْمَغْرِبِ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ وَذَكَرَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةَ الْعَصْرِ، أَوْ صَلَّى مِنَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ رَكْعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ^٤ وَذَكَرَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ. وَقَضَاءُ النَوَافِلِ مُسْتَحَبٌّ.

وَإِذَا أَسْلَمَ^٥ الْكَافِرُ، وَطَهَّرَتِ الْحَانِضُ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ، قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي وَقْتٍ يَتَسَعُّ لِفَرَضِ الظُّهْرِ^٦ وَالْعَصْرِ، وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ أَدَاءُ الصَّلَاتَيْنِ، أَوْ قَضَاؤُهُمَا إِنْ أَخْرَهُمَا. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيهِمْ^٧ إِذَا تَغَيَّرَتْ أَحْوَالُهُمْ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فِي قَضَاءِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

١. في «أ، ب» و المطبوع: «الصلوة».

قارن: مسائل الناصريّات، ص ١٩٩؛ شرح جمل العمل لابن البراج، ص ١١٠.

٢. في «أ، ب» و المطبوع: «الصلوة».

٣. في المطبوع: - «كان».

٤. في المطبوع: «ركعتين».

٥. في «هـ»: «سَلِمَ».

٦. في المطبوع: «للظهر» بدل «لفرض الظهر».

٧. في «أ، ب» و المطبوع: «في ما».

وإذا حاضت الطاهرة في أول وقت صلاة بعد أن كان تصح الصلاة لها^١ أو أكثرها في الوقت، لزمها قضاء تلك الصلاة.

والمغمى عليه لمرض أو غيره مما لا يكون هو السبب في دخوله عليه بمعصية^٢، لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة إذا أفاق، بل يجب أن يصلي الصلاة التي أفاق في وقتها. وقد روي أنه إذا أفاق أول النهار قضى صلاة اليوم كله، وإذا أفاق آخر الليل قضى صلاة تلك الليلة^٣.

والمُرتد إذا تاب، وجب عليه قضاء جميع ما تركه في ردة من الصلوات^٤. والعليل إذا وجبت عليه صلاة وأخرها حتى مات، قضاها عنه وليه، كما يقضي عنه حجة الإسلام والصيام^٥. وإن جعل مكان القضاء أن يتصدق عن كل ركعتين بمُدٍّ أجزاه، فإن لم يقدِر فعن كل أربع مُدٍّ، فإن لم يقدِر فمُدٌّ لصلاة النهار ومُدٌّ لصلاة الليل.

ومن نسي صلاة فريضة من الخمس، ولم يقف على تعيينها^٦، فليصل ركعتين وثلثاً وأربعاً. ومن لم يحص ما فاتته - كثرة - من الصلوات^٧، فليصل اثنتين وثلثاً وأربعاً ويدين ذلك، حتى يغلب على ظنه أنه قد قضى الفائت.

١. في «أ، ب» والمطبوع: «تصح لها الصلاة».

٢. في «أ»: «لمعصية».

٣. في «أ» والمطبوع: «إن».

٤. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٤، ح ٩٣١؛ المقنع، ص ١٢٣.

٥. في «أ» والمطبوع: «الصلاة».

٦. في «أ، ب» والمطبوع: «+ ببدنه».

٧. في «أ» والمطبوع: «إذا».

٨. في «أ» والمطبوع: «عليها بعينها» بدل «على تعيينها».

٩. في «أ» والمطبوع: «الصلاة».

فَصَلِّ فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ^١

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنَ^٢ الْإِنْفِرَادِ. وَلَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْفُسَّاقِ، وَلَا يَوْمٌ بِالنَّاسِ الْأَغْلَفُ، وَوَلَدُ الزَّنا، وَالْأَجْدَمُ، وَالْأَبْرَصُ، وَالْمَحْدُودُ، وَلَا صَاحِبُ الْفَالِجِ^٣ لِلْأَصْحَاءِ، وَلَا الْجَالِسُ لِلْقِيَامِ، وَلَا الْمُتِمِّمُ لِلْمُتَوَضِّئِينَ.

وَيُكْرَهُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَوْمَّ الْمُقِيمِ، وَلِلْمُقِيمِ أَنْ يَوْمَّ الْمُسَافِرِ، فِي الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ^٤ فِيهَا فَرَضَاهُمَا. فَإِنْ دَخَلَ الْمُسَافِرُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِ، سَلَّمَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَانصَرَفَ، وَجَعَلَ الرُّكْعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ تَطَوُّعًا. فَإِنْ دَخَلَ مُقِيمٌ فِي صَلَاةِ مُسَافِرٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْقِلَ^٥ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ سَلَامِهِ، إِلَّا أَنْ يَتِمَّ الْمُقِيمُ صَلَاتَهُ.

وَلَا تَوُمُّ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَوْمَّهَا.

وَالسُّلْطَانُ الْمُحِقُّ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ^٦ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ إِذَا حَضَرَ، وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ فِي مَنْزِلِهِ، وَصَاحِبُ الْمَسْجِدِ فِي مَسْجِدِهِ. فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ أَحَدٌ^٧ مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ أَمْ بِالْقَوْمِ

١. قَارِنِ: الْإِنْتِصَارُ، ص ١٥٧؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٤٢؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١١٥.

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «+ صَلَاة».

٣. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «الْفَلَج».

٤. فِي «و»: «مُخْتَلِفٌ».

٥. فِي «أ»: «الْمُسَافِر».

٦. فِي «هـ، و»: «لَا يَنْتَقِلُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالْأُمَّة».

٨. فِي «أ، ب»: «- صَاحِبُ».

٩. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «- أَحَدٌ».

أَقْرَوْهُمْ، فَإِنْ تَسَاوَا فاعْلَمُهم بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ تَسَاوَا فانسَنُهم. وقد رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا تَسَاوَا
فانصَبْهُمْ وَجْهًا.

وقد يَجُوزُ إِمَامَةُ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ عَنْ غَيْرِهَا بِإِذْنِ الْمُتَقَدِّمَةِ^١، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ الْإِمَامُ الْأَكْبَرُ، الَّذِي هُوَ رَئِيسُ الْكُلِّ، فَإِنْ التَّقَدَّمَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ مِنَ
الْأَحْوَالِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقَامُ الْإِمَامِ أَعْلَى مِنْ مَقَامِ الْمَأْمُومِ، إِلَّا بِمَا لَا يُعْتَدُّ بِمِثْلِهِ. وَ
يَجُوزُ كَوْنُ مَقَامِ الْمَأْمُومِ أَعْلَى مِنْ مَقَامِ الْإِمَامِ^٢، بَعْدَ أَنْ لَا يَنْتَهِيَ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي لَا
يَتِمَكَّنُ مَعَهُ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ.

وَمَقَامُ الْإِمَامِ قُدَّامَ الْمَأْمُومِينَ، إِذَا كَانُوا رِجَالًا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ. فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ
رِجُلًا وَاحِدًا وَامْرَأَةً أَوْ جَمَاعَةً مِنَ النِّسَاءِ، صَلَّى الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَالْمَرْأَةُ أَوْ
النِّسَاءُ الْجَمَاعَةُ خَلْفَهُمَا^٣.

وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي السُّورَتَيْنِ مَعًا^٤، فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ
بِالْقِرَاءَةِ، وَفِيمَا يُخَافُ. وَلَا يَقْرَأُ الْمَأْمُومُ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمُوثُوقِ بِهِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ
فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ مِنْ ذَوَاتِ الْجَهْرِ وَالْإِخْفَاتِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ جَهْرٍ لَمْ يَسْمَعْ
الْمَأْمُومُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَيَقْرَأُ لِنَفْسِهِ. وَهَذِهِ أَشْهُرُ الرُّوَايَاتِ^٥. وَرُوِيَ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ فِيمَا جَهَرَ^٦

١. فِي «و»: «مَقْدَمُهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ مَقَامِ الْإِمَامِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «خَلْفَهَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَعًا».

٥. الْكَافِي، ج ٣، ص ٣٧٧، ح ١ و ٢ و ٤؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ٣٢-٣٤، ح ١١٤ و ١١٥.

٦. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَجْهَرُ».

فيه الإمام، ويلزمه القراءة فيما خافت فيه الإمام^١. وزوي أنه بالخيار فيما خافت فيه^٢.
فأما الآخرين^٣ فالأولى أن يقرأ المأموم أو يسبح^٤ فيهما. وزوي أنه ليس عليه ذلك^٥.

ومن أدرك الإمام راعياً فقد أدرك الركعة. ومن أدركه ساجداً جاز أن يكبر ويسجد معه، غير أنه لا يعتد بتلك الركعة. ومن^٦ لحق الإمام وهو في بقية من التشهد، فدخل في صلاته وجلس معه، لحق فضيلة الجماعة.
ومن سبقه الإمام بشيء من ركعات الصلاة، جعل المأموم ما أدرك^٧ معه أول صلاته، وما يقضيه آخرها. كأنه^٨ إذا أدرك من صلاة الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة ركعتين، وفاته ركعتان، فإنه يجب أن يقرأ فيما أدركه الفاتحة في نفسه، فإذا سلم الإمام قام فصلّى^٩ الآخريتين^{١٠} مسبحاً^{١١}. وكذلك القول في جميع ما يفوت. وليس على المأموم إذا سها خلف الإمام سجدة السهو.

١. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٤، ١٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٦٥٦.

٢. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣-٣٤، ح ١٢٠ و ١٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٦٥٧.

٣. في «أ، ب»: «الآخرتان».

٤. في المطبوع: «يستبح».

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٥، ح ١١٨٦.

٦. في المطبوع: «متى».

٧. في «أ، ب»: «أدركه».

٨. في المطبوع: «كما».

٩. في المطبوع: «و».

١٠. في المطبوع: «و».

١١. في «أ»: «فصلّي».

١٢. في «أ»: «الآخرين»؛ في «ب» و المطبوع: «الآخرتين».

١٣. في «أ، ب»: «+ فيهما».

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَأَحْكَامِهَا^١

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ لَازِمٌ مَعَ حَضُورِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ؛ وَاجْتِمَاعِ خَمْسَةِ فِصَاعِدٍ
الْإِمَامُ أَحَدُهُمْ؛ وَزَوَالِ الْأَعْدَادِ الَّتِي هِيَ الصَّغَرُ، وَالْكِبَرُ، وَالسَّفَرُ، وَ الْجُنُونُ، وَ
الْعُبُودِيَّةُ^٢، وَالتَّائِبُ، وَ الْمَرَضُ، وَ الْعَمَى، وَأَنْ تَكُونَ الْمَسَافَةُ بَيْنَهَا^٣ وَبَيْنَ الْمُصَلِّي
أَكْثَرَ مِنْ فَرَسَخَيْنِ. وَ الْمَنْعُ لَا شَكَّ فِي عُذْرِهِ.
وَ الْخُطْبَتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ بِأَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ تَقُومُ مَقَامَ الرُّكْعَتَيْنِ
الْمَوْضُوعَتَيْنِ^٤.

وَمِنْ سُنَنِ الْجُمُعَةِ الْمُؤَكَّدَةُ الْغُسْلُ، وَابْتِدَاؤُهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى زَوَالِ
الْشَّمْسِ، وَأَفْضَلُهُ مَا قَرَّبَ مِنَ الزَّوَالِ.
وَمِنْ سُنَنِهَا لُبْسُ أَنْظَفِ الثِّيَابِ، وَمَسُّ شَيْءٍ مِنَ الطَّيِّبِ، وَ اخْذُ الشَّارِبِ، وَ
تَقْلِيمُ الْأَطْفَارِ.

وَوَقْتُ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَاصَّةٌ وَقْتُ زَوَالِ الشَّمْسِ. وَوَقْتُ الْعَصْرِ [فِي] يَوْمِ
الْجُمُعَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ فِي سَائِرِ الْأَيَّامِ.

١. قَارِنِ: الْإِنْتِصَارَ، ص ١٦٥؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٢٣.

٢. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعُبُودِيَّةُ وَ الْجُنُونُ».

٣. فِي «أ، ب»: «بَيْنَهُمَا».

٤. الْكَافِي، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ١؛ كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٦٠٠؛ وَص

٤١٢، ح ١٢٢١؛ وَص ٤١٦، ح ١٢٣٠؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٢٣؛ وَج ٣، ص

١٢، ح ٤٢؛ وَص ٢٣٨، ح ٦٣٤.

٥. فِي «هـ، و، أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ^١ الْجُمُعَةَ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقِينَ، يَجْهَرُ بِهِمَا.

وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْنُتَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ. وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي قُنُوتِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ. فَرُوي^٢ أَنَّهُ يَقْنُتُ فِي الْأُولَى قَبْلَ الرُّكُوعِ وَكَذَلِكَ الَّذِينَ خَلَفَهُ^٣. وَرُوي أَنَّهُ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا صَلَّاهَا جُمُعَةً مَقْصُورَةً قُنُوتَيْنِ: فِي الْأُولَى قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ^٤.

وَالْمُسَافِرُ إِذَا أَمَّ الْمُسَافِرِينَ^٥ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْخُطْبَتَيْنِ، وَصَلَّاهُمَا رَكَعَتَيْنِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «سُورَةُ».

٢. فِي «هـ، و، ب»: «وَرُوي».

٣. رَاجِع: الْكَافِي، ج ٣، ص ٤٢٦ - ٤٢٧، ح ١؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ١٦، ح ٥٨؛ وَص ١٨، ح ٦٤؛ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ١، ص ٤١٧، ح ١٦٠٢؛ قُرْبُ الْإِسْنَادِ، ص ٣٦٠، ح ١٢٨٧.

٤. كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ١، ص ٤١٠ - ٤١١، ح ١٢١٩؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ١٧، ح ٦٢؛ الْاِسْتِبْصَارُ، ج ١، ص ٤١٨، ح ١٦٠٦.

٥. فِي «هـ، و، أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «فِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُسَافِر».

فصل في ذكر نوافل شهر رمضان^١

من وكيد السنن أن تزيد في شهر رمضان على نوافلك ألف ركعة في طول الشهر. وترتيبها أن تُصلي ابتداء الشهر^٢ في كل ليلة عشرين ركعة: منها ثماني ركعات بعد صلاة المغرب، واثنى عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة، إلى ليلة تسع عشرة. فإذا حضرت، اغتسلت وصليت بعد صلاة العشاء الآخرة مائة ركعة. وتعود في^٣ ليلة العشرين إلى الترتيب الأول. فإذا حضرت ليلة إحدى وعشرين، اغتسلت وصليت بعد العشاء الآخرة مائة ركعة. وفي ليلة اثنتين وعشرين تُصلي بعد المغرب ثماني ركعات، وبعد العشاء الآخرة اثنتين وعشرين ركعة؛ ليكون الجميع ثلاثين ركعة. وفي ليلة ثلاث وعشرين تغتسل وتُصلي مائة ركعة. ثم تُصلي كل ليلة إلى آخر الشهر ثلاثين ركعة. فيكون الجميع تسعمائة وعشرين ركعة.

ويبقى إلى تمام الألف ثمانون، تُصلي في كل يوم^٤ جمعة من الشهر عشر ركعات: منها: أربع من صلاة أمير المؤمنين (صلوات الله عليه)^٥. وصفتها أن

١. قارن: الانتصار، ص ١٦٨؛ شرح جمل العمل لابن البراج، ص ١٢٨.

٢. في «أ، ب» والمطبوع: «ابتداء الشهر».

٣. في المطبوع: «في».

٤. في «د»: «ليلة».

٥. في «أ، ب» والمطبوع: «يوم».

٦. في «أ، ب»: «بصلاة».

٧. في المطبوع: «عليه السلام».

تَفْصِلُ^١ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِتَسْلِيمٍ، وَتَقْرَأُ^٢ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْحَمْدَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ خَمْسِينَ مَرَّةً.

وَتُصَلِّي صَلَاةَ سَيِّدَةِ النِّسَاءِ فَاطِمَةَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا)^٣. وَهِيَ رَكْعَتَانِ، تَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْحَمْدَ مَرَّةً وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِائَةَ مَرَّةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْحَمْدَ مَرَّةً وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ مِائَةَ مَرَّةٍ.

ثُمَّ تُصَلِّي^٤ أَرْبَعًا صَلَاةَ التَّسْبِيحِ، وَهِيَ صَلَاةُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^٥. وَصَفْتُهَا أَنْ تَقْرَأُ^٦ فِي الْأُولَى الْحَمْدَ^٧ وَسُورَةَ الزَّلْزَلَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْحَمْدِ^٨ وَالْعَادِيَاتِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ بِالْحَمْدِ^٩ وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ، وَفِي الرَّابِعَةِ بِالْحَمْدِ^{١٠} وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ. وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ خَمْسًا وَسَبْعِينَ^{١١} مَرَّةً. وَتَرْتِيئُهَا أَنْ تَقُولَ^{١٢} فِي كُلِّ رَكْعَةٍ^{١٣} عَقِيبَ الْقِرَاءَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ:

١. في «ب»: «أَنْ يَفْصِلَ».

٢. في «ب»: «يَقْرَأُ».

٣. في المطبوع: «عَلَيْهَا السَّلَام».

٤. في «و، أ، ب»: «يَقْرَأُ».

٥. في المطبوع: «يُصَلِّي».

٦. في «أ»: «+ (عَلَيْهِ السَّلَام)؛ في المطبوع: «+ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)».

٧. في «و، ب»: «أَنْ يَقْرَأُ».

٨. في «أ، ب» و المطبوع: «+ (مَرَّةً)».

٩. في «أ، ب» و المطبوع: «الحمد مَرَّةً».

١٠. في «ب» و المطبوع: «الحمد».

١١. في «أ، ب» و المطبوع: «و الرَّابِعَةِ الحمد».

١٢. في «أ، ب»: «خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ»؛ في المطبوع: «خَمْسٌ وَسَبْعُونَ».

١٣. في «ب»: «يَقُولُ».

١٤. في «و»: «فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَنْ يَقُولَ».

«سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً. ثُمَّ تَقُولُ^١ ذَلِكَ فِي الرُّكُوعِ عَشْرًا، وَبَعْدَ الْإِنْتِصَابِ مِنْهُ عَشْرًا، وَفِي السَّجْدَةِ الْأُولَى عَشْرًا، وَفِي الْجَلْسَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَشْرًا، وَفِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرًا، وَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ وَجَلَسْتَ قَبْلَ الْقِيَامِ عَشْرًا، وَتَفْعَلُ هَكَذَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

ثُمَّ تُصَلِّي فِي آخِرِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنَ الشَّهْرِ عَشْرِينَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ)^٢، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَفِي آخِرِ لَيْلَةِ سَبْتٍ مِنَ الشَّهْرِ عَشْرِينَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ فَاطِمَةَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا)^٣، فَتَكْمُلُ الْأَلْفَ.

١. في «ب»: «يقول».

٢. في «أ» والمطبوع: «عليه السلام».

٣. في المطبوع: «عليها السلام».

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ^٢

و صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ^٣ فَرَضَ عَلَى كُلِّ مَنْ تَكَامَلَتْ لَهُ شُرُوطُ الْجُمُعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَهُمَا سُنَّةٌ لِلْمُنْفَرِدِ عِنْدَ اخْتِلَالِ تِلْكَ الشُّرُوطِ.

وَعِدَّةُ كُلِّ صَلَاةٍ عِيدٍ رَكَعَتَانِ، يَفْتَتِحُهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْفَاتِحَةَ وَالشَّمْسَ وَضَحَاهَا، ثُمَّ يُكَبِّرُ بَعْدَ ذَلِكَ رَافِعاً يَدَيْهِ بِسِتٍّ^٥ تَكْبِيرَاتٍ، يَقْنُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، وَيَرْكَعُ بِالْآخِرَةِ^٦، فَيَكُونُ لَهُ^٧ فِي الْأُولَى مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ وَتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ سَبْعُ تَكْبِيرَاتٍ، وَالْقُنُوتِ^٨ خَمْسَ مَرَّاتٍ. فَإِذَا نَهَضَ إِلَى الثَّانِيَةِ كَبَّرَ، وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ^٩ وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ أَرْبَعًا، يَقْنُتُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ، ثُمَّ يَرْكَعُ بِالْآخِرَةِ، فَيَكُونُ لَهُ^{١٠} مَعَ^{١١} تَكْبِيرَةِ^{١٢} الرُّكُوعِ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ،

١. فِي «ب»: + «ذَكَرَ».

٢. قَارِنَ: الْإِنْتِصَارَ، ص ١٦٩؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٦٤؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٣١.

٣. فِي «أ، ب»: «الْعِيدِ».

٤. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «شُرَائِطُ».

٥. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «خَمْسَ».

٦. فِي «أ، ب»: «بِالْآخِرَةِ»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي الْآخِرَةِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقُنُوتَاتِ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَمْدُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

١١. فِي «أ، ب»: + «تَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ وَ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَكْبِيرَاتِ».

وَالْقُنُوتُ أَرْبَعٌ مَرَّاتٍ.

وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ. وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ فِيهِمَا^٢ بِالْقِرَاءَةِ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ. وَالْخُطْبَتَانِ فِيهِمَا^٣ وَاجِبَةٌ كَالْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَفِي الْعِيدَيْنِ بَعْدَهَا. وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا.

وَالْتَكْبِيرُ فِي لَيْلَةِ الْفِطْرِ ابْتِدَاؤُهُ عَقِيبَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، إِلَى أَنْ يَرْجِعَ الْإِمَامُ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ؛ فَكَانَهُ^٤ فِي آخِرِ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ، أَوَّلُهُنَّ^٥ الْمَغْرِبُ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَآخِرُهُنَّ^٦ صَلَاةُ الْعِيدِ.

وَفِي الْأَضْحَى يَجِبُ التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ شَهِدَ مِنْهُ عَقِيبَ خَمْسَ عَشْرَةَ صَلَاةً، أَوَّلُهُنَّ^٧ صَلَاةُ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ. وَمَنْ لَمْ يَحْضُرْ مِنْهُ يُكَبِّرُ عَقِيبَ عَشْرِ صَلَوَاتٍ، أَوَّلُهُنَّ^٨ صَلَاةُ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ الْعِيدِ أَيْضًا.

١. فِي «أ، ب»: «ثَلَاثٌ».

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيهَا».

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيهَا».

٤. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «مَكَانَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوَّلَاهُنَّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «آخِرَاهُنَّ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوَّلَاهُنَّ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوَّلَاهُنَّ».

فَصْلٌ فِي ١ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ٢

صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ ٣ الْقَمَرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَ الْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ يَقْطَعُهُ عَنْهَا. وَتُصَلَّى جَمَاعَةً وَعَلَى انْفِرَادٍ ٤.

ووقتها ابتداء ظهور الكُسُوفِ، إِلَّا أَنْ تَخْشَى ٥ قَوْتَ فَرِيضَةٍ حَاضِرَةٍ، فَتَبْدَأُ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ تَعُودُ ٦ إِلَى صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

وهي عَشْرُ رُكُوعَاتٍ وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ. تَفْتَتِحُ ٨ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ تَقْرَأُ ٩ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً - وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ مِنْ طُولِ السُّورِ - وَتَجْهَرُ ١٠ بِالْقِرَاءَةِ. فَإِذَا فَرَغْتَ مِنَ الْقِرَاءَةِ رَكَعَتْ، فَأَطْلَتِ الرُّكُوعَ بِمَقْدَارِ قِرَاءَتِكَ إِنْ اسْتَطَعْتَ. ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ وَتُكَبِّرُ وَتَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً. ثُمَّ تَرْكَعُ حَتَّى تَسْتَمَّ ١١ خَمْسَ رُكُوعَاتٍ، وَلَا

١. فِي «ب»: + «ذَكَر».

٢. قَارِنُ: الْإِنْتِصَارُ، ص ١٧٣؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٦٦؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٣٥.

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «و».

٤. فِي «ب»: «فَرَادَى».

٥. فِي «و، أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «يَخْشَى».

٦. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «فَيَبْدَأُ».

٧. فِي «أ»: «يَعُودُ».

٨. فِي «و»: «تَفْتَحُ»؛ فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «يَفْتَتِحُ».

٩. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «يَقْرَأُ».

١٠. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «يَجْهَرُ».

١١. فِي «و»: «تَسْتَمِر».

تَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» إِلَّا فِي الرُّكُوعَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيهِمَا السُّجُودُ، وَهُمَا الْخَامِسُ وَالْعَاشِرُ. فَإِذَا انْتَصَبْتَ مِنَ الرُّكُوعِ الْخَامِسِ كَبَّرْتَ وَسَجَدْتَ سَجْدَتَيْنِ، تُطِيلُ أَيْضاً فِيهِمَا بِالتَّسْبِيحِ. ثُمَّ تَهَضُّ، فَتَفْعَلُ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، ثُمَّ تَشْهَدُ وَتُسَلِّمُ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَكَ بَيْنَ كُلِّ رُكُوعَيْنِ قُنُوتٌ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَرَاغُكَ مِنَ الصَّلَاةِ مُقَدَّرًا بِانْجِلَاءِ الْكُسُوفِ. فَإِنْ فَرَّغْتَ قَبْلَ الْانْجِلَاءِ أَعَدْتَ الصَّلَاةَ.

وَتَجِبُ هَذِهِ الصَّلَاةُ أَيْضاً عِنْدَ ظُهُورِ الْآيَاتِ، كَالزَّلَازِلِ وَالرِّيَاحِ الْعَوَاصِفِ. وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ كُسُوفٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ قضاؤها إِنْ كَانَ الْقُرْصُ انْكَسَفَ كُلَّهُ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ. وَقَدْ رُوِيَ وَجُوبُ الْقِضَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنْ مَنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ هَذِهِ الصَّلَاةَ مَعَ عُمُومِ الْكُسُوفِ لِلْقُرْصِ وَجَبَ عَلَيْهِ مَعَ الْقِضَاءِ الْغُسْلُ^٢.

١. في «أ» و المطبوع: «فإن».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٧، ح ٣٣٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٣ - ٤٥٤، ح ١٧٥٨.

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ^١

فَرَضَ السَّفَرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ رَكَعَتَيْنِ، إِلَّا الْمَغْرِبَ؛ فَإِنَّهَا ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ.

وَنَوَافِلُ السَّفَرِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، أَرْبَعٌ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، وَثَلَاثُ الشُّفْعِ وَالْوُتْرُ، وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ^٢.

وَفَرَضَ السَّفَرُ التَّقْصِيرَ، وَالْإِتِمَامَ^٣ فِي السَّفَرِ كَالْتَّقْصِيرِ فِي الْحَضَرِ. وَمَنْ تَعَمَّدَ الْإِتِمَامَ فِي السَّفَرِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَحَدُّ السَّفَرِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ التَّقْصِيرُ بَرِيدَانِ، وَالتَّيْرُ يُدَّ أَرْبَعَةَ فَرَاسِخَ، وَالْفَرَسُخُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ. فَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ إِلَى مَسَافَةٍ هَذَا قَدْرُهَا، لَزِمَهُ التَّقْصِيرُ. وَإِنْ كَانَ قَدْرُ الْمَسَافَةِ أَرْبَعَةَ فَرَاسِخَ لِلْمَارِّ إِلَيْهَا، وَأَرَادَ الرَّجُوعَ مِنْ يَوْمِهِ، لَزِمَهُ أَيْضاً التَّقْصِيرُ.

وَابْتِدَاءُ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ يَغِيبُ عَنْهُ أَذَانُ مِصْرِهِ، وَتَوَارِي عَنْهُ أَيْبَاتُ مَدِينَتِهِ.

وَكُلُّ مَنْ سَفَرَهُ أَكْثَرُ مِنْ حَضَرِهِ لَا تَقْصِيرَ عَلَيْهِ. وَلَا تَقْصِيرَ إِلَّا فِي سَفَرٍ طَاعَةٍ أَوْ مُبَاحٍ. وَلَا تَقْصِيرَ فِي مَكَّةَ، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمَسْجِدِ الْكُوفَةِ،

١. قَارِنَ: الْإِتِمَامَ، ص ١٥٩؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٥٨؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٣٨.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَكَعَتَانِ لِلْفَجْرِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَالْإِتِمَامَ».

وَمَشَاهِدٍ^١ الْأَنَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٢ الْقَانِمِينَ مَقَامَهُ.

وَمَنْ دَخَلَ بِلْدًا وَنَوَى^٣ أَنْ يُقِيمَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ. فَإِنْ تَشَكَّكَ فَلَا يَدْرِي كَمْ يُقِيمُ، وَتَرَدَّدَ عَزْمُهُ، فَلْيُقْصِرْ فِي^٤ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا مَضَى أَتَمَّ.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ^٥ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرِيضَةَ رَاكِبًا، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ شَدِيدَةٍ، وَعَلَيْهِ تَحَرِّيُ الْقِبْلَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ النَوَافِلَ رَاكِبًا وَهُوَ مُخْتَارٌ، وَيُصَلِّيَ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَإِنْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ كَانَ أَوْلَى.

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى الصَّلَاةِ^٦ فِي سَفِينَةٍ، فامْكَنَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَائِمًا، لَمْ يَجْزُ غَيْرُ ذَلِكَ. فَإِنْ خَافَ الْغَرَقَ وَانْقِلَابَ السَفِينَةِ، جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ جَالِسًا، وَيَتَحَرَّى بِجُهِدِهِ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ.

١. في المطبوع: «مشاهدة».

٢. في «أ» و المطبوع: «عليهم السلام».

٣. في «أ، ب» و المطبوع: «فنوى».

٤. في المطبوع: «في».

٥. في «أ، ب» و المطبوع: «لأحد».

٦. في المطبوع: «للصلاة».

فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ الضَّرُورَةِ، كَالْخَوْفِ وَ الْمَرَضِ وَ الْعُرْيِ^١

الْخَوْفُ^٢ إِذَا انفَرَدَ عَنِ السَّفَرِ، لَزِمَ^٣ فِيهِ مِنَ التَّقْصِيرِ، مِثْلُ مَا يَلْزَمُ فِي السَّفَرِ الْمُتَنَفِّدِ عَنِ الْخَوْفِ.

وَصِفَةُ صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنْ يُفَرِّقَ الْإِمَامُ أَصْحَابَهُ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً يَجْعَلُهَا بَازَاءَ الْعَدُوِّ، وَ فِرْقَةً خَلْفَهُ. ثُمَّ يُصَلِّي بِمَنْ^٤ وَرَاءَهُ رُكْعَةً وَاحِدَةً، فَإِذَا نَهَضُوا إِلَى الثَّانِيَةِ صَلَّوْا لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً أُخْرَى، وَ هُوَ قَائِمٌ مُطَوِّلُ الْقِرَاءَةِ^٥. ثُمَّ جَلَسُوا، فَتَشَهَّدُوا وَ سَلَّمُوا، فَاَنْصَرَفُوا^٦ مَقَامَ أَصْحَابِهِمْ. وَ جَاءَتِ الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى، فَلَحِقَتِ الْإِمَامَ قَائِمًا فِي الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحُوا الصَّلَاةَ وَ انْصَبَتُوا لِقِرَاءَتِهِ^٧. فَإِذَا رَكَعَ رُكْعًا بَرُكُوعِهِ، وَ سَجَدُوا بِسُجُودِهِ. فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا فَصَلَّوْا رُكْعَةً أُخْرَى، وَ هُوَ جَالِسٌ. ثُمَّ جَلَسُوا مَعَهُ، فَسَلَّمَ بِهِمْ، وَ انْصَرَفُوا بِتَسْلِيمِهِ.

فَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، صَلَّى الْإِمَامُ بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ أَتَمَّ الْقَوْمُ الصَّلَاةَ بِرُكْعَتَيْنِ، وَ انْصَرَفُوا إِلَى مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ، وَ الْإِمَامُ مُتَّصِبٌ

١. قَارَنَ: مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٦٢؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٤٣.

٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَالْخَوْفُ».

٣. فِي «ب»: «لَزِمَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٥. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «لِلْقِرَاءَةِ».

٦. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ انْصَرَفُوا».

٧. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقِرَاءَةِ».

مكانه. وتأتي الطائفةُ الأخرى، فتدخلُ في صلاته، ويصلي بهم ركعةً. ثم يجلس في الثانية، فيجلسون بجلوسه، ويقوم إلى الثالثة - وهي لهم ثانية - فيسبح ويقرأون^١ هم لأنفسهم. فإذا أتمَّ وجلس للتشهد قاموا، فاتموا ما بقي عليهم، فإذا جلسوا سلم بهم.

فإن كانت الحال حال طراد^٢ وتزاحف وتوقف^٣، ولم يمكن الصلاة على الوجه الذي وصفناه، وجبت الصلاة بالإيماء؛ ينحني للركوع، ويزيد في انحناء السجود.

وقد روي أن الصلاة عند اشتباك المَلَحمة والتقارب والتعائق تكون بالتكبير والتهليل والتسبيح والتحميد^٤.

فأما المريض ففرضه على قدر طاقته، إن أطاق القيام لم يجزه غيره، وإن لم يُطق صلى قاعداً، فإن لم يُطق صلى على جنب، فإن لم يُطق فمستلقياً^٥ يومئ بالركوع والسجود إيماءً، فإن لم يُطق جعل مكان الركوع تغميض عينيه ومكان انتصابه فتح عينيه، وكذلك في^٦ السجود.

١. في المطبوع: «فيقرأون».

٢. في المطبوع: «أطراد».

٣. في المطبوع: «توقف».

٤. في «أ، ب»: «يزاد»؛ في المطبوع: «يزداد».

٥. راجع: الكافي، ج ٣، ص ٤٥٨ - ٤٥٩، ح ٢ و ٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٣٤٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٣ - ١٧٤، ح ٣٨٤؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٧٢، ح ٥٧.

٦. في «أ، ب» والمطبوع: «فإن».

٧. في «ب»: «صلى مستلقياً».

٨. في «أ، ب» والمطبوع: - «في».

والغريبان الذي لا يتمكّن^١ من ستر عورته، يجب أن يؤخّر الصلاة إلى آخر أوقاتها^٢؛ طمعاً في [وجدان]^٣ ما يستتر به. فإن لم يجدّه صلى جالساً، واضعاً يده^٤ على فرجه، ويومئ بالركوع^٥ والسجود، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه.

وإن صلى غراءة جماعةً، قام الإمام في وسطهم، وصَلّوا جلوساً، على الصفة التي ذكرناها.

١. في «أ» و المطبوع: «لم يتمكّن».

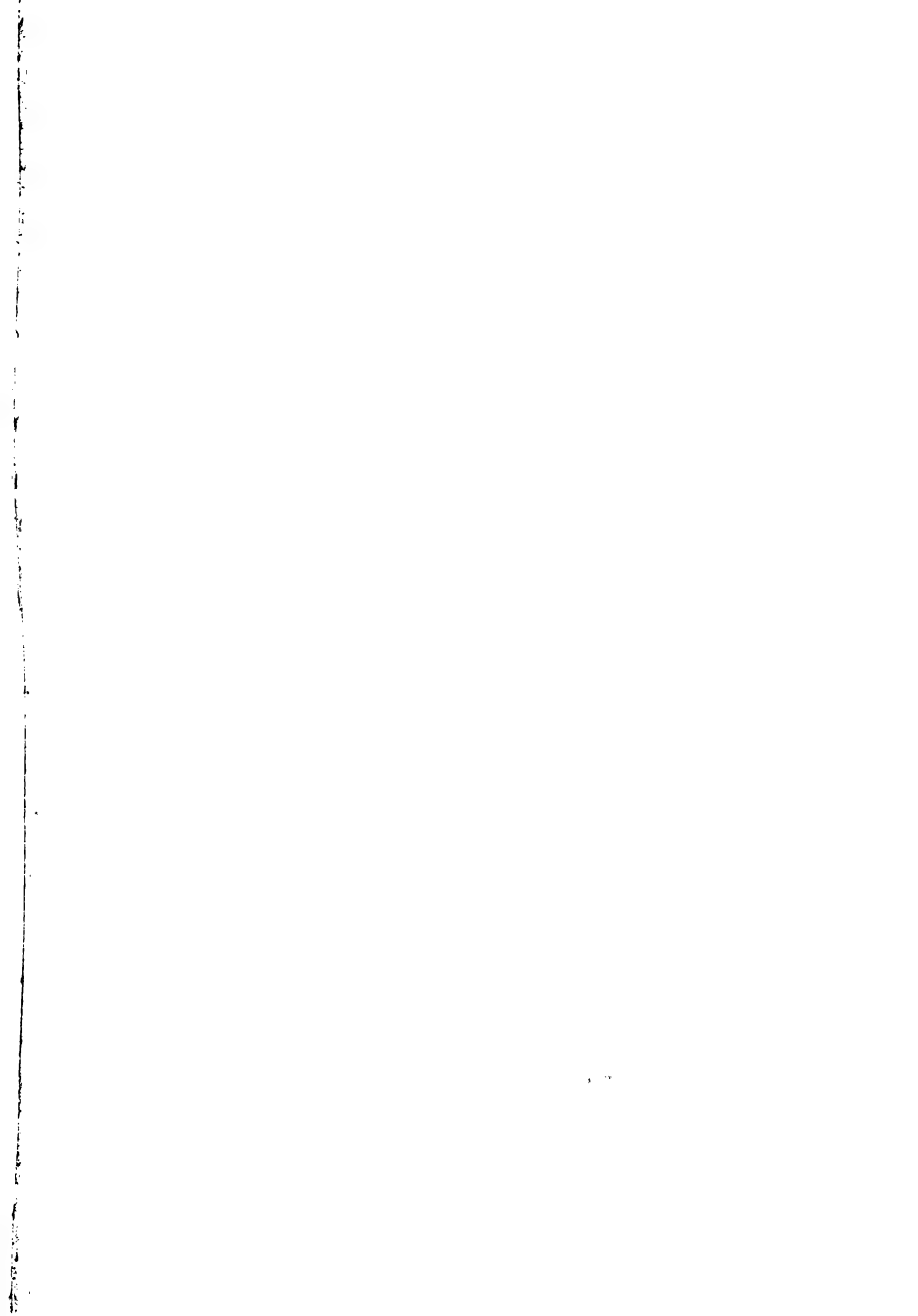
٢. في «أ، ب» و المطبوع: «وقتها».

٣. في «هـ، و، أ، ب» و المطبوع: «وجود».

٤. في «و»: «يديه».

٥. في المطبوع: «الركوع».

[٣]. كتاب الجنائز



فَصَلِّ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ^١ وَتَكْفِينِهِ وَنَقْلِهِ إِلَى حُفْرَتِهِ^٢

غُسْلُ الْمَيِّتِ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ فِي الصِّفَةِ وَالتَّرْتِيبِ، يُبْدَأُ فِيهِ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ، ثُمَّ الْفَرْجِ، [ثُمَّ الرَّأْسِ]^٣، ثُمَّ الْمَيَّامِينَ، ثُمَّ الْمَيَّاسِرِ.
وَالْغَسَلَاتُ ثَلَاثٌ^٤؛ وَاحِدَةٌ بِمَاءِ السِّدْرِ، وَالثَّانِيَةُ بِمَاءِ جُلَالِ الْكَافُورِ إِذَا أُلْقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْمَاءِ، وَالأُخْرَى بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ.
وَالْحَنُوطُ هُوَ الْكَافُورُ، يَوْضَعُ عَلَى مَسَاجِدِ الْمَيِّتِ مِنْ أَعْضَانِهِ، وَالْحَنُوطُ الشَّائِعُ^٥ وَزَنُّ ثَلَاثَةِ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثُلُثٌ^٦، وَأَقْلَهُ مِثْقَالٌ لِمَنْ وَجَدَهُ.
وَالْكَفْنُ الْمَفْرُوضُ ثَلَاثُ قِطَعٍ: مَنَزَرٌ، وَقَمِيصٌ، وَلِفَافَةٌ.
وَزِيَادَةُ الْحَبْرَةِ وَالْعِمَامَةِ مِنَ السُّنَّةِ، وَالْخِرْقَةُ الَّتِي يُشَدُّ بِهَا فَرْجُهُ خَارِجَةً عَنْ عَدَدِ الْأَكْفَانِ، وَيُجَزَّئُ الثَّوبُ الْوَاحِدُ لِمَنْ لَمْ يَجِدْ سِوَاهُ.
وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْأَكْفَانُ^٨ مِنَ الْقُطْنِ دُونَ غَيْرِهِ، وَيَضَعُ فِي أَكْفَانِهِ جَرِيدَتَيْنِ مِنْ جَرَائِدِ النَّخْلِ، فَبِذَلِكَ جَرَتْ السُّنَّةُ.

١. قَارِنِ: الْإِتِّصَارُ، ص ١٣٠؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٤٨.

٢. قَارِنِ: شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٥٢.

٣. فِي «هـ، و، أ، ب» وَالمَطْبُوعُ: «ثُمَّ الرَّأْسِ».

٤. فِي «أ، ب» وَالمَطْبُوعُ: «ثَلَاثَةٌ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «خَلِيطٌ». وَالجُّلَالُ: خِلَافُ الدُّقَاقِ. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٦، ص ١٧ (جَلَل).

٦. فِي «و»: «السَّائِعُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ دِرْهَمٌ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَكْفَانُهُ».

و يُكَرَّهُ إِسْحَاخُ الْمَاءِ لَغُسْلِ الْمَيِّتِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْغَاسِلُ الضَّرَرَ لِقُوَّةِ الْبَرْدِ.
و تُغَسَّلُ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا، وَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ.

و الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَ عَنْ يَمِينِهَا وَ شِمَالِهَا. وَ قَدْ رُوِيَ جَوَازُ الْمَشْيِ أَمَامَهَا.
و يُقَدَّمُ الْمَيِّتُ إِلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَيُجْعَلُ رَأْسُهُ بِإِزَاءِ مَوْضِعِ رِجْلَيْهِ مِنَ الْقَبْرِ، ثُمَّ
يُرْسَلُ^١ الْمَيِّتُ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ حَتَّى يَسْبِقَ إِلَى الْقَبْرِ رَأْسُهُ قَبْلَ رِجْلَيْهِ. وَ يُحْلَى عُقْدُ
الْأَكْفَانِ، وَ يُوضَعُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَ يُسْتَقْبَلُ الْقَبْلَةُ بِوَجْهِهِ، وَ يُوضَعُ خَدُّهُ عَلَى
الْتَرَابِ.

وَ يُنْزَلُ الْمَيِّتُ إِلَى قَبْرِهِ وَلَيْتَهُ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ. وَ لَا يُدْخِلُ الْمَرْأَةُ قَبْرَهَا إِلَّا مَنْ
كَانَ^٢ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرَاهَا وَ هِيَ حَيَّةٌ.

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «يُسَلَّى».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كَانَ».

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ^١

هذه الصلاة فَرَضَ عَلَى الكفاية. وَلَيْسَ فِيهَا قِرَاءَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ تَكْبِيرٌ وَاسْتِغْفَارٌ وَدُعَاءٌ.

وَعَدَدُ التَّكْبِيرَاتِ خَمْسٌ، يَرْفَعُ الْيَدَ فِي الْأُولَى، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْبَاقِيَاتِ. وَمَوْضِعُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ. فَإِذَا كَبَّرَ الْخَامِسَةَ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ تَسْلِيمٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ عَفْوَكَ عَفْوَكَ». وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقِيمَ^٢ مَقَامَهُ حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ. وَلَا تَحِبُّ هَذِهِ الصَّلَاةُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَقَلَ وَدَخَلَ فِي حَدِّ التَّكْلِيفِ، دُونَ الْأَطْفَالِ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّقِيَّةِ، وَحَدُّ ذَلِكَ لِمَنْ بَلَغَ سِتَّ سِنِينَ^٣.

وَيَجُوزُ الصَّلَاةُ^٤ عَلَى الْمَيِّتِ بِغَيْرِ وُضوءٍ، وَالْوُضوءُ أَفْضَلُ. وَيَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يُصَلِّيَ^٥ عَلَيْهِ - عِنْدَ خَوْفِ الْفَوْتِ - بِالتَّيَمُّمِ مِنْ غَيْرِ اغْتِسَالٍ. وَيُصَلِّيُ عَلَى الْمَيِّتِ فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْلَاهُمْ بِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَيَجُوزُ لَهُ^٦ الْاسْتِنَابَةُ فِي ذَلِكَ.

١. قَارِنَ: مَسَائِلَ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٦٨؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٥٥.

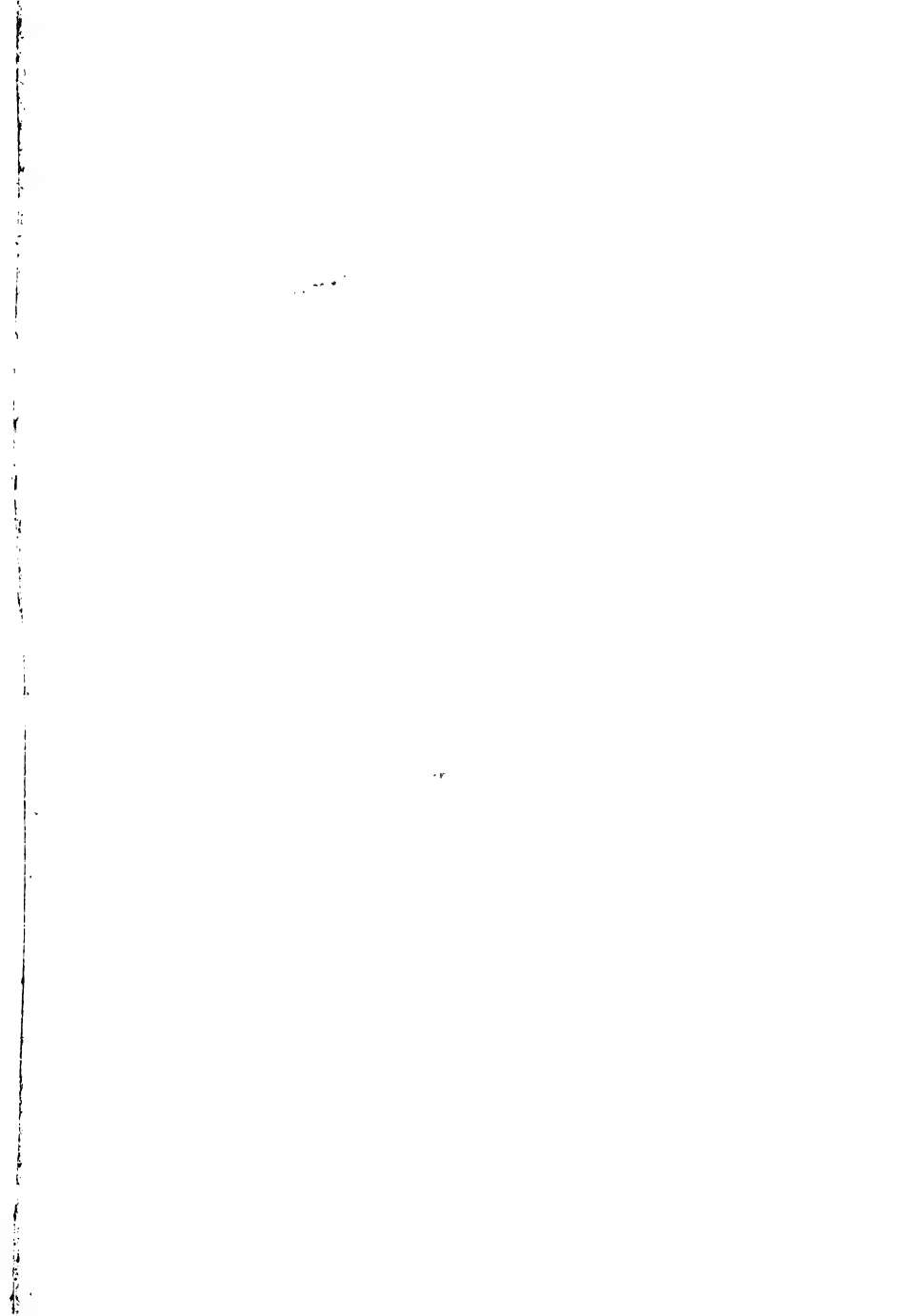
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَقُومُ».

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «فَصَاعِدًا».

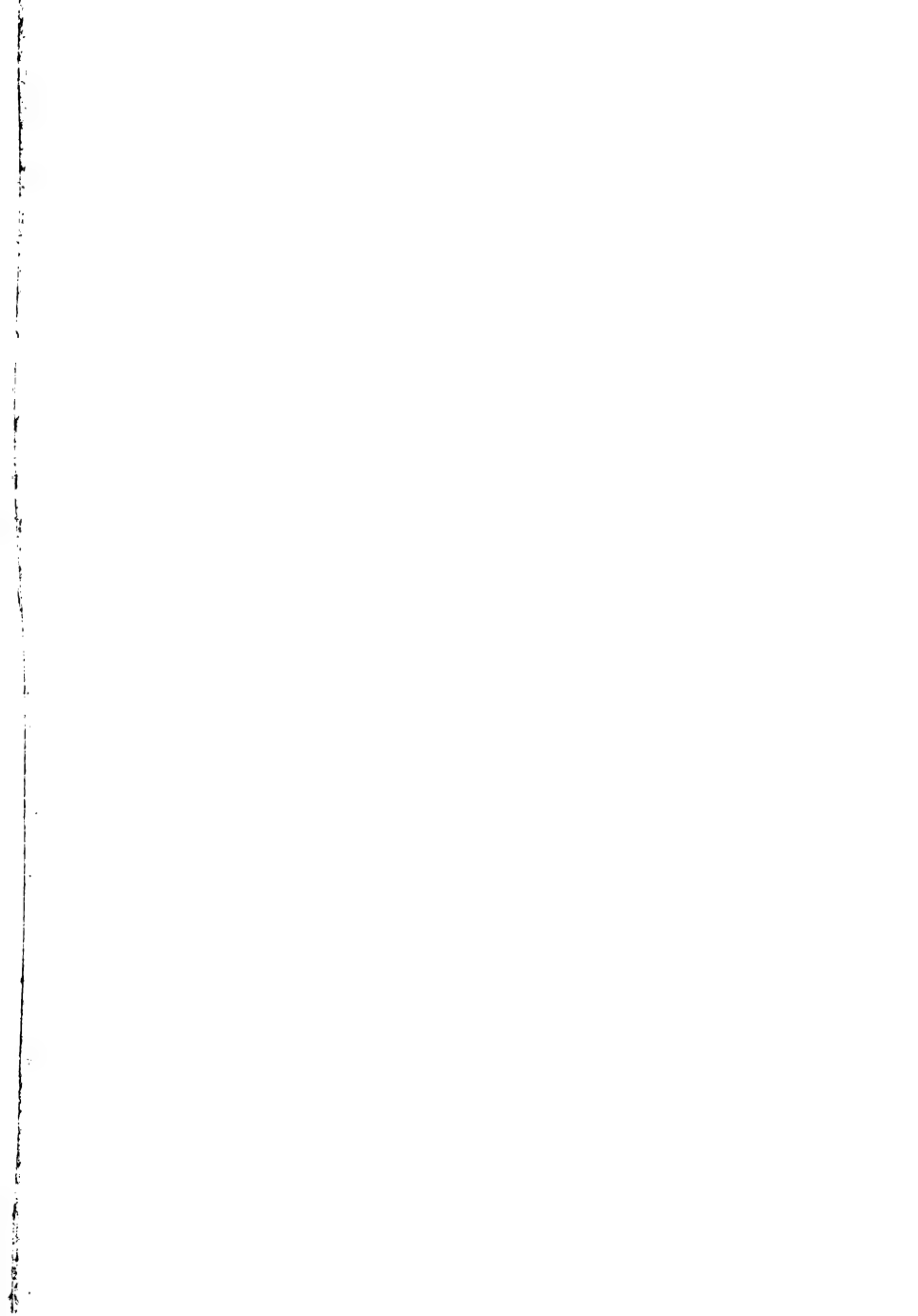
٤. فِي «أ، ب»: «- الصَّلَاةُ».

٥. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «الصَّلَاةُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «- لَهُ».



[٤]. كتاب الصوم



فَصْلٌ فِي حَقِيقَةِ الصَّوْمِ وَ عِلَامَةِ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ نِيَّةِ الصَّوْمِ^١ وَ مَا يَتَّصِلُ بِهَا^٢

الصَّوْمُ هُوَ تَوَطُّيْنُ النَّفْسِ عَلَى الْكَفِّ عَنْ تَعَمُّدِ تَنَاوُلِ مَا يُفْسِدُ الصِّيَامَ، مِنْ أَكْلِ وَ شُرْبٍ وَ جِمَاعٍ، وَ^٣ سُبْيُئِهِ.
وَ كُلُّ زَمَانٍ تَعَيَّنَ فِيهِ الصَّوْمُ - كَشَهْرِ رَمَضَانَ - لَا يَجِبُ فِيهِ نِيَّةُ التَّعَيَّنِ^٤، بَلْ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ فِيهِ كَافِيَةٌ، حَتَّى لَوْ نَوَى صَوْمَهُ عَنْ غَيْرِ^٥ شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا عَنْهُ، وَ إِنَّمَا يُفْتَقَرُ إِلَى تَعَيَّنِ^٦ النِّيَّةِ فِي الزَّمَانِ الَّذِي لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الصَّوْمُ.
وَ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لَصَوْمِ جَمِيعِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَاقِعَةٌ فِي ابْتِدَائِهِ،^٧ كَافِيَةٌ، وَ إِنْ جَدَّدَ^٨ كَانَتْ مُتَطَوِّعًا^٩.

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ نِيَّةِ الصَّوْمِ».

٢. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِذَلِكَ». قَارِنْ: الْإِتِّصَارُ، ص ١٨٠؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٩١؛ شَرْحُ

جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٦٠.

٣. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: + «مَا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «فِي».

٥. فِي «أ، ب»: «التَّعَيَّنِ».

٦. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِغَيْرِ».

٧. فِي «أ»: «تَعَيَّنِ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «ابْتِدَاءً بِهِ».

٩. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «جَدَّدْنَاهُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَطَوُّعًا».

ووقت النية في الصيام الواجب قبل طلوع الفجر إلى قبل زوال الشمس، وفي صيام التطوع إلى بعد الزوال.

وعلامة دخول شهر رمضان رؤية الهلال. فإن خفي كملت عدة^١ الشهر الماضي ثلاثين و صمت. فإن شهدا عدلان على رؤية الهلال وجب الصوم، ولا تقبل فيه^٢ شهادة النساء.

وفي صيام يوم الشك بنية^٣ أنه من شعبان فضل^٤، فإن ظهر فيما بعد أنه من شهر رمضان أجرأه.

ويجب على الصائم تجنب كل ما سبب أن يفطر، من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس.

١. في المطبوع: «عدد».

٢. في «أ، ب» و المطبوع: - «فيه».

٣. في المطبوع: «ينوي».

٤. في المطبوع: - «فضل».

فَصْلٌ فِيْمَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيَنْقُضُهُ^١

مَنْ تَعَمَّدَ الْأَكْلَ [أَوْ] الشَّرْبَ [أَوْ] اسْتَنَزَالَ الْمَاءَ الدَّافِقَ بِجَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ غَيَّبَ فَرْجَهُ فِي فَرْجِ حَيَوَانٍ مُحَرَّمٍ أَوْ مُحَلَّلٍ، أَفْطَرَ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ. وَمَنْ أَتَى ذَلِكَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَحَقَّ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي وَجوبِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ تَعْمُدُ الْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^٢ وَعَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣ وَعَلَى الْأَنْثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَالْإِرْتِمَاسِ فِي الْمَاءِ^٤، وَالْحُقْنَةِ، وَتَعْمُدُ الْقَيِّءِ^٥ وَالشُّعُوطِ، وَبَلَعِ مَا لَا يُؤْكَلُ كَالْحَصَى وَغَيْرِهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ ذَلِكَ يَنْقُضُ الصَّوْمَ وَإِنْ لَمْ يُبْطَلْهُ، وَهُوَ أَشْبَهُ. وَقَالُوا فِي اعْتِمَادِ الْحُقْنَةِ، وَمَا يُتَيَقَّنُ وَصَوْلُهُ إِلَى الْجَوْفِ مِنَ الشُّعُوطِ، وَتَعْمُدُ الْقَيِّءِ^٦، وَبَلَعِ الْحَصَى: إِنَّهُ يوجبُ الْقَضَاءَ مِنْ غَيْرِ كَفَّارَةٍ.

١. قَارِن: الانتصار، ص ١٨٤؛ مسائل الناصريّات، ص ٢٩٤؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ١٨٤.

٢. فِي «هـ، و، أ، ب» وَالمطبوع: «و».

٣. فِي «هـ، و، أ، ب» وَالمطبوع: «و».

٤. فِي «و»: «و».

٥. فِي «أ» وَالمطبوع: «اعتماد».

٦. فِي «ب»: «تعالَى».

٧. فِي المطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٨. فِي «هـ، و»: «بالماء».

٩. فِي «أ، ب» وَالمطبوع: «التعمد للقيء».

١٠. فِي «أ، ب» وَالمطبوع: «واعتماد».

وقد رُوِيَ: أَنَّ مَنْ أَجَنَّبَ فِي لَيْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَتَعَمَّدَ الْبَقَاءَ إِلَى الصَّبَاحِ مِنْ غَيْرِ اغْتِسَالٍ، كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ^١.

وَرُوِيَ: أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ دُونَ الْكَفَّارَةِ^٢.

وَلَا خِلَافَ فِي^٣ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ وَغَلَبَهُ النَّوْمُ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ، وَأَفْطَرَ، فَظَهَرَ لَهُ^٤ فِيمَا بَعْدَ طُلُوعِهَا، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ^٥.

وَمَنْ تَمَضَّمَصَ لِلطَّهَارَةِ فَوَصَلَ الْمَاءَ إِلَى جَوْفِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُتَبَرِّدًا كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ خَاصَّةً.

وَالْكَفَّارَةُ الْإِذَا لَمْ يَفْطَرْ يَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عِتْقَ رَقَبَةٍ، أَوْ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا، أَوْ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. وَقِيلَ: إِنَّهَا مُرْتَبَةٌ؛ وَقِيلَ: إِنَّهَا مُخَيَّرٌ فِيهَا. فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْكَفَّارَةِ الْمَذْكُورَةِ، فَلْيَصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مُتَتَابِعَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ تَصَدَّقْ بِمَا وَجَدَ، وَصَامَ مَا اسْتَطَاعَ.

١. راجع: الكافي، ج ٤، ص ١٠٥، ح ١ و ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٢ - ٢١٣، ح ٤١٦ -

٤١٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٧ - ٨٨، ح ٢٧٣ - ٢٧٥.

٢. راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١١٩ - ١٢٠، ح ١٨٩٨ و ١٨٩٩؛ تهذيب الأحكام،

ج ٤، ص ٢١١ - ٢١٢، ح ٦١١ - ٦١٥؛ وص ٢٧٧، ح ٨٣٧؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٨٦ - ٨٧،

ح ٢٦٧ - ٢٧١.

٣. في المطبوع: - «في».

٤. في المطبوع: - «له».

٥. في «أ، ب» و المطبوع: + «خاصة».

٦. في «هـ، و»: «مخيرة».

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ وَمَنْ يَتَعَذَّرُ^١ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَيَشُقُّ^٢

شُرُوطُ السَّفَرِ الَّذِي يَوْجِبُ الْإِفْطَارَ وَلَا يَجُوزُ مَعَهُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي الْمَسَافَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، هِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، الْمَوْجِبَةُ لِقَصْرِهَا؛ فَإِنْ تَكَلَّفَ الصَّوْمَ مَعَ الْعِلْمِ بِسُقُوطِهِ عَنْهُ، حَرَجَ^٣ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَالصَّوْمُ الْوَاجِبُ مَعَ السَّفَرِ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَدِمِ الْمُتَعَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْعَشْرَةِ، وَصَوْمُ النَّذْرِ إِذَا عُلِقَ بِوَقْتٍ حَضَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ^٤. وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ وَجَوَازِهِ^٥.

وَالْمَرِيضُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ وَالْقَضَاءُ. وَحَدُّ الْمَرِيضِ الْمَوْجِبِ لِلْإِفْطَارِ هُوَ الَّذِي يُخْشَى^٦ مِنْ أَنْ يَزِيدَ الصَّوْمُ فِيهِ^٧ زِيَادَةً بَيِّنَةً. وَإِذَا صَحَّ الْمَرِيضُ فِي بَقِيَّةِ يَوْمٍ أَفْطَرَ فِي صَدْرِهِ، وَجَبَ أَنْ يُمَسِكَ فِي تِلْكَ الْبَقِيَّةِ، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ قَضَاءُ الْيَوْمِ. وَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَعَذَّرَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْشَقَ». قَارِنْ: الْإِنْتِقَارَ، ص ١٩٠؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٨٨.

٣. فِي «أ، ب»: - «عَنْ حَرْجٍ وَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِسَفَرٍ وَحَضَرَ» بَدَلَ «بِوَقْتٍ حَضَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ».

٥. الْكَافِي، ج ٤، ص ١٣٠ - ١٣١، بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ وَ...؛ كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٢،

ص ١٤٢، ح ١٩٨١؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٢٣٥ - ٢٣٦، ح ٦٩٠ - ٦٩٣؛ الْإِسْتَبْصَارُ، ج ٢،

ص ١٠٢ - ١٠٣، ح ٣٣٢ - ٣٣٥.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَخْشَى».

٧. فِي «أ»: «فِيهِ الصَّوْمُ».

كذلك إذا طهرت الحائض في بقية يوم، أو قدم المسافر.
وَمَنْ بَلَغَ مِنَ الْهَرَمِ إِلَى حَدٍّ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الصَّوْمُ، فَلَا صِيَامَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ. وَإِذَا
أَطَاقَهُ لَكِنْ بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ يَخْشَى الْمَرَضَ مِنْهَا وَالضَّرَرَ الْعَظِيمَ، كَانَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَ
يُكْفِّرَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ.
وَكذلك الشاب^١ إذا كان به^٢ العطاش الذي لا يرجى شفاؤه، فإن كان العطش
عارضاً يتوقع زواله، أفطر، ولا كفارة تلزمه، وإذا برئ وجب عليه القضاء.
وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ، إِذَا خَافَتَا عَلَى وَلَدِهِمَا^٣ مِنَ الصَّوْمِ الضَّرَرَ، أَفْطَرَتَا، وَ
تَصَدَّقَتَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِمُدٍّ مِنْ طَعَامٍ.

١. في المطبوع: «الشباب».

٢. في «أ» والمطبوع: «كابد».

٣. في المطبوع: «ولديهما».

فَصْلٌ فِي حُكْمِ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ بَلَغَ الْخُلُمَ أَوْ جُنَّ

أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ^١

إذا أسلم الكافر قَبْلَ استهلالِ الشهرِ، كَانَ عليه صِيَامُهُ كُلُّهُ. وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُهُ وَقَدْ مَضَتْ مِنْهُ أَيَّامٌ، صَامَ الْمُسْتَقْبَلُ، وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ فِي الْفَائِتِ.

وَكَذَلِكَ الْغُلَامُ إِذَا احْتَلَّمَ، وَالْجَارِيَةُ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ.

وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ فِي ابْتِدَاءِ الشَّهْرِ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهِ أَيَّامٌ مِنْهُ ثُمَّ أَفَاقَ، يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاءُ الْأَيَّامِ الْفَائِتَةِ. وَإِنْ كَانَ إِغْمَاؤُهُ بَعْدَ أَنْ نَوَى الصَّوْمَ، وَعَزَمَ عَلَيْهِ، وَصَامَ شَيْئاً مِنْهُ أَوْ لَمْ يَصُمْ، فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ.

وَالْمَجْنُونُ الَّذِي لَا يُحْصَلُ مَا يَقَعُّهُ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ^٢، وَإِنْ^٣ أَكَلَ وَ^٤ شَرِبَ، وَهُوَ أَعْذَرُ مِنَ النَّاسِي.

١. قَارِن: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ١٩٢.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَالْمَجْنُونُ الَّذِي ... عَلَيْهِ».

٣. فِي «أ»: + «كَانَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

فَصْلٌ فِي حُكْمِ قِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ^١

القاضي مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمُتَابَعَةِ وَالتَّفْرِيقِ. وَقَدْ رُوِيَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا، كَانَ مُخَيَّرًا فِي الثَّمَانِيَةِ الْأُولَى بَيْنَ الْمُتَابَعَةِ وَالتَّفْرِيقِ، ثُمَّ يُفَرِّقُ مَا بَقِيَ؛ لِيَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْقِضَاءِ^٢ وَالْأَدَاءِ^٣.

وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ وَاجِبٌ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِصَوْمٍ حَتَّى يَقْضِيَهُ.
وَمَنْ تَعَمَّدَ الْإِفْطَارَ فِي يَوْمٍ نَوَى بِهِ^٤ الْقِضَاءَ عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الزَّوَالِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَصَامَ يَوْمًا مَكَانَهُ. فَإِنْ كَانَ إِفْطَارُهُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَجَبَ عَلَيْهِ التَّكْفِيرُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَصَامَ يَوْمًا مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنَ الْإِطْعَامِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَدَلًا مِنَ الْإِطْعَامِ.
وَمَنْ صَامَ مُتَطَوَّعًا فَافْطَرَ مُتَعَمِّدًا، قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ مِنَ النَّهَارِ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ قِضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ - فِي كَفَّارَةِ شَهْرِ رَمَضَانَ، أَوْ قَتْلِ خَطِيئَةٍ، أَوْ

١. قَارِنَ: الْإِنْتِصَارَ، ص ١٩٥؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٩٧؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٩٤.

٢. فِي «أ، ب» وَالمَطْبُوعِ: «بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقِضَاءِ».

٣. رَاجِعْ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٢٧٥، ح ٨٣١؛ وَص ٣٢٨ - ٣٢٩، ح ١٠٢٥؛ الْإِسْتِْبَصَارُ، ج ٢، ص ١١٨، ح ٣٨٣.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

ظَهَارٍ، أَوْ نَذَرَ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ - فَقَطَعَ التَّابِعَ لِغَيْرِ عُذْرٍ، قَبْلَ أَنْ يَكْمُلَ لَهُ صِيَامُ شَهْرٍ وَيَزِيدَ عَلَيْهِ بِصِيَامِ أَيَّامٍ مِنَ الثَّانِي، وَجَبَ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الصِّيَامِ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ عَلَى الْأَوَّلِ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ صَامَ شَيْئاً مِنَ الثَّانِي، أَوْ عَنْ عُذْرٍ كَمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ، كَانَ لَهُ أَنْ يَبْنِي، وَلَمْ يَلْزَمْهُ^١ الاسْتِقْبَالُ.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا وَاحِدًا، فَصَامَ نِصْفَهُ، ثُمَّ تَعَمَّدَ^٢ لِغَيْرِ عُذْرٍ الْإِفْطَارَ، كَانَ مُخْطِئًا^٣، وَبَنَى عَلَى مَا مَضَى، وَلَمْ يَلْزَمْهُ الاسْتِقْبَالُ.

وَمَنْ عَيَّنَ بِالنَّذْرِ صِيَامَ يَوْمٍ، فَأَفْطَرَهُ^٤ لِغَيْرِ عُذْرٍ مُتَعَمِّدًا، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ^٥ مَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

١. في «و»: «لم يلزم».

٢. في المطبوع: «تعذر».

٣. في المطبوع: «محيطاً».

٤. في «أ، ب» و المطبوع: «فأفطر».

٥. في «أ» و المطبوع: + «مثل».

فَصْلٌ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصِّيَامِ^١

الصَّيَامُ وَإِنْ كَانَ مَدْنُوبًا إِلَيْهِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَبَعْضُ^٢ الْأَوْقَاتِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وَالصَّوْمُ فِيهَا أَكْثَرُ ثَوَابًا. وَقَدْ نَصَّ عَلَى فَضْلِ^٣ صَوْمِ أَيَّامِ الْبَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ - وَهِيَ الثَّلَاثَةُ عَشَرَ وَالرَّابِعُ عَشَرَ وَالْخَامِسُ عَشَرَ -، وَسِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ بَعْدَ الْعِيدِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ لِمَنْ لَا يَصُومُ صِيَامَهُ بِعَمَلِهِ فِيهِ، وَالْيَوْمَ السَّابِعَ عَشَرَ مِنْ^٤ رَجَبِ الْأَوَّلِ مَوْلِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالْيَوْمَ السَّابِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ^٥ رَجَبِ يَوْمِ الْمَبْعَثِ، وَالْيَوْمَ الْخَامِسَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَهُوَ يَوْمُ دَحْوِ الْأَرْضِ، وَيَوْمَ الْغَدِيرِ، وَالْمُبَاهَلَةِ^٦. وَرُويَ فِي صِيَامِ رَجَبٍ فَضْلٌ عَظِيمٌ، وَأَوَّلُ يَوْمِهِ^٧ خَاصَّةٌ، وَسَبْعَةُ أَيَّامٍ، وَثَمَانِيَةٌ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى نِصْفِهِ^٨.

١. قَارِن: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ١٩٧.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بَعْض».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فَضْل».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بَعِيد».

٥. فِي «أ، ب»: + «شَهْر».

٦. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: + «شَهْر».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «يَوْم».

٨. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: - «وَالْمُبَاهَلَةُ».

٩. فِي «أ، ب»: «يَوْم مِنْهُ».

١٠. الْكَافِي، ج ٤، ص ١٤٨ - ١٤٩، ح ١ و ٢؛ كِتَاب مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٢، ص ٩٠، بَابُ صِيَامِ

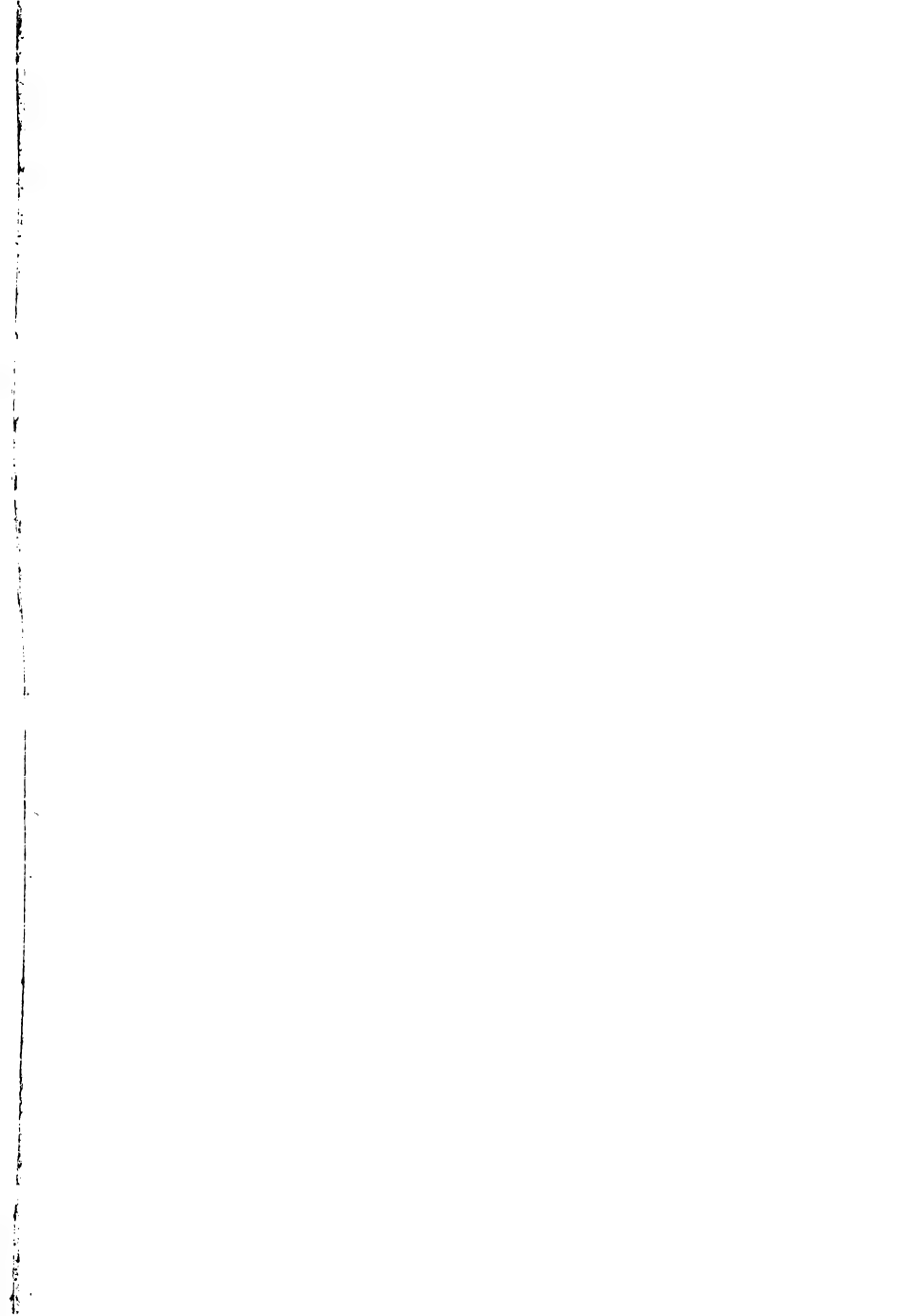
رَجَبِ وَالْأَيَّامِ مِنْهُ؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٣٠٤ - ٣٠٦، ح ٩١٩ و ٩٢١ و ٩٢٢؛ وَص ٣٠٦،

بَابُ صِيَامِ رَجَبِ وَالْأَيَّامِ مِنْهُ.

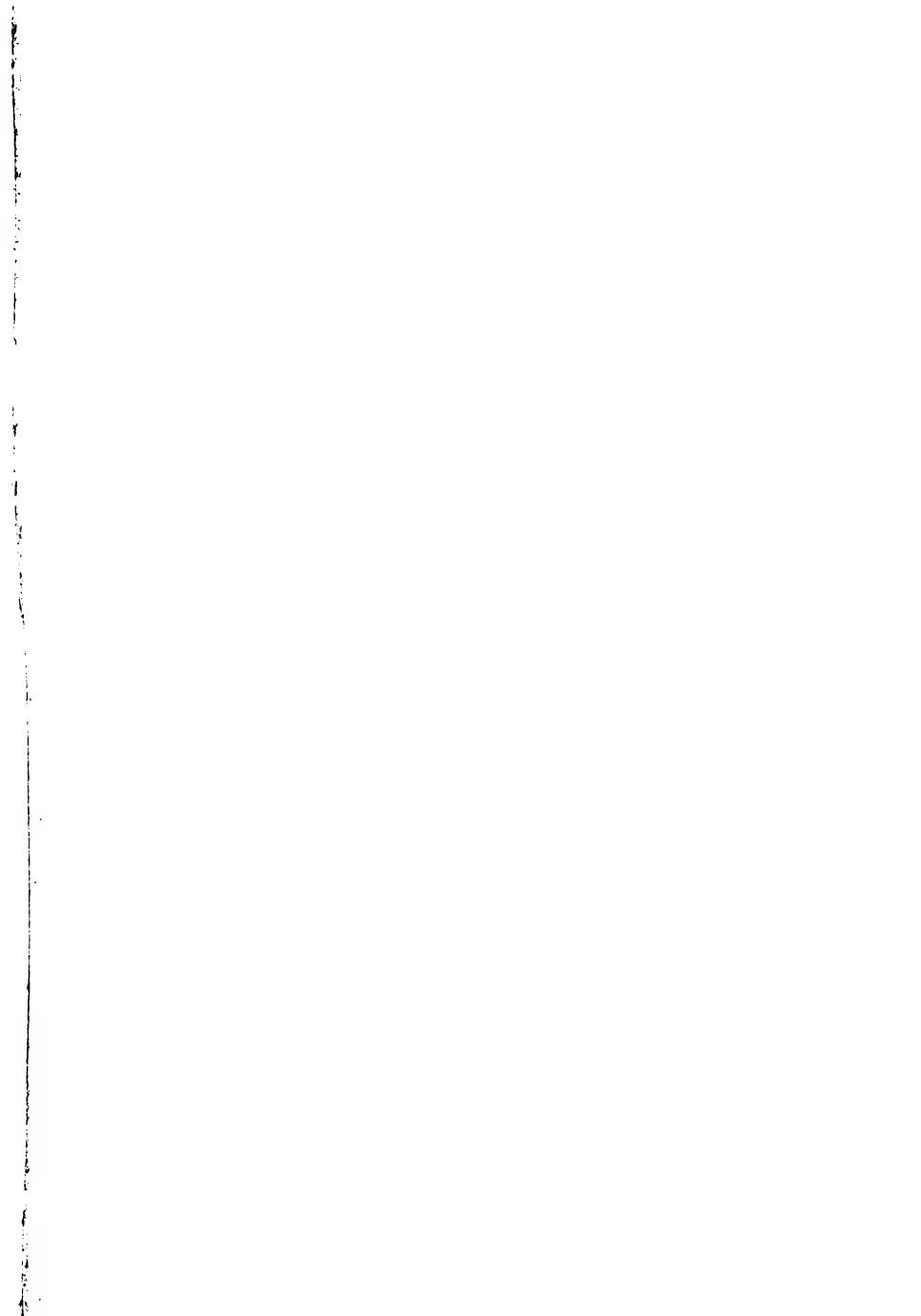
وَرُويَ أَيْضاً فِي صَوْمِ شَعْبَانَ مِنَ الْفَضْلِ الْكَثِيرِ^١.
 فَأَمَّا الصَّوْمُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ فَصَوْمُ يَوْمِ الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَصَوْمُ الْوِصَالِ،
 وَصَوْمُ الدَّهْرِ.
 وَيُكْرَهُ^٢ صَوْمُ الْمَرْأَةِ تَطَوُّعاً بغيرِ إِذْنِ زَوْجِهَا، وَالْعَبْدِ بغيرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ.

١. الكافي، ج ١، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، ح ٤؛ وج ٤، ص ٩٠ - ٩١، ح ٤ - ٦؛ وص ٩١ - ٩٤، باب فضل يوم شعبان وصلته برمضان و...؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٩٢ - ٩٤، باب ثواب صوم شعبان؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٠٨؛ وج ٤، ص ٣٠٧ - ٣٠٩، باب صيام شعبان؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٧ - ١٣٩، باب صوم شعبان.

٢. في «هـ، و»:- «يكره».



[٥]. كتاب الاعتكاف



و^١ الاعتكاف^٢ هو اللَّبْثُ الْمُتَطَوِّلُ للعبادة في مكانٍ مخصوصٍ. فإذا كان مُبْتَدَأً كَانَ نَفْلًا، وإذا وَقَعَ^٣ عن نَذَرٍ كَانَ فَرَضًا.
ولا بُدَّ فيه مِنْ نِيَّةٍ، والصَّوْمُ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ.
ولا يَجُوزُ الاعتكافُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ صَلَّى فِيهِ إِمَامٌ عَدَلَ بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدُ الْكُوفَةِ، وَمَسْجِدُ الْبَصْرَةِ.

و لا يَكُونُ الاعتكافُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
و يُلَازِمُ الْمُعْتَكِفُ الْمَسْجِدَ، وَ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَدَثٍ يَوْجِبُ الْوُضُوءَ أَوْ^٥ لِأَمْرٍ صَرُورِيٍّ. وَ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ مَرِيضًا، أَوْ يُشَيِّعَ جِنَازَةً. وَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ^٦ فَلَا يَسْتَتِلُّ بِسَقْفٍ حَتَّى يَعُودَ إِلَى الْمَسْجِدِ.
و الْجَمَاعُ لَيْلًا أَوْ^٨ نَهَارًا يُفْسِدُ الْعِتْكَافَ. وَ عَلَى الْمُجَامِعِ لَيْلًا فِي عِتْكَافِهِ مَا

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «و».

٢. قَارِنُ: الْإِنْتِصَارُ، ص ١٩٩؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٩٩؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ١٩٩.

٣. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِنْ كَانَ».

٤. فِي «هـ، و»: - «الْجُمُعَةُ»؛ فِي «ب»: «جُمُعَةٌ».

٥. فِي «هـ، و»: «و».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنَ الْمَسْجِدِ».

٨. فِي «هـ، و»: «و».

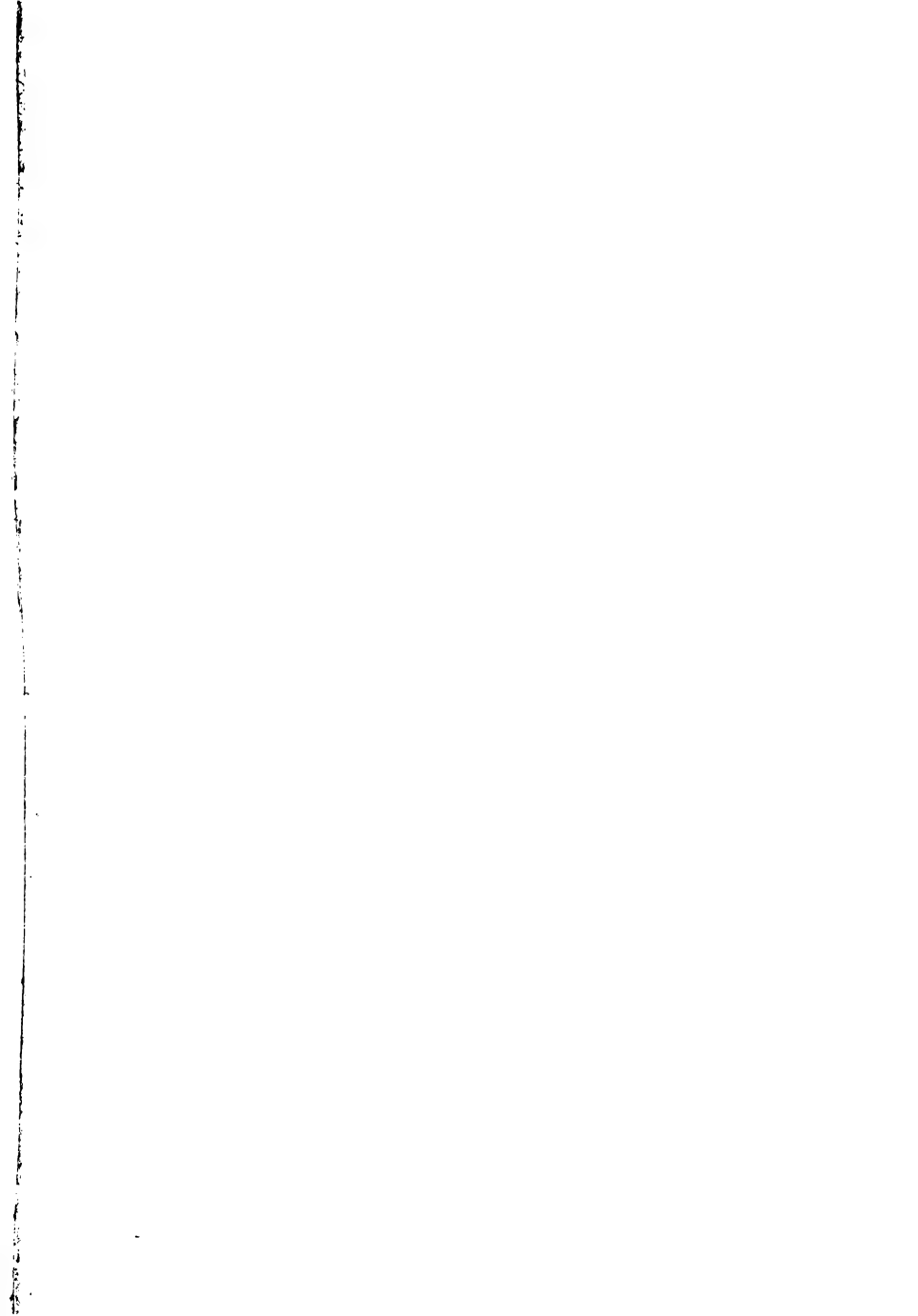
عَلَى الْمُجَامِعِ نَهَاراً فِي^١ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنْ جَامَعَ نَهَاراً كَانَتْ عَلَيْهِ كَقَارَتَانِ.
وَمَنْ أَفْطَرَ بغيرِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ الْاِعْتِكَافِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، كَانَ عَلَيْهِ مَا عَلَى
الْمُفْطِرِ [فِي]^٣ نَهَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

١. فِي «أ، ب» و المَطْبُوع: «فِي نَهَار».

٢. فِي «أ، ب» و المَطْبُوع: «فَإِذَا».

٣. فِي «هـ، و، أ، ب» و المَطْبُوع: «مِنْ».

[٦] كتاب الحج



فصل في وجوب الحج والعمرة، وشروط ذلك، وضروبه^١

الحج واجب على كل حرٍّ، مسلمٍ، بالغٍ، مُتَمَكِّنٍ مِنَ الثبوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، إِذَا زَالَتِ الْمَخَافَةُ وَالْقَوَاطِعُ^٢، وَوَجَدَ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ مَا يُنْهَضُهُ فِي طَرِيقِهِ وَمَا يُخَلِّفُهُ لِعِيَالِهِ^٣ مِنَ النِّفْقَةِ.

وَالْحَجُّ وَاجِبٌ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَذَلِكَ الْعُمْرَةُ تَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ فَهُوَ فَضْلٌ عَظِيمٌ.

وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَجُّ^٤ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ، وَلَا تَقْتَضِرُ إِلَى الْمَحْرَمِ^٥.

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ^٦ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

وَلَيْسَ لِلْعُمْرَةِ وَقْتُ مَخْصُوصٌ. وَأَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ لِلْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ رَجَبٌ، وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي سَائِرِ أَيَّامِ السَّنَةِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْعُمَرَتَيْنِ أَقَلُّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ^٧، وَرُوِيَ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ فِي كُلِّ شَهْرٍ إِلَّا مَرَّةً^٨.

١. قَارِن: الْاِتِّصَار، ص ٢٣٢؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّات، ص ٣٠٣؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاج، ص ٢٠٤.

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمَقَاطِع».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي عِيَالِهِ».

٤. فِي «أ، ب»: «وَيَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَرْأَةِ»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَجَّ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَحْرَم».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَشْرُونَ».

٧. الْكَافِي، ج ٤، ص ٥٣٤، ح ٣؛ كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٥؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٥، ص ٤٣٤ - ٤٣٥، ح ١٥٠٨؛ الْاِسْتِبْصَار، ج ٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، ح ١١٥٨.

٨. الْكَافِي، ج ٤، ص ٥٣٤، ح ١ و ٢؛ كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٩٦٤؛

و الْحَجَّ عَلَى الْفَوْرِ دُونَ التَّرَاخِي، لِمَنْ تَكَامَلَتْ شَرَائِطُهُ.
و الْأَرْكَانُ فِي الْحَجِّ خَمْسَةٌ: الْإِحْرَامُ، وَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ، وَ الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ
الْحَرَامِ، وَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَ السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرَّةِ. وَ قَدْ أَحَقَّ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا
بِهَذِهِ الْأَرْكَانِ التَّلْبِيَةَ.

و ضُرُوبُ الْحَجِّ ثَلَاثَةٌ: تَمَتُّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَ إِقْرَانٌ فِي الْحَجِّ، وَ إِفْرَادٌ.
وَ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ هُوَ فَرَضُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ نَاءٍ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، لَا يَجُوزُ^١ مِنْهُ
سِوَاهُ. وَ صِفَتُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْعُمْرَةِ، وَ إِذَا وَصَلَ إِلَى مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ
سَبْعًا، وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرَّةِ سَبْعًا، وَ قَصَرَ^٢، ثُمَّ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْرَمَ مِنْهُ.
فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ^٣، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمَسْجِدِ^٤، وَ عَلَيْهِ
لِهَذَا^٥ الْحَجِّ الْمُتَعَقِّبُ لِلْعُمْرَةِ طَوَافَانِ: أَحَدُهُمَا الطَّوَافُ الْمَعْرُوفُ بِطَوَافِ النِّسَاءِ، وَ
هُوَ الَّذِي تَحِلُّ مَعَهُ النِّسَاءُ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ يُحِلُّ الْمُحْرِمَ
مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ. وَ عَلَيْهِ لِهَذَا^٦ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ سَعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرَّةِ، وَ
عَلَيْهِ دَمٌ.

فَإِنْ^٧ عَدِمَ الْهَدْيَ وَ كَانَ وَاجِدًا ثَمَنَهُ، تَرَكَهُ عِنْدَ مَنْ يَثِقُ بِهِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، حَتَّى

تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٥، ص ٤٣٤ - ٤٣٥، ح ١٥٠٨؛ الْاِسْتَبْصَارُ، ج ٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧،
ح ١١٠٧ وَ ١١٠٩ وَ ١١١٠.

١. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَلَا يَجُوزُ».

٢. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَقَصَرَ».

٣. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «الزَّوَالُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَنْزَلُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهَذَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهَذَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: + «كَانَ».

يَذْبَحُ مِنْهُ فِي طَوْلِ ذِي الْحِجَّةِ. فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَزْ مِنْ ذَلِكَ، أَخَّرَهُ إِلَى أَيَّامِ النَّحْرِ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ.

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ وَلَا ثَمَنَهُ، كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ: يَوْمَ قَبْلِ يَوْمِ التَّروِيَةِ، وَيَوْمِ التَّروِيَةِ^١، وَيَوْمِ عَرَفَةَ - فَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ -، وَبَاقِي الْعَشْرِ إِذَا عَادَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَأَمَّا الْإِقْرَانُ فَهُوَ أَنْ يُهْلَ^٢ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْحَجِّ، وَيَقْرُنَ إِلَى إِحْرَامِهِ سِيَاقَ الْهَدْيِ^٣. وَعَلَيْهِ طَوَافَانِ بِالْبَيْتِ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَيُجَدِّدُ^٤ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ.

فَأَمَّا الْإِفْرَادُ فَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، مُفْرَدًا ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِ الْهَدْيِ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَلَا تَجْدِيدُ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ. وَمَنَاسِكُ الْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ مَتَسَاوِيَةٌ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَيَوْمِ التَّروِيَةِ».

٢. فِي «هـ»: «أَنْ يَحْصَلَ».

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: + «وَأَمَّا سَمِيَ إِقْرَانًا لِاقْتِرَانِ سِيَاقِ الْهَدْيِ بِالتَّلْبِيَةِ».

٤. فِي «ب»: «تَجَدَّد».

فَصْلٌ فِي مَوَاقِيتِ الْإِحْرَامِ^١

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَهُوَ ذُو الْحُلَيْفَةِ. وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَكُلِّ مَنْ حَجَّ عَلَى^٢ هَذَا الطَّرِيقِ بَطْنُ الْعَقِيقِ، وَأَوَّلُهُ^٣ الْمَسْلَحُ، وَأَوْسَطُهُ غَمْرَةٌ، وَآخِرُهُ ذَاتُ عَرِيقٍ. وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمَنْ حَجَّ مِنْ هَذَا^٤ الطَّرِيقِ الْجُحْفَةُ. وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ. وَمِيقَاتُ أَهْلِ الطَّائِفِ قَرْنُ الْمَنَازِلِ. وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ. وَمَنْ كَانَ مَنَزِلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، فَمِيقَاتُهُ مَنَزِلُهُ.

وَمَنْ جَاوَزَ بِمَكَّةَ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، خَرَجَ مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهِ وَأَحْرَمَ مِنْهُ. فَإِنْ لَمْ يَتِمَكَّنْ، أَحْرَمَ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ.

١. قَارِن: مسائل الناصريّات، ص ٣٠٨؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٢١٣.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٣. فِي «هـ، و»: «أَوَّلَاهُ».

٤. فِي «هـ، و»: «وَسَطُهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْغَمْرَةُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهَذَا».

فَصْلٌ فِيْمَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ^١

عَلَى الْمُحْرِمِ اجْتِنَابُ الرَّفَثِ، وَهُوَ الْجِمَاعُ وَكُلُّ مَا يُوْدِّي إِلَى نُزُولِ الْمَنِيِّ، مِنْ قُبْلَةٍ، وَمُلَامَسَةٍ، وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ. وَيَجْتَنِبُ الْفُسُوقَ وَهُوَ الْكَذِبُ وَالسَّبَابُ، وَالْجِدَالُ وَهُوَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى^٢ صَادِقاً أَوْ كَاذِباً. وَيَجْتَنِبُ الطَّيْبَ كُلَّهُ إِلَّا خُلُوقَ الْمَسْجِدِ. وَلَا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ مِنَ الثِّيَابِ. وَلَا يَحْتَجِمُ، وَلَا يَقْتَصِدُ^٣، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ. وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ. وَلَا يُدْمِي جِلْدَهُ بِحَكِّهِ^٤. وَلَا يُظَلِّلُ عَلَى نَفْسِهِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ [الضَّرَرَ]^٥. وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَإِنْ صَادَهُ الْمُحِلُّ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْ صَيْدِ نَفْسِهِ، وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَلَا يُغْطِي رَأْسَهُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ.

١. قَارِن: الْإِنْتِصَار، ص ٢٤١؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٢١٥.

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: - «تَعَالَى».

٣. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا يَفْصِدُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «كُلَّهُ».

٥. فِي «هـ، و، أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «الضَّرُورَةُ».

فَصَلِّ فِي سِيرَةِ الْحَاجِّ وَتَرْتِيبِ أَعْمَالِهِ^١

إِذَا بَلَغَ الْحَاجُّ إِلَى مِيقَاتِهِ، فَلْيَكُنْ إِحْرَامُهُ مِنْهُ، وَلْيَغْتَسِلْ، وَلْيَنْشُرْ ثَوْبَيْ إِحْرَامِهِ، يَأْتِزُرُ بِأَحَدِهِمَا، وَيَتَوَشَّعُ بِالْآخَرِ. وَلَا يُحْرِمُ فِي إِبْرَيْسَمٍ^٢. وَأَفْضَلُ الثَّيَابِ لِلْإِحْرَامِ الْقُطْنُ وَالْكَتَّانُ. وَيُصَلِّي رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَقُولُ إِذَا قَرَعَ مِنْهُمَا: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ مِنَ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، عَلَى كِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ. فَإِنْ عَرَضَ لِي عَارِضٌ يَحْسِنُنِي فَحُلَّنِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، لِقَدْرِكَ^٣ الَّذِي قَدَّرْتَ عَلَيَّ. اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ حِجَّةً فَعُمْرَةً، أَحْرَمَ لَكَ جَسَدِي وَبَشَرِي وَشَعْرِي مِنَ النَّسَاءِ وَالطَّيِّبِ وَالثَّيَابِ، أَبْتَغِي بِذَلِكَ^٤ وَجْهَكَ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ». ثُمَّ يُلَبِّي فَيَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ».

وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ الْقِرَانَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ قَارِئاً، فَسَلِّمْ لِي هَدْيِي^٥، وَاعْنِي عَلَى مَنَاسِكِي، أَحْرَمَ لَكَ جَسَدِي - إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ -».

فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ مُفْرِداً قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ مُفْرِداً، فَيَسِّرْهُ لِي، أَحْرَمَ لَكَ جَسَدِي - إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ -».

وَلْيَلْبَّ كُلَّمَا صَعِدَ عُلُوًّا، أَوْ هَبَطَ سُفْلًا، أَوْ نَزَلَ مِنْ بَعِيرِهِ، أَوْ رَكَبَ، وَعِنْدَ انْتِبَاهِهِ، وَفِي الْأَسْحَارِ.

١. قَارِنُ: الْإِتِّصَالُ، ص ٢٥٣؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٣١٠؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٢٢٢.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِإِبْرَيْسَمٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِقَدْرِكَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِذَلِكَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «هَدْيَتِي».

فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ إِلَى مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا عَايَنَ بَيوتَ مَكَّةَ، عِنْدَ عَقَبَةِ الْمَدَنِيِّينَ. وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ إِلَيْهَا مِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِ، قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا بَلَغَ عَقَبَةَ ذِي طُوًى.

فَإِذَا بَلَغَ مَكَّةَ فَمِنْ السُّنَّةِ الْاِغْتِسَالُ قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ. فَبِإِذَا دَخَلَهُ، فَلْيَفْتَتِحِ الطَّوَافَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلْهُ بِوَجْهِهِ، وَيَدْنُو إِلَيْهِ فَيَسْتَلِمُهُ. وَيَكُونُ افْتِتاحُهُ مِنْ طَوَافِهِ بِهِ، وَاحْتِمَاؤُهُ بِهِ أَيْضًا. فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فَلْيَسْتَلِمْهُ وَيُقْبِلْهُ^١؛ فَإِنَّ فِيهِ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ. فَإِذَا كَانَ فِي الشَّوْطِ السَّابِعِ، فَلْيَقِفْ عِنْدَ الْمُسْتَجَارِ - وَهُوَ دُونَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ -، وَيَسْطُرْ يَدَيْهِ عَلَى الْبَيْتِ، وَيُلْصِقْ بِهِ بَطْنَهُ وَخَدَّهُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْتُكَ، وَالْعَبْدَ عَبْدُكَ، وَهَذَا مَكَانُ الْعَانِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ». وَيَتَعَلَّقُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى، وَيَسْأَلُهُ حَوَانِجَهُ لِلدُّنْيَا^٢ وَالْآخِرَةِ، وَيُقْبِلُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِي كُلِّ شَوْطٍ وَيُعَانِقُهُ.

فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الطَّوَافِ سَبْعَ دَفْعَاتٍ، فَلْيَأْتِ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣، وَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ. ثُمَّ يَخْرُجْ إِلَى الصَّفَا مِنَ الْبَابِ الْمُقَابِلِ لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ^٤، فَيَسْعَى مِنْهُ إِلَى الْمَرَّةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، يَبْدَأُ بِالصَّفَا، وَيَخْتِمُ بِالْمَرَّةِ. وَإِذَا بَلَغَ مِنَ السَّعْيِ حَدَّ السَّعْيِ^٥ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْمَنَارَةُ - فليُهْرَوِلْ، وَإِذَا بَلَغَ حَدَّ السَّعْيِ^٦ الثَّانِي - وَهُوَ بَعْدَ جَوَازِهِ رُقَاقَ الْعَطَّارِينَ - قَطَعَ الْهَرَوْلَةَ.

١. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «لِيَقْبِلْهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلدُّنْيَا».

٣. فِي «أ، ب»: «عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى الصَّفَا».

٥. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «السَّعْي».

٦. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «السَّعْي».

فإذا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، قَصَّرَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَمِنْ حَاجِبِهِ^١، وَقَدْ أَحَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْرَمَ مِنْهُ.

فإذا كَانَ يَوْمَ التَّروِيَةِ، فَلْيَغْتَسِلْ، وَيُنَشِّئِ الْإِحْرَامَ^٢ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَيُلبِثِي، ثُمَّ يَمْضِي إِلَى مَنْى^٣، فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ وَالْفَجْرَ، وَيَعْدُو إِلَى عَرَافَاتٍ.

فإذا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، اغْتَسَلَ، وَقَطَعَ التَّلْبِيَةَ، وَأَكْثَرَ مِنَ التَّهْلِيلِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ. ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ. ثُمَّ يَأْتِي الْمَوْقِفَ، وَأَفْضَلَ الْمَوَاقِفِ مِنْهُ^٤ مَيْسَرَةَ الْجَبَلِ، وَيَدْعُو اللَّهَ سُبْحَانَهُ بِدُعَاءِ الْمَوْقِفِ - وَهُوَ مَعْرُوفٌ -، وَبِمَا أَحَبَّ مِنَ الْأَدْعِيَةِ.

فإذا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَلْيُفِضْ مِنْ عَرَافَاتٍ، وَلَا يُصَلِّي الْمَغْرِبَ لَيْلَةَ النَّحْرِ إِلَّا بِالْمُزْدَلِفَةِ.

فإذا نَزَلَ الْمُزْدَلِفَةَ صَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ. فإِذَا أَصْبَحَ يَوْمَ النَّحْرِ وَصَلَّى الْفَجْرَ، وَقَفَ بِالْمُزْدَلِفَةِ كَوَقْفِهِ بِعَرَفَةَ. فإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلْيُفِضْ مِنْهَا، وَلَا يُفِضْ^٥ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَّا مُضْطَرًّا.

وَيَأْخُذُ الْحَصَى لِرَمْيِ الْجِمَارِ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ أَوْ مِنَ الطَّرِيقِ، فَإِنْ^٦ أَخَذَهُ مِنْ رَحْلِهِ بَيْنَى جَارَ، وَلَا يَرْمِي الْجِمَارَ إِلَّا وَهُوَ عَلَى طَهْرٍ. ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الْقُصْوَى الَّتِي عِنْدَ

١. في المطبوع: «أو من حاجبيه».

٢. في المطبوع: + «لِلْحَجِّ».

٣. في «أ، ب» و المطبوع: «فليصل فيها».

٤. في المطبوع: «أفضله» بدل «أفضل المواقف منه».

٥. في المطبوع: - «منها ولا يفيض».

٦. في «ب»: «وإن».

العَبَةِ، فيقوم من قبل وجهها لا من أعلاها، ويحذفها بسبع حصيات. ثم يتأخر هدي متعته، من الإبل أو البقر أو الغنم. ولا يجوز في الأضحية من الإبل إلا الشئي، وهو الذي قد تمت له خمس سنين، ويجوز من البقر والمعز الشئي، وهو الذي تمت له سنة ودخل في الثانية، ويجزئ من الضأن الجذع^١ لسنته. والأولى أن يتولى ذبح هديه بنفسه.

فإذا ذبح هديه، حلق رأسه، أو قصر من شعره.

ثم يتوجه إلى مكة لزيارة البيت، من يومه أو غده. ولا يجوز للمتمتع أن يؤخر زيارة البيت عن اليوم الثاني من النحر، ويوم النحر أفضل لطوافه^٢. ولا بأس للمفرد والقارن بأن يؤخرا^٣ ذلك. وقد تقدم كيفية الطواف، فإذا طاف طواف الزيارة وسعى بين الصفا والمروة، فقد أحل من كل شيء أحرم منه، إلا النساء. فإذا رجع إلى البيت وطاف سبعا، فقد أحل من كل شيء، وفرغ من حجه كله.

ثم يرجع إلى منى، ولا يبيت ليالي التشريق إلا بمنى، فإن بات بغيرها فعليه دم شاة. فإذا رجع إلى منى، رمى الجمرات الثلاث، اليوم الأول والثاني والثالث^٤، في كل يوم بإحدى وعشرين حصاة، وقت ذلك من طلوع الشمس إلى غروبها. ويجوز للنساء وللخائف^٥ الرمي بالليل.

١. في المطبوع: «الجدع».

٢. في «أ، ب» والمطبوع: «لطوافه».

٣. في «هـ، و، أ، ب»: «بأن يؤخر».

٤. في «ب»: «فإذا».

٥. في «أ» والمطبوع: «لم يبيت بمنى».

٦. في «أ، ب»: «و الرابع».

٧. في «أ»: «الخائف».

فإذا أرادَ الخروجَ مِنْ مِنًى فِي النَّفَرِ الْأَوَّلِ، فَوْقَهُ^١ بَعْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمِ الثَّانِي^٢ مِنْ
النَّحْرِ، وَالنَّفَرُ الْأَخِيرُ الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنَ النَّحْرِ، إِذَا ابْيَضَّتْ الشَّمْسُ.
وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْكَعْبَةِ، لَا سَيِّمًا لِلصُّرُورَةِ. وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ الرَّحِيلِ مِنْ مَكَّةَ أَنْ
يُودَّعَ الْبَيْتَ بِسَبْعِ طَوَافَاتٍ وَصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مِنْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «الثَّالِث».

فَصَلِّ فيما يَلْزَمُ الْمُحْرِمَ عن جِنايَتِهِ، من كَفَّارَةٍ و فِدْيَةٍ و غير ذلك^١

إذا جَامَعَ الْمُحْرِمُ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. فإن^٢ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ لَا حَجٌّ عَلَيْهِ. فإن كَانَ جِماعُهُ دُونَ الْفَرَجِ^٣، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَ لَا حِجَّةٌ فِي الْقَابِلِ عَلَيْهِ^٤.

وَ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُطَاوَعَةَ فِي الْجِماعِ مِثْلُ مَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ. فإن أَكْرَهَهَا، سَقَطَتْ عَنْهَا الْكَفَّارَةُ، وَ تَضَاعَفَتْ عَلَى الرَّجُلِ.

وَ مَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، أَنْزَلَ أَمْ لَمْ يُنْزِلْ.
وَ مَنْ نَظَرَ إِلَى أَهْلِهِ فَأَمْنَى، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ. فإن ضَمَّهَا إِلَيْهِ^٥ مع الشهوة فَأَمْنَى، فَعَلَيْهِ دَمٌ شاةٍ.

وَ مَنْ تَزَوَّجَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ، بَطَلَ نِكَاحُهُ. فإن كَانَ يَعْلَمُ^٦ أَنَّ ذَلِكَ مُحْرَمٌ عَلَيْهِ وَ أَقْدَمَ بِذَلِكَ^٧، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْمَرْأَةُ أَبَدًا. وَ لَا يَعْقِدُ الْمُحْرِمُ النِّكَاحَ لِغَيْرِهِ، فإن عَقَدَ لَمْ يَتِمَّ عَقْدُهُ.

١. قارن: الانتصار، ص ٢٤١؛ مسائل الناصريّات، ص ٣١٢؛ شرح جمل العمل لابن البرزنجي، ص ٢٣٤.

٢. في المطبوع: «وإن».

٣. في المطبوع: «جماعة دون الحج».

٤. في «أ»: «لا حج عليه في القابل»؛ في «ب» و المطبوع: «لا حج عليه من قابل».

٥. في المطبوع: «إليه».

٦. في «أ، ب»: «لم يعلم».

٧. في «أ، ب» و المطبوع: «محرم و أقدم عليه».

و إذا^١ قَلَّمَ الْمُحْرِمُ شَيْئاً مِنْ أَظْفَارِهِ فَعَلَيْهِ عَنْ كُلِّ ظُفْرٍ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ، وَقَدْرُهُ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ. فَإِنْ قَلَّمَ أَظْفَارَ يَدَيْهِ مَعاً، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ^٢. وَإِنْ قَلَّمَ أَظْفَارَ رِجْلَيْهِ، كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ آخَرُ. فَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ تَقْلِيمِ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ.

وَمَنْ حَلَقَ^٣ رَأْسَهُ مِنْ أَذَى، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

فَإِنْ^٤ ظَلَّلَ عَلَى نَفْسِهِ مُخْتَاراً، فَعَلَيْهِ دَمٌ.

وَعَلَيْهِ فِي لُبْسِ الْمَخِيطِ^٥ مِنَ الثِّيَابِ دَمٌ شَاةٍ، إِنْ كَانَ مُتَعَمِّداً. وَإِنْ كَانَ نَاسِياً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ جَادَلَ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - مَرَّةً صَادِقاً فَدَمٌ شَاةٍ^٦، أَوْ مَرَّتَيْنِ فَعَلَيْهِ دَمٌ بَقَرَةٍ، فَإِنْ جَادَلَ ثَلَاثاً فَدَمٌ بَدَنَةٍ.

وَمَنْ أَلْقَى مِنْ جَسَدِهِ قَمَلَةً، فَقَتَلَهَا أَوْ رَمَى بِهَا، فَعَلَيْهِ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ.

وَمَنْ سَقَطَ عَنْ فَعْلِهِ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ، فَعَلَيْهِ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ. فَإِنْ كَانَ كَثِيراً، فَعَلَيْهِ دَمٌ شَاةٍ.

وَعَلَى الْمُحْرِمِ عَنْ^٧ صَيْدِ النَّعَامَةِ وَقَتْلِهَا بَدَنَةٍ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، أَطْعَمَ سِتِّينَ

١. في «أ» و المطبوع: «فإذا».

٢. في المطبوع: - «فإن قَلَّمَ ... شاة».

٣. في المطبوع: «أظّل».

٤. في «ب» + «غير».

٥. في المطبوع: «و من».

٦. في المطبوع: «المتحيط».

٧. في المطبوع: - «فدم شاة».

٨. في «أ» و المطبوع: «من».

مِسْكِينًا. فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ^١، صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

وَعَلَيْهِ عَنِ بَقَرَةِ الْوَحْشِ^٢ بَقْرَةً. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، أَطْعَمَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا. فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ، صَامَ سَبْعَةَ أَيَّامٍ.

وَإِنْ صَادَ ظَبْيًا، فَعَلَيْهِ دُمُ شَاةٍ. فَإِنْ تَعَذَّرَ، أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينٍ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَفِي الثَّلَبِ وَالْأَرْبِ مِثْلُ مَا فِي الظَّبْيِ.

وَفِي الْقَطَاةِ وَمَا جَانَسَهَا حَمْلٌ قَدْ فُطِمَ مِنَ اللَّبَنِ، وَرَعَى الشَّجَرَ.

وَفِي الْقَنْفُذِ وَالْيَرْبُوعِ وَالضَّبِّ وَمَا أَشَبَّهَا جَدْيٍ.

وَفِي الْحَمَامَةِ وَمَا أَشَبَّهَا دِرْهَمٍ، وَفِي فِرَاحِهَا^٣ نِصْفُ دِرْهَمٍ، وَفِي بَيْضِهَا^٤ رُبْعُ دِرْهَمٍ.

وَمَنْ دَلَّ عَلَى صَيْدٍ - وَهُوَ مُحْرِمٌ - لَزِمَهُ فِدَاؤُهُ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مُحْرِمُونَ عَلَى قَتْلِ صَيْدٍ، وَجَبَ^٥ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْفِدَاءُ.

وَعَلَى الْمُحْرِمِ فِي صِغَارِ النَّعَامِ بِقَدَرِهِ مِنْ صِغَارِ الْإِبِلِ فِي سَنَّتِهِ. وَفِي كَسْرِ بَيْضِ النَّعَامِ عَلَيْهِ أَنْ يُرْسَلَ فُحُولَةُ الْإِبِلِ فِي إِنْثَاهَا بَعْدَ مَا كُسِرَ، فَمَا تَنَجَّ كَانَ هَدِيًّا لِلْبَيْتِ. فَإِنْ^٦

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَيْدُ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ».

٣. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «فِرَاحِهَا».

٤. فِي «ب»: «الْبَيْضَةُ مِنْهَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَقَدْ وَجَبَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَإِنْ».

لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ^١ بَيْضَةِ شَاةٍ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فإِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، صَامَ عَنْ كُلِّ بَيْضَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.
وَمَنْ رَمَى صَيْدًا، فَجَرَحَهُ وَمَضَى لَوَجْهِهِ^٢، فَلَمْ يَدْرِ أَحْيًى هُوَ أَمْ مَيِّتٌ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ.

وَمَنْ قَتَلَ جَرَادَةً، فَعَلَيْهِ كَفٌّ مِنْ طَعَامٍ، وَفِي الْكَثِيرِ^٣ دَمُ شَاةٍ.
وَفِي الزُّنْبُورِ^٤ تَمْرَةٌ، وَفِي قَتْلِ الْكَثِيرِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ أَوْ تَمْرٍ.
وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ أَوْ مَيْتَةٍ، فَلْيَأْكُلِ الصَّيْدَ وَيَقْدِهِ، وَلَا يَقْرَبِ الْمَيْتَةَ.
وَإِذَا صَادَ الْمُحْرِمُ فِي الْحِلِّ، كَانَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ. وَإِذَا صَادَ فِي الْحَرَمِ، كَانَ عَلَيْهِ الْفِدَاءُ وَالْقِيَمَةُ مُضَاعَفَةً.
وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاءُ الصَّيْدِ، وَكَانَ مُحْرِمًا بِالْحَجِّ، ذَبَحَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِمَنْىً.
فَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا بِالْعُمْرَةِ، ذَبَحَهُ بِمَكَّةَ.
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُحِلُّ مِمَّا صَادَهُ الْمُحْرِمُ، وَعَلَى الْمُحْرِمِ فِدَاؤُهُ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ الدَّجَاجُ الْحَبَشِيُّ مِنَ الصَّيْدِ الْمَحْظُورِ عَلَى الْمُحْرِمِ.
وَمَنْ نَتَفَ رِيشًا مِنْ طَائِرٍ مِنْ طُيُورِ الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى مِسْكِينٍ، وَ يُعْطِيَ الصَّدَقَةَ بِالْيَدِ الَّتِي نَتَفَ بِهَا الطَّائِرَ.

١. فِي «ب»: «عَنْ كُلِّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِوَجْهِهِ».

٣. فِي «أ»: «الْكَبِيرِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الزُّنْبُورِ».

٥. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوعِ: «مَا».

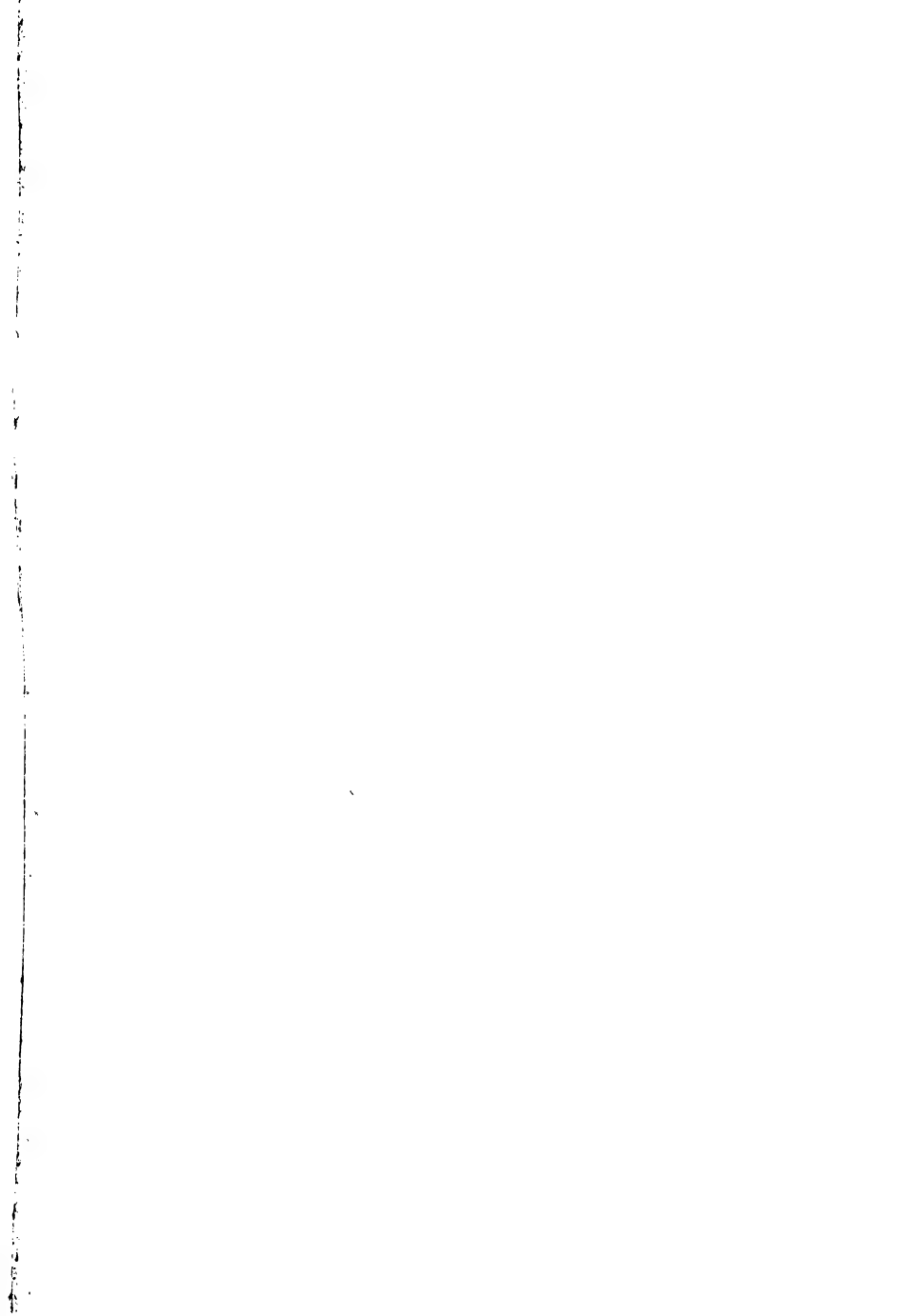
و المَجْلُ إِذَا قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ.
و كُلُّ مَا أَتَلَفَهُ الْمُحَرَّمُ مِنْ عَيْنٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ إِتْلَافُهَا، فَعَلَيْهِ مَعَ تَكَرُّرِ الإِتْلَافِ تَكَرُّارُ
الْفِدْيَةِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسَ - كَالصَيْدِ الَّذِي يُتْلَفُهُ مِنْ جَنَسٍ
وَاحِدٍ أَوْ أَجْنَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ -، وَ سَوَاءٌ كَانَ قَدْ^٢ فَدَى الْعَيْنَ الْأُولَى أَوْ لَمْ يَفِدْهَا. وَ هَذَا
هُوَ حُكْمُ الْجَمَاعِ بِعَيْنِهِ.
فَأَمَّا مَا لَا نَفْسَ لَهُ - كَالشَّعْرِ وَ الطُّفْرِ - فَحُكْمُ مُجْتَمِعِهِ بِخِلَافِ حُكْمِ مُنْفَرِدِهِ^٣،
عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي قِصِّ أَظْفَارِ الْيَدَيْنِ وَ الرَّجْلَيْنِ^٤ مُجْتَمِعَةً وَ مُتَفَرِّقَةً.
فَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ النُّوعُ - كَالطَّيْبِ وَ اللَّبْسِ - فَالْكَفَّارَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ، وَ إِنْ
كَانَ الْمَجْلِسُ وَاحِدًا.
وَ هَذِهِ جُمْلَةُ كَافِيَةٍ.

١. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِنْ».

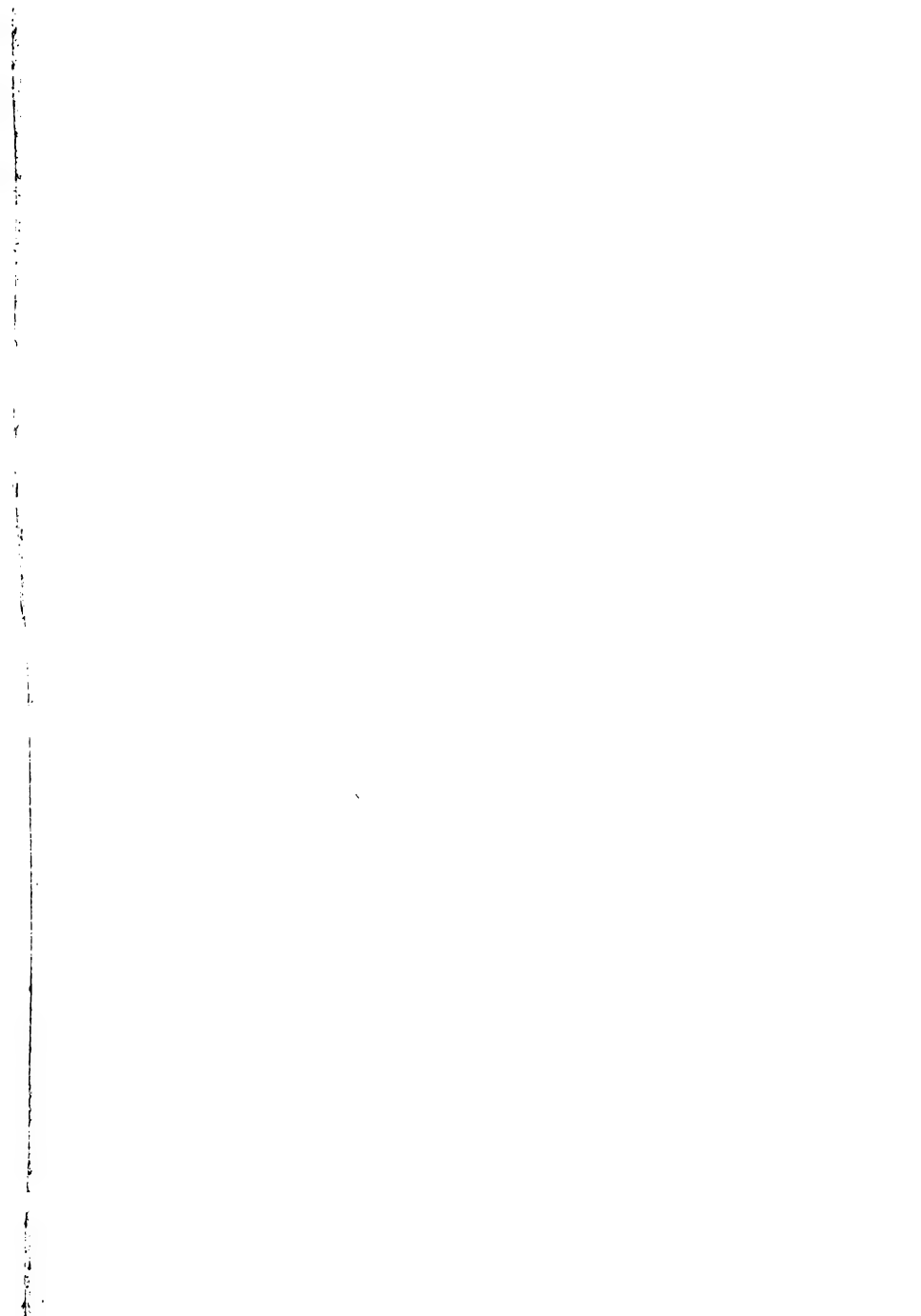
٢. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَدْ».

٣. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُتَفَرِّقَةً».

٤. فِي «هـ، و»: «و الرَّجْلَيْنِ».



[٧]. كتاب الزكاة



فَصْلٌ فِي شُرُوطِ وَجوبِ الزَّكَاةِ^١

الزَّكَاةُ تَجِبُ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْمُسْلِمِينَ الْمَوْسِرِينَ. وَحَدُّ الْيَسَارِ مِلْكُ النَّصَابِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي يَدِ مَالِكِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ.
وَلَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الْغَائِبِ عَنْ صَاحِبِهِ، الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوَصُولِ إِلَيْهِ^٢.
وَلَا زَكَاةَ فِي الدَّيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَأْخِيرُ قَبْضِهِ مِنْ جِهَةِ مَالِكِهِ^٣، وَأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ مَتَى رَامَهُ قَبْضُهُ.

١. قَارِن: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٢٤٢.

٢. فِي «هـ، و»: - «وَلَا زَكَاةَ ... إِلَيْهِ».

٣. فِي «أ»: «جِهَتِهِ»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ مِنْهُ تَأْخِيرُ قَبْضِهِ».

فَصْلٌ فِي الْأَصْنَافِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ^١

وهي تسعة: الدراهم^٢، والدنانير^٣، والحِنَظَةُ، والشعيرُ، والتمرُ، والزبيبُ، والإبلُ، والبقرُ، والغنمُ.

ولا زكاة في شيءٍ سِوَى ذلك، ولا في غُرُوضِ التجارة. وقد رُوِيَ أَنَّهُ إِنْ طُلِبَتْ أَمْتَعَةُ التِّجَارَةِ مِنْ صَاحِبِهَا بِوَضِيعَةٍ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ طُلِبَتْ بِرِبْحٍ أَوْ بِرَأْسِ الْمَالِ فَأَخَّرَ بَيْعَهَا فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ، سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.

وَمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

مِنْهُ مَا يُعْتَبَرُ مَعَ مِلْكِ النَّصَابِ حَوْلَ الْحَوْلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الدَّنَانِيرُ وَالدَّرَاهِمُ وَالْإِبِلُ وَالبَقَرُ وَالْغَنَمُ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ لَا اعْتِبَارَ فِيهِ بِهِ، بَلْ بَلُوغُ حَدِّ النَّصَابِ.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ، دُونَ الْعَيْنِ الْمَخْصُوصَةِ.

١. قَارِن: الْاِتِّصَار، ص ٢٠٦؛ شَرْح جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاج، ص ٢٤٤.

٢. فِي «هـ، و»: «الدَّرْهَم».

٣. فِي «و»: «الدِّينَار».

٤. الْكَافِي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٩؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٦٩، ح ١٨٧؛ الْاِسْتِصَار، ج ٢،

ص ١٠، ح ٣٠.

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ^١

إِذَا بَلَغَتْ الدَّنَانِيرُ عِشْرِينَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَجَبَ فِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ. وَإِنْ زَادَتْ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ، فَفِيهَا عَشْرُ دِينَارٍ. وَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ فِي كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعَةِ بَعْدَ الْعِشْرِينَ عَشْرُ دِينَارٍ. فَإِنْ صِغَتْ الدَّنَانِيرُ حَلِيًّا، أَوْ سُبُكَتْ^٢ سَبِيكَةً، لَمْ تَجِبْ فِيهَا زَكَاةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ، فَتَلَزَّمَهُ.

وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ مِائَتِي دِرْهَمٍ زَكَاةٌ. فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ. فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِائَتَيْنِ أَرْبَعِينَ، فَفِي الزِّيَادَةِ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ.

وَحُكْمُ مَا صِغَ مِنَ الْفِصَّةِ أَوْ سُبِكَ^٣ حُكْمُ الذَّهَبِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^٤.

١. قَارِنَ: الْإِتِّصَارَ، ص ٢١٤؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٧٣؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ،

ص ٢٤٦.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «سُبُكَتْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَسَبِيكَةً».

٤. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: - «ذَكَرَهُ».

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ^١

لا زَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَنْعَامِ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً، وَيَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَ فِي طَوْلِ زَمَانِ الْحَوْلِ عَلَى الْعَدَدِ الَّذِي تَجِبُ فِي بُلُوغِهَا بِهِ الزَّكَاةُ. وَلَا زَكَاةَ فِي الصَّغَارِ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ^٢ تَنَاجِهَا. وَلَا زَكَاةَ عَلَى^٣ خَلِيطَيْنِ - فِي^٤ مَاشِيَةٍ، وَلَا زَرْعٍ، وَلَا غَيْرِهِمَا -، حَتَّى يَبْلُغَ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

فَإِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلُ خَمْسًا ففِيهَا شَاةٌ. وَلَا شَيْءَ فِيمَا زَادَ عَلَى الْخَمْسِ حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرًا، فَإِذَا بَلَغَتْهَا ففِيهَا شَاتَانِ. ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ. وَإِذَا^٥ انْتَهَتْ إِلَى عَشْرِينَ ففِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ. فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَ عَشْرِينَ ففِيهَا خَمْسُ شِيَاهٍ. فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً ففِيهَا^٦ بِنْتُ مَخَاضٍ، حَتَّى تَبْلُغَ سِتًّا وَ ثَلَاثِينَ. فَإِذَا بَلَغَتْ^٧ ففِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ سِتًّا وَ أَرْبَعِينَ، ففِيهَا حَقَّةٌ إِلَى

١. فِي «أ، ب»: «الأنعام». قَارِن: الْإِنْتَصَار، ص ٢١٤؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّات، ص ٢٧٧؛ شَرْحُ جَمَلِ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٢٥٠.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بَعْدَ».

٣. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٥. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا».

٦. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

٨. فِي «ب»: «بَلَغَتْهَا».

إحدى^١ وِسْتَيْنَ، فإذا بَلَغَتْها ففيها جَذْعَةٌ إلى سِتٍّ وِسْبَعِينَ، فإذا بَلَغَتْها ففيها بنتا^٢ لبونٍ إلى تِسْعِينَ^٣، فإذا زَادَتْ واحدةً ففيها حِقَّتَانِ إلى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ. فإذا بَلَغَتْ ذلكَ ثُمَّ زَادَتْ عليه تُرْكٌ هذا الاعتبارُ، وأُخْرِجَ عن كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وعن كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ.

١. في «أ، ب»: «أحد».

٢. في «أ» والمطبوع: «بنت».

٣. في المطبوع: «التسعين».

٤. في «هـ، و، ب»: «من».

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ^١

لَيْسَ فِيمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنْهَا شَيْءٌ. فَإِذَا كَمَلَتْ ثَلَاثِينَ، فَفِيهَا تَبِيعٌ حَوْلِيٍّ أَوْ تَبِيعَةٌ^٢ إِلَى الْأَرْبَعِينَ. فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا مُسِنَّةٌ، وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَتَانِ، وَفِي سَبْعِينَ تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ، وَفِي ثَمَانِينَ مُسِنَّتَانِ، وَفِي تِسْعِينَ ثَلَاثُ تَبَايِعَ، وَفِي مِائَةِ تَبِيعَتَانِ وَمُسِنَّةٌ. ثُمَّ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ، فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ.

١. قَارَنَ: مَسَائِلَ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٧٩؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٢٥٣.

٢. فِي «هـ، و»: + «أَوْ تَبِيعَتَانِ».

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ^١

لَا زَكَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ. فَإِذَا بَلَغَتْهَا فِيهَا شَاةٌ^٢ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ. فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ. فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ^٣ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ. فَإِنْ كَثُرَتْ فَكُلُّ^٤ مِائَةٍ شَاةٍ.

١. قَارِنْ: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٢٥٤.

٢. فِي «أ»: «شَاتَان».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى مِائَتَيْنِ ... شِيَاه».

٤. فِي «أ»: «كُلُّ»؛ فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي كُلِّ».

فَصَلِّ فِي زَكَاةِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ^١

إِذَا بَلَغَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ^٢ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ - وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعاً - بَعْدَ خَرَايجِهَا وَمَوْنَتِهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ وَكَانَتْ مِمَّا يُسْقَى سَيْحاً أَوْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، فَفِيهَا الْعُشْرُ. وَإِنْ سُقِيَ بِالْغَرْبِ وَالِدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ، فَنِصْفُ الْعُشْرِ.

١. قَارِن: مسائل الناصريّات، ص ٢٨٣؛ شرح جمل العمل لابن البرّاج، ص ٢٥٥.

٢. فِي «أ، ب» وَالْمَطْبُوع: «الْأَصْنَاف».

فَصْلٌ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ^١

الوَاجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي وَقْتٍ وَجُوبِهَا، وَهُوَ تَكَامُلُ الْحَوْلِ فِيمَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْحَوْلُ. وَقَدْ رُوِيَ جَوَازُ التَّقْدِيمِ بِشَهْرَيْنِ^٢ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ^٣ أَرْبَعَةٍ، وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ. وَإِنْ حَضَرَ مُؤَمِّنٌ مُحْتَاجٌ قَبْلَ الْوَجوبِ وَأَرَادَ عَطَاءَهُ، جَعَلَ مَا يُعْطِيهِ قَرْضاً عَلَيْهِ. فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الْوَجوبِ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لِلزَّكَاةِ، احْتَسَبَ ذَلِكَ^٤ مِنْ زَكَاتِهِ. وَإِنْ^٥ أَيْسَرَ قَبْلَ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزُ لِلْمُسْلِمِ الْإِحْتِسَابُ بِمَا أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاتِهِ، وَكَانَ لَهُ الرَّجْعُ بِذَلِكَ الْقَرْضِ عَلَى مَنْ^٦ أَقْرَضَهُ^٧.

١. قَارِن: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٢٥٧.

٢. فِي «هـ، و»: «جواز تقديم شهرين».

٣. فِي «أ، ب» و المطبوع: - «أو أربعة».

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٤، ح ١١٢ - ١١٥؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٢، ح ٩٤ - ٩٧.

٥. فِي «أ، ب» و المطبوع: «وإن».

٦. فِي «أ، ب»: «بذلك».

٧. فِي «أ، ب» و المطبوع: «فإن».

٨. فِي «و»: «ما».

٩. فِي «أ، ب» و المطبوع: «اقترض».

فَصْلٌ فِي وَجُوهِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ^١

قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِالْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي يُخْرِجُ إِلَيْهَا الصَّدَقَاتُ.^٢ وَيجوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالزَّكَاةِ بَعْضُ هَذِهِ الْأَصْنَافِ دُونَ بَعْضٍ، وَالْأَحْوُطُ أَنْ لَا يُخْلِيَ صِنْفًا مِنْ شَيْءٍ يُخْرِجُ إِلَيْهِمْ، قَلَّ ذَلِكَ أَمْ كَثُرَ.

وَلَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمَنْ لَهُ حِرْفَةٌ^٣ وَمَعِيشَةٌ تُغْنِيهِ عَنْهَا، أَوْ كَانَ صَاحِبًا سَوِيًّا يَقْدِرُ عَلَى الْاِكْتِسَابِ وَالْاِحْتِرَافِ.

وَلَا تَحِلُّ أَيْضًا إِلَّا لِأَهْلِ الْإِيمَانِ وَالْاِعْتِقَادِ الصَّحِيحِ، وَذَوِي الصِّيَانَةِ وَالنِّزَاهَةِ، دُونَ الْفُسَّاقِ وَأَصْحَابِ الْكِبَائِرِ.

وَلَا تَحِلُّ الزَّكَاةُ عَلَى الْآبِ، وَالْأُمِّ، وَالْبَنَتِ، وَالْاِبْنِ، وَالزَّوْجَةِ، وَالْجَدِّ، وَالْجَدَّةِ، وَالْمَمْلُوكِ^٤؛ لِأَنَّ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ مَمَّنْ يُجْبَرُ الرَّجُلُ^٥ عَلَى نَفَقَتِهِمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا.

١. فِي «هـ، و»: «وَجُوب».

٢. قَارِنِ: الْاِتِّصَارُ، ص ٢١٧؛ مَسَائِلُ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ٢٨٧؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٢٥٨.

٣. فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ التَّوْبَةِ (٩): ٦٠.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُخْرِجُهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْمَمْلُوكِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «الرَّجُلِ».

وَتَحِلُّ لِلْأَخِ، وَالْأَخْتِ، وَالْعَمِّ، وَالْعَمَّةِ، وَالْخَالِ، وَالْخَالَةِ، وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ مِنَ الْقَرَابَاتِ.

وَتَحْرُمُ الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ^١، إِذَا كَانُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنْ حَقِّهِمْ فِي خُمْسِ الْغَنَائِمِ. فَإِذَا مُنِعُوهُ^٢ وَافْتَقَرُوا إِلَى الصَّدَقَةِ، حَلَّتْ^٣ لَهُمُ الزَّكَاةُ. وَتَحِلُّ^٤ صَدَقَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا يُتَطَوَّعُ بِهِ مِنَ الصَّدَقَاتِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْفُقَرَاءِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ. وَرُويَ أَنَّهُ لَا يُعْطَى الْفَقِيرُ^٥ الْوَاحِدُ^٦ مِنَ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ^٧، وَرُويَ أَنَّ الْأَقْلَّ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ^٨.

١. في «أ، ب» والمطبوع: + «جميعاً».

٢. في «أ»: «منعوا».

٣. في المطبوع: «أُحِلَّتْ».

٤. في المطبوع: «حَلَّتْ».

٥. في «أ، ب» والمطبوع: - «الفقير».

٦. في المطبوع: «لواحد».

٧. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٨، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٢ - ٦٣، ح ١٦٧ و ١٦٨؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١١٦ و ١١٧. وفي المطبوع: «درهم» بدل «دراهم».

٨. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٦٣، ح ١٦٩؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٨، ح ١١٨.

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْفِطْرَةِ^٢

زَكَاةُ الْفِطْرَةِ تَحِبُّ بِالشَّرْوَطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي وَجوبِ^٣ الزَّكَاةِ، وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي الْفَقِيرِ الَّذِي يَقْبَلُ الزَّكَاةَ، وَيَجْدُ مَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْفِطْرَةِ. وَتَحِبُّ الْفِطْرَةُ عَلَى الرَّجُلِ^٤ إِذَا تَكَامَلَتْ شُرُوطُهَا فِيهِ^٥، يُخْرِجُهَا^٦ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ جَمِيعِ مَنْ يَعُولُهُ^٧، مِمَّنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ أَوْ مَنْ يَتَطَوَّعُ بِهَا عَلَيْهِ، مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِلِّيٍّ أَوْ كِتَابِيٍّ.

وَوَقْتُ وَجوبِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ طُلُوعُ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَ^٨ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ فِي سَعَةِ^٩ مِنْ أَنْ يُخْرِجَهَا إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ^٩.

١. فِي «هـ، أ، ب» وَالْمَطْبُوعُ: «بَاب».

٢. قَارَنَ: الْإِنْتِصَارَ، ص ٢٢٧؛ شَرَحَ جَمَلَ الْعَمَلِ لِابْنِ الْبَرَّاجِ، ص ٢٦٥.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَجُوه».

٤. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «الرِّجَال».

٥. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيهِمْ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيخْرِجُهَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَعُولُ».

٨. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «و».

٩. الْكَافِي، ج ٤، ص ١٧٠ - ١٧١، ح ١ و ٤؛ كِتَابُ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيرُ، ج ٢، ص ١٨٢؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٧١، ح ١٩٣؛ وَص ٧٦، ح ٢١٤؛ الْإِسْتَبْصَارُ، ج ٢، ص ٤٤ - ٤٥، ح ١٤٣، وَفِي الْجَمِيعِ: أَنَّ الزَّكَاةَ إِذَا أَخْرَجْتُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ. وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي إِعْطَانِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا إِذَا عَزَلَهَا. رَاجِعْ: تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ٤، ص ٧٧، ح ٢١٨؛ الْإِسْتَبْصَارُ، ج ٢، ص ٤٥، ح ١٤٦.

وهي فَضْلَةُ أَقْوَاتِ أَهْلِ^١ الْأَمْصَارِ، عَلَى اخْتِلَافِ أَقْوَاتِهِمْ^٢، مِنَ التَّمْرِ، وَالزَّيْبِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْأَرْزِ^٣، وَالْأَقِطِ، وَاللَّبَنِ.

وَمَقْدَارُ الْفِطْرَةِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ حِنْطَةٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ مِنْ جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَالصَّاعُ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي الْفِطْرَةِ. وَقَدْ رُويَ إِخْرَاجُ دِرْهَمٍ عَنْهَا، وَرُويَ^٤ ثُلَاثَا دِرْهَمٍ^٥. وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِحَسَبِ الرُّخْصِ وَالْغَلَاءِ. وَالْمُعْتَبَرُ إِخْرَاجُ قِيَمَةِ الصَّاعِ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ.

وَمُسْتَحَقُّ الْفِطْرَةِ كَمُسْتَحَقِّ الزَّكَاةِ، الْجَامِعُ بَيْنَ الْفَقْرِ وَالْإِيمَانِ وَالتَّنَزُّهِ^٦ عَنِ الْكِبَائِرِ.

وَلَا يُعْطَى الْفَقِيرُ^٧ أَقَلَّ مِنْ صَاعٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى أَكْثَرَ مِنْهُ. وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ.

وَالْفِطْرَةُ الْوَاحِدَةُ تُجْزئُ عَنْ جَمَاعَةٍ إِذَا تَرَادَوْهَا^٨.

١. في «أ، ب» والمطبوع: - «أهل».

٢. في المطبوع: «أقوالهم».

٣. في «أ، ب»: - «الأرز».

٤. في «أ، ب» والمطبوع: + «إخراج».

٥. فقه الرضا^{عليه السلام}، ص ٢١٠. وفي المطبوع: «ثلاثة دراهم» بدل «ثلاثا درهم».

٦. في «أ، ب» والمطبوع: «المتنزه».

٧. في «أ، ب» والمطبوع: + «من الفطرة».

٨. في المطبوع: «ترادها».

فصل في كيفية إخراج الزكاة^١

الأفضل والأولى إخراج الزكوات^٢ - لا سيما في الأموال الظاهرة، كالماشى، و
الحرث، والغرس - إلى الإمام^٣ وإلى خلفائه النابيين عنه. فإن^٤ تعذر ذلك فقد
رُوي إخراجها إلى الفقهاء المأمونين؛ ليضعوها في مواضعها^٥.

وإذا تولى إخراجها - عند فقد الإمام و النابيين عنه - من وجبت عليه جازاً.

فأما صدقة الفطرة، فيخرجها من وجبت عليه بنفسه، دون الإمام^٦.

وإذا كنا قد انتهينا إلى هذه الغاية، فقد وفينا بما شرطنا في صدر هذا الكتاب،
فمن أراد التزيد في علم أصول الدين، والغوص إلى أعماقه^٧، وتغلغل شعابه، فعليه

١. قارن: شرح جمل العمل لابن البراج، ص ٢٧٠.

٢. في «أ» و المطبوع: «الزكاة».

٣. في المطبوع: + «عليه السلام».

٤. في «أ، ب» و المطبوع: «وإن».

٥. لم نعر على رواية دالة عليه، ومن البعيد أن يكون الدليل هو التوقيع المبارك في الحوادث
الواقعة، فإن ظاهر كلام السيد أن له رواية خاصة. نعم في فقه الرضا كلام في الفطرة بأن الأفضل
أن تُخرج إلى الفقيه ليصرفها في وجوها، ثم قال: «وبهذا جاءت الروايات». (فقه الرضا،
ص ٢١٠). كما أن للمفيد كلاماً في المقنعة أنه بعد غيبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم و
خليفته عليه السلام و عدم السفراء «وجب حملها إلى الفقهاء المأمونين من أهل ولايته؛ لأن
الفقيه أعرف بموضعها ممن لا فقه له في ديانتها». (المقنعة، ص ٢٥٢). وقد ذكر الشيخ هذا
الكلام بعينه في التهذيب و لم يصرح بأنه كلام المفيد رحمه الله، كما أنه لم يذكر في ذلك
الباب رواية دالة عليه. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٩٠ - ٩١.

٦. في المطبوع: + «عليه السلام».

٧. في «أ، ب»: «إلى عمقه».

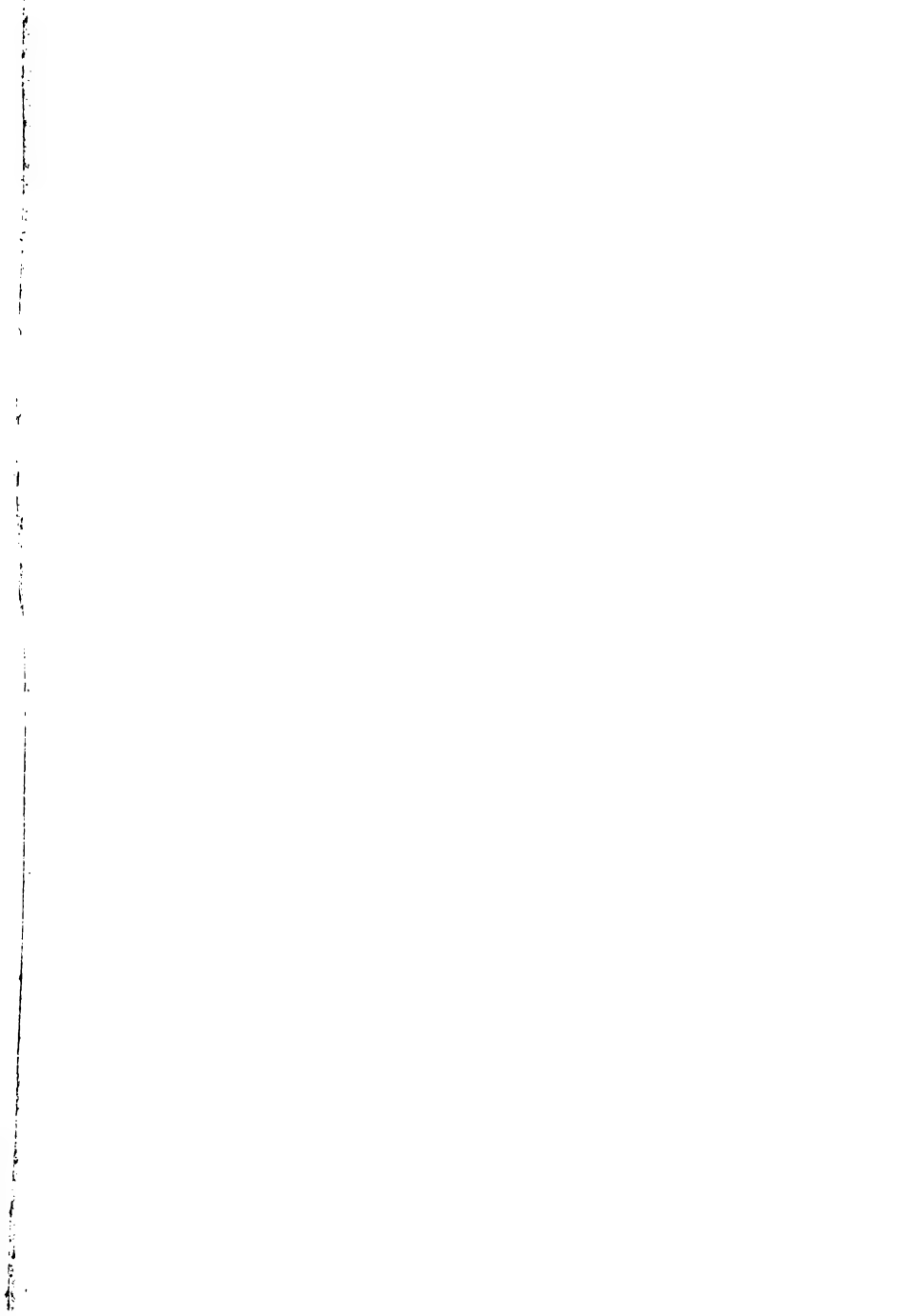
بكتابتنا الموسوم^١ بـ «الذخيرة»؛ فإن أثر الزيادة والاستقصاء، فعليه بكتابتنا «الملخص». ومن أراد التفريع واستيفاء الشرع^٢ وأبوابه، فعليه بكتابتنا المعروف بـ «المصباح»، ومن أراد الاختصار، فما أوردناه هنا^٣ كافٍ وشافٍ؛ واللّه الموفق^٤.

١. في «ب»: «المستقى»؛ في «ج، د»: «المعروف».

٢. في «ج، د»: «كلّه».

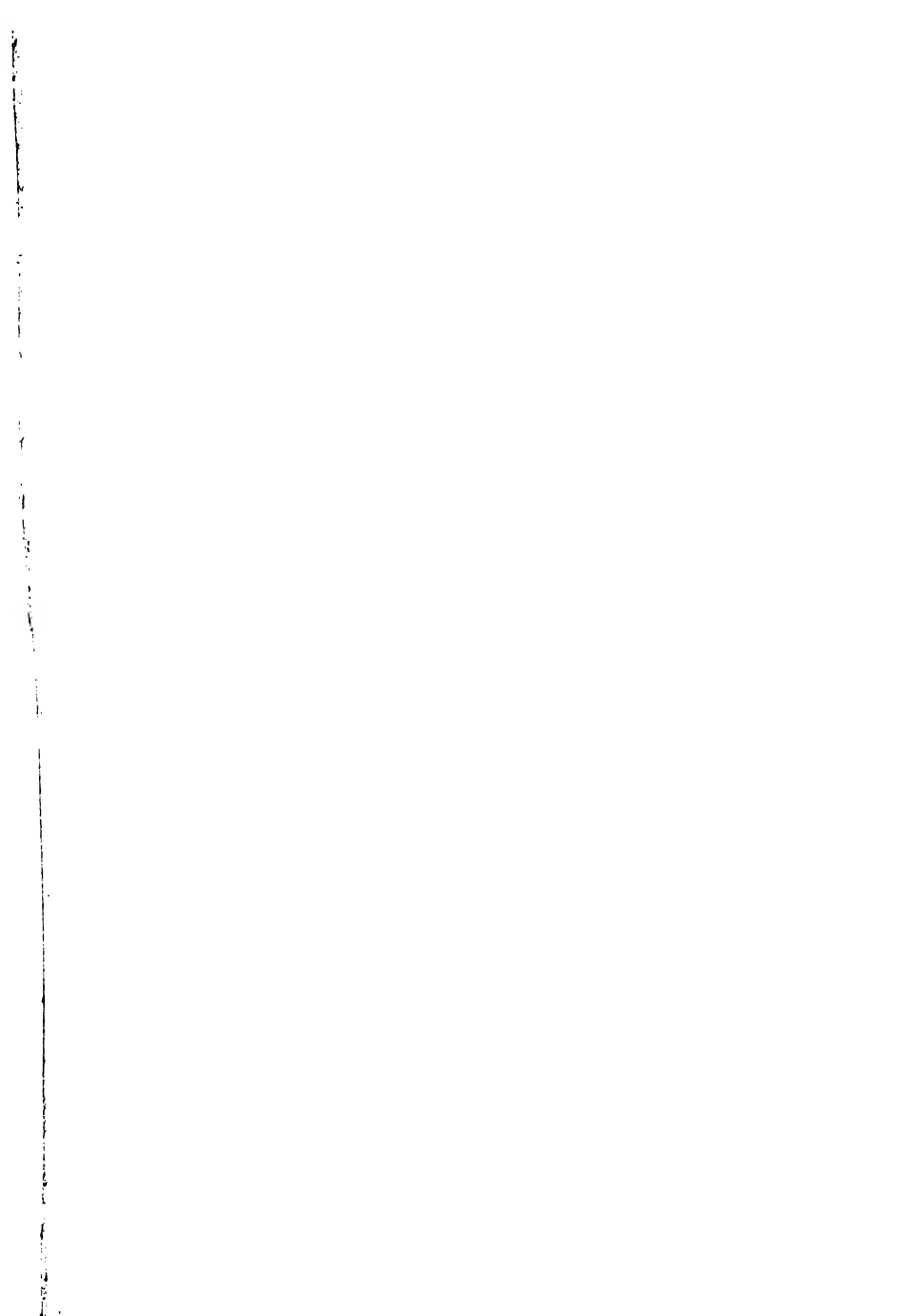
٣. في «ج، د»: «هاهنا».

٤. في «هـ، و»: «بعمون الله الملك الوهاب، والحمد لله رب العالمين، وصلواته (و: و الصلاة) على خير خلقه محمّد وآله الطيّبين (و: وآله الظاهرين المعصومين)» بدل قوله: «فمن أراد التزيّد في علم أصول الدين ...» إلى هنا.



(٢)

شرح جمل العلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِهِ ثَقَتِي^١

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْأَحَدِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ، الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْبَشَرِ وَخَيْرِ النَّذَرِ، وَأَفْضَلِ الْبَدْوِ وَالْحَضَرِ، وَعَلَى أَخِيهِ وَوَصِيِّهِ، وَبَعْلِ ابْنَتِهِ وَخَلِيفَتِهِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَعَلَى الْأَفْضَلِ الْأَطْهَارِ الْأَكْرَامِ الْأَخْيَارِ^٢ الْأَنْمَةِ الْأَبْرَارِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا، الَّذِينَ «أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا»^٣، وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ، مَا دَامَ الدَّيْمُومُ^٤، وَزَهَرَتِ النُّجُومُ، وَالتَّحَمَّتِ الْغُيُومُ^٥.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي لَمَّا قَرَأْتُ عَلَى سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ الْأَجَلِّ الْمُرْتَضَى عِلْمِ الْهُدَى ذِي الْمَجْدَيْنِ (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ) كِتَابَهُ الْمَوْسُومَ بِـ «جَمَلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ»، الَّذِي جَعَلَهُ لِلْمُبْتَدِئِ تَبَصُّرَةً يُعَوِّلُ عَلَيْهِ، وَلِلْمُنْتَهِي تَذَكُّرَةً يُرْجِعُ إِلَيْهِ، وَكَانَ مَا أَمْلَيْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ ذِكْرِ أَصُولِ الدِّينِ جُمْلًا يَعُزُّ^٦ [عَنْ^٧ الْمُبْتَدِئِ فَهْمُهَا، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَبِهِ ثَقَتِي»؛ فِي «د»: «رَبِّ أَعْنِي».

٢. فِي «أ، ب، د» وَالْمَطْبُوعُ: + «و».

٣. مُقْتَبَسٌ مِنْ آيَةِ التَّطْهِيرِ: الْأَحْزَابِ (٣٣): ٣٣.

٤. الدَّيْمُومُ: الْفَلَاةُ يَدُومُ السَّيْرَ فِيهَا؛ لُبَّعْهَا. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٢١٩ (دِيم).

٥. التَّحَمَّتْ: التَّأَمَّتْ. تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، ج ٥، ص ٦٩ (لَحْم).

٦. الْغَيْمُ: السَّحَابُ، وَجَمْعُهُ غُيُومٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٤٤٦ (غَيْم).

٧. فِي هَامِشِ «أ، ب»: «يَتَعَذَّرُ». وَكُلُّ شَيْءٍ يَفُوتُكَ حَتَّى لَا تَقْدِرَ عَلَيْهِ فَقَدْ عَزَبَ عَنْكَ. كِتَابُ

الْعَيْنِ، ج ١، ص ٣٦١ (عَزَبَ).

٨. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «عَلَى».

عِلْمُهَا، إِلَّا مَعَ شَرْحٍ وَاضِحٍ يَقْرُبُ إِلَى فَهْمِهِ، وَ يَنْتَفِعُ مَعَهُ بِعِلْمِهِ، سَأَلْتُهُ أَنْ يُمْلِيَ عَلَيَّ
لِذَلِكَ شَرْحاً جَلِيّاً أَقْفُ عَلَيْهِ وَ أَتَصَوَّرُهُ، وَ أَنْظُرُ فِيهِ وَ أَتَدَبَّرُهُ؛ لِتَكُونَ الْمَنْفَعَةُ بِذَلِكَ
شَامِلَةً، وَ الْمَعْرِفَةُ بِهِ كَامِلَةً. فَأَجَابَنِي إِلَى ذَلِكَ، وَ أَنْعَمَ عَلَيَّ بِهِ، وَ أَمْلَى عَلَيَّ شَرْحَ مَا
يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالْعِلْمِ فِي ١ أَصُولِ الدِّينِ، وَ هُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

أَوَّلُهَا: بَابُ بَيَانِ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ.

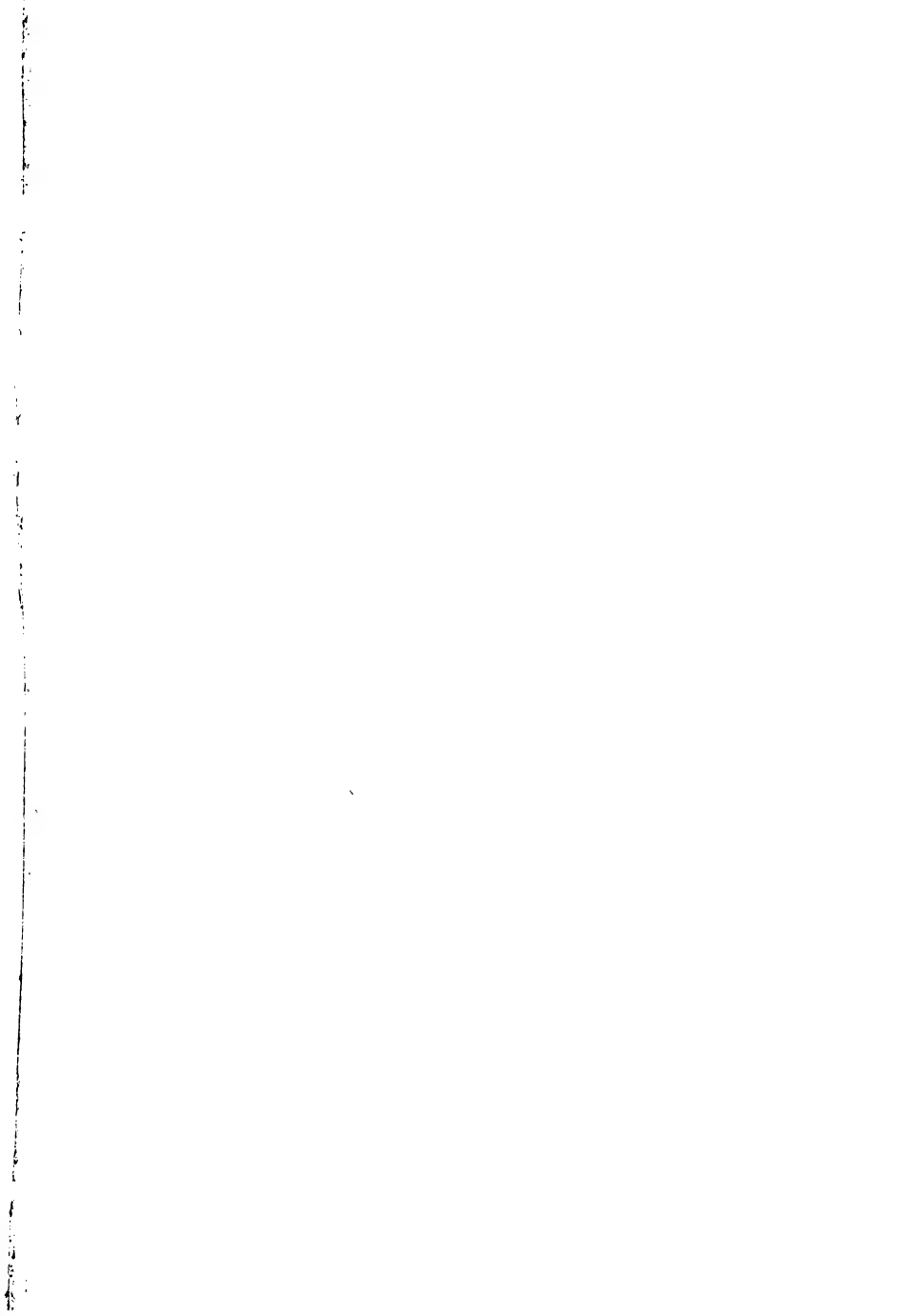
وَ ثَانِيهَا: بَابُ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُهُ فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ كُلِّهَا، وَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ.

وَ ثَالِثُهَا: الْكَلَامُ فِي النُّبُوَّةِ.

وَ رَابِعُهَا: الْكَلَامُ فِي الْإِمَامَةِ.

وَ خَامِسُهَا: الْكَلَامُ فِي الْآجَالِ وَ الْأَرْزَاقِ وَ الْأَسْعَارِ.

[١] بابُ بيانِ ما يَحِبُّ اعتقادهُ في أبوابِ التوحيدِ



[إثباتُ حدوثِ الأجسامِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ سَيِّدُنَا الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «الْأَجْسَامُ مُحَدَّثَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْبِقِ الْحَوَادِثَ، فَلَهَا حُكْمُهَا فِي الْحُدُوثِ».^١

شَرْحُ ذَلِكَ: هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ هَاهُنَا مَعَانِي^٢ غَيْرَ الْأَجْسَامِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ تِلْكَ الْمَعَانِيَ مُحَدَّثَةٌ.

وِثَالْتُهَا: أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُ مِنْهَا.

وِرَابِعُهَا: أَنَّ مَا لَمْ يَسْبِقِ الْمُحَدَّثَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا مِثْلَهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ - وَهُوَ إِثْبَاتُ الْمَعَانِي - أَنَا قَدْ^٣ عَلِمْنَا أَنَّ الْجِسْمَ يَنْتَقِلُ مِنْ جِهَةٍ إِلَى غَيْرِهَا، مَعَ جَوَازِ أَنْ لَا يَنْتَقِلَ أَصْلًا، أَوْ يَنْتَقِلَ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ، وَأَحْوَالِ الْجِسْمِ وَشُرُوطُهُ^٤ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ. فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ مَا لِأَجْلِهِ انْتَقَلَ إِلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ^٥؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَمْرٌ، لَمْ يَكُنْ بَأَن يَنْتَقِلَ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي انْتَقَلَ إِلَيْهَا بِأُولَى مِنْ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

١. قَارَنَ: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٨ وَ مَا بَعْدَ.

٢. فِي هَامِشٍ «أ، ب»: الْمَرَادُ بِالْمَعَانِي الْإِفْتِرَاقَ وَالْاجْتِمَاعَ وَالْحَرَكَةَ وَالسَّكُونَ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «قَدْ».

٤. فِي «د»: - «و شُرُوطُهُ».

٥. فِي هَامِشٍ «أ، ب»: الْأَمْرُ الَّذِي يَنْتَقِلُ الْجِسْمَ لِأَجْلِهِ هُوَ الْحَرَكَةُ.

وإذا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ، فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ نَفْسَ الْجِسْمِ، أَوْ
وُجُودَهُ، أَوْ حُدُوثَهُ، أَوْ عَدَمَهُ، أَوْ عَدَمَ مَعْنَى، أَوْ وَجُودَ مَعْنَى، أَوْ الْفَاعِلَ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ، وَلَا وَجُودَهُ، وَلَا حُدُوثَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ
كَانَتْ حَاصِلَةً قَبْلَ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، وَتَكُونُ أَيْضاً حَاصِلَةً بَعْدَ انْتِقَالِهِ مِنْهَا^١
إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَمُهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَهُ يُحِيلُ كَوْنَهُ مُنْتَقِلاً، فَكَيْفَ يَوْجِبُ ذَلِكَ؟
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَمَ مَعْنَى؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْمَعْنَى^٢ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِهَذَا الْجِسْمِ دُونَ
غَيْرِهِ، وَلَا بِهَذِهِ الْجِهَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْجِهَاتِ. فَكَانَ يُوَدِّي ذَلِكَ إِلَى وَجُوبِ انْتِقَالِ
الْأَجْسَامِ كُلِّهَا،^٣ وَانْتِقَالِ هَذَا الْجِسْمِ إِلَى سَائِرِ الْجِهَاتِ، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِالْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ صِفَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ، فَالْقَادِرُ عَلَيْهَا
قَادِرٌ عَلَى نَفْسِ الذَّاتِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْكَلَامَ خَبِراً أَوْ أَمراً، كَانَ
قَادِراً عَلَى نَفْسِ الْكَلَامِ؟ فَلَوْ كَانَ الْجِسْمُ مُنْتَقِلاً بِالْفَاعِلِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَدَرَ
عَلَى تَقْلِهِ أَنْ يَكُونَ قَادِراً عَلَى نَفْسِ الْجِسْمِ، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ
يُرَادَ أَنَّهُ انْتَقَلَ بِالْفَاعِلِ بِمَعْنَى أَنَّهُ فَعَلَ مَعْنَى أَوْجَبَ انْتِقَالَهُ. فَإِنْ أُريدَ ذَلِكَ فَهُوَ الَّذِي
قَصَدْنَاهُ.

وإذا بَطَلَتِ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا إِلَّا وَجُودَ مَعْنَى، ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ^٤.
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ تِلْكَ الْمَعَانِي - وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي - جَوَازُ الْعَدَمِ عَلَيْهَا.

١. فِي «د»: - «مِنْهَا».

٢. فِي «د»: - «لِأَنَّ عَدَمَ الْمَعْنَى».

٣. فِي «د»: + «إِلَى».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْرَدْنَاهُ».

أَلَا تَرَى أَنَّ الْجِسْمَ إِذَا انْتَقَلَ مِنْ جِهَةٍ إِلَى غَيْرِهَا، فَالْمَعْنَى الَّذِي كَانَ فِيهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا فِيهِ عَلَى مَا كَانَ، أَوْ انْتَقَلَ عَنْهُ، أَوْ عُدِمَ؟

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا فِيهِ عَلَى مَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ^١ فِي الْجِهَتَيْنِ مَعًا، وَمَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ انْتَقَلَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْأَجْسَامِ. وَلِأَنَّهُ^٢ لَوْ انْتَقَلَ لَاحْتِاجٌ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يَصِيرُ بِهِ مُنْتَقِلًا، وَكَانَ يَوْذِي ذَلِكَ إِلَى اثْبَاتِ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْمَعَانِي، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَإِذَا بَطَلَ الْقِسْمَانِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ عُدِمَ. وَلَوْ كَانَ قَدِيمًا لَمَا جَازَ عَلَيْهِ الْعَدَمُ؛ لِأَنَّ^٣ الْقَدِيمَ قَدِيمٌ لِنَفْسِهِ، وَصِفَاتُ النَّفْسِ لَا يَجُوزُ خُرُوجُ الْمَوْصُوفِ عَنْهَا. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا؛ لِأَنَّهُ^٤ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْحَدُوثِ وَالْقَدَمِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ - وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ -، أَنَّهُ لَوْ خَلَا مِنْهَا لَأَدَّى إِلَى أَنْ لَا يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ جِهَاتِ الْعَالَمِ مَعَ وَجُودِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَكُونَ فِي جِهَةٍ إِلَّا لِمَعْنَى، وَقَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ أَنَّ الْجِسْمَ مَتَى كَانَ مَوْجُودًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ. فَمَا أَدَّى إِلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ - مِنَ الْقَوْلِ بِخُلُوعِ الْجِسْمِ مِنَ الْمَعَانِي - يَتَّبَعِي أَنْ نَحْكُمَ^٥ بِفَسَادِهِ.

١. فِي «د»: «أَنْ يَأْرَبَ».

٢. فِي «د»: - «لِأَنَّهُ».

٣. فِي «ج»: «لَمَّا جَازَ عَلَيْهِ أَنْ» بَدَلَ «لَمَّا جَازَ عَلَيْهِ الْعَدَمُ لِأَنَّ».

٤. فِي «ج»: «بِأَنَّهُ».

٥. فِي «د»: «يَخْلُو».

٦. فِي «د»: «يَحْكُمُ».

فإذا ثَبَّتَ أَنَّ الجسمَ لَا يَتَفَكَّ^١ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا مِثْلَهَا^٢، - وَهُوَ الْقِسْمُ الرَّابِعُ -؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةً أَنْ كُلَّ ذَاتَيْنِ لَمْ يَتَقَدَّمْ وَجُودُ إِحْدَاهُمَا وَجُودَ الْأُخْرَى، ثُمَّ عَلِمْنَا أَنَّ إِحْدَاهُمَا وُجِدَتْ فِي وَقْتٍ بَعِينِهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَجُودُ الْأُخْرَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بَعِينِهِ.

أَلَا تَرَى أَنَا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ مِيلَادَ زَيْدٍ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِيلَادَ عَمْرٍو، وَ مِيلَادَ عَمْرٍو لَمْ يَتَقَدَّمْ مِيلَادَ زَيْدٍ^٣، ثُمَّ عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا وُلِدَ مِنْذُ سَنَةٍ، عَلِمْنَا أَنَّ عَمْرًا أَيْضًا وُلِدَ مِنْذُ سَنَةٍ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا سَنَةٌ، وَ لِلْآخَرِ^٤ مِائَةٌ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ وَجُودُ أَحَدِهِمَا وَجُودَ الْآخَرِ.

كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْجِسْمِ، إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقِ الْمَعْنَى الْمُحَدَّثَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا مِثْلَهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْمُحَدَّثُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ خِلَافُهُ.

[إِبْتِهَاتُ الْمُحَدِّثِ لِلْأَجْسَامِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُحَدِّثٍ؛ لِحَاجَةِ كُلِّ مُحَدَّثٍ فِي خُدُوثِهِ إِلَى مُحَدِّثٍ، كَالصَّيَاغَةِ وَ الْكِتَابَةِ وَ النَّسَاجَةِ»^٥.

شَرَحَ ذَلِكَ: إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْأَجْسَامَ مُحَدَّثَةٌ، فَالْعِلْمُ بِأَنَّ لَهَا مُحَدِّثًا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ:

١. فِي هَامِشٍ «أ، ب»: «لَا يَخْلُو».

٢. فِي «د»: - «مِثْلَهَا».

٣. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «و مِيلَادَ عَمْرٍو لَمْ يَتَقَدَّمْ مِيلَادَ زَيْدٍ»؛ فِي «د»: + «إِنْ».

٤. فِي «ج»: «الْآخَر».

٥. قَارِنْ: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٩.

أولها: أَنَّ هَاهُنَا مَعَانِي مُحَدَّثَةٌ.

و ثانيها: أَنَّ تِلْكَ الْمَعَانِي مُتَعَلِّقَةٌ بِنَا وَ مُحْتَاجَةٌ إِلَيْنَا.

و ثالثها: أَنَّهُا إِنَّمَا احْتَاجَتْ إِلَيْنَا لِحُدُوثِهَا، لَا غَيْرَ.

و رابعها: أَنَّ مَا يُشَارِكُهَا^١ فِي الْحُدُوثِ يَحْتَاجُ إِلَى مُحَدِّثٍ.

فَأَمَّا إِبْثَابُ هَذِهِ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةِ فَقَدْ [بَيَّنَّاهُ]^٢ فِي بَابِ إِبْثَابِ الْمَعَانِي.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى تَعَلُّقِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِنَا وَ حَاجَتِهَا إِلَيْنَا وَ جُوبُ وَ قَوْعُهَا بِحَسَبِ دَوَاعِينَا وَ أَحْوَالِنَا. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ شَاهَدَ سَبْعًا قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْهِ أَوْ نَارًا قَدْ أَحَاطَتْ بِهِ، وَ هُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْهَرَبِ مِنْهُمَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهُ الْهَرَبُ مَعَ كَمَالِ عَقْلِهِ؟ وَ كَذَلِكَ مَنْ كَانَ شَدِيدَ الْجُوعِ، وَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَعَامٌ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَنَاوُلِهِ لِأَنَّهُ عَاجِلًا وَ لَا آجِلًا، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْأَكْلُ. فَلَوْ لَا أَنَّ أَفْعَالَنَا مُتَعَلِّقَةٌ بِنَا لَمَا وَجَبَ وَقَوْعُهَا عَلَى مَا قُلْنَا.

و بِالْجُوبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَسْقُطُ اعْتِرَاضُ مَنْ اعْتَرَضَ بِوُقُوعِ فِعْلِ الرِّعْيَةِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ الْمَلِكِ، وَ فِعْلِ الْعَبْدِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ.

و بِمِثْلِهِ أَيْضًا يَسْقُطُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَفْعَلُهَا فِينَا بِالْعَادَةِ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمَا وَجَبَ وَقَوْعُهَا بِحَسَبِ إِرَادَتِنَا وَ كَرَاهَتِنَا.

و لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْقُولًا قَبْلَ أَنْ تُثَبَّتَ^٥ فَاعِلًا مُعَيَّنًا،

١. فِي هَامِش «أ»: «شَارِكُهَا».

٢. فِي «د»: - «هَذِهِ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «بَيَّنَّاهَا».

٤. فِي «د»: - «لَا».

٥. فِي «ج»: «أَنْ تُثَبَّتَ».

و لا وَجَهَ يُعْقَلُ أَكْثَرُ مِنْ وَجوبِ حصولِ الفعلِ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ وَأَحْوَالِهِ، وَ هَذِهِ الْعُلُقَةُ مَعْلُومَةٌ فِينَا وَ مُجَوَّزَةٌ فِي الْقَدِيمِ، وَ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْمَعْلُومِ لِلْمُجَوَّزِ.
فَأَمَّا الْكَسْبُ الَّذِي يَدْعُوهُ^١، فَتَحْنُ نُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ فِيمَا بَعْدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ حَاجَتِهَا إِلَيْنَا الْخُدُوثُ، فَهُوَ أَنَّ الَّذِي يَتَجَدَّدُ^٢
عِنْدَ دَوَاعِينَا وَ أَحْوَالِنَا هُوَ الْخُدُوثُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ عِلَّةَ الْحَاجَةِ. كَمَا أَنَّ الَّذِي
يَتَجَدَّدُ عِنْدَ وَجُودِ الْحَرَكَةِ كَوْنُ الْجِسْمِ مُتَحَرِّكًا، فَتَعْلَمُ أَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ إِلَى الْحَرَكَةِ كَوْنُهُ
مُتَحَرِّكًا.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا شَارَكَهَا فِي الْخُدُوثِ يَجِبُ أَنْ يُشَارِكَهَا فِي الْحَاجَةِ إِلَى
الْمُحْدِثِ، هُوَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ هِيَ الْخُدُوثُ، وَجَبَ فِي الْأَجْسَامِ - إِذَا ثَبَّتَ
خُدُوثَهَا^٣ - حَاجَتُهَا إِلَى مُحْدِثٍ، وَ إِلَّا انْتَقَضَتْ عِلَّةُ الْحَاجَةِ.
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الْأَجْسَامَ يَجِبُ خُدُوثُهَا، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مُحْدِثٍ».
و ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ خُدُوثُهَا لَكَانَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى صِفَةِ نَفْسِهَا، وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ
لَأَدَّى إِلَى وَجوبِ وجودِهَا فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّهُ لَا شَرَطَ مَعْقُولٍ يُنْتَظَرُ، وَ ذَلِكَ يَوْجِبُ
قَدَمَهَا، وَ قَدْ ثَبَّتَ خُدُوثَهَا.

[[إثبات كونه تعالى قادراً]]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا؛ لِتَعَذُّرِ

١. فِي هَامِش «أ، ب، ج»: وَ الْمَطْبُوعُ: «تَدْعِيهِ الْمُجَبَّرَةُ» بِدَلِّ «يَدْعُوهُ».

٢. فِي «د»: «يَسْتَجِدُّ».

٣. فِي «د»: «و» + «و».

٤. فِي «د»: «و» - «و».

الفعلِ على مَنْ لَمْ يَكُنْ قادراً، وَتَيَسَّرَ عَلَى مَنْ كَانَ كَذَلِكَ».^١

شَرَحَ ذَلِكَ: قَدْ عَلِمْنَا فِي الشَّاهِدِ ذَاتَيْنِ مَوْجُودَتَيْنِ مُشْتَرِكَتَيْنِ فِي صِفَاتِهِمَا مِنْ كَوْنِهِمَا جَسَمَيْنِ وَحَيَيْنِ وَغَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَخْتَصُّ إِحْدَاهُمَا بِصِحَّةِ الْفِعْلِ مِنْهَا، وَالأُخْرَى بِالْتَعَذُّرِ. فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ الذَّاتُ الَّتِي صَحَّ مِنْهَا الْفِعْلُ، اخْتَصَّتْ بِأَمْرِ لِأَجْلِهِ صَحَّ مِنْهَا الْفِعْلُ، لَيْسَ بِحَاصِلٍ لِمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَخْتَصَّ بِأَمْرِ، لَمْ يَكُنْ بَأَنْ يَصِحَّ مِنْهَا الْفِعْلُ أَوَّلَى مِنْ الذَّاتِ الَّتِي يَتَعَذَّرُ عَلَيْهَا، وَلَا كَانَتْ الأُخْرَى بَأَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَيْهَا الْفِعْلُ أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَصِحَّ^٢؛ لِإِشْرَاكِهِمَا فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْمَعْقُولَةِ.

فَإِذَا ثَبَّتَ^٣ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ لِأَجْلِهِ صَحَّ مِنْهَا الْفِعْلُ، وَوَجَدْنَا أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْمُفَارَقَةِ قادراً، وَثَبَّتَ ذَلِكَ الأَمْرُ بِمُقْتَضَى الْعَقْلِ، أَطْلَقْنَا عَلَيْهِ التَّسْمِيَةَ بِكَوْنِهِ قادراً، اتِّبَاعاً لِأَهْلِ اللُّغَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ الذَّاتُ الَّتِي صَحَّ مِنْهَا الْفِعْلُ، اخْتَصَّتْ بِطَبِيعَةٍ أَوْ صِحَّةٍ نُبِيَّةٍ - دُونَ مَا تَذَهَّبُونَ إِلَيْهِ - لِأَجْلِهَا صَحَّ الْفِعْلُ؟

قُلْنَا: الطَّبِيعُ الَّذِي تَدَّعَوْنَهُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَمَا لَا يُعْقَلُ لَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ.

بَلْ^٤ لَوْ كَانَ مَعْقُولاً لَمْ يَخْلُ الطَّبِيعُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنْ يَوْجِبَ صِفَةً لِلْحَيِّ،

١. قَارِنَ: الْمُلَخَّصَ، ص ٧٣؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٤.

٢. فِي «د»: - «مَنْ أَنْ يَصِحَّ».

٣. فِي هَامِش «أ»: «فُتِبَتْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْهَا».

٥. فِي هَامِش «أ»: «ثُمَّ».

لأجلها^١ يَصِحُّ منه الفعل؛ أو لا يوجب صفةً له، بل يختصَّ المحلُّ.
 فإن أرادوا الأوَّلَ فذلك وفاقٌ في المعنى، و خلافٌ في العبارة؛ لأنَّهم يكونون
 أشاروا إلى القدرة، وسمَّوها طبعاً، ولا مضايقةً في العبارة.
 وإن أرادوا القسمَ الثاني فذلك باطل؛ لأنَّ ما يختصَّ المحلُّ لا يجوزُ أن يوجبَ
 حكماً للجملة، كما لا يجوزُ أن يوجبَ ما يختصُّ بزيد حكماً لعمرو.
 وبمثل ما قلنا يبطل قول من قال: «إنَّه يَصِحُّ الفعل لصحة البنية»؛ لأنَّ صحة
 البنية أمرٌ يرجعُ إلى المحلِّ؛ لأنَّ ذلك عبارةٌ عن بنية مخصوصةٍ فيها معانٍ
 مخصوصة.
 على أن جميع ما يُعقل من صحة البنية موجودٌ في الذات التي تعدَّر عليها
 الفعل، فلا يجوزُ أن يُسندَ إليه صحة الفعل.

إثبات كونه تعالى عالماً

مسألة: قال السيّد المرتضى (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): «و لا بُدَّ من كونِ محدِّثها عالماً؛
 لأنَّ الأحكامَ ظاهرٌ في كثيرٍ من العالم، والمُحكَّم لا يَقَعُ إلَّا من عالمٍ».^٢
 شرح ذلك: قد عَلِمْنَا في الشاهد ذاتين، يَصِحُّ من إحداهما الفعل المُحكَّم
 المُتَقَنُّ - مثلُ الكتابةِ الكثيرة، ونساجةِ الديباج، والصياغة، وبناءِ القصور^٣، وغير
 ذلك - ويتعدَّر ذلك على الأخرى، مع مشاركتها لها في جميع صفاتها، من كونها
 موجودةً حيَّةً قادرةً، ومع هذا يتعدَّر عليها الفعل المُحكَّم. فلا بُدَّ من أن تختصَّ

١. في «د»: «جعلها».

٢. قارن: الملخص، ص ٨٠؛ تمهيد الأصول، ص ٣٢.

٣. في «أ، د»: «الصور».

الذات التي يصحُّ منها الإحكام بأمرٍ ليس بحاصلٍ للآخرى؛ لأنه لو لم يكن هناك أمرٌ لاشتَرَكنا جميعاً بما في صِحَّةِ الإحكام أو في التعذُّر، وقد عَلِمنا خِلَافَ ذلك. فإذا ثَبَتَ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ، وَجَدنا أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الْمُفَارَقَةِ عَالِماً، أَثْبَتْنَا^١ الْمُفَارَقَةَ عَقْلاً، وَأَطْلَقْنَا تَسْمِيَتَهُ بِالْعَالِمِ بِمَوْجِبِ اللُّغَةِ.

فإذا ثَبَتَ أَنَّ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَزِيدُ فِي الْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ مُحْكَمٍ مُتَقَنٍ - مِثْلُ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِثْلُ خَلْقِ الْحَيَوَانَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ أَشْكَالِهَا وَطِبَاعِهَا وَمَا^٢ رُكِّبَ فِيهَا مِنْ بَدَائِعِ الْحَوَاسِّ، وَخَلْقِ الْجَنِينِ فِي كُلِّ جَنْسٍ مِنْهُ مَا يُشَاكِلُهُ، وَخَلْقِ الثَّمَرِ فِي أَوْقَاتِهَا وَإِجَادِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ مِنْ جَنْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَلِفَ ذَلِكَ أَوْ يَنْخَرِمَ - وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى عَالِماً.

[إثبات كونه تعالى موجوداً]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و لا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَوْجُوداً^٣؛ لِأَنَّ لَهُ تَعَلُّقاً مِنْ حَيْثُ كَانَ قَادِراً عَالِماً، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ التَّعَلُّقِ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ الْوُجُودِ»^٤.

شَرَحَ ذَلِكَ: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْمَقْدُورِ وَالْمَعْلُومِ، وَأَنَّ هَذَا

١. فِي «ب»: «فَأَثْبَتْنَا».

٢. فِي «د»: - «مَا».

٣. فِي هَامِش «أ، ب»: الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ الْبَاطِنِيَّةِ، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ مَوْجُوداً وَلا مَعْدُوماً؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْدُوماً شَارَكَ الْمَعْدُومَاتِ، وَلا يَكُونُ قَادِراً عَالِماً. وَلَوْ كَانَ مَوْجُوداً شَارَكَ الْمَوْجُودَاتِ. وَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَما زَعَمُوا بِاطِلٍ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ.

٤. قَارَنَ: الْمُلَخَّصُ، ص ١٠١؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٦.

التعلُّق راجعٌ إلى نفسه، وكُلُّ ما تَعَلَّقَ بغيره لنفسه فعدمه يُخرِجه من التعلُّق. والذي يدُلُّ على ذلك أننا قد عَلِمْنَا أَنَّ القُدْرَةَ لها تَعَلُّقٌ بالمقدور، وتعلُّقها راجعٌ إلى نفسها، ومتى عُدِمَتْ خَرَجَتْ مِنَ التعلُّقِ، فما شارَكها في هذا النوعِ مِنَ التعلُّقِ فالعدمُ يُخرِجه منه^١.

فإن قيل: ولمَ زعمتم أن عدمَ القُدْرَةِ يُحيلُ التعلُّقَ؟ قلنا: لأنَّ القُدْرَةَ لو تَعَلَّقَتْ وهي معدومةٌ، وكانَ في العدمِ^٢ ما لا نهايةَ له مِنَ القُدْرِ ممَّا يَصِحُّ وجوده فينا واختصاصه بنا، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَأْتِيَ مِنَ الواحدِ مِنَّا حَمْلُ الجبالِ ونَقْلُها عن مواضعها، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَأْتِيَ مِنْهُ فَعْلٌ ما لا نهايةَ له، وقد عَلِمْنَا ضَرُورَةَ خِلَافِ ذلك.

وإنما انحصرت المقدورات للواحدِ مِنَّا لأنَّ القُدْرَ الموجودةَ فينا محصورةٌ. فإذا ثَبَّتَ هذا، وكانَ للقديمِ تَعَلُّقٌ بالمقدورِ والمعلومِ لنفسه — على ما بيَّناه —، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ موجوداً، وإلا استحالَ هذا التعلُّق.

إثباتُ كونه تعالى قديماً

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ المَرْتَضَى (رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ): «وَيَجِبُ^٣ كَوْنُهُ قَدِيمًا؛ لانتهاهِ الحَوَادِثِ إِلَيْهِ»^٤.

شَرَحَ ذلكَ: لَا يَخْلُو صَانِعُ العَالَمِ — إِذَا ثَبَّتَ وجوده — أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا أَوْ قَدِيمًا.

١. في «د»: — «منه».

٢. في «أ، ب»: «القدم».

٣. في «د»: «وجب».

٤. قَارِنَ: المُلَخَّص، ص ١٠٦؛ تمهيد الأصول، ص ٢٧.

فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا فَهُوَ مَا أَرَدْنَاهُ^١.

وإن كان مُحدثًا احتاجَ إلى مُحدثٍ؛ لأنَّنا قد بيَّنا أنَّ كُلَّ مُحدثٍ يَحْتَاجُ إلى مُحدثٍ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُحدثًا، فكانَ يُوَدِّي ذلكَ إلى إثباتِ ما لا نِهَايةَ لَهُ مِنْ المُحدثينَ وَ مُحدثي المُحدثينَ، وَ ذلكَ باطلٌ بالاتِّفاقِ، أو إلى الانتهاءِ إلى صانعٍ قَدِيمٍ، وَ هو المطلوبُ.

إلَّا أنَّ هَذَا الدليلَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى إثباتِ قَدِيمٍ تَنْتَهِي الحَوَادِثُ إِلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ، وَ لا يَدُلُّ عَلَى أنَّ صَانِعَ العَالَمِ بَعِيْنَهُ^٢ هُوَ القَدِيمُ، بَلْ يَحْتَاجُ ذلكَ إلى دليلٍ آخَرَ.

و الذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ صَانِعَ العَالَمِ قَدِيمٌ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا كَانَ مُحدثًا، وَ المُحدثُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَادِرًا بِقُدْرَةٍ، وَ القُدْرَةُ لَا يَصِحُّ بِهَا فَعْلُ الجِسْمِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ» وَ «المُلَخَّصِ».

وَ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ القَدِيمَ تَعَالَى فَعَلَ الأجْسَامَ، ثَبَّتَ أَنَّهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَ أَنَّهُ قَدِيمٌ.

[إثباتُ كونه تَعَالَى حَيًّا]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ المُرْتَضَى (رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ): «وَيَجِبُ كَوْنُهُ حَيًّا، وَ إِلَّا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا، فَضْلًا عَنْ وَجُوبِهِ»^٣.

شَرَحَ ذلكَ: قَدْ عَلِمْنَا فِي الشَّاهِدِ ذَاتَيْنِ، يَصِحُّ مِنْ إِحْدَاهُمَا أَنْ تَكُونَ قَادِرَةً عَالِمَةً، وَ الأُخْرَى يَسْتَحِيلُ ذلكَ مِنْهَا، مِثْلُ الجَمَادِ وَ جِسْمِ المَيِّتِ. فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ

١. فِي «ب»: «أوردناه».

٢. فِي «د»: «و».

٣. قَارِن: المُلَخَّصَ، ص ٨٢؛ تَهْيِيدُ الأَصُولِ، ص ٤١.

٤. فِي هَامِش «أ، ب»: «فيها».

الذات التي يَصِحُّ ذلك منها^١ مُخْتَصَّةٌ بأمرٍ لَيْسَ بحاصلٍ للذاتِ التي يَسْتَحِيلُ ذلك منها^٢؛ لَأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَخْتَصَّ بأمرٍ لَاشْتَرَكْنَا جميعاً إمَّا في الاستحالةِ أو في الصحةِ، و قد عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ. فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرٍ، وَوَجَدْنَا أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مَنْ كَانَ عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ حَيًّا، فَأَثْبَتْنَا الْمُفَارَقَةَ عَقْلًا، وَ أَطْلَقْنَا الْعِبَارَةَ بِمَوْجِبِ اللُّغَةِ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الْمُفَارَقَةَ تَرْجِعُ إِلَى بُنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ، مِنْ الرُّطُوبَةِ وَ الْيُبُوسَةِ وَ غَيْرِهِمَا، لَا إِلَى حُصُولِ صِفَةٍ».

وذلك أن كُلَّ معنى أشاروا إليه مِنْ صِحَّةِ البنيةِ وَ التَّأْلِيفِ حَاصِلٌ فِي جِسْمِ الْمَيِّتِ، وَ مَعَ ذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَالِمًا. وَ أَيْضًا فَإِنَّ صِحَّةَ كَوْنِهِ قَادِرًا عَالِمًا حُكْمٌ يَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُصَحِّحُ لَهُ أَمْرًا رَاجِعًا إِلَى الْجُمْلَةِ، وَ الْجَسْمِيَّةُ وَ التَّأْلِيفُ وَ الْبُنْيَةُ أَمْرٌ يَخْتَصُّ الْمَحَلَّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْجُمْلَةِ. وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ صِفَةٍ مَعَهَا يَصِحُّ كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا، وَ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَالِمًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا.

إثبات كونه تعالى مُدْرِكًا

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُدْرِكًا إِذَا وَجِدْتَ الْمُدْرَكَاتُ؛ لِاقتضاء كونه حَيًّا ذَلِكَ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: لَا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى مُدْرِكٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّ الْوَاحِدَ مَتَا

١. فِي هَامِش «أ، ب»: «فِيهَا».

٢. فِي هَامِش «أ، ب»: «فِيهَا».

٣. قَارِنِ: الْمُلَخَّص، ص ٩١؛ تَهْيِيدُ الْأَصُول، ص ٤٤.

مُدْرِكٌ، و أَنَّ هذه الصِّفَةَ أَمْرٌ زَانِدٌ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا وَ عَالِمًا وَ حَيًّا وَ مَوْجُودًا وَ جَمِيعَ صِفَاتِهِ الْمَعْقُولَةِ. ثُمَّ نُبَيِّنُ أَنَّ الْمُقْتَضَى لهذه الصِّفَةِ كَوْنُهُ حَيًّا، لَا وَجُودَ الْإِدْرَاكِ. فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، وَ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى حَيٌّ، حَكَمْنَا بِأَنَّهُ تَعَالَى مُدْرِكٌ إِذَا وَجَدَتْ الْمُدْرَكَاتُ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ مَتَا مُدْرِكٌ هُوَ مَا يَعْلَمُهُ الْوَاحِدُ مِنْ صَرُورَةٍ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ حَالِهِ إِذَا شَاهَدَ مُدْرَكَاً مِنَ الْجِسْمِ وَ اللَّوْنِ وَ بَيْنَهُ إِذَا لَمْ يُشَاهِدْهُ، وَ كَذَلِكَ بَيْنَ حَالِهِ إِذَا سَمِعَ الصَّوْتَ وَ بَيْنَ حَالِهِ إِذَا عَدِمَ الصَّوْتَ. وَ هَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ^١.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ مَا يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ إِلَى كَوْنِهِ حَيًّا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ حَيًّا قَدْ كَانَ حَاصِلًا، فَلَمْ يَجِدْ نَفْسَهُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ. وَ أَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مُتَجَدِّدَةٌ، وَ كَوْنُهُ حَيًّا غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَجَدِّدُ بَعِيْنَهُ غَيْرَ الْمُتَجَدِّدِ.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى كَوْنِهِ قَادِرًا أَوْ مُرِيدًا أَوْ كَارِهًا وَ مَا أَشَبَّهَا مِنَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ حَاصِلَةً كُلُّهَا، وَ لَا يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى مَا قُلْنَا.

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَرْجِعَ هَذِهِ الصِّفَةُ إِلَى كَوْنِهِ عَالِمًا؛ لِأَنَّهُ:

قَدْ يَعْلَمُ مَا لَا يُدْرِكُهُ^٢، مِثْلَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَ الْقِيَامَةِ، وَ ذَلِكَ غَيْرُ مُدْرِكٍ. وَ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَعْلَمُ الصَّوْتَ بَعْدَ تَقْصِيهِ، وَ الْجِسْمَ بَعْدَ احْتِجَابِهِ عَنْهُ، وَ مَعَ هَذَا لَا يَجِدُ نَفْسَهُ عَلَى مَا كَانَ يَجِدُهُ عَلَيْهِ. فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ عَالِمًا.

١. في «ج» و المطبوع: «رفعه».

٢. في «د»: «لا يدرك».

[وَقَدْ^١ يُدْرِكُ مَا لَا يَعْلَمُ. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّائِمَ يُدْرِكُ الصَّوْتَ الشَّدِيدَ، وَقَرَصَ
الْبَرَاغِيثِ^٢، وَالْأَلَمَ الَّذِي يَحُلُّهُ^٣، حَتَّى^٤ رُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لَاتِّبَاهِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ
فَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِمَا يُدْرِكُهُ فِي حَالِ نَوْمِهِ؟

فَعَلِمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ انْفِصَالُ هَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ جَمِيعِ صِفَاتِهِ الْمَعْقُولَةِ لَهُ^٥، وَسَمَّيْنَاهُ
مُدْرِكًا، اتِّبَاعًا لِأَهْلِ اللُّغَةِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِهَذِهِ الصِّفَةِ كَوْنُهُ حَيًّا دُونَ مَعْنَى مِنَ
الْمَعْنَى، أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُقْتَضِيَّ لَهَا مَعْنَى هُوَ إِدْرَاكُ لَجَازٍ أَنْ لَا يَحْصُلَ ذَلِكَ
الْمَعْنَى، فَلَا تَحْصُلُ تِلْكَ الصِّفَةُ. فَلَا يَحْصُلُ^٦ كَوْنُ الْوَاحِدِ مِنَّا مُدْرِكًا عِنْدَ وُجُودِ
الْمُدْرَكَاتِ، وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ الْمَعْقُولَةِ، وَثُبُوتِ كَوْنِ الْوَاحِدِ مِنَّا حَيًّا مَعَ صِحَّةِ
حَوَاسِّهِ، وَارْتِفَاعِ الْأَقْبَاتِ الْمَعْقُولَةِ. وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى السَّفْسَطَةِ أَوْ الشُّكِّ فِي
الْمُشَاهَدَاتِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ بِمَا قُلْنَاهُ أَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِهَذِهِ الصِّفَةِ كَوْنُهُ حَيًّا، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ
الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ، وَجَبَ كَوْنُهُ مُدْرِكًا إِذَا وُجِدَتِ الْمُدْرَكَاتُ، وَإِلَّا انْتَقَضَ كَوْنُهُ
مُقْتَضِيًّا.

١. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «فَقَدْ».

٢. قَرَصَ الْبَرَاغِيثُ: لَسَعَهَا. الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٥٠ (قَرَصَ).

٣. فِي «د»: «يَجْعَلُهُ».

٤. فِي «د»: «أَنَّهُ».

٥. فِي «د»: «لَهُ».

٦. فِي «أ، ب، ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَا يَحْصُلُ».

[[إثبات كونه تعالى سميعاً بصيراً]]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَأَجِبْ كَوْنَهُ سَمِيعاً بَصِيراً؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يُدْرِكَ^١ الْمُدْرَكَاتِ إِذَا وُجِدَتْ^٢، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ قَوْلُنَا: «سَمِيعٌ بَصِيرٌ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: مَعْنَى قَوْلُنَا: «سَمِيعٌ بَصِيرٌ» الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ عَلَى صِفَةِ يَجِبُ أَنْ يُدْرِكَ الْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ إِذَا وُجِدَتْ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ حَيّاً لَا آفَةً بِهِ. يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى كَانَ الْوَاحِدُ مِنَّا حَيّاً، وَالْآفَاتُ وَالْمَوَانِعُ مُرْتَفِعَةً عَنْهُ، سُمِّيَ سَمِيعاً بَصِيراً. فَلَوْ كَانَتْ هُنَاكَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ حَيّاً لَا آفَةً بِهِ، وَلَا تَحْصُلُ تِلْكَ الصِّفَةُ، فَلَا يَكُونُ سَمِيعاً بَصِيراً، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

فَأَمَّا قَوْلُنَا: «إِنَّهُ سَامِعٌ وَبَصِيرٌ» فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ مُدْرِكاً لِلْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى كَوْنِهِ حَيّاً. وَهَذِهِ الصِّفَةُ - أَعْنِي كَوْنَهُ مُدْرِكاً - لَا تَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الْمُدْرَكَاتِ، وَكَوْنَهُ سَمِيعاً بَصِيراً لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ، فَعَلِمَ بِمَا قُلْنَا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ حَيٌّ - بِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ - وَالْمَوَانِعُ وَالْآفَاتُ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعاً بَصِيراً. وَنَصِفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَلَا نَصِفُهُ بِأَنَّهُ سَامِعٌ وَبَصِيرٌ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ.

١. فِي «د»: + «كُلٌّ».

٢. فِي «أ، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: + «لِأَنَّهُ حَيٌّ لَا آفَةٌ بِهِ».

٣. قَارِنِ: الْمُلْتَخَصَ، ص ٩٨؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٤٨.

٤. فِي «د»: - «أَنْ».

٥. فِي «د»: «بَعْدَهُ».

إثبات كونه تعالى مُريداً و كارهاً

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَمِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى - وَإِنْ كَانَتْ عَنْ عِلَّةٍ^١ - كَوْنُهُ مُرِيداً وَكَارِهاً؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَدْ أَمَرَ وَأَخْبَرَ وَنَهَى، وَلا يَكُونُ الْأَمْرُ وَالْخَبَرُ أَمِراً وَلا خَبِيراً إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، وَالنَّهْيُ^٢ لَا يَكُونُ نَهْياً^٣ إِلَّا بِالْكَرَاهَةِ^٤».

شَرَحَ ذَلِكَ: هَذَا الْفَصْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ وَخَبَرَ وَنَاهٍ وَمُنْكَرٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَمْرَ وَالْخَبَرَ لَا يَكُونَانِ كَذَلِكَ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ^٦ لَا يَكُونُ نَهْياً^٧ إِلَّا بِالْكَرَاهَةِ^٨.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ وَخَبَرَ وَنَاهٍ^٩ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «كَيْفَ تَسْتَدِلُّونَ عَلَى كَوْنِهِ مُرِيداً بِكَوْنِهِ أَمِراً وَمُخْبِراً، وَلا يَصِحُّ كَوْنُهُ أَمِراً إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ كَوْنِهِ مُرِيداً؟»

وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ كَوْنُهُ أَمِراً إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ

١. فِي هَامِش «أ، ب»: يَعْنِي هُمَا صِفَتَا مَعْنَى؛ لِأَنَّ عِنْدَ الْمُرْتَضَى (قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ) الْقَدِيمَ تَعَالَى مُرِيدٌ بِإِرَادَةٍ وَكَارِهٌ بِكَرَاهَةٍ.

٢. فِي «د»: + «كَذَلِكَ».

٣. فِي «د»: + «وَالْإِنْكَارُ لَا يَكُونُ إِنْكَاراً».

٤. فِي «د»: «بِالْكَرَاهِيَةِ».

٥. قَارِنَ: الْمُلْتَخَصَ، ص ٣٧٠؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٤٩.

٦. فِي «د»: + «وَالْإِنْكَارُ».

٧. فِي «د»: «بِالْكَرَاهِيَةِ».

٨. فِي «د»: - «وَنَاهٍ».

كَوْنُهُ مُرِيداً^١، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلاً لِلْآخَرِ، فَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ ثَبِتَ مَا أُرْدَنَاهُ.
وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ وَالْخَبَرَ لَا يَكُونَانِ كَذَلِكَ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، أَنَا نَجِدُ مَا
هُوَ بِصِغَةِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمراً، مِثْلُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»^٢، وَقَوْلِهِ:
«وَأَسْتَفْزِرُ مَنْ أَسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ»^٣؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْأَمْرِ
فَالْمُرَادُ بِهِ التَّهْدِيدُ، لَا غَيْرَ.

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا»^٤، وَقَوْلِهِ: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ
فَاتَنَشَرُوا فِي الْأَرْضِ»^٥، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ الْإِبَاحَةُ، لَا غَيْرَ.
وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ»^٦، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاتُّوا
بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ»^٧، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَتَتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا»^٨؛ فَإِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ
الْأَلْفَاظِ وَإِنْ كَانَتْ بِصِغَةِ الْأَمْرِ فَالْمُرَادُ بِهَا غَيْرُ الْأَمْرِ، بَلْ إِبْخَارٌ عَنْ تَكْوِينِ الشَّيْءِ
و^٩ سُرْعَتِهِ، وَعَنْ تَقْرِيعِ^{١٠} الْعَرَبِ وَتَحْدِيثِهِمْ.

فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّغَةُ تَسْتَعْمَلُ فِي الْأَمْرِ وَفِي غَيْرِ الْأَمْرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَصَّ

١. فِي «د»: + «بِالْأَمْرِ».

٢. فَصَّلَتْ (٤١): ٤٠.

٣. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٦٤.

٤. الْمَائِدَةُ (٥): ٢.

٥. الْجُمُعَةُ (٦٢): ١٠.

٦. الْبَقَرَةُ (٢): ٦٥.

٧. الْبَقَرَةُ (٢): ٢٣.

٨. فَصَّلَتْ (٤١): ١١.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ».

١٠. قَرَعْتُ فَلَانًا بِكَذَا وَكَذَا: إِذَا وَبَّخْتَهُ بِهِ. جُمُهرَةُ اللُّغَةِ، ج ٢، ص ٧٦٩ (قَرَعَ).

بالأمرِ إلّا بالقصدِ والإرادة. والكلامُ في النهيِ واقتضائه للكرَاهة^١ يَجْري مَجْرى الأمرِ سِوَاءً.

وإذا ثَبَّتَ بما قَدَّمَنا^٢ كَوْنُ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ أَمِراً، وبما يَبَيَّنُهُ أَيْضاً أَنَّ الأَمْرَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إلّا بالإرادة، والنهي لا يَكُونُ كَذَلِكَ إلّا بالكرَاهة^٣، ثَبَّتَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُرِيدٌ وَكَارِهٌ.

[إِثْبَاتُ أَنَّ إِرَادَتَهُ تَعَالَى حَادِثَةٌ لَا فِي مَحَلٍّ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ تَعَالَى هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لِنَفْسِهِ؛ لَوْجُوبُ كَوْنِهِ مُرِيداً وَكَارِهاً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ. وَلَا لِعِلَّةٍ قَدِيمَةٍ، عَلَى مَا سَبَّطَلُ بِهِ الصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ. وَلَا لِعِلَّةٍ مُحَدَّثَةٍ فِي غَيْرِ حَيٍّ؛ لِإِفْتِقَارِ الْإِرَادَةِ إِلَى بُنْيَةٍ مَخْصُوصَةٍ مِثْلِ الْقَلْبِ. وَلَا لِعِلَّةٍ مُوجُودَةٍ فِي حَيٍّ؛ لَوْجُوبِ رَجُوعِ حُكْمِهَا إِلَى ذَلِكَ الْحَيِّ. فَلَمْ يَبَقْ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ لَا فِي مَحَلٍّ»^٤.

شَرَحَ ذَلِكَ: إِذَا ثَبَّتَ بِمَا قَدَّمَنا أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى مُرِيدٌ وَكَارِهٌ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَسْتَحَقَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِعِلَّةٍ، أَوْ لَا لِنَفْسِهِ وَ^٥ لَا لِعِلَّةٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لِنَفْسِهِ^٦؛ لِأَنَّهُ يَوْدِي إِلَى أَنْ يَكُونَ مُرِيداً

١. في «د»: «الكرَاهة».

٢. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «قَدَّمَنا».

٣. في «د»: «بالكرَاهية».

٤. قَارِنَ: المُلَخَّص، ص ٣٧٠؛ تَهْيِيدُ الْأَصُول، ص ٥٥.

٥. في المطبوع: - «تَعَالَى».

٦. في «أ»: «أَوْ».

٧. في «ب»: - «أَوْ لِعِلَّةٍ ... لِنَفْسِهِ».

للشيء كارهاً له على وجه واحد في وقت واحد، وذلك مُحالٌ.
وإنما قلنا ذلك لأنه لا شيء يصح أن يكون مُراداً، إلا ويحب أن يكون سبحانه مُريداً له إذا كان مُريداً لنفسه. وكذلك لا شيء يصح أن يكون مكروهاً، إلا ويحب أن يكون سبحانه كارهاً له إذا كان كارهاً لنفسه. ولا مُراد إلا ويصح أن يكون مكروهاً، ولا مكروه إلا ويصح أن يكون مُراداً. وفي ذلك وجوب ما قَدَّمناه، من كونه مُريداً للشيء كارهاً له^١ على وجه واحد في زمان واحد، ومعلوم ضرورةً خلاف ذلك.

وَبِمِثْلِ ما قُلناه يَبْطُلُ أن يَسْتَحِقَّ سُبْحانَهُ هاتينِ الصفتينِ لا لِنَفْسِهِ ولا لِعِلَّةٍ؛ لأنَّه لا اختصاصَ له حينئذٍ بِمُرادٍ ولا بِمَكْرُوهٍ، وكانَ يُؤدِّي ذلك إلى كَوْنِهِ تَعالَى مُريداً للأشياء كارهاً لها، وقد عَلِمنا^٢ خِلافَهُ.

وإن كانَ مُريداً وكارهاً لِمَعْنَى، فلا يَخْلُو ذلك المَعْنَى مِن أن يَكُونَ مُحدثاً أو قَدِيماً. فإن كانَ قَدِيماً فلا يَجوزُ ذلك؛ لأنَّه كانَ يُؤدِّي إلى أن يَكُونَ مِثْلَ القَدِيمِ تَعالَى؛ لِمُشارَكَةِ له في القَدِيمِ^٣، وذلك باطلٌ. وسُنْشِعُ الكلامَ في ذلك إذا انتَهينا إلى نَفْسي قَدِيمٍ آخَرَ^٤ معه - إن شاء اللهُ -.

وإن كانَ ذلك المَعْنَى مُحدثاً فلا يَخْلُو مِن أن يَكُونَ موجوداً في جَمادٍ، أو في حَيٍّ غيرِ القَدِيمِ سُبْحانَهُ، أو أن يَكُونَ موجوداً لا في مَحَلٍّ.
لا يَجوزُ أن يَكُونَ موجوداً في حَيٍّ آخَرَ؛ لأنَّه كانَ يَحِبُّ أن يَكُونَ حُكْمُ ذلك

١. في المطبوع: - «له».

٢. في هامش «أ»: «ثبت».

٣. في «د»: «نفي القديم» بدل قوله «له في القدم».

٤. في «د»: - «آخر».

المعنى راجعاً إلى ذلك الحيّ، وَ يَسْتَحِيلُ حِينَئِذٍ إِيجَابُهُ الْحُكْمَ لِلْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ.
و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ موجوداً فِي جَمَادٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُبْنَى الْجَمَادُ
بُنْيَةَ الْحَيِّ، وَ كَانَ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْفَسَادِ.
فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ^١ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ المعنى موجوداً لا فِي مَحَلٍّ؛ لِيَصِحَّ كَوْنُهُ
تَعَالَى مُرِيداً^٢ وَ كَارِهاً.

انْفِي المائِيَّةِ عَنْهُ تَعَالَى

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ صِفَةٌ فِي
نَفْسِهِ زَائِدَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهَا مَعْقُولٌ، وَ إِبْثَاتٌ مَا لَا حُكْمَ لَهُ مَعْقُولٌ مِنَ
الصفاتِ يُفْضِي إِلَى الْجَهَالَاتِ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: ذَهَبَ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّيُّ^٤ إِلَى أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى
الصفاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَ سَمَّاها مائِيَّةً، وَ حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضاً.

١. فِي «ب» :- «يُوَدِّي إِلَى ... ذَلِكَ».

٢. فِي «ج» :- «و».

٣. قَارِنَ: الْمُلْتَخَصَ، ص ١٣٠؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٥٨.

٤. مِنْ رِوَايَاتِ الْمُعْتَزِلَةِ، ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو، شَيْخُ الضَّرَّارِيَّةِ. فَمِنْ نَحْلَتِهِ قَالَ: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ
الْأُمَّةِ فِي الْبَاطِنِ كُفَّاراً؛ لِجَوَازِ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمْ. وَ يَقُولُ: الْأَجْسَامُ إِنَّمَا هِيَ أَعْرَاضُ
مَجْتَمِعَةٍ، وَ إِنَّ النَّارَ لَا حَرَّ فِيهَا، وَ لَا فِي الثَّلْجِ بَرْدٌ، وَ لَا فِي الْعَسَلِ حَلَاوَةٌ، وَ إِنَّمَا يُخْلَقُ ذَلِكَ عِنْدَ
الذُّوقِ وَ اللَّمَسِ ... وَ قَالَ حَنْبَلٌ: دَخَلْتُ عَلَى ضِرَارِ بْنِ عَدَدٍ، وَ كَانَ مَشْهُوْهاً، وَ بِهِ فَالَجٌ، وَ كَانَ
مُعْتَزِلِيّاً، فَأَنْكَرَ الْجَنَّةَ وَ النَّارَ، وَ قَالَ: اخْتَلَفَ فِيهِمَا هَلْ خُلِقْنَا بَعْدَ أَمٍّ لَا. فَوُثِبَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ
الْحَدِيثِ، وَ ضَرَبُوهُ ... قَالُوا: أَخْفَاهُ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ حَتَّى مَاتَ. سَيَرُ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ، ج ١٠،
ص ٥٤٤. رَاجِعْ أَيْضاً: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلذَّهَبِيِّ، ج ٥، ص ٧٣٨؛ مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ، ج ٢، ص ٣٢٨؛
لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٤، ص ٣٤١؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٣، ص ٢١٥.

و الصحيح أنه لا صفة له زائدة على الصفات التي ذكرناها.
والذي يدل على ذلك أن الطريق إلى إثباته تعالى أفعاله لا غير، على ما مضى القول فيه. فينبغي أن يكون طريق إثبات صفاته أيضاً الفعل، إما بنفسه، أو بواسطة. و لا صفة للفعل تقتضي أن له مائية، فيجب نفيها^١ عنه تعالى.
و إنما قلنا ذلك لأن مجرد الفعل يدل على كونه قادراً، و^٢ إحصاءه يدل على كونه عالماً، و وقوعه على وجه دون وجه يدل على كونه مريداً و كارهاً، و ثبوت هذه الصفات يدل على كونه^٣ حياً و موجوداً، و كونه حياً يقتضي كونه مدركاً إذا وجدت المدركات. فلم يبق للفعل صفة أو حكم يدل على المائية التي ادّعوها، فيجب نفيها؛ لأننا إن لم نقل ذلك أدّى إلى الجهالات.
و أيضاً فلا يجوز إثبات صفة للموصوف ما لم يكن لها حكم؛ لأننا لو أثبتناها بلا حكم لم ينفصل ثبوتها من نفيها، وذلك لا يجوز.
و لا حكم للمائية التي ادّعوها؛ لأن جميع الأحكام المعقولة يمكن إسنادها إلى الصفات التي ذكرناها، و ما عدا ذلك يجب نفيها، و متى لم نقل ذلك لزم أن يكون له^٤ مائيات كثيرة، و إن لم يكن لها أحكام. و لزم أيضاً أن يكون للجواهر و السواد و سائر الأجناس صفات زائدة على الصفات المعقولة، و إن لم يكن لها أحكام، و ذلك يؤدّي إلى الجهالات.

١. في «ب»: «نفسها».

٢. في «ب»: «أو».

٣. في «ج»: - «قادراً و إحصاءه ... كونه».

٤. في «د»: - «حكم».

٥. في هامش «أ، ب»: «لله».

فأما شبهة ضرارٍ في ذلك فهي أن قال: أجمع المسلمون على أن الله سبحانه أعلم بنفسه من كل أحد. قال^١: فالصفات التي علمناها لا يجوز أن يكون أعلم بها منّا، فينبغي أن يكون ذلك مصروفاً إلى المائنة التي ادّعاها.

فأول ما في ذلك أنه يلزم على ذلك أن يكون لسانر الأشياء مائنة لا يعلمها غيره؛ لأنهم يقولون: الله تعالى أعلم بالأشياء منّا. ويلزم أيضاً أن يكون له مائنة لا يعلمها إلا أنبياءه؛ لأنهم يقولون: الأنبياء أعلم بالله منّا. وكل ذلك باطل بالاتفاق.

و معنى قولهم: «الله أعلم بنفسه منّا» أنه يعلم من تفاصيل معلوماته و مقدوراته ما لا يعلمه غيره؛ لأن معلوماته و مقدوراته لا نهاية لها، ويستحيل أن يعلمها غيره.

فهذه جملة كافية في هذا الباب.

[إثبات كونه تعالى قادراً فيما لم يزل]

مسألة: قال سيدنا^٢ المرتضى (رضي الله عنه): «و يجب أن يكون سبحانه فيما لم يزل قادراً؛ لأنه لو تجدد له ذلك، لم يكن قادراً إلا بقدره محدثة، ولا يمكن إسناد إحداثها إلا إليه، فيؤدي إلى تعلّق كونه قادراً بكونه محدثاً و كونه محدثاً بكونه قادراً.

و ثبوت كونه قادراً فيما لم يزل يقتضي أن يكون فيما لم يزل^٣ موجوداً حياً^٤.

١. في «ب»: + «قال».

٢. في «د» و المطبوع: «السيد».

٣. في «ج»: - «يقتضي ... لم يزل».

٤. في المطبوع: - «موجوداً».

٥. قارن: الملخص، ص ١٢٣؛ تهديد الأصول، ص ٦٠.

شَرُحَ ذَلِكَ: لَا يَخْلُو كَوْنُهُ سُبْحَانَهُ قَادِرًا مِنْ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ، أَوْ يَكُونَ مُتَجَدِّدًا. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ثَبَتَ مَا أَرَدْنَاهُ^١، وَإِنْ كَانَ مُتَجَدِّدًا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ إِلَّا لِتَجَدُّدِ مَعْنَى.

وَأَمَّا فَلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا شَرْطَ مَعْقُولٍ يَقِفُ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ - كَمَا نَقُولُ فِي كَوْنِهِ مُدْرِكًا: إِنَّهُ يَقِفُ عَلَى وَجُودِ الْمُدْرِكِ^٢؛ - لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا عَدَمُ الْمَقْدُورِ، وَهُوَ حَاصِلٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ قَادِرًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا لِمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا أَوْ قَدِيمًا.

فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا وَجَبَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَوْجِبَ لَهُ حَاصِلٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ. عَلَى أَنَّا سَنُبَيِّنُ فِيمَا بَعْدَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَجُودُ مَعْنَى قَدِيمٍ مَعَهُ تَعَالَى.

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُحَدَّثًا فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا حَاجَةَ كُلِّ مُحَدِّثٍ إِلَى مُحَدِّثٍ، وَذَلِكَ الْمُحَدِّثُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا؛ لِيَصِحَّ مِنْهُ إِيْجَادُ الْفَعْلِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ غَيْرَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ^٣ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَوْجُودًا لَا فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي مَحَلٍّ، لَا يَخْتَصُّ بِهِ تَعَالَى، بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَحَلِّ، أَوْ بِمَا ذَلِكَ الْمَحَلُّ بَعْضُهُ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ الْإِرَادَةِ.

١. فِي «ب»: «أُورِدْنَاهُ».

٢. فِي هَامِش «أ»: «الْمُدْرِكَاتِ».

٣. فِي «ب»: - «قَادِرًا لِيَصِحَّ ... أَنْ يَكُونَ».

ولا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فعلاً لَا فِي مَحَلٍّ غَيْرِهِ تَعَالَى. وَفِي ذَلِكَ وَجُوبُ كَوْنِهِ قَادراً
أَوَّلًا حَتَّى يَصِحَّ مِنْهُ إِيْجَادُ الْفِعْلِ، وَعَلَى هَذَا الْفَرَضِ لَا يَكُونُ قَادراً إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ
ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَفِي ذَلِكَ تَعَلُّقُ كَوْنِهِ قَادراً بِكَوْنِهِ فاعِلاً، وَكَوْنِهِ فاعِلاً بِكَوْنِهِ قَادراً، وَ
ذَلِكَ لَا يَصِحُّ.

فَإِذَا ثَبَّتَ بُطْلَانُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ ثَبَّتَ وَجُوبُ كَوْنِهِ قَادراً فِيمَا لَمْ يَزَلْ.
وَإِذَا ثَبَّتَ كَوْنَهُ قَادراً فِيمَا لَمْ يَزَلْ وَجَبَ كَوْنُهُ مَوْجُوداً حَيّاً فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا
أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَادراً إِلَّا وَهُوَ حَيٌّ مَوْجُودٌ.

إثبات كونه تعالى عالماً فيما لم يزل

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً فِيمَا لَمْ
يَزَلْ؛ لِأَن تَجَدُّدَ كَوْنِهِ عَالِماً يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِحُدُوثِ عِلْمٍ، وَلَا يَقَعُ الْعِلْمُ إِلَّا مِمَّنْ هُوَ
عَالِمٌ»^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: كَوْنُ الْقَدِيمِ عَالِماً لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ حَاصِلاً فِيمَا لَمْ يَزَلْ، أَوْ
تَجَدُّدَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلاً.
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ.

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ لَا شَرَطَ مَعْقُولٍ يَقِفُ تَجَدُّدُ هَذِهِ
الْصِفَةِ عَلَيْهِ، كَمَا قُلْنَاهُ فِي كَوْنِهِ تَعَالَى مُدْرِكاً أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَى وَجُودِ^٢ الْمُدْرِكِ^٣. وَإِنَّمَا

١. فِي «د»: «مَنْ عَالِمٌ» بَدَلِ «مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ».

٢. قَارِنِ: الْمُلْتَخَصَ، ص ١٢٤؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٦١.

٣. فِي «ج»: «الْمَوْجُود».

٤. فِي هَامِشِ «أ»: «الْمُدْرَكَاتُ».

قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ يَصِحُّ تَعَلُّقُ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا بِهِ، وَإِنْ امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الْمُنْدَرِكِ.
أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا يَعْلَمُ مَا كَانَ أَمْسٍ، وَيَعْلَمُ الصَّوْتَ بَعْدَ تَقْصِيهِ، وَيَعْلَمُ
الْجِسْمَ بَعْدَ احْتِجَابِهِ مِنْهُ، وَيَعْلَمُ الْقِيَامَةَ وَمَا وَعَدَ اللَّهُ فِيهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِنْ
كَانَ كُلُّ ذَلِكَ مَعْدُومًا؟ فَعَلِمَ أَنَّ الْمَعْدُومَ يَصِحُّ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ كَوْنَهُ عَالِمًا لِمَعْنَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ
قَدِيمًا أَوْ مُحَدَّثًا.

فَلَوْ كَانَ قَدِيمًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فِيمَا لَمْ يَزَلْ، وَتَبَتَ بِذَلِكَ مَا أَرَدْنَاهُ. عَلَى
أَنَّا سَنُفْسِدُ وَجُودَ قَدِيمٍ مَعَهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ.
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحَقَّ هَذِهِ الصِّفَةُ^١ لِمَعْنَى مُحَدَّثٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَانَ يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا لَا فِي مَحَلٍّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ فِي الْمَحَلِّ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ
رَاجِعًا إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ، أَوْ مَا ذَلِكَ الْمَحَلِّ بَعْضُهُ، أَوْ كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ، عَلَى مَا
بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ الْإِرَادَةِ.

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَوْجُودًا لَا فِي مَحَلٍّ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِهِ سُبْحَانَهُ، لَا
غَيْرَ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْقَادِرِينَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ فَعْلًا إِلَّا فِي مَحَلٍّ. وَلَوْ كَانَ هُوَ
الْفَاعِلُ لِذَلِكَ الْمَعْنَى لَوَجَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ كَوْنُهُ عَالِمًا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِمَّنْ هُوَ
عَالِمٌ بِمَعْلُومِهِ، أَوْ بِبَعْضِ شَرَائِطِهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْوُجُوهِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْإِعْتِقَادُ فَيَكُونُ
عِلْمًا، لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ كَوْنِهِ عَالِمًا، عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَعَلَى هَذَا الْفَرَضِ لَا
يَكُونُ عَالِمًا إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الْعِلْمِ، وَفِي ذَلِكَ تَعَلُّقُ كَوْنِهِ عَالِمًا بِوُجُودِ الْعِلْمِ، وَتَعَلُّقُ
وُجُودِ الْعِلْمِ بِتَقَدُّمِ كَوْنِهِ عَالِمًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

١. في «د»: «الصفات».

[إثبات كون صفاته تعالى نفسية]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَجُوبُ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا نَفْسِيَّةٌ، وَادِّعَاءُ وَجُوبِهَا لِمَعَانٍ قَدِيمَةٍ يُبْطِلُ صِفَاتِ النَّفْسِ. وَلِأَنَّ الْاِشْتِرَاكَ فِي الْقِدَمِ يُوْجِبُ التَّمَاثُلَ وَ الْمُشَارَكَةَ فِي سَائِرِ صِفَاتِ النَّفْسِ»^١.

شَرْحُ ذَلِكَ: قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَاجِبَةٌ لَهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ. فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُسْتَدَّةً^٢ إِلَى النَّفْسِ، وَلَا تَكُونَ مُسْتَدَّةً^٣ إِلَى مَعْنَى قَدِيمٍ عَلَى مَا يَقُولُونَ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَنَا طَرِيقٌ نُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ صِفَاتِ النَّفْسِ وَ صِفَاتِ الْمَعْنَى. فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدَ الصِّفَةِ، أَوْ كَيْفِيَّةً اسْتِحْقَاقِهَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدَ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَاصِلٌ فِي صِفَاتِ النَّفْسِ وَ صِفَاتِ الْمَعْنَى، فَلَا يَقَعُ إِذَنْ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

وَ كَيْفِيَّةُ الْاِسْتِحْقَاقِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْوَجُوبُ، وَالْآخَرُ الْجَوَازُ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ جَوَازَ الصِّفَةِ طَرِيقٌ إِلَى كَوْنِهَا مَعْنَوِيَّةً، بِالِاتِّفَاقِ، وَبِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي بَابِ^٦ إِبْثَابِ الْمَعَانِي. فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْوَجُوبُ طَرِيقاً إِلَى إِبْثَابِ صِفَاتِ النَّفْسِ.

١. قَارِن: الْمُلَخَّص، ص ٤١؛ تَهْيِيدُ الْأَصُول، ص ٦٦.

٢. فِي الْمَطْبُوع: «مُسْتَدَّة».

٣. فِي الْمَطْبُوع: «مُسْتَدَّة».

٤. فِي «د»: «الصفات».

٥. فِي «د»: - «أَوْ كَيْفِيَّةٌ ... الصِّفَةِ».

٦. فِي «د»: - «بَاب».

و متى لم نراع ما قلناه، أدّى إلى انسداد طريق الفرق بين صفات المعنى و صفات النفس، و ذلك باطل بالاتفاق.

و ممّا يدلّ على أنّ هذه الصفات نفسية أنّها لو كانت لمعان قديمة، لوجب فيها أن تشارك القديم في جميع صفاته الحاصلة له، و لكنّ يجب أن يكون هو تعالى على صفات هذه المعاني. فيجب من ذلك أن يكون العالم القادر الحي بصفة العلم و القدرة و الحياة، و يجب أن يكون العلم و القدرة و الحياة بصفة العالم القادر الحي، و ذلك محال.

و إنّما قلنا ذلك لأنّ هذه المعاني إذا كانت قديمة، فقد شاركت القديم تعالى في أخص صفاته النفسية^١؛ لأنّه لا صفة له تعالى أخص من كونه قديماً؛ لأنّ بها يخالف سائر الموجودات و المعدومات؛ لأنّ جميع صفاته الأخر يشاركه فيها غيره، مثل كونه قادراً عالماً حياً مريداً كارهاً، فلا يجوز أن يخالف ما [يخالفه]^٢ بواحدة منها.

و إذا كان كونه قديماً أخص صفاته، وجب أن يكون ما شاركه فيها مثلاً له؛ لأنّ المشتركين في صفة من صفات النفس وجب أن يكونا مثليين مشتركين في سائر صفات النفس. ألا ترى أنّ السوادين و الجوهرين لما اشتركا في كونهما سوادين و جوهرين وجب أن يكون كلّ واحد من السوادين مثلاً لصاحبه و ساداً مسدّه؟ و كذلك القول في الجوهرين.

و إذا بطل أن يكون استحقاقه لهذه الصفات لمعان قديمة، وجب أن يكون استحقاقه لها للنفس - على ما بيّناه - .

١. في المطبوع: «النفسانية».

٢. في (أ، ب، ج): «بخالف»؛ في (د): «- ما يخالفه».

[استحالة خروجه تعالى عن هذه الصفات]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ سُبْحَانَهُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِاسْتِنَادِهَا إِلَى النَّفْسِ».^١

شَرَحَ ذَلِكَ: إِذَا ثَبَّتَ [مَا] ^٢ دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ نَفْسِيَّةٌ، وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِيلَ خُرُوجُهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ صِفَاتِ النَّفْسِ لَا يَجُوزُ خُرُوجُ الْمَوْصُوفِ عَنْهَا. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ صِفَةَ النَّفْسِ هِيَ الَّتِي يُمَازِلُ بِهَا الْمَوْصُوفُ مَا يُمَازِلُهُ، وَيُخَالِفُ بِهَا مَا [يُخَالِفُهُ] ^٣. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ الْمَوْصُوفُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُمَازِلًا لغيره أَوْ مُخَالِفًا لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَأَيْضًا قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْجَوْهَرَ يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ جَوْهَرًا لِنَفْسِهِ، وَالسَّوَادُ يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ سَوَادًا لِنَفْسِهِ، وَيَسْتَحِيلُ خُرُوجُهُمَا عَنْ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ؛ لِكُونِهِمَا نَفْسِيَّتَيْنِ. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَانِعًا فِي سَائِرِ صِفَاتِ النَّفْسِ، وَفِي مِثْلِ ذَلِكَ اسْتِحَالَةُ خُرُوجِهِ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهَا لِلنَّفْسِ.

[إثبات كونه تعالى غنيًا]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيَجِبُ كَوْنُهُ غَنِيًّا غَيْرَ مُتَحْتَاجٍ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَنْتَفِعُ وَيَسْتَصِيرُ، وَيُوَدِّي ذَلِكَ إِلَى كَوْنِهِ جَسَمًا».^٤

١. قَارِنَ: الْمُلْتَخَصَ، ص ٤١؛ تَهْيِيدُ الْأُصُولِ، ص ٧٢.

٢. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «بِمَا».

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «خَالِفُهُ».

٤. فِي «د»: «- ذَلِكَ».

٥. قَارِنَ: الْمُلْتَخَصَ، ص ١٩٥؛ تَهْيِيدُ الْأُصُولِ، ص ٧٩.

شَرَحَ ذَلِكَ: الذي يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ غَنِيٌّ غَيْرٌ مُتَحَاجٍ أَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَالسُّرُورُ، أَوْ مَا أَذَى إِلَيْهِمَا، أَوْ الْمَصَازِ وَالْغُومُ، أَوْ مَا أَذَى إِلَيْهِمَا، أَوْ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَالْمَنَافِعُ وَالْمَصَازِ وَالسُّرُورُ وَالْغُومُ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ. فَمَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَالْمَصَازِ^١، وَمَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَالْمَصَازِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَاجَةُ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَاجَةُ كَانَ غَنِيًّا. وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ غَنِيًّا عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: دُلُّوا عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ، حَتَّى يَتِمَّ لَكُمْ^٢ مَا فَرَعْتُمْ عَلَيْهِ.

قُلْنَا: الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ لَا يَجُوزَانِ إِلَّا عَلَى الْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُشْتَهَى إِذَا أَدْرَكَ مَا يَشْتَهِيهِ أَنْ يَصْلُحَ عَلَيْهِ جِسْمُهُ، وَإِذَا أَدْرَكَ مَا يَنْفُرُ عَنْهُ فَسَدَ عَلَيْهِ جِسْمُهُ. وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، عَلَى مَا سَبَّيْنَاهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْفَصْلَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَجُوزَ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ وَالنَّفَارُ.

و^٣ أَيْضًا فَلَوْ جَازَتْ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهِيًّا لِنَفْسِهِ، أَوْ لَشَهْوَةٍ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهِيًّا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَوَجَبَ أَنْ يَفْعَلَ مِنْ الْمُشْتَهَيَاتِ مَا لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَيَفْعَلَهَا قَبْلَ أَنْ فَعَلَهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ.

١. فِي «د»: - «فَمَنْ لَا يَجُوزُ ... الْمَصَازِ».

٢. فِي «د»: «فَمَنْ».

٣. فِي «د»: «حَتَّى يَسْتَمَّ بِكُمْ».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: + «تَعَالَى».

٥. فِي «د»: - «و».

و لو كَانَ مُشْتَهِيًا لِمَعْنَى، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُحَدَّثًا أَوْ قَدِيمًا.
و كَوْنُهُ قَدِيمًا، يَبْطُلُ بِمَا أَبْطَلْنَا بِهِ وَجُودَ قَدِيمٍ آخَرَ مَعَهُ فِيَمَا مَضَى.
و لَوْ كَانَ مُحَدَّثًا، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يُوْجَدَ فِي مَحَلٍّ، أَوْ لَا فِي مَحَلٍّ.
فَلَوْ كَانَ فِي مَحَلٍّ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ رَاجِعًا إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ، أَوْ مَا ذَلِكَ
الْمَحَلُّ بَعْضُهُ، أَوْ^١ كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ.

و لَوْ كَانَ مَوْجُودًا لَا فِي مَحَلٍّ، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ مِنَ الشَّهْوَةِ وَ الْمُشْتَهَى مَا لَا
نِهَآيَةَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ، وَ كَانَ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْمُلْجَبِ إِلَى ذَلِكَ، وَ
ذَلِكَ أَيْضًا فَاسِدٌ.

و يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ نَافِرًا لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ^٢ أَنْ يَكُونَ نَافِرًا عَنْ كُلِّ
مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ^٣ نَافِرًا عَنْهُ، وَ ذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ^٤ شَيْئًا مِنَ الْمَوْجُودَاتِ، وَ
قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

و النَّفَارُ الْقَدِيمُ يَبْطُلُ بِمَا أَبْطَلْنَا بِهِ الشَّهْوَةَ الْقَدِيمَةَ.
و النَّفَارُ الْمُحَدَّثُ يَبْطُلُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ
مِنَ الشَّهْوَةِ، فَلَوْ قَرَضْنَا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ضِدِّهِ أَدَّى إِلَى مَا أَفْسَدَنَاهُ.
فَبَانَ بِطُلَانِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَهِيًا وَ لَا نَافِرًا.
و فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ وَ جُوبِ^٥ كَوْنِهِ تَعَالَى غَنِيًّا - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - .

١. فِي «د»: - «أَوْ».

٢. فِي «ب»: «يُوجِبُ».

٣. فِي «د»: - «نَافِرًا لِنَفْسِهِ ... أَنْ يَكُونَ».

٤. فِي «ب، ج»: «أَنْ يَفْعَلَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَجُوب».

[استحالة كونه تعالى جسماً]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَةِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ؛ لِقِدَمِهِ، وَحُدُوثِ هَذِهِ أَجْمَعٍ. وَلَئِنَّهُ فَاعِلُ الْأَجْسَامِ، وَالْجِسْمِ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْجِسْمِ»^٢.

شَرَحَ ذَلِكَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ جِسْماً؛ لَئِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ أَذَى إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا كَوْنُهُ مُحَدَّثاً؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَمَا دَلَّ عَلَى حُدُوثِ بَعْضِهَا دَالٌّ عَلَى حُدُوثِ جَمِيعِهَا، وَذَلِكَ يُبْطِلُ قِدَمَهُ تَعَالَى الَّذِي دَلَّلْنَا عَلَى وَجُوبِهِ لَهُ.

أَوْ يُوْذِي إِلَى قِدَمِ الْأَجْسَامِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى حُدُوثِهَا. وَكُلُّ مَا أَذَى إِلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا، وَجَبَ أَنْ يُحَكَّمَ بَفْسَادِهِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ تَمَاثُلُ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ، وَمُحَالٌّ فِي مِثْلَيْنِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَدِيماً وَالْآخَرُ مُحَدَّثاً.

هَذَا إِذَا قَالُوا: «إِنَّهُ سُبْحَانَهُ جِسْمٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، مِثْلُ الْأَجْسَامِ الْمَوْجُودَةِ فِي»^٣ الشَّاهِدِ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ»، فَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِي الْعِبَارَةِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْجِسْمَ عَلَى مَا لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَهْلُ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ الْجِسْمَ جِسْماً إِلَّا

١. فِي «د»: - «السَّيِّد».

٢. قَارِنَ: الْمُلَخَّصَ، ص ٢٠١؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٧٤.

٣. فِي «د»: «عَنْ».

إذا كَانَ له طَوْلٌ وَعَرْضٌ وَعُمُقٌ. فَمَنْ وَضَعَ هذه العبارة على ما لَيْسَ له هذه الصفة كَانَ مُخْطِئاً في اللغة، وَخِلَافُهُ لَا يُعْتَدُّ به.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى بِصِفَةٍ^١ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْهَا إِلَّا وَقَدْ ثَبَّتَ حَدُوثَهُ، فَلَوْ كَانَ بِصِفَةٍ^٢ شَيْءٍ مِنْهَا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُحْدَثاً، وَقَدْ بَيَّنَّا قَدَمَهُ. وَأَيْضاً فَلَوْ كَانَ بِصِفَةٍ شَيْءٍ مِنْهَا، وَكَانَتْ هَذِهِ الْأَعْرَاضُ لَا تَوْجَدُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ، أَذَى ذَلِكَ إِلَى قَدَمِ الْمَحَالِّ^٣، وَذَلِكَ فَاسِدٌ.

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِسْماً عَلَى الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَحَالَ مِنْهُ فِعْلُ الْأَجْسَامِ؛ بِدَلَالَةِ تَعَذُّرِهَا عَلَيْنَا، وَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ إِلَّا كَوْنُنَا أَجْسَاماً. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَادِراً بِقُدْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِراً لِنَفْسِهِ، لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْأَجْسَامُ كُلُّهَا قَادِرَةً لِنَفْسِهَا؛ لَتَمَثَّلِهَا، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ. وَالْقُدْرَةُ لَا يَصِحُّ بِهَا فِعْلُ الْجِسْمِ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِرَاعَ لَا يَصِحُّ بِهَا؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَمْنَعَ الضَّعِيفَ مِنْ تَصَرُّفِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نُمَاسَّه، أَوْ نُمَاسَّ مَا مَاسَّه. وَالمُبَاشَرُ وَالمُتَوَلَّدُ يُوَدِّي إِلَى^٤ اجْتِمَاعِ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ، عَلَى مَا شَرَحَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ فَاعِلُ الْأَجْسَامِ، ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِسْماً.

استحالة رؤيته تعالى بالأبصار

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ الرُّؤْيَةُ

١. فِي «أ، ب»: «بصفتة».

٢. فِي «أ، ب»: «بصفتة»؛ فِي «د»: «صفة».

٣. فِي المَطْبُوعِ: «المحل».

٤. فِي «د»: - «إلى».

بالأبصار؛ لأنه كان يجب مع ارتفاع الموانع و صِحَّةُ أبصارنا أن نراه.

و بمثل ذلك نَعْلَمُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُدْرِكُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَوَاسِّ^١». ^٢

شَرَحَ ذَلِكَ: لَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ مَرْتَبًا، وَهُوَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي لَوْزَنِي لَزَنِي عَلَيْهَا، لَكُنَّا نَرَاهُ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِأَخْصِ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ حَاصِلَةٌ لَهُ سُبْحَانَهُ.

و الواحد مِنَّا إِنَّمَا يَرَى لِكَوْنِهِ حَيًّا، وَصِحَّةِ حَوَاسِّهِ، وَارْتِفَاعِ الْآفَاتِ مِنْهَا، وَارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ - مِنَ الْحِجَابِ وَ الْبُعْدِ الْمُفْرِطِ وَ الْقُرْبِ الْمُفْرِطِ -، وَأَنْ يَكُونَ الْمَرْتَبِيُّ بِحَيْثُ لَا سَاتَرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَوَاسِّنَا، وَ لَا مَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَاتِرٌ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا حَاصِلَةٌ فِينَا؛ لِأَنَّ كَوْنَ الْحَيِّ حَيًّا حَاصِلٌ لَا مَحَالَةَ، وَحَاسِنَتْنَا صَحِيحَةٌ نَرَى بِهَا الْمَرْتَبَاتِ، وَ الْحِجَابِ وَ الْبُعْدِ وَ الْقُرْبِ إِنَّمَا يَكُونُ شَرْطًا فِي رُيَّةِ^٣ الْأَجْسَامِ أَوْ مَا يَحُلُّ الْأَجْسَامَ مِنَ الْأَلْوَانِ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ حَاصِلَةً فِينَا وَفِيهِ تَعَالَى، فَلَوْ كَانَ مَرْتَبًا لَوَجَبَ أَنْ نَرَاهُ، فَإِذَا لَمْ نَرَهُ - مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ - دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرْتَبِي فِي نَفْسِهِ.

و بهذه الطريقة نَعْلَمُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَسْتَحِيلُ الْإِدْرَاكُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْدُومَاتِ وَ الْعِظَمَاتِ وَ الضَّمَانِ، وَ بَيْنَ مَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَ الْأَلْوَانِ. وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّمَا نَرَى الْمَرْتَبَاتِ إِذَا فُعِلَ فِينَا الْإِدْرَاكُ لَهَا، وَ مَتَى لَمْ يُفْعَلْ لَا نَرَاهُ، وَ الْقَدِيمُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ^٤ فِينَا الْإِدْرَاكَ لَهُ، فَلْأَجْلِ ذَلِكَ لَا نَرَاهُ».

١. في هامش «أ، ج»: «بسانر الحواس» بدل «بشيء من الحواس».

٢. قارن: الملخص، ص ٢٢٥؛ الذخيرة، ص ٥٨٤؛ تمهيد الأصول، ص ٨١.

٣. في «ب»: «رواية».

٤. في هامش «أ، ب»: «لم يفعل».

وذلك أنَّ الصحيح أنَّ الإدراك ليس بمعنى^١، وقد بيَّنا فيما مضى أنَّ المُقتَضِيَ لِيَكُونَ المُدْرِكُ مُدْرِكاً كَوْنُهُ حَيّاً، وَلَوْ جَوَزْنَا كَوْنَ الإدراكِ معنًى لَشَكَّكْنَا ذَلِكَ فِي جَوَازِ إدراكِ المعدومات، وَفِي كَوْنِ أَفِيلَةٍ^٢ وَبُوقَاتٍ وَدَبَابٍ^٣ بِحَضَرَتِنَا وَإِنْ لَمْ نُدْرِكْهَا، وَتَجْوِيزُ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى^٤ السَّفْسَطَةِ.

وبهذه الطريقة بعينها وبالترتيب الذي رتبناه نَعْلَمُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُدْرِكُ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَاسِّ.

وهذه جملة كافية في هذا الموضع، وشرحها يطول، وهو موجود في الكتب، وقد استوفينا في «الكتاب المُلَخَّصِ» و«الذخيرة»^٥، فَمَنْ أَرَادَهُ وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ هُنَاكَ^٦.

[نَفْيُ الشَّرِيكِ عَنْهُ تَعَالَى]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً، لَا ثَانِي لَهُ فِي الْقَدَمِ؛ لِأَنَّ اثْبَاتَ ثَانٍ يُوَدِّي إِلَى اثْبَاتِ ذَاتَيْنِ لَا حُكْمَ لَهُمَا يَزِيدُ عَلَى حُكْمِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ، وَيُوَدِّي ذَلِكَ أَيْضاً إِلَى تَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَى^٧ الْقَادِرِ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ مَنَعَ مَعْقُولٍ.

١. فِي «د»: «معنى».

٢. الْفِيلُ مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ: أَفْيَالٌ وَفُيُولٌ وَفَيْلَةٌ، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: وَلَا تَقُلْ: «أَفِيلَةٌ». الصَّحَاحُ، ج ٥، ص ١٧٤٩ (فيل).

٣. الدَّبَابَةُ: شِبْهُ طَبْلٍ، وَالْجَمْعُ دَبَابٍ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٨٨ (دب).

٤. فِي «د»: «مذهب».

٥. الْمُلَخَّصُ، ص ٢٢٥؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٥٨٤.

٦. فِي «د»: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٧. فِي «د»: «ذَلِكَ».

و إذا بَطَلَ قَدِيمٌ ثَانٍ بَطَلَ قَوْلُ الثَّوَيَّةِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ^١.

شَرَحَ ذَلِكَ^٢: لَوْ كَانَ مَعَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ آخَرُ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَهُ وَ مُشَارِكًا لَهُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ^٣ فِي بَابِ الصِّفَاتِ. وَ لَكَانَ يَجِبُ بِذَلِكَ اتِّفَاقُهُمَا فِي كَوْنِهِمَا قَادِرَيْنِ لِأَنْفُسِهِمَا، وَ يَجِبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورُهُمَا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ إِمَّا كَانَ ذَلِكَ مَقْدُورًا لِأَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا شَارَكَهُ غَيْرُهُ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لَهُ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدُورِ بَعِيْنَهُ. وَ هَذَا يُوْذِي إِلَى أَنْ لَا يَكُونَ لِلذَّاتِ الْآخَرَى حُكْمٌ مَعْقُولٌ تَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا صِفَةَ لَهُ وَلَا حُكْمٌ مَعْقُولٌ أَنْ يُشَارَ [بِهِ] إِلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ حَاصِلٌ لِلذَّاتِ الْآخَرَى فِي إِمْكَانٍ إِسْنَادِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِبْثَاتِ ذَاتٍ أُخْرَى. وَ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا تَتَمَيَّزُ الذَّاتُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الذَّاتَيْنِ بِحُكْمٍ مَعْقُولٍ، وَ مَا آدَى إِلَى ذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ بِبُطْلَانِهِ.

وَ أَيْضًا فَلَوْ كَانَ مَعَهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمٌ آخَرُ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لَهُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ - عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ - ، وَ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْآخَرُ مِنَ الْأَجْنَاسِ، وَ مِمَّا لَا نِهَايَةَ لَهُ. فَلَوْ فَرَضْنَا أَنْ يَدْعُو أَحَدُهُمَا الدَّاعِيَ أَنْ يُحَرِّكَ جِسْمًا، وَ الْآخَرَ إِلَى أَنْ يُسَكِّنَهُ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَقَعَ مُرَادُهُمَا، أَوْ لَا يَقَعَ مُرَادُهُمَا^٤، أَوْ يَقَعَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

١. قَارِنَ: الْمُلْتَخَصَ، ص ٢٦٩؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٩٠.

٢. فِي «ب»:- «شَرَحَ ذَلِكَ».

٣. فِي «ج»:- «بَيَّنَّاهُ».

٤. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ:- «بِهِ».

٥. فِي هَامِش «أ، ب»:- «وَ أَمْكَنَ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ» بَدَلَ «فِي إِمْكَانٍ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ».

٦. فِي «ج»:- «أَوْ لَا يَقَعَ مُرَادُهُمَا».

و لا يَجُوزُ^١ أَنْ يَقَعَ مُرَادُهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى كَوْنِ الْجِسْمِ سَاكِنًا مُتَحَرِّكًا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَ ذَلِكَ مُحَالٌ.

وَ إِنْ لَمْ يَقَعَ مُرَادُهُمَا، أَوْ لَمْ يَقَعَ مُرَادُ^٢ أَحَدِهِمَا، مَعَ ثُبُوتِ كَوْنِهِمَا قَادِرَيْنِ لِأَنْفُسِهِمَا عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، أَذَى ذَلِكَ إِلَى تَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍِ مَعْقُولٍ، وَ مَا أَذَى إِلَى ذَلِكَ وَجَبَ الْحُكْمُ بِفَسَادِهِ.

وَ إِذَا فَسَدَ قَدِيمٌ ثَانٍ^٣ بَطَلَ قَوْلُ الثَّنَوِيَّةِ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسِ وَ كُلٌّ مَنْ^٤ أُثْبِتَ مَعَهُ قَدِيمًا آخَرَ.

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ كَافِيَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^٥.

١. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَلَا يَجُوزُ».

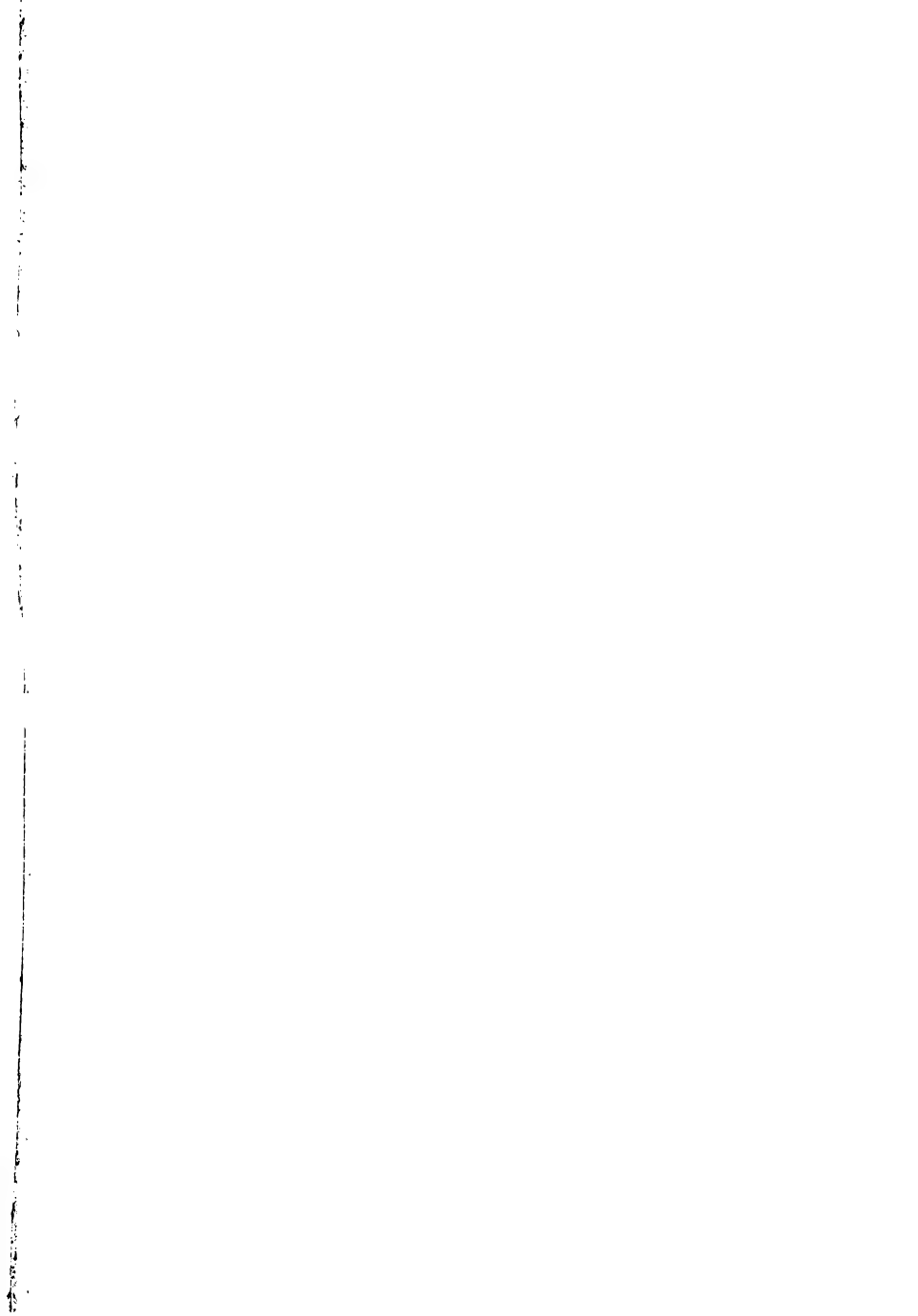
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مُرَادُهُمَا أَوْ لَمْ يَقَعَ مُرَادُ».

٣. فِي هَامِش «أ، ب، د»: «فَسَدَ الْقَوْلُ بِقَدِيمِ ثَانٍ» بِدَلِّ «فَسَدَ قَدِيمِ ثَانٍ».

٤. فِي «ب»: «مَا».

٥. فِي «د»: + «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

[٢٠] بابُ ما يَجِبُ اعتقادهُ في أبوابِ العدلِ
وما يَتَّصِلُ بذلكَ



[إثبات كونه تعالى قادراً على القبيح]

مسألة: قال السيد المرتضى (رضي الله عنه): «يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَى الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَ أَكْذُ حَالًا مِمَّا فِي كَوْنِنَا قَادِرِينَ».^١

شرح ذلك: الكلام في العدلِ كلامٌ في تنزيهِ الله (سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى) عن فعلِ القبيحِ والإخلالِ بالواجبِ. وإذا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا بُدَّ أَنْ نُبَيِّنَ^٢ أَوَّلًا أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ النَّظَّامُ^٣ وَ أَصْحَابُهُ - لَمْ يَكُنْ لِنُتْزِيهِنَا لَهُ سُبْحَانَهُ عَنِ فِعْلِ الْقَبِيحِ مَعْنًى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ - عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ - . وَ مَا هَذِهِ صُورَتُهُ لَا مِدْحَةً فِي تَنْزِيهِهِ عَنْهُ، كَمَا لَا مِدْحَةً فِي أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْجَمْعَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، لَمَّا كَانَ مُسْتَحِيلًا وَجُودُهُمَا عَلَى جِهَةِ الْجَمْعِ.

١. قارن: الملخص، ص ٣٢٤؛ تمهيد الأصول، ص ١٠٦.

٢. في «د»: «أَنْ يُبَيِّنَ».

٣. أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام (المتوفى بعد ٢٢٠ للهجرة)، شيخ المعتزلة. وَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الظُّلْمِ وَلَا الشَّرِّ، وَ لَوْ كَانَ قَادِرًا لَكُنَّا لَا نَأْمَنُ وَقُوعَ ذَلِكَ، وَ إِنَّ النَّاسَ يَقْدِرُونَ عَلَى الظُّلْمِ، وَ صَرَّحَ بِأَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِخْرَاجِ أَحَدٍ مِنْ جَهَنَّمَ، وَ أَنَّهُ لَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى أَصْلَحِ مِمَّا خَلَقَ. وَ قَدْ كَفَّرَهُ جَمَاعَةٌ، وَ قَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ النَّظَّامُ عَلَى دِينِ الْبَرَاهِمَةِ الْمُنْكَرِينَ لِلنَّبُوَّةِ وَ الْبَعْثِ، وَ يَخْفَى ذَلِكَ. وَ لَهُ تَصَانِيفٌ جَمَّةٌ، مِنْهَا: «الطُّفَرَةُ»، وَ «الْجَوَاهِرُ وَ الْأَعْرَاضُ»، وَ «حَرَكَاتُ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، وَ «النَّبُوَّةُ». وَ رَدَّ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْ غَرْفَةٍ وَ هُوَ سَكْرَانٌ. سِيرَ أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ، ج ٨، ص ٥٢٩). راجع أيضاً: تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٥، ص ٧٣٥؛ تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٦٢٣؛ نسان الميزان، ج ١، ص ٢٩٥؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٤٣.

و الذي يَدُلُّ على أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْقَبِيحِ أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا مَضَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ، وَ إِذَا كَانَ قَادِرًا لِنَفْسِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ، وَ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ الَّتِي تَقَعُ الْأَجْنَاسُ عَلَيْهَا؛ لِفَقْدِ الْاِخْتِصَاصِ. وَ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَالْقَبِيحُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جَنْسًا مُفْرَدًا، أَوْ جَنْسًا وَاقِعًا عَلَى وَجْهِهِ، وَ عَلَى الْوُجْهِينِ مَعًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَيْهِ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - .

وَ أَيْضًا فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ آكَدُ حَالًا مِنَّا فِي كَوْنِنَا قَادِرِينَ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنْسِ الْوَاحِدِ أَكْثَرَ مِنْ جُزْءٍ وَاحِدٍ. وَ الْوَاحِدُ مِنَّا لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى فِعْلِ جُزْءٍ وَاحِدٍ بِقُدْرَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الشَّرَاطِطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا. وَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى آكَدُ حَالًا مِنَّا فِي كَوْنِهِ قَادِرًا، وَ الْوَاحِدُ مِنَّا قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ سُبْحَانَهُ قَادِرًا عَلَيْهِ، وَ إِلَّا انْتَقَضَ كَوْنُهُ آكَدُ حَالًا مِنَّا.

[تَنْزُهُ تَعَالَى عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ سُبْحَانَهُ الْقَبِيحَ؛ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَ بَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ غَنَى عَنْهُ. وَ لَا يَجْرِي الْقَبِيحُ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ مَجْرَى الْحَسَنِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ قَدْ يُفْعَلُ لِحُسْنِهِ، لَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ».^٣

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَارَأُ».

٢. فِي «د» - «سُبْحَانَهُ».

٣. قَارِنَ: الْمُلْتَخَصَ، ص ٣٣٧؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١١٠.

سُرُحُ ذَلِكَ: قد ثَبَّتَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَىٰ فِعْلِ الْقَبِيحِ - عَلَىٰ مَا يَتَّبِعُهُ - . والذي يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَقَعْلُهُ عِلْمُهُ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ، وبِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ. والعَالِمُ بِقُبْحِ الشَّيْءِ وبِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعْلَهُ.

والذي يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مَتَىٰ صَدَقَ وَصَلَ بِهِ إِلَىٰ غَرَضٍ مَا، وَإِذَا كَذَبَ وَصَلَ إِلَىٰ ذَلِكَ الْغَرَضِ بِعَيْنِهِ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ وَلَا نَقْصَانٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَ الْكَذِبَ عَلَىٰ الصِّدْقِ، وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ ضَرُورِيٌّ، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ إِلَّا عِلْمُهُ بِقُبْحِ الْكَذِبِ، وبِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ بِالصِّدْقِ.

وإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ، فَكُلُّ عَالِمٍ بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وبِأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعْلَهُ، وَفِي ذَلِكَ ثُبُوتٌ مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَقَعْلُ الْقَبِيحَ.

مَسْأَلَةٌ: قَدْ عَلِمْنَا مَسْأَلَةً^١ أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَقَعْلُهُ إِلَّا مَنْ هُوَ جَاهِلٌ بِقُبْحِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَسَنُ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ قَدْ يُفَعْلُ لِحُسْنِهِ، لَا غَيْرَ.

والذي يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْعَالَمَ، وَلَا وَجْهَ لِفَعْلِهِ إِلَّا عِلْمُهُ بِحُسْنِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ وَالْمَضَارَّ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، عَلَىٰ مَا يَتَّبِعُهُ فِي بَابِ نَفْيِ الْحَاجَةِ عَنْهُ.

وأيضاً فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا يُرْشِدُ الضَّالَّ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ فَيَطْمَعُ فِي مُكَافَأَتِهِ، وَبَحِثُ لَا أَحَدٌ فَيَفْعَلُهُ لِيُمدَحَ عَلَيْهِ، وَيَقَعُ ذَلِكَ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ ثَوَاباً فَيَفْعَلُ لِأَجَلِهِ، وَلَا وَجْهَ لِفَعْلِهِ الْإِرْشَادَ إِلَّا عِلْمُهُ بِحُسْنِهِ. فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَسَنَ يُفَعْلُ لِحُسْنِهِ، وَيُفَارِقُ فِي ذَلِكَ الْقَبِيحَ الَّذِي لَا يُفَعْلُ إِلَّا لِأَمْرِ زَانِدٍ.

١. في «د» - «بِأَنَّهُ».

٢. كذا في «أ، ب، ج، د» والمطبوع. والظاهر أَنَّهَا تَمَّةُ شَرْحِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَلَيْسَتْ بِمَسْأَلَةٍ جَدِيدَةٍ.

[عدم إرادته تعالى للقيح]

مسألة: قال السيد المرتضى (رضي الله عنه): «ولا يجوز أن يريد تعالى القبيح؛ لأنه إن أَرَادَهُ بِإِرَادَةٍ^١ مُحَدَّثَةٍ فِيهِ قَبِيحَةٌ، وَهُوَ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ شَيْئاً مِنَ الْقَبِيحِ. وَ إِنْ أَرَادَهُ لِنَفْسِهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ^٢، وَ صِفَاتُ النَقْصِ [كُلُّهَا عَنْهُ]^٣ مَنفِيَّةٌ»^٤.

شُرُحُ ذَلِكَ: لَا يَجُوزُ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يُرِيدَ الْقَبِيحَ، مِثْلَ الْكَذِبِ وَالظُّلْمِ وَالْعَبَثِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَهُ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرِيداً لَهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَعْنَى قَدِيمٍ، أَوْ لِمَعْنَى مُحَدَّثٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا^٥ - فِيمَا تَقَدَّمَ - أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرِيدٍ لِنَفْسِهِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ مُرِيداً كَارِهاً لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ شَائِعٌ فِي الْقَبِيحِ وَالْحَسَنِ، فَبَانَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهُمَا لِنَفْسِهِ.

وَأَيْضاً فَلَوْ أَرَادَ الْقَبِيحَ لِنَفْسِهِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةً أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْقَبَائِحَ - مِنَ الْكَذِبِ وَالظُّلْمِ وَالْعَبَثِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْقَبَائِحِ - كَانَ مَنْقُوصاً عِنْدَ الْعُقَلَاءِ. وَلَا يَجُوزُ مِنَ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةِ نَقْصٍ، فَيَجِبُ نَفْيُ كَوْنِهِ مُرِيداً لِلْقَبِيحِ لِنَفْسِهِ.

١. فِي «ب» - «بِرَادَةٍ».

٢. فِي هَامِش «أ»: «النقص».

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْ كُلِّهَا».

٤. قَارِنِ: الْمُلْتَخَصُ، ص ٣٨٦؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١١٣.

٥. فِي هَامِش «أ»: «الْقَدِيمُ تَعَالَى» بَدَلَ «اللَّهُ سُبْحَانَهُ».

٦. فِي «د»: «بَيَّنَّاهُ».

وَيُمْكِنُ أَنْ نَعْتَمِدَ^١ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي نَفْيِ كَوْنِهِ مُرِيداً لِلْقَبِيحِ بِإِرَادَةِ قَدِيمَةٍ أَوْ مُحَدَّثَةٍ؛ لِأَنَّ صِفَاتِ النَقْصِ مَنَفِيَّةٌ عَنْهُ تَعَالَى، سَوَاءٌ كَانَتْ لِلنَّفْسِ أَوْ لِمَعْنَى. عَلَى أَنَا قَدْ بَيَّنَّا بُطْلَانَ وجودِ قَدِيمٍ آخَرَ مَعَهُ سُبْحَانَهُ فِي بَابِ نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَ ذَلِكَ يُبْطِلُ كَوْنَهُ سُبْحَانَهُ مُرِيداً بِإِرَادَةِ قَدِيمَةٍ. وَلَوْ كَانَ مُرِيداً بِإِرَادَةِ مُحَدَّثَةٍ لَكَانَ فَاعِلاً لِلْقَبِيحِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَقْعَلُ الْقَبِيحُ؛ لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَ بَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْقَبِيحِ قَبِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ بَيْنَ مَنْ يَقْعَلُ الْقَبِيحَ وَ بَيْنَ مَنْ يُرِيدُ الْقَبِيحَ فِي أَنَّهُمَا يَسْتَحِقَّانِ^٢ الذَّمَّ. فَلَوْ لَا أَنَّ إِرَادَةَ الْقَبِيحِ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْقَبِيحِ فِي بَابِ الْقَحِّ لَمْ يَسْتَحِقِّ فَاعِلُهَا الذَّمَّ. وَإِذَا ثَبَتَ بُطْلَانُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ كُلِّهَا، ثَبَتَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْقَبِيحَ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

[إثبات كونه تعالى متكلماً]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَهُوَ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ، وَبِالسَّمْعِ يُعْلَمُ ذَلِكَ. وَكَلَامُهُ فَعْلُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ تَقْتَضِي الْفَعْلِيَّةَ، كَالضَرْبِ وَ سَائِرِ الْأَفْعَالِ»^٣. سُرِّحَ ذَلِكَ: لَيْسَ فِي الْعَقْلِ^٤ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ طَرِيقَ إِبْثَابِ صِفَاتِهِ الْفِعْلِ، إِنَّمَا بِنَفْسِهِ^٥ أَوْ بِوَاسِطَةٍ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ صِفَةٌ أَوْ حُكْمٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

١. فِي «د»: «تَعْتَمِدُ».

٢. فِي «د»: «اسْتَحَقَّاق» بَدَلِ «أَنَّهُمَا يَسْتَحَقَّاقَانِ».

٣. قَارِنِ: الْمُلْتَخَصُ، ص ٤١٣؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١١٧.

٤. كَذَا فِي هَامِش «أ، ب، ج» وَ «د»، وَ فِي «أ، ب، ج»: «الْفِعْلُ».

٥. فِي هَامِش «أ، ب»: «أَيُّ بِنَفْسِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ قَادِراً، أَوْ بِوَاسِطَةٍ وَ هِيَ الْإِحْكَامُ وَ الْإِتْقَانُ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِماً».

أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ. فَيَجِبُ أَنْ لَا يُثَبَّتَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ^١، وَيَكُونُ الطَّرِيقُ إِلَى إِبْطَائِهِ مُتَكَلِّمًا السَّمْعَ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمٌ، فَثَبَّتَ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ.

وَإِذَا ثَبَّتَ كَوْنُهُ مُتَكَلِّمًا بِمَا قَدَّمَاهُ، فَكَلَامُهُ فَعْلُهُ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةَ تَجْرِي مَجْرَى سَائِرِ الْإِضَافَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي الْفَعْلِيَّةَ، نَحْوُ كَوْنِهِ فَاعِلًا وَ مُحْسِنًا وَ مُجْمِلًا.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ^٢ الْمُتَكَلِّمُ مُتَكَلِّمًا إِلَّا مَنْ عَرَفَ وَقَوَعَ الْكَلَامَ - الَّذِي هُوَ هَذِهِ الْحُرُوفُ وَالْأَصْوَاتُ - مِنْهُ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ وَأَحْوَالِهِ. وَلَا يَعْرِفُ وَقَوَعَ هَذَا الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ وَاقِعًا [مِنْهُ]^٣ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ وَأَحْوَالِهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ مُتَكَلِّمًا. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَكَلِّمِ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي مُحْسِنٍ وَ مُجْمِلٍ.

وَقَدْ وَرَدَ السَّمْعُ أَيْضًا مُؤَكَّدًا لِذَلِكَ:

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُخَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾^٤. فَسَمَّاهُ مُخَدَّثًا؛ لِأَنَّ الذِّكْرَ فِي الْآيَةِ الْمُرَادُّ بِهِ الْقُرْآنُ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٥.

١. كَذَا فِي هَامِش «أ، ب، ج» وَ «د»، وَفِي «أ، ب، ج»: «الْفَعْل».

٢. فِي هَامِش «ب»: «أَي لَا يَعُدُّ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «- مِنْهُ».

٤. الْأَنْبِيَاء (٢١): ٢.

٥. فِي «ب»: «- إِنَّا».

٦. الْحَجَر (١٥): ٩.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾^١، والمَجْعُول لا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا.
وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^٢، والإنزَال لا يَجُوزُ إِلَّا
عَلَى الْمُحَدَّثِ.

فَأَمَّا تَسْمِيَّتُهُ بَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَوْهَمُ بَأَنَّهُ مَكْذُوبٌ وَمُضَافٌ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهِ، كَمَا
يَقُولُونَ: «هَذِهِ قَصِيدَةُ مَخْلُوقَةٍ» إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا
أَخْتِلَاقٌ﴾^٣، يَعْنِي الْكُذِبَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾^٤، يَعْنِي تَكْذِيبُونَ كَذِبًا.
فلهذا الضَرْبِ مِنَ الْإِيهَامِ امْتَنَعْنَا مِنْ تَسْمِيَّتِهِ بَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَأَجْرَيْنَا عَلَيْهِ اسْمَ
الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيهَامَ فِيهِ.
وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

[إثبات استناد الأفعال إلى العباد]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْأَفْعَالُ الظَّاهِرَةُ [مِنْ] الْعِبَادِ،
التَّابِعَةُ لِقُصُودِهِمْ^٥ وَأَحْوَالِهِمْ، هُمْ الْمُحَدِّثُونَ لَهَا، دُونَهُ سُبْحَانَهُ؛ لَوْجُوبِ وَقُوعِهَا
بِحَسَبِ دَوَاعِيهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ. وَلِأَنَّ أَحْكَامَهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِمْ مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ. وَهَذَانِ
الْوَجْهَانِ مُعْتَمَدَانِ أَيْضًا فِي الْأَفْعَالِ الْمُتَوَلَّدَةِ»^٦.

١. الزخرف (٤٣): ٣.

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

٣. ص (٣٨): ٧.

٤. العنكبوت (٢٩): ١٧.

٥. في «د»: «+ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)».

٦. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «في»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم والعمل».

٧. في المطبوع: «لمقصودهم».

٨. قَارِنِ: المُلْتَخَصُ، ص ٤٤٩؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٧٣؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٢٨.

شَرَحْ ذَلِكَ: الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هذه الأفعالَ التي تَظْهَرُ مِنَّا - مِثْلُ القيامِ والقعودِ و السكونِ والحركة - أفعالنا، وجوبُ وقوعها بِحَسَبِ دَواعِينا وأحوالنا، فَلَوْ لَا أَنهـا أفعالنا لَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ.

أَلَا تَرَى أَنَّ أفعالَ غَيْرِنَا لَا يَجِبُ وَقوعُها بِحَسَبِ دَواعِينا وأحوالنا، لَمَّا لَمْ تُكُنْ أفعالنا، وَكَذَلِكَ أَلواننا وَخَلْقنا وَهَيْئتنا لَا يَجِبُ حَصولُها بِحَسَبِ دَواعِينا وأحوالنا، لَمَّا لَمْ تُكُنْ أفعالنا؟ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ما يَجِبُ حَصولُها بِحَسَبِ دَواعِينا وأحوالنا أفعالنا.

وَقَدْ أَجَبْنَا عَمَّا سُئِلَ عَنْ^١ هَذَا الدَّلِيلِ - مِنْ وَقوعِ فِعْلِ العَبْدِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ المَوْلَى، وَوَقوعِ فِعْلِ الرَعِيَّةِ بِحَسَبِ إِرَادَةِ المَلِكِ - فِيمَا مَضَى بَأَن قُلْنَا: جَمِيعُ ذَلِكَ لَا يَجِبُ حَصولُها؛ لِأَنَّ الرَعِيَّةَ يَجُوزُ أَنْ تَعْصِيَ المَلِكَ، وَكَذَلِكَ العَبْدُ يَجُوزُ أَنْ يَعْصِيَ مَوْلَاهُ^٢ فِيمَا يَقَعُ مِنْهُ، وَلَا يَقَعُ مِنْهُ ما أَرَادَ^٣ غَيْرُهُ مِنْهُ.

وَلَيْسَ^٤ كَذَلِكَ أفعالنا؛ لِأَنَّ مَنْ دَعَاهُ الدَّاعِي إِلَى الحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ، وَلَا يَتَعَقَّدُ أَنَّ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ ضَرراً عاجِلاً وَلَا أَجِلاً، بَلْ لَهُ فِيهِ مَنَفَعَةٌ عاجِلَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْعَلَ مَعَ كَمالِ عَقْلِهِ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ ما هَذِهِ صَورَتُهُ فِعْلٌ لَنَا.

وَقَدْ أَجَبْنَا أَيْضاً عَنْ فِعْلِ السَّاهِي وَالنَّائِمِ [بِأَنَّهُ]^٥ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ بِحَسَبِ إِرَادَتِهِمَا،

١. فِي «أ»: «عَلَى».

٢. فِي هَامِش «أ»: «أَنْ يَعْصِيَ فِيمَا يَرِيدُ مَوْلَاهُ».

٣. فِي «د»: «أَرَادَهُ».

٤. فِي «ب»: - «لَيْسَ».

٥. فِي «أ، ب، ج، د» وَالمَطْبُوعُ: «وَأَنَّهُ».

فإنه يَقَعُ بِحَسَبِ قُدْرِهِمَا وَآلَتِهِمَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أحوَالِهِمَا. أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّعِيفَ إِذَا نَامَ لَا يَقَعُ مِنْهُ فَعْلُ الْقَوِيِّ، وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَتْ آلَةُ كَلَامِهِ فِيهَا اللَّثَغَةُ وَالتَّمَتُّةُ^١ لَا يَقَعُ فِي حَالِ نَوْمِهِ مِنْهُ مِنَ الْكَلَامِ إِلَّا مِثْلُ مَا كَانَ يَقَعُ فِي حَالِ يَقَظَتِهِ؟ فَعَلِمَ بِوُجُودِ^٢ هَذِهِ الْمُطَابَقَةِ أَنَّ فَعْلَ السَّاهِي وَالنَّائِمِ فَعْلٌ لَهُمَا.

وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَحْسُنُ ذَمُّ الْوَاحِدِ مِثْلَ مَدْحِهِ وَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ وَالْحَسَنَةِ، مِثْلُ الْكَذِبِ وَالظُّلْمِ وَالْعَبَثِ وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ وَالْإِنْصَافِ وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَلَا يَحْسُنُ مَدْحُهُ وَلَا ذَمُّهُ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً مِنْ غَيْرِهِ. فَلَوْ لَا أَنَّهَا أَفْعَالُنَا لَمَا حَسُنَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَحْسُنُ إِذَا كَانَتْ صَادِرَةً مِنَ الْغَيْرِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الْعِلْمَ بِحُسْنِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فَرَعٌ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْفِعْلَ فَعْلٌ لَهُ، فَكَيْفَ تَجْعَلُونَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ مَا يُمدَحُ عَلَيْهِ وَيُذَمُّ فَعْلٌ لَهُ؟»

وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا عَلِمْنَا حُصُولَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ وَأَحْوَالِهِ^٣ عَلِمْنَا حُسْنَ مَدْحِهِ وَذَمِّهِ عَلَيْهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ عِلْمًا بِالْفِعْلِيَّةِ عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ، وَذَلِكَ كَافٍ فِي حُسْنِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ. ثُمَّ يُسْتَدَلُّ بِحُسْنِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ لَهُ عَلَى طَرِيقِ التَّفْصِيلِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَنَافٍ، وَلَا أَحَدُهُمَا أَصْلًا لِصَاحِبِهِ.

إِنْعَلَقُ الْقُدْرَةُ بِحُدُوثِ الْأَفْعَالِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَقَدْ زُنَا لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِحُدُوثِ

١. في هامش «أ، ب، ج»: «كَانَ لَهُ لُثْغَةٌ أَوْ تَمَتَّةٌ» بَدَلَ «كَانَتْ آلَةٌ ... التَّمَتَّةُ». فِي هَامِشِ «أ، ب»: اللَّثَغَةُ فِي اللِّسَانِ أَنْ يَصِيرَ الرَّاءُ غِينًا أَوْ لَامًا وَالسَّيْنُ نَاءً، وَالتَّمَتُّامُ الَّذِي فِيهِ تَمَتَّةٌ، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَدَّدُ فِي النَّاءِ.

٢. كَذَا فِي «ج» وَهَامِشِ «أ، ب»؛ وَفِي «أ، ب، د»: «بِوُجُوبِ».

٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «أَفْعَالِهِ».

الأفعال؛ لا يتابع هذا التعلُّقُ صِحَّةَ الحُدُوثِ نَفياً وإثباتاً.^١

شَرَحَ ذلكَ: الذي يَدُلُّ على أَنَّ القُدْرَةَ لا تَتَعَلَّقُ بالمقدورِ إِلَّا على وجهِ الحُدُوثِ،
أَنَا وَجَدْنَا المقدورَ متى صَحَّ حُدُوثُهُ صَحَّ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ به، و متى لَمْ يَصِحَّ ذلكَ فيه
- بأن يكونَ موجوداً^٢ - لَمْ يَصِحَّ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ به. فَعَلِمْنَا بذلكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَعَلَّقَتْ به
على وجهِ الحُدُوثِ.

و لا يَلَزِمُ على ذلكَ أن يُقَالَ: «إِنَّ ما يَصِحُّ أن يكونَ عَرَضاً صَحَّ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ به، و
ما لا يَصِحُّ أن يكونَ عَرَضاً لا يَصِحُّ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ به، فَيَنْبَغِي أن يكونَ جِهَةُ التَعَلُّقِ
كَوْنَ المقدورِ عَرَضاً».

و ذلكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَرَضِ بِكَوْنِهِ عَرَضاً صِفَةً، فَسَقَطَ الإلْزامُ. و لَيْسَ كذلكَ كَوْنُهُ
مُحَدَّثاً؛ لِأَنَّ لَهُ بِكَوْنِهِ مُحَدَّثاً صِفَةً مَعْقُولَةً.

و أيضاً فَإِنَّ القَدِيمَ تَعَالَى يَقْدِرُ على إِبْجَادِ الجَوَاهِرِ مع استحالةِ كَوْنِهَا عَرَضاً.
فَبَطَلَ بذلكَ أن يكونَ المُصَحِّحُ لِتَعَلُّقِ القُدْرَةِ كَوْنَ المقدورِ عَرَضاً.

و أما الصفاتُ التي تَتَّبِعُ حالَ الحُدُوثِ - مِنْ حُسْنٍ وَ قُبْحٍ^٣ - فَإِنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِصِفَاتِ
الفاعلِ غَيْرِ كَوْنِهِ قَادراً، فلا يَلَزِمُ على ذلكَ أيضاً.

و أما الكَسْبُ الذي تَدَّعِيهِ المُجْبِرَةُ فَلَيْسَ بِمَعْقُولٍ، و ما لَيْسَ بِمَعْقُولٍ لا يَجُوزُ أن
يُقَالَ: إِنَّ القُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةٌ به، فَبَطَلَ هذا الْقِسْمُ أيضاً.

١. قارن: الملخص، ص ٤٦٦؛ الذخيرة، ص ٨٣؛ تمهيد الأصول، ص ١٣٢.

٢. في «د»: «وجوداً».

٣. في «ج»: «قبیح».

٤. في هامش «أ، ب»: أي إنها متعلقة بغير صفة القدرة، من العلم والإرادة وغير ذلك.

[تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ بِالضَّدِّينِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و هي مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّدِّينِ؛ لِتَمَكُّنِ كُلِّ قَادِرٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ مِنَ التَّنَقُّلِ فِي الْجِهَاتِ»^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّدِّينِ، أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا مَتَى كَانَ قَادِرًا غَيْرَ مَمْنُوعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ، مَتَى مَا صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ يَمْنَةً صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ يَسْرَةً، وَ مَتَى صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقَيْنِ صَحَّ مِنْهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا. فَلَوْ لَا أَنَّ الْقُدْرَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّدِّينِ لَمْ تَجِبْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَوْنَ يَمْنَةً يُضَادُّ الْكَوْنَ يَسْرَةً؛ لِإِسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا. وَ كَذَلِكَ الْاجْتِمَاعُ يُضَادُّ الْإِفْتِرَاقَ؛ لِثَلَاثٍ^٢ ذَلِكَ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّهُ يَوْجَدُ فِي الْقَادِرِ قُدْرٌ مُخْتَلِفَةٌ بَعْدَ الْأَضْدَادِ الَّتِي تَصِحُّ مِنْهُ، فَلْأَجْلِ ذَلِكَ صَحَّ مِنْهُ التَّنَقُّلُ فِي الْجِهَاتِ».

و ذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوهُ، لَوَجَبَ أَنْ يَوْجَدَ فِي الْقَادِرِ مِنَ الْقُدْرِ مَا لَا يَنْتَاهِي؛ لِأَنَّ الْجِهَاتِ الَّتِي يَصِحُّ أَنْ يُنْتَقَلَ إِلَيْهَا لَا نِهَايَةَ لَهَا^٣. وَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، فَمَا أَذَى إِلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ^٤ بِفَسَادِهِ.

[تَقْدُّمُ الْقُدْرَةِ لِلْفِعْلِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^٥ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و هي مُتَقَدِّمَةٌ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِعِلَّةٍ

١. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٨٥؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٤٢.

٢. فِي «ب»: «بِمِثْلِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «نَحْكُمَ».

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: + «السَّيِّدُ».

ولا موجبة، وإنما يحتاج إليها ليكون الفعل بها محدثاً، فإذا وُجِدَ استغني عنها^١.
 شرح ذلك: الذي يدلُّ على أنَّ القدرة مُتَقَدِّمةٌ للفعل، وأنها ليست موجبةً للفعل
 إيجابَ العلة للمعلول ولا إيجابَ السبب للمُسَبَّبِ، أنها لو كانت كذلك، لَبَطَلَ
 تخييرُ القادر في الفعل، و لَبَطَلَ أيضاً أحكامُ القادرين، من استحقاقِ الذمِّ والمَدحِ،
 وحسنِ الأمرِ والنهي. وكانَ يَجِبُ أن يكونَ المقدورُ فعلاً لله سبحانه ومُضافاً
 إليه دونَ العبد؛ لأنه فاعلُ القدرة وحده. وقد عَلِمْنَا خلافَ ذلك.

وإذا ثَبَتَ أنها ليست موجبةً، وَجَبَ أن تكونَ مُتَقَدِّمةً؛ لأنه إنما احتاج إليها
 لإيجابِ الفعل بها، فلو كانت مع وجودِ الفعل لَاسْتَغْنَى الفعلُ بوجوده عنها. وقد
 عَلِمْنَا خلافَ ذلك، فما أدَّى إليه يَنْبَغِي أن يُحَكَّمَ^٢ بفساده.

فإن عورِضنا بِمُقَارَنَةِ المعلول^٣ لِلْعِلَّةِ^٤ أو المُسَبَّبِ للسببِ الذي يُقَارِنُهُ مع
 حاجتهما إليهما، فالجوابُ عنه ما قَدَّمْنَاهُ مِن أنَّ العِلَّةَ والسببَ موجبان، وليست
 القدرة كذلك، فبانَ الفرقُ بينهما.

[قُبْحُ تَكْلِيفٍ مَن لَيْسَ بِقَادِرٍ]

مسألة: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و تَكْلِيفُ مَن لَيْسَ بِقَادِرٍ - فِي الْقُبْحِ -
 كَتَكْلِيفِ الْعَاجِزِ»^٥.

شرح ذلك: قد عَلِمْنَا صَرُورَةَ قُبْحِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَن كَلَّفَ غُلَامَهُ - وَ

١. قارن: الذخيرة، ص ٨٨؛ تمهيد الأصول، ص ١٤٩.

٢. في المطبوع: «نحكم».

٣. في «أ»: «معلول».

٤. في «أ، ب، ج»: «العلقة»؛ في المطبوع: «معلول العلة».

٥. قارن: الذخيرة، ص ١٠٠؛ تمهيد الأصول، ص ١٥٤.

هو لا يَقْدِرُ عَلَى حَمْلِ عَشْرَةِ أَرْطَالٍ - حَمَلَ مِائَتِي رِطْلٍ، أَوْ كَلَّفَهُ^١ - وَهُوَ أَعْمَى أَوْ أُمِّيٌّ - قِرَاءَةُ الْكُتُبِ وَتَقْيِطُ الْمَصَاحِفِ، أَوْ كَلَّفَهُ - وَهُوَ مُقْعَدٌ أَوْ مُقَيَّدٌ - الْعَدُوَّ، كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ، مَلُومًا عِنْدَهُمْ، مُوَبَّخًا عَلَى فِعْلِهِ، ظَالِمًا لِعَبِيدِهِ بِتَهْدِيدِهِ إِيَّاهُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ، وَ الْحَالُ مَا فَرَضْنَاهُ.

و نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ تَكْلِيفَ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ أَصْلًا مِثْلُ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ؛ لِأَنَّ الْعَاجِزَ أَيْضًا إِنَّمَا قُبِحَ تَكْلِيفُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى فِعْلِ مَا كُفِّفَ [بِهِ]^٢. وَإِذَا كَانَ مِثْلَهُ وَجَبَ أَنْ يَتَسَاوَى فِي بَابِ الْقُبْحِ^٣.

و الْغَرَضُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنْ نُزَلِّمَ^٤ الْمُجْبِرَةَ - عَلَى اعْتِقَادِهَا فِي أَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْإِيمَانِ - أَنْ يَقْبَحَ تَكْلِيفُهُ الْإِيمَانَ فِي حَالِ كُفْرِهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ، وَفِي ارْتِكَابِ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ دِينِ الْمُسْلِمِينَ^٥.

[وَجْهٌ حَسَنٌ التَّكْلِيفِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَقَدْ كَلَّفَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ^٦ مَنْ تَكَامَلَتْ شُرُوطُ التَّكْلِيفِ فِيهِ مِنَ الْعُقَلَاءِ.

و وَجْهٌ حَسَنٌ التَّكْلِيفِ أَنَّهُ تَعْرِضٌ لِنَفْعٍ عَظِيمٍ لَا يَوْصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ»^٧.

١. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَفَّ».

٢. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقُبْحِ».

٤. فِي «ج»: «تَلْزِمُ»؛ فِي «د»: «نَذِمُ».

٥. فِي «د»: + «أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ».

٦. فِي «د»: - «كُلَّ».

٧. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ١٠٨؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٥٧.

شَرَحَ ذَلِكَ: كُلُّ مَنْ أَكْمَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَقْلَهُ، وَجَعَلَ فِيهِ شَرَائِطَ التَّكْلِيفِ - مِنَ الشَّهْوَةِ وَالْفَقَارِ وَالْآلَةِ وَالْقُدْرَةِ وَنَصَبِ الْأَدَلَّةِ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا - وَلَمْ يُغْنِهِ بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَبِيحِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَكَانَ جَعَلُهُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْصَافِ عَبَثًا قَبِيحًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَوَجْهُ حُسْنِ التَّكْلِيفِ أَنَّهُ تَعْرِضُ لِلثَّوَابِ الَّذِي لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ مَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِهِ - مِنَ الْمَنَافِعِ الْخَالِيَةِ مِنْ تَعْظِيمٍ وَتَجْجِيلٍ - لَا يَحْسُنُ التَّكْلِيفُ لِأَجْلِهَا، وَكَانَ يَكُونُ قَبِيحًا. وَإِنَّمَا يَحْسُنُ لِمَنَافِعِ الثَّوَابِ بِمُقَارَنَةِ التَّعْظِيمِ وَالتَّجْجِيلِ لَهَا، وَسُبُّبِينَ فِيمَا بَعْدُ^١ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

أَوْجَهُ قُبْحِ الْإِبْتِدَاءِ بِالثَّوَابِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْمُرْتَضَى^٢: «وَالْتَعْرِضُ لِلشَّيْءِ فِي حُكْمٍ إِصْصَالِهِ.

وَالنَّفْعُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ هُوَ الثَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مُسْتَحَقًّا، وَلَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالطَّاعَاتِ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ وَجْهَ حُسْنِ التَّكْلِيفِ أَنَّهُ تَعْرِضُ لِمَنَافِعٍ عَظِيمَةٍ لَا تُنَالُ إِلَّا بِهِ، وَلَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا.

وَالْتَعْرِضُ لِلشَّيْءِ فِي حُكْمٍ إِصْصَالِهِ. يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ قَدَّمَ إِلَى غَيْرِهِ أَنْوَاعًا مِنَ الْمَلَادِّ، وَبَيْنَ مَنْ أَعْطَاهُ أَمْوَالًا يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنْ تَحْصِيلِ تِلْكَ الْمَلَادِّ، أَنَّهُ فِي الْحَالِ يَكُونُ مُحْسِنًا إِلَيْهِ وَمُتَفَضِّلًا عَلَيْهِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِي مَا بَعْدَ».

٢. فِي «ب، د»: «السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»؛ فِي «ج»: «السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى».

٣. قَارَنَ: الذَّخِيرَةُ، ص ١١٢؛ تَهْدِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٦٠.

و المَنَافِعُ التي عُرِضَ المُكَلِّفُ لها هي مَنَافِعُ الثَّوَابِ^١، التي يُقَارَنُهَا^٢ تَعْظِيمُ وَ تَبْجِيلُ. وَ لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمَا هَذِهِ صَوْرَتُهُ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمَنَافِعٍ خَالِيَةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ وَ التَّبْجِيلِ عَلَى وَجْهِ التَّفْضِيلِ. فَأَمَّا مَا هُوَ بِصِفَةِ الثَّوَابِ فَلَا يَحْسُنُ فَعْلُهُ إِلَّا مُسْتَحَقًّا.

و الَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْ بَعْضِ حُكْمَانِنَا أَنْ يَتَدَيَّ مَنْ [لَا يَعْرِفُهُ]^٣ وَ لَا صَدَرَ مِنْهُ مَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ^٤ التَّعْظِيمَ وَ التَّبْجِيلَ وَ لَا عَرَفَ ذَلِكَ مِنْهُ فَيُعْظِمُهُ وَ يُبْجِلُهُ، وَ إِنْ كَانَ حَسَنَ مِنْهُ [أَنْ يَتَدَيَّ]^٥ بِمَنَافِعٍ خَالِيَةٍ مِنْ تَعْظِيمٍ وَ تَبْجِيلٍ. وَ لَا وَجْهَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ إِلَّا مَا كَانَ طَاعَةً مِنْ وَاجِبٍ أَوْ نَدْبٍ؛ لِأَنَّ الْمُبَاحَ مِنَ الْفَعْلِ وَ إِنْ كَانَ حَسَنًا لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ مَدْحٌ وَ لَا ثَوَابٌ، وَ الْقَبِيحُ يُسْتَحَقُّ بِهِ الذَّمُّ، وَ مَا خَلَا مِنْ حُسْنٍ أَوْ قُبْحٍ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ صِحَّةَ مَا قُلْنَا.

[حُسْنُ تَكْلِيفِ الْكَافِرِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و يَحْسُنُ تَكْلِيفُ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْحُسْنِ ثَابِتٌ فِيهِ، وَ هُوَ التَّعْرِضُ لِلثَّوَابِ.

وَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ لَيْسَ بِوَجْهِ قُبْحٍ؛ لِأَنَّا نَسْتَحْسِنُ أَنْ نَدْعُو إِلَى الدِّينِ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ جَمِيعَ الْكَافِرِ - لَوْ جُمِعُوا لَنَا - مَعَ الْعِلْمِ بِأَنْ جَمِيعَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ.

وَ لِأَنَّا نَعْرِضُ الطَّعَامَ عَلَى مَنْ يَغْلِبُ فِي ظُنُونِنَا أَنَّهُ لَا يَأْكُلُهُ، وَ نُرْشِدُ إِلَى الدِّينِ مَنْ

١. في المطبوع: «الثواب».

٢. في المطبوع: «يقارنها».

٣. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «لا يعرف».

٤. في المطبوع: «به».

٥. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «أن يتدئ».

نَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ، وَيَحْسُنُ ذَلِكَ مَتَا مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ. وَكُلُّ مَا طَرِيقُ حُسْنِهِ أَوْ قُبْحِهِ الْمَنَافِعُ أَوْ الْمَضَارُّ، قَامَ الظَّنُّ فِيهِ مَقَامَ الْعِلْمِ»^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: تَكْلِيفُ مَنْ عِلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَكْفُرُ حَسَنًا. وَوَجْهُ الْحُسْنِ فِيهِ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ تَعْرِيفُ لِمَنَافِعَ لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِهَا. وَبِمِثْلِ ذَلِكَ حَسَنَ تَكْلِيفِ مَنْ عِلِمَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ، فَقَدْ اسْتَوَى فِي بَابِ التَّعْرِيفِ، فَيَجِبُ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي بَابِ الْحُسْنِ. وَعِلِمُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ وَيَعْصِي فِيمَا كَلَّفَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا لِقُبْحِ هَذَا التَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَجْهٌ قُبْحِ تَكْلِيفِ بَعْضِنَا لغيرِهِ، إِذَا عِلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَا يَقْبَلُ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ يَحْسُنُ مَتَا أَنْ نَدْعُو جَمِيعَ الْكُفَّارِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ إِلَى الْإِيمَانِ، مَعَ عِلْمِنَا ضَرُورَةَ بَأْنِ جَمِيعِهِمْ لَا يُؤْمِنُونَ. فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ يَكْفُرُ وَجْهًا لِقُبْحِ التَّكْلِيفِ لَقُبْحَ مَا قَدَّمَاهُ، وَقَدْ عِلْمِنَا خِلَافَ ذَلِكَ. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ الْوَاحِدِ مَتَا أَنْ يُقَدَّمَ طَعَامًا إِلَى غَيْرِهِ وَيَعْرِضَهُ لِيَتَنَاوَلَهُ، مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّهِ بِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُ؛ لِعَادَةِ لَهُ سَيِّئَةٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ حَسَنًا مِنْهُ. وَإِذَا حَسَنَ مَعَ الظَّنِّ حَسَنَ مَعَ الْعِلْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا طَرِيقُ حُسْنِهِ أَوْ قُبْحِهِ الْمَنَافِعُ أَوْ الْمَضَارُّ - مِنَ التَّجَارَاتِ وَالْأَسْفَارِ وَالرَّيْحِ وَالْخُسْرَانِ - قَامَ الظَّنُّ فِيهِ مَقَامَ الْعِلْمِ.

وَالْتَكْلِيفُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي وَجْهٌ حُسْنِهِ أَنَّهُ تَعْرِيفُ لِلْمَنَافِعِ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْسُنَ أَيْضًا مَعَ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ، وَيَقْبُحُ مَعَ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ لَيْسَ طَرِيقُ حُسْنِهِ وَقُبْحِهِ الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ^٢.

١. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ١٢٦؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٧٣.

٢. فِي «د»: «+ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)».

[وجوب انقطاع التكليف]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^١ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا بُدَّ مِنْ انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ، وَإِلَّا انْتَقَضَ الْغَرَضُ فِيهِ مِنَ التَّعْرِيفِ لِلثَّوَابِ»^٢.

شَرُحَ ذَلِكَ: التَّكْلِيفُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعاً؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ وَجْهَ حُسْنِهِ التَّعْرِيفُ لِلْمَنَافِعِ الَّتِي لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِمِثْلِهَا، فَلَوْ دَامَ التَّكْلِيفُ لَمَا أَمَكَّنَ وَصُولَهُ إِلَى تِلْكَ الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهَا وَصِفَاتِهَا أَنْ تَكُونَ صَافِيَةً مِنَ الثَّوَابِ، وَلَا يَقْتَرِنَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَسَاقِ، وَالتَّكْلِيفُ فِيهِ مَشَقَّةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِالثَّوَابِ.

فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ زَوَالِهِ فَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يَجُوزُ أَنْ يَزُولَ التَّكْلِيفُ بِكُلِّ مَا يُزِيلُ الْعَقْلَ، مِنْ مَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إغمَاءٍ أَوْ نَوْمٍ، وَلَا تَرْجِيحَ فِي ذَلِكَ لِبَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ. غَيْرَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ^٣ يُفْنِي الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُم لِلثَّوَابِ. فَلِهَذَا الْإِجْمَاعُ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّ التَّكْلِفَ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْمَوْتِ.

[مُتَعَلِّقُ التَّكْلِيفِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْحَيُّ الْمُكَلَّفُ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقَعُ بِكُلِّ عَضْوٍ [مِنْهَا]^٤، وَيُتَدَأُّ الْفِعْلُ فِي أَطْرَافِهَا، وَيَخْفُ عَلَيْهَا إِذَا [حُمِلَ]^٥ بِالْيَدَيْنِ مَا يَثْقُلُ أَوْ يَتَعَذَّرُ إِذَا [حُمِلَ]^٦ بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ»^٧.

١. في «ج، د»: + «السَّيِّد».

٢. قَارِن: الذَّخِيرَةُ، ص ١٤١؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٨٣.

٣. في «د»: + «تَعَالَى».

٤. في «أ، ب، ج، د» والمَطْبُوع: «مِنْ جُمْلَتِهَا»؛ وَ مَا أَثْبَتَاهُ بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ «جَمَلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ».

٥. في «أ، ب، ج، د» والمَطْبُوع: «حُمِلَتْ»؛ وَ مَا أَثْبَتَاهُ بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ «جَمَلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ».

٦. في «أ، ب، ج، د» والمَطْبُوع: «حُمِلَتْ»؛ وَ مَا أَثْبَتَاهُ بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْ «جَمَلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ».

٧. قَارِن: الذَّخِيرَةُ، ص ١١٢؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٦٣.

شَرَحَ ذلكَ: الذي يَدُلُّ على أَنَّ الفاعلَ هو هذه الجُمْلَةُ المُشَاهِدَةُ - دونَ ما خَالَفَ فيه قومٌ مِن أَنَّهُ غَيْرُهَا، مِثْلُ مُعَمَّرٍ^١ وَمَنْ تَابَعَهُ، أو أَنَّهُ جُزْءٌ فِيهَا على ما ذَهَبَ إليه النِّظَامُ، أو أَنَّهُ جِسْمٌ مُنْسَابٌ في هذه الجُمْلَةِ على ما حُكِيَ عن ابنِ الإخْشَادِ^٢ - أَشْيَاءَ:

منها: أَنَّ الإدْرَاكَ يَقَعُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِن أَجْزَاءِ هذه الجُمْلَةِ، وَيتَأَلَّمُ الحَيُّ بِمَا يَحُلُّهَا مِنِ الآلَامِ. وَالأَلَمُ لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، وَكَذلكَ الإدْرَاكُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، بِدَلَالَةِ أَنَّ مَا لَا حَيَاةَ فِيهِ - مِنَ الظُّفْرِ وَالشَّعْرِ وَغَيْرِهِمَا - لَا يُدْرَكُ به وَلَا يَتَأَلَّمُ مِنْهُ. فَلَمَّا صَحَّ الإدْرَاكُ بهذه الأَجْزَاءِ دَلَّ على أَنَّهَا هي الحَيَّةُ الفَعَّالَةُ. وَمنها: أَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الحَيِّ الفاعِلِ^٣ أَنْ يَبْتَدِئَ الفِعْلَ في أَطْرَافِ هذه الجُمْلَةِ

١. معمر بن عباد السلمي، معتزلي من الغلاة، من أهل البصرة، سكن بغداد، وناظر النظم. وكان أعظم القدرة غلوًا، انفرد بمسائل. منها: أَنَّ الإنسان يدبّر الجسد وليس بحال فيه. والإنسان عنده ليس بطويل ولا عريض ولا ذي لون وتأليف وحركة ولا حال ولا متمكن، وإنما هو شيء غير هذا الجسد، وهو حيّ عالم قادر مختار (إلى آخره)، فوصف الإنسان بوصف الإلهية. ومن أقواله: أَنَّ الله تعالى لم يخلق شيئاً غير الأجسام، فأما الأعراس فهي من اختراعات الأجسام، إما بالطبع وإما بالاختيار. وتُنسب إليه طائفة تعرف بالمعمريّة. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٧٢. راجع أيضاً: تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٥، ص ٤٦٣؛ لسان الميزان، ج ٨، ص ١٢٢.

٢. أبو بكر أحمد بن علي بن بيججور، المعروف بابن الإخشيد وابن الإخشاد (المتوفى سنة ٣٢٦ للهجرة)، من رؤساء المعتزلة وزهادهم. كان فصيحاً، له معرفة بالعربية والفقه. من تصانيفه: «نقل القرآن» و«الإجماع» و«اختصار تفسير الطبري». وله مصنّفات في الكلام، ضمّن بعضها أحاديث رواها عن أبي مسلم الكجّي، وموسى بن إسحاق الأنصاري، والفضل بن الحُباب الجُمَعي، وجعفر الفريابي، وقاسم بن زكريّا المطرّز، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، وغيرهم. تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٥٠٦؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ١٧١.

٣. في هامش «أ»: «الفعال».

- من اليد والرجل - من غير أن يتحرك ما يليها ويتصل بها. فلو كان الفعل غيرهما لاستحال ذلك، كما يستحيل أن يبتدأ الفعل في غيرها من الجمل.
ولو كان جزءاً في القلب لاستحال أيضاً ذلك بمثل ما قلناه، أو^١ كان يجب أن يتحرك ما بين الطرفين والقلب إن فعل فعلاً فيه على وجه التوليد لذلك، كما أنه إذا حرك جسماً من الأجسام تحرك ما بينه وبين ذلك الجسم؛ لاعتماده عليه، وقد علمنا خلاف ذلك.

ومنها: أنه لو كان غير هذه الجملة، لكان إذا حمل أحدنا شيئاً بإحدى يديه فثقل عليه أو تعدر، لما خف أو تأتى إذا حمل باليدين معاً؛ لأن على مذهب الخصم القدر في الحي، لا في اليد.

وكان يجب أن يتأتى باليد الواحدة ما يتأتى باليدين ولا يتعدر، وقد علمنا خلاف ذلك.

وإنما خف باليدين ما ثقل باليد الواحدة لأن القدر حالة في اليدين معاً، فإذا استعملتا تضاعفت القدر، فتأتى الفعل. فإذا فعل باليد الواحدة كانت القدر فيها أقل، فلاجل ذلك تعدر الفعل.

[حقيقة اللطف ووجوبه]

مسألة: قال السيد المرتضى (رضي الله عنه): «و ما يعلم الله تعالى أن المكلف يختار عنده الطاعة أو يكون إلى اختيارها أقرب، ولولا لم يكن ذلك، يجب أن يفعل؛ لأن التكليف يوجب ذلك، قياساً على من دعا غيره إلى طعامه، وغلب في ظنه أن من دعاه لا يحضر إلا ببعض الأفعال التي لا مشقة فيها، وهذا هو المسمى لطفاً.

١. في «د»: «إذ».

و لا فَرْقَ فِي الْوُجُوبِ بَيْنَ اللَّطْفِ وَ التَّمَكُّينِ، وَ قُبْحُ مَنَعِ أَحَدِهِمَا كَقُبْحِ مَنَعِ الْآخَرِ^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: اللَّطْفُ مَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُطِيعَ الْمُكَلَّفُ عِنْدَ حَصُولِهِ، أَوْ يَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ.

و يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً.

و ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ.

و ثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ^٢ الْمُكَلَّفِ وَ غَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

فَمَا يَخْتَصُّ الْقَدِيمَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعَ التَّكْلِيفِ، وَ لَا يَحْسُنُ التَّكْلِيفُ مِنْ دُونِهِ.

وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزِمَهُ إِيَّاهُ، سَوَاءً فَعَلَ الْمُكَلَّفُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ وَ قَدْ مُكِّنَ مِنْ فِعْلِهِ فَقَدْ أَتَى مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ.

وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مِثْلُ وَعْظِ الْوَاعِظِ وَ تَذَكِيرِ الْمُذَكِّرِ. فَإِنْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَحْصُلُ مِنْهُ لَا مَحَالَةَ، فَإِنَّهُ يَحْسُنُ تَكْلِيفُ الْمُكَلَّفِ مَا هُوَ لُطْفٌ فِيهِ، وَ مَتَى عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ لَا يَحْسُنُ تَكْلِيفُ هَذَا الْمُكَلَّفِ مَا^٣ ذَلِكَ الْفِعْلُ لُطْفٌ فِيهِ.

وَ لَا يَحْسُنُ إِيْجَابُ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى غَيْرِ الْمُكَلَّفِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ، مِنْ حَيْثُ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ فِعْلٌ لِكُونِهِ لُطْفًا لِلْغَيْرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ أَيْضًا فِيهِ لُطْفٌ

١. قَارِن: الذَّخِيرَةُ، ص ١٨٦؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٠٨.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «غَيْر».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا دَام».

وَمَصْلَحَةٌ، كَمَا نَقُولُ فِي تَحْمُلِ الرِّسَالَةِ وَأَدَانِهَا.

وَهَذَا اللَّطْفُ وَاجِبٌ فَعْلُهُ - عَلَى مَا رَتَّبْنَاهُ - .

يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّنَا^١ نَعْلَمُ أَنَّ مَنْ دَعَا غَيْرَهُ إِلَى طَعَامِهِ، وَغَرَضُهُ حَضُورُهُ وَتَنَاوُلُهُ لَطَعَامِهِ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُ إِلَّا بِأَن يَفْعَلَ فِعْلًا لَا مَشَقَّةَ فِيهِ عَلَيْهِ وَلَا اسْتِفْسَادًا^٢ - مِنْ كِتَابِ رُقْعَةٍ، أَوْ إِنْفَازِ رَسُولٍ، أَوْ التَّكَلُّمِ بِكَلَامٍ يَسِيرٍ - فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ. وَمَتَى لَمْ يَفْعَلْهُ نَاقِضٌ غَرَضُهُ وَعُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَرَضُهُ الْحَضُورَ. وَجَرَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْقُبْحِ مَجْرَى أَنْ يَسْتَدْعِيَهُ وَيُعْلِقَ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ؛ لِأَنَّ فِي الْحَالِيْنَ مَعًا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ مِنَ الْعُقْلَاءِ، وَيُعَدُّ عَابِثًا فِي^٣ مُنَاقَضَةِ الْغَرَضِ، وَإِنْ كَانَ فِي إِحْدَى الْحَالِيْنَ مَانِعًا لِلتَّمَكِينِ، وَفِي الْأُخْرَى مُخِلًّا بِفَعْلٍ مَا هُوَ لُطْفٌ.

وَإِذَا ثَبَّتَ مَا قُلْنَاهُ، وَكَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى إِنَّمَا كَلَّفَ الْخَلْقَ تَعْرِيضًا لِلثَّوَابِ، وَجَبَ أَنْ يَفْعَلَ لَهُمْ جَمِيعَ مَا لَا يَسْتَمُ الْفَعْلُ^٤ إِلَّا بِهِ، مِنَ الْقُدْرَةِ وَالتَّمَكِينِ وَالْآلَةِ وَاللَّطْفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ [شُرَانِطِ حُسْنِ]^٥ التَّكْلِيفِ.

[إِعْدَمُ وَجُوبِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ تَعَالَى فِيمَا يَعُودُ إِلَى الدُّنْيَا]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^٦ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْأَصْلَحُ فِيمَا يَعُودُ إِلَى الدُّنْيَا غَيْرُ

١. فِي «ج»: «أَنَا».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «اسْتِفَاد».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٤. فِي «ج»: «مُنَاقَضَتُهُ».

٥. فِي هَامِش «أ، ج»: «التَّكْلِيف».

٦. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «حَسَنُ شُرَانِطٍ».

٧. فِي «د»: «السَّيِّد».

واجب؛ لأنه لو وجب لَأَدَّى إلى وجوب ما لا يتناهى، و لَكَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى غَيْرَ مُنْفَكٍّ فِي كُلِّ حَالٍ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ»^١.

سَرَحُ ذَلِكَ: الْأَصْلَحُ فِي بَابِ الدُّنْيَا هُوَ فِعْلُ الْمَنَافِعِ وَاللَّذَاتِ الْخَالِيَةِ مِنْ وَجْهِ قُبْحٍ^٢ أَوْ وَجْهِ وَجُوبٍ بِالْحَيِّ. وَ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى فِعْلُهُ، خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّونَ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ اللَّذَاتِ وَالْمَنَافِعِ هِيَ [مِنْ]^٣ جَنْسِ الْأَفْعَالِ، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى يَقْدِرُ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ؛ لِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا لِنَفْسِهِ. فَلَوْ كَانَ الْأَصْلَحُ وَاجِبًا لَوَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَ ذَلِكَ مُحَالٌ، وَ مَا آدَى إِلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا^٤.

فَبِإِن قَالُوا: إِنَّ^٥ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ لَا يُمَكِّنُ انْتِفَاعَ الْحَيِّ بِهِ؛ لِأَنَّ شَهَوَاتِهِ مُتَنَاهِيَةٌ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَلْتَذَّ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ اللَّذَاتِ.

قُلْنَا: إِذَا قَرَضْتُمْ ذَلِكَ فَتَفَرِّضُ الْإِلْزَامَ فِي نَفْسِ الشَّهْوَةِ؛ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ لَهَا صِفَةُ الْوُجُوبِ لَصِحَّةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَجَبَ أَنْ يُفْعَلَ مِنْهَا وَمِنْ الْمُشْتَهَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَصْلَحُ وَاجِبًا، لَأَدَّى إِلَى أَنْ لَا يَنْفَكَّ الْقَدِيمُ

١. قَارِن: الذَّخِيرَةُ، ص ١٩٩؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢١٦.

٢. فِي «أ»: «قُبْحٍ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مِنْ».

٤. فِي «ج»: - «وَذَلِكَ مُحَالٌ ... بَاطِلًا».

٥. فِي «ج»: «قِيلَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِنَّ».

تَعَالَى مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّا إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُ تَعَالَى فَعَلَّ قَدْرًا مَا مِنَ اللَّذَاتِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُحَصِّلِينَ فِي أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِ الزِّيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَ لَوْ بِجُزْءٍ وَاحِدٍ، وَ إِن لَّمْ يَبْلُغْ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ، وَ قَدْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ الزَّائِدَ، مَعَ أَنَّ لَهُ صِفَةَ الْوَجُوبِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى كَوْنِهِ مُخِلًّا بِالْوَاجِبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ ذَلِكَ مَنفِيٌّ عَنْهُ تَعَالَى.

فَإِنْ ارْتَكَبَ مُرْتَكِبٌ هَرَبًا مِنْ ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: «مَا زَادَ عَلَى الْمَفْعُولِ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ لَهُ»، يَلْزَمُهُ الْقَوْلُ بِتَنَاهِي مَقْدُورِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ الْخَطَأُ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ مِنَ الْخَطَأِ فِيمَا هَرَبَ مِنْهُ^١.

أوجهُ حُسْنِ إِيْلَامِهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَقَدْ يَفْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْأَلَمَ فِي الْبَالِغِينَ وَالْأَطْفَالِ وَ الْبَهَائِمِ. وَ وَجْهُ حُسْنِ فِعْلِ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ اعْتِبَارًا يَخْرِجُ بِهِ مَنْ أَنْ يَكُونَ عَبْثًا، وَ عَوَضًا يَخْرِجُ بِهِ مَنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا»^٢.

شَرْحُ ذَلِكَ: يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْأَلَمَ فِي الْبَالِغِينَ وَ غَيْرِ الْبَالِغِينَ، مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ. وَ وَجْهُ حُسْنِهِ أَنَّهُ فِيهِ اعْتِبَارٌ لِلْمُكَلَّفِ يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ عَبْثًا، وَ فِيهِ عَوَضٌ يُخْرِجُهُ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا، وَ لَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِيهِ.

فَأَمَّا الْعَوَضُ فَإِنَّهُ يَحِبُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَا مِنْهُ لَكَانَ الْأَلَمُ ظُلْمًا. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ ابْتَدَأَ غَيْرَهُ بِالْإِلْهَامِ^٣ بِالضَرْبِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَ لَا يُعَوِّضُهُ عَلَى ذَلِكَ وَ لَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْهُ

١. فِي «د»: + «أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهُ».

٢. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٢٩؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٣٢.

٣. كَذَا فِي هَامِش «أ، ج»، وَ فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِالْأَلَمِ».

ضرراً أعظم منه، فإنه يكون ظالماً له، و يستحقُّ الذمَّ من العقلاء، وذلك منفيٌّ عنه تعالى.

وإما قلنا: «إنه لا بُدَّ فيه من اعتبارٍ» ليخرج عن كونه عبثاً. ألا ترى أن من استأجر غيره لينقل له ثراباً من موضع إلى موضع، من غير أن يكون له غرض أكثر من إيصال أجرته إليه، فإنه يكون عبثاً بذلك؟ وكذلك من واقف غيره^١ على أن يضربه ويعطيه على ذلك شيئاً معلوماً، فمتى فعل ذلك ولم يكن له فيه غرض أكثر من إيصال المنفعة إليه، فإنه يكون عبثاً بفعله، وإن لم يكن ظالماً. وذلك أيضاً منفيٌّ عنه تعالى.

فإذن لا بُدَّ من^٢ اجتماع هذين الوجهين فيما يفعله تعالى من الآلام أو يأمر به أو يبيحه: العوض؛ ليخرج عن كونه ظلماً، والغرض، وهو الاعتبار الذي أشرنا إليه؛ ليخرج عن كونه عبثاً.

[وجهُ حُسنِ إيلامِهِ تعالى في الآخرة]

مسألة: قال السيّد المرتضى (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): «فأما المفعولُ منه في الآخرة فوجهُ حُسنِهِ الاستحقاقُ فقط».

شرح ذلك: قد بيّنا أن ما يفعله القديمُ تعالى من الآلام في دارِ التكليف لا بُدَّ من أن يجتمع فيه الوجهان: أحدهما اللطف، والآخر العوض. ولا يحسنُ منه تعالى إلا كذلك^٣.

١. في «د»: - «غيره».

٢. في المطبوع: «مع».

٣. في هامش «أ»: «لذلك».

فَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ فِي الْآخِرَةِ بِأَهْلِ النَّارِ فَلَا وَجْهَ لِحُسْنِهِ إِلَّا الْإِسْتِحْقَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَكْلِيفٌ، فَيَكُونُ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْآلَامِ لُطْفًا فِيهِ. وَالْعَوِضُ أَيْضًا غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِيصَالَهُ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ إِنَّمَا حَسُنَ لِلْإِسْتِحْقَاقِ، لَا غَيْرٌ^١.

[قُبْحُ الْإِيلَامِ لِمُجَرَّدِ الْعَوِضِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْسُنَ الْأَلَمُ لِلْعَوِضِ مُجَرَّدًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى حُسْنِ إِيلَامِ الْغَيْرِ بِالضَرْبِ لَا لَشَيْءٍ إِلَّا لِإِيصَالِ نَفْعٍ إِلَيْهِ، وَاسْتِجَارٍ مَنِ يَنْقُلُ الْمَاءَ مِنْ نَهْرٍ إِلَى نَهْرٍ آخَرَ لَا لَغَرَضٍ، بَلْ لِلْعَوِضِ»^٢.
شَرَحَ ذَلِكَ: ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ^٣ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى الْأَلَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَوِضِ، لَا غَيْرَ. وَخَالَفَهُمْ بَاقِي أَهْلِ الْعَدْلِ، وَقَالُوا: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعَ الْعَوِضِ لُطْفٌ لِبَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ، وَتَمَتَّى لَمْ يَكُنْ فِيهِ لُطْفٌ كَانَ عَثْبًا.
وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَن قَالُوا: لَوْ حَسُنَ الْأَلَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَوِضِ، لَحَسُنَ مِنَ الْوَاحِدِ

١. فِي «د»: - «لَا غَيْرَ».

٢. قَارَنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٣٠؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٣٢.

٣. أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجُبَّانِيُّ الْبَصْرِيُّ (الْمُتَوَفَّى ٣٠٣ هـ لِلْهَجْرَةِ). شَيْخُ الْمَعْتَزَلَةِ، أَخَذَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ الشَّحَّامِ. وَمَاتَ فَخَلَفَهُ ابْنُهُ الْعَلَّامَةُ أَبُو هَاشِمٍ الْجُبَّانِيُّ. وَأَخَذَ عَنْهُ مِنْ الْكَلَامِ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، ثُمَّ خَالَفَهُ وَنَابَذَهُ وَتَسْتَنَّى. وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ - عَلَى بَدْعَتِهِ - مَتَوَسِّعًا فِي الْعِلْمِ، سَيَّالَ الذَّهْنِ، وَهُوَ الَّذِي ذَلَّلَ الْكَلَامَ وَسَهَّلَهُ وَيَسَّرَ مَا صَعِبَ مِنْهُ. وَكَانَ يَقِفُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ أَتَمًّا أَفْضَلَ. وَلَهُ كُتُبٌ، مِنْهَا: «التفسير الكبير»، «النقض على ابن الراوندي»، «الرد على ابن كُلاب»، و«الرد على المنجمين». سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ، ج ١٤، ص ١٨٣. رَاجِعْ أَيْضًا: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ، ج ٤، ص ٢٥٦؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ، ج ٦، ص ٢٥٦؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ لِلذَّهَبِيِّ، ج ٧، ص ٧٠؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٧، ص ٣٢٤.

٤. فِي «د»: - «مِنْ».

مِنَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ أَجِيرًا لِيَنْقُلَ الْمَاءَ مِنْ نَهْرٍ إِلَى نَهْرٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ غَيْرُ
إِيصَالِ الْأَجْرَةِ إِلَيْهِ. قَالُوا: قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ قُبْحِ ذَلِكَ، فَمَنْ أَجَازَهُ عِلْمٌ بَطْلَانُ قَوْلِهِ
ضَرُورَةً. وَإِنْ امْتَنَعُوا مِنْ إِجَازَتِهِ فَلَا وَجْهَ لِقُبْحِهِ إِلَّا مَا قُلْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ عَبَثًا.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّمَا قُبِحَ مِنْهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُوَصِّلَ تِلْكَ
الْأَجْرَةَ إِلَيْهِ عَلَى التَّفَضُّلِ، فَيَسْتَحِقُّ بِهِ الْمَدْحَ وَالشُّكْرَ. وَحَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ فَوَتَّ نَفْسَهُ
ذَلِكَ، فَاسْتَحَقَّ الذَّمَّ لِذَلِكَ، وَقُبِحَ فِعْلُهُ لِأَجْلِهِ، دُونَ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ».

وَذَلِكَ أَنَّ مَا قَالُوهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ تَقْوِيَتَ الشُّكْرِ وَالْمَدْحِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ تَرْكُهُ؛
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَوَجَبَ أَنْ لَا يَخْلُو أَحَدُنَا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ؛
لِأَنَّهُ يَقْدِرُ^١ فِي كُلِّ حَالٍ أَنْ يَفْعَلَ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْمَدْحَ وَالشُّكْرَ.

وَكَانَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يَسْتَحِقَّ الْقَدِيمُ تَعَالَى الذَّمَّ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ فِي كُلِّ
وَقْتٍ عَلَى مَا لَوْ فَعَلَهُ لَاسْتَحَقَّ الْمَدْحَ وَالشُّكْرَ. وَقَدْ عَلِمْنَا بَطْلَانُ ذَلِكَ، فَمَا أَذَى
إِلَيْهِ وَجَبَ الْحُكْمُ بِفَسَادِهِ.

[عدم اعتبار التراضي في العوض]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^٢ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا اعْتِبَارَ فِي حُسْنِهِ لِلْعِوَضِ
بِالتَّرَاضِي؛ لِأَنَّ التَّرَاضِيَّ إِنَّمَا يُتَبَيَّرُ فِيمَا يَشْتَبُهُ مِنَ الْمَنَافِعِ، فَأَمَّا مَا لَا شَبْهَةَ فِي اخْتِيَارِ
الْعُقْلَاءِ لِمِثْلِهِ إِذَا عَرَفُوهُ - لِبُلُوغِهِ أَقْصَى الْمَبَالِغِ^٣ - فَلَا اعْتِبَارَ فِيهِ [بِالتَّرَاضِي]^٤».

شَرَحَ ذَلِكَ: مَا يَفْعَلُهُ الْقَدِيمُ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ، يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ مِنْ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَقْدِرُ».

٢. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «+» «السَّيِّد».

٣. فِي هَامِش «أ» وَ«ج»: «الْمَنَافِع».

٤. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: - «بِالتَّرَاضِي»؛ وَ مَا أَثْبَتَاهُ بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنْ «جَمَلِ الْعِلْم».

الأعواضِ الحَدَّ الذي إذا بَلَغَهُ مِنَ الكَثْرَةِ اختارَهُ جميعُ العقلاءِ، وَ مَنْ لَمْ يَخْتَرْهُ^١ اسْتَحَقَّ الذَّمَّ منهم. وَ ما هذه صِفَتُهُ لَا يُرَاعَى فِيهِ التَّرَاضِي.

أَلَا تَرَى أَنَا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ بَعْضَ العقلاءِ لَوْ قِيلَ لَهُ: «انْتَقِلْ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنْهُ، وَ خُذْ عَوْضاً عَلَيْهِ مِائَةَ أَلْفِ قِنْطَارٍ» فَإِنَّهُ مَتَى لَمْ يَخْتَرِ الْإِنْتِقَالَ اسْتَحَقَّ الذَّمَّ مِنَ العقلاءِ، وَ حَسَنَ مِنْهُمْ إِجْبَاؤُهُ عَلَى ذَلِكَ، خَاصَّةً إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ غَضَاضَةٌ وَ لَا نَقْصَانٌ مَنْزِلَةٍ، وَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ؛ فَإِنَّ أَحْوَالَ العقلاءِ لَا تَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ^٢.

وَ إِنَّمَا يُرَاعَى التَّرَاضِي فِي الْأَلَامِ إِذَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ الَّتِي يُقَابِلُهَا قَلِيلَةٌ يَسِيرَةً، كَمَا يُرَاعَى التَّرَاضِي بَيْنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَ الْأَجِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا إِجْبَارُ الْأَجِيرِ عَلَى الْعَمَلِ لِيَوْصَلَ الْأَجْرَةَ إِلَيْهِ. وَ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَجْرَةَ الَّتِي يَأْخُذُهَا عَلَى عَمَلِهِ^٣ قَلِيلَةٌ يَسِيرَةٌ، فَرُوعِيَ فِي حُسْنِ عَمَلِهِ التَّرَاضِي.

فَأَمَّا مَا يَبْلُغُ الْحَدَّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الكَثْرَةِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّرَاضِي، عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ^٤.

إِعْدَمُ جَوَازِ الْأَلَمِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْأَلَمَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ عَلَيْهِ، كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُنَا بَغَيْرِهِ. وَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ

١. فِي هَامِش «أ، ج»: + «وَأَبَى».

٢. فِي «د»: - «فِي ذَلِكَ».

٣. فِي «د»: «عَلَيْهِ».

٤. فِي «د»: «قَدَّمْنَاهُ» بِدَل «قَدْ بَيَّنَّاهُ».

٥. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوع: + «السَّيِّد».

الْأَلَمُ إِنَّمَا يَحْسُنُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى دَفْعِ كُلِّ ضَرَرٍ عَنِ الْمُكَلَّفِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَلِّمَهُ»^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: الْأَلَمُ يَحْسُنُ فَعْلُهُ لثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: لِلإِسْتِحْقَاقِ، وَ لِلنَّفْعِ، وَ لِدَفْعِ ضَرَرٍ أَعْظَمَ مِنْهُ. وَالْقَدِيمُ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ لِلْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ.

وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا أَوْمَأْنَا إِلَيْهِ، مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ فَعْلُ الْأَلَمِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ إِذَا كَانَ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ، وَ لَا يُمَكِّنُ فَعْلُهُ مِنْ دُونِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَنْجَى غَرِيقاً - بِأَنْ أَخْرَجَهُ مِنَ اللَّجَّةِ - فَانْكَسَرَتْ يَدُهُ، فَإِنْ كَسَرَ يَدَهُ [إِنَّمَا]^٢ حَسَنَ إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ إِخْرَاجَهُ إِلَّا بِهِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ بِهِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ^٣ مِنَ الْهَلَاكِ، وَ لَوْ أَمَكَّنَهُ إِخْرَاجُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَصِّلَ إِلَيْهِ شَيْئاً مِنَ الْآلَامِ لَمَا حَسَنَ مِنْهُ إِيْلَامُهُ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَلَمَ إِنَّمَا يَحْسُنُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ إِذَا كَانَ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ إِلَّا بِهِ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَالضَّرَرُ الَّذِي يَدْفَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِفَعْلِ الْأَلَمِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَعْلِهِ - مِثْلَ الْعِقَابِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ -، أَوْ مِنْ فَعْلٍ غَيْرِهِ. فَإِنْ كَانَ مِنْ فَعْلِهِ فَهُوَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ بِهِ ذَلِكَ الْأَلَمَ، وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلَ بِهِ أَلَمًا آخَرَ.

وَ إِنْ كَانَ مِنْ فَعْلٍ غَيْرِهِ فَهُوَ تَعَالَى أَيْضاً قَادِرٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ. فَإِذَا نَظَرْنَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً لَمْ يَحْصُلِ الشَّرْطُ فِي حُسْنِ فَعْلِهِ تَعَالَى الْأَلَمَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْسُنَ فَعْلُهُ لَهُ.

١. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٢٦؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٣٠.

٢. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: - «إِنَّمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «دَفَعَ بِمَا هُوَ أَعْظَمُ».

[حقيقة العَوَضِ و وجوب انقطاعه]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْعَوَضُ هُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْعَارِي مِنْ إِجْلَالٍ وَ تَعْظِيمٍ.

وَالْعَوَضُ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْمُثَامَةِ وَالْأُرُوشِ. وَلَوْ كَانَ دَائِمًا لَكَانَ الْعِلْمُ بِدَوَامِهِ شَرْطًا فِي حُسْنِهِ، فَكَانَ لَا يَحْسُنُ مِنْ أَحَدِنَا تَحْمُلُ الْأَلَمِ لِعَوَضٍ^٢ مُنْقَطِعٍ، كَمَا لَا يَحْسُنُ تَحْمُلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ».^٣

شَرَحَ ذَلِكَ: حَدَّ الْعَوَضِ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ نَفْعًا مُسْتَحَقًّا خَالِيًا مِنْ إِجْلَالٍ وَ تَعْظِيمٍ.

ذَكَرْنَا كَوْنَهُ «نَفْعًا» لِيَبَيِّنَ مِمَّا لَيْسَ بِنَفْعٍ، وَ «مُسْتَحَقًّا» لِيَبَيِّنَ مِنَ التَّفَضُّلِ، وَ كَوْنَهُ «خَالِيًا مِنَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِجْلَالِ» لِيَبَيِّنَ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ شَيْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الشَّاهِدِ فِي إِيْجَابِ الْعَوَضِ، وَ قَدْ وَجَدْنَا الْأَعْوَاضَ كُلَّهَا مُنْقَطِعَةً فِي الشَّاهِدِ، مِثْلُ الْأَجْرِ فِي الْأَعْمَالِ، وَ الْأَثْمَانِ فِي الْأَمْتَعَةِ، وَ الْأُرُوشِ فِي الْجِنَايَاتِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْأَعْوَاضُ كُلُّهَا هَذِهِ سَبِيلُهَا.

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَوَضُ دَائِمًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ شَرْطًا فِي حُسْنِ تَحْمُلِ الْأَلَمِ، كَمَا أَنَّهُ شَرْطٌ فِي مُجَرَّدِ حَصُولِ الْعَوَضِ. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَ الْوَاحِدِ مَتَى أَنْ يَتَحَمَّلَ ضَرَرًا - بِأَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا مِنَ الْأَعْمَالِ، أَوْ يُسَافِرَ لِيَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى

١. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ كَانَ».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِعَوَضٍ».

٣. قَارَنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٣٩، ٢٤٨؛ تَهْدِيدَ الْأَصُولِ، ص ٢٣٦، ٢٤٠.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنَّ».

مَنْفَعَةٍ مُنْقَطِعَةٍ^١ غَيْرِ دَائِمَةٍ - وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَتَحَمَّلَ ذَلِكَ إِذَا خَلَا مِنْ مَنْفَعَةٍ أَصْلًا. فَلَوْ كَانَ الدَّوَامُ شَرْطًا فِي حُسْنِ الْأَلَمِ لَقَبِحَ ذَلِكَ مِتًا، كَمَا يَقْبُحُ إِذَا خَلَا مِنْ مَنْفَعَةٍ أَصْلًا. فَعَلِمَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْأَعْوَاضَ مُنْقَطِعَةً.

[أَوْجُوبُ الْعَوَضِ عَلَيْهِ تَعَالَى فِي الْأَلَمِ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى أَمْرِهِ أَوْ إِبَاحَتِهِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^٢ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَمَا فَعَلَ مِنَ الْأَلَمِ بِأَمْرِهِ تَعَالَى أَوْ بِإِبَاحَتِهِ فِعْوَضُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى فَعْلِهِ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْأَلَمِ - مِثْلُ ذَبْحِ الْحَيَوَانَاتِ فِي الْهَدْيِ وَ الْمَنَاسِكِ وَ التَّدْوِيرِ وَ الْكَفَّارَاتِ - ، أَوْ إِبَاحَهُ - مِثْلُ ذَبْحِ الْحَيَوَانَاتِ^٤ لِلْأَكْلِ - فَالْعَوَضُ فِي ذَلِكَ أَجْمَعَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرْنَا بِهِ وَ إِبَاحَهُ لَنَا كَأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ الْأَلَمَ، وَلَوْ فَعَلَهُ لَكَانَ عَوَضُهُ عَلَيْهِ.

وَلِأَنَّ أَمْرَهُ وَ إِبَاحَتَهُ يَدُلَّانِ عَلَى حُسْنِ الْأَلَمِ، وَ لَا يَكُونُ الْأَلَمُ حَسَنًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَتِهِ مِنَ الْأَعْوَاضِ مَا يُوْفِي عَلَيْهِ. وَ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْنَا مِنَ الْأَعْوَاضِ عَلَى الْأَلَمِ الَّتِي نَفْعَلُهَا عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ فَهُوَ مَقْدَارُ مَا يُخْرِجُ الْأَلَمَ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا. فَأَمَّا مَا يُدْخِلُهُ فِي كَوْنِهِ حَسَنًا فَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ مِنَ الْأَعْوَاضِ الْمُسْتَحَقَّةِ عَلَيْنَا.

١. فِي «د» - «مَنْقُطِعَةٌ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: + «السَّيِّد».

٣. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٢٣٩؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٣٦.

٤. فِي «ب» - «فِي الْهَدْيِ ... الْحَيَوَانَاتِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَمَّا».

إِعدمُ وجوبِ العَوَضِ عليه تعالى عِنْدَ تَغَايُرِ فاعِلِ الأَلَمِ و المَعْرُضِ له |

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ المُرْتَضَى (رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ): «و قد يَكُونُ الأَلَمُ مِنْ فِعْلِهِ تعالى و العَوَضُ عَلَى غَيْرِهِ بالتعريضِ له. نَحْوُ مَنْ عَرَّضَ طِفْلاً لِلْبَرْدِ الشَّدِيدِ فَتَأَلَّمَ بِذَلِكَ أَوْ مَاتَ، فَالعَوَضُ هَاهُنَا عَلَى المَعْرُضِ للأَلَمِ، لَا عَلَى المَوْلِمِ نَفْسِهِ، وَ صَارَ ذَلِكَ الأَلَمُ كَأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ المَعْرُضِ»^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: قد يَكُونُ الأَلَمُ مِنْ فِعْلِ اللّهِ تعالى و العَوَضُ عَلَيْنَا، مِثْلُ أَنْ يُعَرِّضَ أَحَدُنَا غَيْرَهُ لِيَنْزِلَ بِهِ الأَلَمُ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ العَادَةُ المُسْتَمِرَّةُ فِي ذَلِكَ، مِثْلُ أَنْ يَتْرَكَهُ تَحْتَ بَرْدٍ شَدِيدٍ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ يَطْرَحَهُ فِي ثَلَجٍ يَمُوتُ فِيهِ، أَوْ فِي نَارٍ يَحْتَرِقُ فِيهَا، فَإِنَّ الأَلَامَ هَاهُنَا مِنْ فِعْلِ اللّهِ تعالى بِمَجْرَى العَادَةِ، وَ العَوَضُ فِي ذَلِكَ عَلَى المَعْرُضِ مِنَّا لِذَلِكَ الأَلَمِ؛ لِأَنَّهُ بِتَعْرِيزِهِ صَارَ فِي حُكْمِ الفاعِلِ له.

وَ كَذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَمَى حَجَرًا مِنْ فَوْقُ، فَأَخَذَ غَيْرُهُ طِفْلاً فَتَرَكَهُ تَحْتَ ذَلِكَ الحَجَرِ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ وَ مَاتَ، كَانَ العَوَضُ فِي ذَلِكَ عَلَى الواضِعِ للطفلِ، لَا عَلَى المُرْسِلِ للحَجَرِ، وَ إِنْ كَانَ الأَلَمُ مِنْ فِعْلِ المُرْسِلِ، لَكِنَّهُ صَارَ بالتعريضِ له كَأَنَّهُ فاعِلٌ للأَلَمِ، فَاسْتَحَقَّ العَوَضُ عَلَيْهِ.

إِكْفِيَّةُ انتصافِ العَوَضِ مِمَّنْ فَعَلَ الأَلَمَ ظُلْمًا |

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ المُرْتَضَى (رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ): «و الأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَنْ فَعَلَ الأَلَمَ - عَلَى وَجهِ الظُّلْمِ - مِنَّا بِغَيْرِهِ فِي الحَالِ مُسْتَحَقًّا مِنَ العَوَضِ المَبْلَغِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ مِثْلُهُ عَلَيْهِ.

١. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٢٤٢؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٣٧.

و الوجه في ذلك أنه لو لم يكن لذلك^١ مستحقاً، لم يكن الانتصاف منه ممكناً، مع وجوب الانتصاف.

بخلاف ما قاله أبو هاشم؛ فإنه أجاز أن يُمكن من الظلم، وإن لم يكن في الحال مستحقاً لما يقابله من العوض، بعد أن يكون ممن لا يخرج من الدنيا إلا وقد استحق ذلك^٢.

شرح ذلك: ذهب أبو القاسم البلخي^٣ وكثير من المتكلمين إلى أنه يجوز أن يُمكن الله تعالى من فعل الظلم من ليس له شيء من الأَعْوَاضِ أصلاً، فإذا ورد القيامة تفصل الله عليه [به]^٤، ثم نقله إلى من يستحق ذلك عليه. قال أبو هاشم^٥ وأصحابه: إنه لا يجوز أن يُمكن من فعل الظلم إلا من علم من

١. في «ج، د»: «كذلك».

٢. قارن: الذخيرة، ص ٢٤٣؛ تمهيد الأصول، ص ٢٣٨.

٣. أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكعبي (المتوفى ٣٢٩ للهجرة)، من نظراء أبي علي الجبائي، وكان يكتب الإنشاء لبعض الأمراء وهو أحمد بن سهل متولي نيسابور، فثار أحمد ورام الملك، فلم يتم له، وأخذ الكعبي وسجن مدة، ثم خلّصه وزير بغداد علي بن عيسى، فقدم بغداد وناظر بها. وله من التصانيف: «الاستدلال بالشاهد على الغائب»، و «التفسير الكبير»، و «الرد على متبني بخراسان»، و «النقض على الرازي في الفلسفة الإلهية». سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ١٩٣. راجع أيضاً: تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٣٥٥؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٤٢٩؛ الدر الثمين، ص ٤٠٧؛ سلم الوصول، ج ٢، ص ٢٠٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٦٥.

٤. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «به».

٥. عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي (المتوفى سنة ٣٢١ للهجرة)، من كبار الأذكياء، أخذ عن والده. وله كتب، منها: «الجامع الكبير»، و «المسائل العسكرية». سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٣٧٩. راجع أيضاً: وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٨٣؛ معجم الأدباء، ج ٦، ص ٢٨٥٨؛ تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٢٧؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٤٤٤.

حالِه أَنَّهُ يَرِدُ الْقِيَامَةُ وَقَدْ اسْتَحَقَّ مِنَ الْأَعْوَاضِ مِقْدَارَ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ.
وَرَدَّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ قَوْلَهُ بِأَن قَال: الْإِتْتِصَافُ وَاجِبٌ، وَالتَّفَضُّلُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ فَعْلٌ مَا هُوَ وَاجِبٌ بِفَعْلٍ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ.
وَعَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي اعْتَلَّ بِهَا أَبُو هَاشِمٍ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُمَكَّنَ مِنْ
فَعْلِ الظُّلْمِ إِلَّا مَنْ يَسْتَحَقُّ فِي الْحَالِ مِقْدَارَ مَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ. وَلَا يَكْفِي أَنْ يَكُونَ
الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ تَبَقُّيَّةَ تَفَضُّلٍ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَى
أَصْلِهِ. فَإِذَا عَوْدُ الْأَمْرِ إِلَى أَنَّهُ تَعَلَّقَ الْوَاجِبُ بِالْجَائِزِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ
الْإِتْتِصَافُ.

فَإِنْ قَالَ: مَنْ قَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، يَكُونُ ذَلِكَ فِي
حُكْمِ الْحَاصِلِ؛ كَأَنَّ لَأَبِي الْقَاسِمِ وَلِمَنْ يَنْصُرُ مَذْهَبَهُ أَنْ يَقُولُوا: وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ
يُتَفَضَّلُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فِي حُكْمِ الْحَاصِلِ. فَيَنْبَغِي أَنْ يُجَوِّزَهُ، وَهُوَ لَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ.
فَنَبَتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا الْمَذْهَبَانِ: إِمَّا مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ - عَلَى مَا حَكَيْنَاهُ
عَنْهُ -، أَوِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُمَكَّنُ إِلَّا مَنْ اسْتَحَقَّ فِي الْحَالِ مِقْدَارَ مَا يُسْتَحَقُّ
عَلَيْهِ. وَمَذْهَبُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ مُنَاقَضَةٌ.

[وَجُوبُ النَّظَرِ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَقَدْ كَلَّفَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ مَنْ
أَكْمَلَ عَقْلَهُ النَّظَرَ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا الْوَاجِبُ هُوَ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ عَلَى
الْعَاقِلِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَهَا - عِنْدَ التَّأَمُّلِ - يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ.»^١

١. فِي هَاشِمٍ «أ، ب»: الَّذِي يَجِبُ تَأْخِيرُهُ الْوَاجِبَاتِ السَّمْعِيَّةُ. وَالَّذِي يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ الْوَاجِبَاتِ
الْعَقْلِيَّةُ، كَرَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَقَضَاءِ الدِّينِ، وَالْإِحْسَانِ بِالْوَالِدَيْنِ، وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ غَيْرِهِ تَعَالَى.

و وجهُ وجوبِ هذا النظرِ وجوبُ المعرفةِ التي يُوَدِّي إليها. و جهةُ وجوبِ المعرفةِ أنَ العِلْمَ باستحقاقِ الثوابِ و العقابِ، الذي هو لُطْفٌ في فعلِ الواجبِ العقليِّ، لا يَتِمُّ إِلَّا بِحصولِ هذه المعرفةِ، و ما لا يَتِمُّ الواجبُ إِلَّا به واجبٌ^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: كُلُّ مَنْ أَكْمَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَقْلَهُ وَ حَصَلَ فِيهِ شَرَانُطُ التَّكْلِيفِ - مِنَ الْقُدْرَةِ وَ الْآلَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ - لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُكَلِّفًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ جَعْلُهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ عَبَثًا، وَ لَكَانَ يَكُونُ مُغَرًى بِالْقَبِيحِ، وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْحَكِيمِ^٢ تَعَالَى.

و^٣ أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَقْصُودَةِ النَّظَرُ^٤ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَاتِ عَلَى ضَرِيحَيْنِ: عَقْلِيٍّ وَ سَمْعِيٍّ. فَالْسَمْعِيُّ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَعْرِفَةِ النَّبَوَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِمَا، وَ ذَلِكَ يَتَأَخَّرُ عَنْ أَوَّلِ كِمَالِ الْعَقْلِ.

و الْوَاجِبَاتُ الْعَقْلِيَّةُ يَجُوزُ خُلُوعُ الْعَاقِلِ مِنْ جَمِيعِهَا؛ لِأَنَّهَا: شُكْرُ النِّعْمَةِ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْ نِعْمَةٍ كُلِّ أَحَدٍ غَيْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى^٥، فَلَا يَجِبُ شُكْرُهُ.

وَ قَضَاءُ الدَّيْنِ وَ رَدُّ الْوَدِيعَةِ يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْهُمَا، بَأَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ، وَ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَاحِدُهُمَا.

١. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ١٦٧؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٩٠.

٢. فِي هَامِشٍ «أ»: «الْقَدِيمُ».

٣. فِي «د»: - «و».

٤. فِي هَامِشٍ «أ، ب»: احْتِرَازٌ عَنْ إِرَادَةِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ، بَلِ الْمَقْصُودُ النَّظَرُ.

٥. فِي «ج»: - «عَنْ أَوَّلِ كِمَالٍ».

٦. فِي «د»: - «غَيْرِ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: - «تَعَالَى».

فأما الامتناع من الظلم والكذب والعَبَثِ فالمرجع به إلى أن لا يُفَعَلَ، والكلام في أول فعلٍ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ.

فأما إرادة النظر فليست مقصودة، بل هي تابعة للنظر وواجبة لوجوبه، فلا تلزم - على ما قلناه -.

فبان من هذه الجملة، أن أول فعلٍ مقصود لا يخلو العاقل من وجوبه عليه النظر في طريق معرفة الله تعالى.

فأما جهة وجوب هذا النظر هو أن يتوصل به إلى معرفة الله تعالى؛ فإنه لا طريق سواه؛ لأنه:

ليس بمعلوم ضرورة؛ لاختلاف العقلاء فيه.

ولا يمكن أن يعلم تعالى من جهة السمع؛ لأن العلم بصحة السمع فرع على معرفته تعالى، فلا يصح أن يعلم به.

فلم يبق بعد ذلك إلا أن طريق معرفته تعالى النظر الذي ذكرناه.

فأما جهة وجوب المعرفة فهي أن العلم باستحقاق الثواب والعقاب - اللذين هما لطف المكلف بفعل^١ الواجب والامتناع من القبيح العقلي^٢ - لا يصح إلا بعد حصول المعرفة؛ لأنه يستحق منه تعالى وعليه.

وقد علمنا أن العلم باستحقاق الثواب والعقاب لطف. ألا ترى^٣ أن من علم أن عليه من فعل القبيح ضرراً زائداً على ما علمه من استحقاق الذم، كان ذلك صارفاً له

١. في هامش «أ»: «في فعل».

٢. في «د»: - «العقلي».

٣. في «ج»: «لا يرى».

عن فعله، ومتى عَلِمَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَنَافِعَ عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ زَانِداً عَلَى مَا عَلِمَهُ مِنْ
استحقاقِ الْمَدْحِ، كَانَ ذَلِكَ دَاعِياً لَهُ إِلَى فِعْلِهِ؟
وَإِذَا لَمْ يَتِمَّ الْعِلْمُ بِاسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَبَتْ
مَعْرِفَتُهُ؛ لَوْجُوبِ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ.

[حَقِيقَةُ النَّظَرِ وَسَبَبُ وَجُوبِهِ عَلَى الْعَاقِلِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالنَّظَرُ هُوَ الْفِكْرُ، وَيَعْلَمُهُ أَحَدُنَا مِنْ نَفْسِهِ
ضَرُورَةً.

وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ هَذَا النَّظَرُ إِذَا خَافَ الضَّرَرَ مِنْ تَرْكِهِ وَإِهْمَالِهِ. وَإِنَّمَا
يَخَافُ الضَّرَرَ بِالتَّخْوِيفِ مِنَ الْعِبَادِ إِذَا كَانَ نَاشِئاً بَيْنَهُمْ، أَوْ بَأَن يَبْتَدِئَ الْفِكْرُ فِي أَمَارَةِ
الْخَوْفِ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ، أَوْ بَأَن يُخْطِرَ اللَّهُ تَعَالَى بِبَالِهِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى النَّظَرِ^٢ وَيُخِيفُهُ مِنْ
إِهْمَالِهِ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: النَّظَرُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ ثَقَلَبِ الْحَدَقَةِ الصَّحِيحَةِ نَحْوِ الْمَرْنِيِّ طَلَباً لِرُؤْيَيْهِ،
وَبَيْنَ الْإِنْتِظَارِ، وَبَيْنَ الْعَطْفِ وَالرَّحْمَةِ، وَبَيْنَ الْفِكْرِ. وَالْفِكْرُ يَنْقَسِمُ إِلَى الْفِكْرِ فِي
طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى الْفِكْرِ فِي غَيْرِهِ. فَالْوَاجِبُ مِنْ جَمِيعِ أَقْسَامِهِ هُوَ
الْفِكْرُ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى.
وَالْوَاحِدُ مَتَى يَجِدُ نَفْسَهُ مُفْكَراً ضَرُورَةً، كَمَا يَجِدُهُ مُرِيداً وَكَارِهاً وَمُدْرِكاً ضَرُورَةً،
فَلَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ.

١. في «ج» و المطبوع: + «المرتضى».

٢. في «ب»: - «أَوْ بَأَن يُخْطِرُ ... النَّظَر».

٣. قَارِن: الذَّخِيرَةُ، ص ١٥٨؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٩٢.

وإنما يجب على العاقل النظر إذا خاف الضرر العظيم في إهماله، وأمّل زوال ما يخافه بالنظر؛ لأنه مركز في العقول أن من خاف أمراً من الأمور رجاء زوال ما يخافه بالبحث والتفتيش، فإنه يجب عليه البحث. وكذلك إذا خاف الضرر العظيم من الإخلال بالنظر في طريق معرفة الله تعالى، وجب عليه أن يتنظر. وإنما يخاف بأحد أمور:

إما أن ينشأ بين العقلاء، فيسمع اختلافهم في إثبات الصانع ونفيه، وإثبات صفاته والخلاف فيها، وأن كل من اعتقد شيئاً ضلّل من خالفه، ونسب إلى الكفر واستحقاق العقاب الدائم. فإنه إذا سمع هذا الاختلاف، واستعمل موجب العقل، وأخلى نفسه من التقليد والهوى^١، فلا بد من أن يخافه؛ فإنه ملجأ إليه، والأمر على ما وصفناه.

فإن فرضنا أنه لم ينشأ بين العقلاء ولم يسمع اختلافهم، فإنه يجوز أن ينتبه من قبل نفسه، بأن يراها متصرفة منتقلة من حال إلى حال، ويرى آثار الصنعة فيه ظاهرة، فينتبه على أن لا يأمن^٢ أن يكون له صانع صنعه وأنعم عليه وأراد منه شكره، ومتى لم يفعل استحق الضرر العظيم من جهته.

و^٣ متى لم يتفكر له ما ذكرناه، وجب على الله تعالى أن يخطر بباله كلاماً خفياً يسمعه، يتضمن تخويفه من ترك النظر، و[تنبيهه]^٤ على جهة الأمانة^٥ والطريق

١. في المطبوع: «و الهوى».

٢. في «ج»: «لا بد من».

٣. في «د»: «و».

٤. في «أ، ب، ج، د»: «ينتبه»، في المطبوع: «ينتبه».

٥. في هامش «أ، ب»: أي أمانة الخوف.

الموصلِ له إلى معرفته. وفي الناس من قال: إنه يحب عليه أن يبعث إليه من ينبئه و يخوفه من ملك أو غيره، فحينئذٍ يحب عليه النظر.

أوجوب الكلام في الخاطر للتخويف من ترك النظر

مسألة: قال السيد^١ (رضي الله عنه): «و الأولى في الخاطر أن يكون كلاماً خفياً يسمعه، وإن لم يميّزه»^٢.

شرح ذلك: أما الخاطر فالصحيح من أقاويل من أثبت أنه كلام خفي يسمعه من داخل أذنه، وإن لم يميّزه، يتضمن ما ذكرناه^٣.

ولا يجوز أن يكون علماً ولا اعتقاداً ولا ظناً؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن إلا من فعله تعالى؛ لأن غيره لا يقدر على أن يفعل في غيره علماً ولا اعتقاداً ولا ظناً، ولو كان من فعله تعالى لم يكن إلا علماً، وكان يكون ضرورياً، وقد علمنا خلاف ذلك.

ولا يطعن على ما قلناه^٤ من الكلام إلا بالأصم الذي لا يسمع؛ فإن الأصم لا بد من أن يكون [له]^٥ هناك ما يقوم مقام الخاطر. فإن فرضنا أنه ليس له ما يقوم مقامه، ولا له طريق إلى التنبه^٦، لم يحسن تكليفه.

١. في «ج، د» والمطبوع: «المرتضى».

٢. قارن: الذخيرة، ص ١٧٢؛ تمهيد الأصول، ص ١٩٩.

٣. في هامش «أ، ب»: كذا في الأصل، والظاهر أنه سهو من الناسخ، وإن كان توجيهه ممكناً بأن يكون قوله «يتضمن» خبر قوله «فالصحيح»، فتأمل.

٤. في «ج»: «قلنا».

٥. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «له».

٦. في «ج، د» والمطبوع: «التنبه».

فَأَمَّا الْكِتَابَةُ فَإِنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِمَّا يَنْتَبِهُ^١ بِهَا الْعَاقِلُ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَعْمُ جَمِيعَ الْمُكَلِّفِينَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جَمِيعُهُمْ يَفْهَمُ الْكِتَابَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَيْسَ لَهُ جَارِحَةٌ يُبْصِرُ بِهَا الْكِتَابَةَ. هَذَا إِذَا فُعِلَتْ الْكِتَابَةُ مُنْفَصِلَةً عَنْهُ. فَأَمَّا فَعْلُهَا فِي جَسَمِهِ وَدَاخِلِ أَعْضَانِهِ فَلَا فَائِدَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَاهَا فَيَنْتَبِهُ^٢ عَلَيْهَا.

فَالْأَوَّلَى مِنَ الْأَقْسَامِ الَّتِي تَعْمُ أَكْثَرَ الْعُقُلَاءِ الْكَلَامُ.

[النظرُ مُؤَلَّدٌ لِلْعِلْمِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٣ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالنَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ، سَبَبٌ يُؤَلَّدُ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ يَحْدُثُ بِحَسَبِهِ، فَجَرَى فِي أَنَّهُ مُؤَلَّدٌ لَهُ مَجَرَى الضَّرْبِ وَالْأَلَمِ»^٤.

شَرَحَ ذَلِكَ: النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ، سَبَبٌ يُؤَلَّدُ الْعِلْمَ. وَيُحْتَاجُ فِي تَوَلِيدِهِ لِلْعِلْمِ إِلَى شُرُوطٍ:

مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالدَّلِيلِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ؛ فَإِنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يُؤَلَّدُ نَظَرُهُ الْعِلْمَ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ لَا يَعْلَمُ صِحَّةَ الْفَعْلِ مِنْ زَيْدٍ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ صِحَّةَ الْفَعْلِ الْمُحَكَّمِ مِنْهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا، وَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا؟ إِذَا عَلِمَ الْأَمْرَيْنِ مَعًا ثُمَّ نَظَرَ كَانَ نَظَرُهُ مُؤَلَّدًا لِلْعِلْمِ.

١. فِي «د»: «يَنْتَبِهُ».

٢. فِي «د»: «فَيَنْتَبِهُ».

٣. فِي «ج»: «المرتنضى»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «المرتنضى».

٤. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ١٦٠؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ١٩٢.

٥. فِي «ج»: «تَوَلَّدَ».

والذي يُدَلُّ على ذلك، أَنَا وَجَدْنَا الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عَقِيبَ النَّظَرِ يُطَابِقُهُ وَيَقَعُ بِحَسَبِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ نَظَرَ فِي صِحَّةِ الْفِعْلِ مِنْ زَيْدٍ لَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِالنَّجُومِ وَلَا بِالْهِنْدَاسَةِ؟ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ النَّظَرُ مُؤَلَّدًا لِلْعِلْمِ، وَكَانَ حَاصِلًا بِالْعَادَةِ - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْمُخَالِفُ -، لَجَازَ أَنْ يَحْصُلَ النَّظَرُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَيَقَعَ عَقِيبَهُ عِلْمٌ لَا يُطَابِقُهُ، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

وَأَيْضًا فَإِنَّا وَجَدْنَا الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عَقِيبَ النَّظَرِ يَكْثُرُ بِكَثْرَتِهِ وَيَقِلُّ بِقِلَّتِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَكْثُرُ أَنْظَارُهُ يَكْثُرُ عِلْمُوهُ؟ فَلَوْ لَا أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ عَنْهُ لَمَّا وَجَبَ ذَلِكَ. وَجَرَى ذَلِكَ فِي بَابِ التَّوْلِيدِ مَجْرَى تَوْلِيدِ الضَّرْبِ لِلْأَلَمِ، فِي أَنَّهُ كُلَّمَا كَثُرَ الضَّرْبُ كَثُرَ الْأَلَمُ، فَحَكَمْنَا بِأَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ عَنْهُ. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي النَّظَرِ وَالْعِلْمِ.

[أقسام ما يُسْتَحَقُّ بالأفعال]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْأَفْعَالِ مَدْحٌ وَثَوَابٌ وَشُكْرٌ وَذَمٌّ وَعِقَابٌ وَعَوَضٌ.

فَأَمَّا الْمَدْحُ: فَهُوَ الْقَوْلُ الْمُنْبِيُّ عَنْ عِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ.

وَأَمَّا الثَّوَابُ: فَهُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ.

وَأَمَّا الشُّكْرُ: فَهُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ.

وَأَمَّا الذَّمُّ: فَهُوَ مَا أَنْبَأَ عَنْ اتِّضَاعِ حَالِ الْمَذْمُومِ.

وَأَمَّا الْعِقَابُ: فَهُوَ الضَّرَرُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلْإِهَانَةِ^١ وَالْإِهَانَةِ.

وَأَمَّا الْعَوَضُ: فَهُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِي مِنَ تَعْظِيمٍ وَإِجْلَالٍ^٢.

١. فِي «ج»: «لِلْإِسْتِحْقَاقِ».

٢. قَارِنُ: الذَّخِيرَةُ، ص ٢٧٦؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٤٩.

شَرَحَ ذَلِكَ: الْمُسْتَحَقُّ بِالْأَفْعَالِ هَذِهِ السَّتَّةُ الْأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، مِنْ مَدَحٍ أَوْ ثَوَابٍ أَوْ شُكْرِ أَوْ ذَمٍّ أَوْ عِقَابٍ أَوْ عَوْضٍ.
وَحَدُّ الْمَدَحِ هُوَ الْقَوْلُ الْمُنْبِئُ عَنْ عَظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ، وَيَخْتَصُّ بِالْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ.

الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَنْ مَدَحَ غَيْرَهُ بِقَوْلٍ يُنْبِئُ عَنْ عَظَمِ حَالِهِ يُسَمَّى مَادِحًا، وَ يوصَفُ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ مَدْحٌ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَدَحَ مَا قُلْنَاهُ. وَلَوْ فَعَلَ بغيرِهِ فِعْلًا مِنْ الْأَفْعَالِ يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِهِ إِيَّاهُ لَا يُسَمَّى مَادِحًا، وَإِنْ سُمِّيَ مُعْظَمًا لَهُ^١. وَكَذَلِكَ إِنْ اعتقدَ فِيهِ عَظَمُ الْحَالِ يُسَمَّى مُعْظَمًا، وَلَا يُسَمَّى مَادِحًا. فَعِلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَدَحَ يَخْتَصُّ بِالْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ - عَلَى مَا قُلْنَاهُ - . وَرُبَّمَا اسْتَعْمِلَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَوْصِفَ الْفِعْلُ بِأَنَّهُ مَدْحٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلًا، وَذَلِكَ مَجَازًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمِرُّ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ.

وَأَمَّا الثَّوَابُ فَهُوَ النِّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ.
وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا «النِّفْعَ» لِيَتِمَّزَ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ ضَرَرٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَذَكَرْنَا كَوْنَهُ «مُسْتَحَقًّا» لِيَتِمَّزَ مِنَ النِّفْعِ الْمُتَفَضَّلِ بِهِ. وَذَكَرْنَا كَوْنَهُ «مُقَارِنًا لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّجْهِيلِ» لِيَتِمَّزَ مِنَ الْعَوْضِ؛ لِأَنَّ^٢ الْعَوْضَ نَفْعٌ مُسْتَحَقٌّ، لَكِنَّهُ خَالٍ مِنَ تَعْظِيمٍ وَتَجْهِيلٍ.
وَأَمَّا الذَّمُّ فَهُوَ الْقَوْلُ الْمُنْبِئُ عَنْ اتِّضَاعِ حَالِ الْمَذْمُومِ.

وَهُوَ يَخْتَصُّ بِالْأَقْوَالِ أَيْضًا، كَمَا قُلْنَا فِي الْمَدَحِ؛ فَإِنَّ الْأَفْعَالِ - وَإِنْ ذَلَّتْ عَلَى اتِّضَاعِ حَالٍ مَنْ تَتَعَلَّقُ بِهِ - لَا تَوْصَفُ بِأَنَّهَا ذَمٌّ، وَإِنْ وُصِفَتْ بِأَنَّهَا إِهَانَةٌ وَاسْتِخْفَافٌ. وَرُبَّمَا

١. فِي «د» - : «لَهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَإِنَّهُ».

تَجَوَّزَ فيها، فَوُصِفَتْ بِأَنَّهَا ذَمٌّ، وَلَا يَطَّرُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ. وَكَذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ الْمُنْبِئُ عَنِ اتِّصَاعِ حَالٍ مَنْ اعْتَقَدَ فِيهِ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ ذَمٌّ إِلَّا عَلَى صَرْبٍ مِنَ الْمَجَازِ، فَعُلِمَ بِهِ صِحَّةُ مَا قُلْنَا.

وَأَمَّا الْعِقَابُ فَهُوَ الضَّرَرُ الْمُسْتَحَقُّ الْمُقَارِنُ لِلِاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ.

ذَكَّرْنَا كَوْنَهُ «ضَرَرًا» لِيَتِمَّزَ مِمَّا لَيْسَ بِضَرَرٍ، مِنْ نَفْعٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَذَكَّرْنَا كَوْنَهُ «مُسْتَحَقًّا» لِيَتِمَّزَ مِمَّا لَيْسَ بِمُسْتَحَقٍّ مِنَ الْمَفْعُولِ، إِمَّا لِدَفْعِ ضَرَرٍ، أَوْ لاجْتِلَابِ مَنَفْعَةٍ، أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ اللَّطْفِ وَالْعَوَاضِ، أَوْ لِمَا يَفْعَلُهُ الْوَاحِدُ مِنَّا بغيرِهِ^١ عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ. وَبِهَذَا الْقَدْرِ يَتِمَّزُ، غَيْرَ أَنَّا ذَكَّرْنَا «مُقَارَنَةَ الْإِهَانَةِ وَالِاسْتِخْفَافِ» لَهُ؛ زِيَادَةً فِي الْكَشْفِ وَالْبَيَانِ؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لَازِمَتَانِ لِلْعِقَابِ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ ذَكَّرْنَا هُمَا. وَأَمَّا الشُّكْرُ فَهُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنَّعَمِ مَعَ صَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ.

وَلَيْسَ يَخْصُصُ الْأَقْوَالَ دُونَ الْأَفْعَالِ، بَلْ يُقَالُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ شُكْرٌ إِذَا تَضَمَّنَ الْاعْتِرَافَ بِالنَّعَمِ مَعَ صَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَّرْنَاهُ.

وَأَمَّا الْعَوَاضُ فَهُوَ النِّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِي مِنَ إِجْلَالٍ وَتَعْظِيمٍ.

ذَكَّرْنَا كَوْنَهُ «نَفْعًا» لِيَتِمَّزَ مِمَّا لَيْسَ بِنَفْعٍ، مِنْ أَلَمٍ وَغَيْرِهِ. وَذَكَّرْنَا كَوْنَهُ «مُسْتَحَقًّا» لِيَتِمَّزَ مِنَ النِّفْعِ الْمُتَفَضَّلِ بِهِ. وَذَكَّرْنَا كَوْنَهُ «خَالِيًا» مِنَ تَعْظِيمٍ وَإِجْلَالٍ لِيَتِمَّزَ مِنَ الثَّوَابِ الَّذِي أَخْبَرْنَا بِهِ، عَلَى مَا مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ.

[مَوْجِبَاتُ الْمَدْحِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٢ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيُسْتَحَقُّ الْمَدْحُ بِفَعْلِ الْوَاجِبِ، وَمَا لَهُ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «و».

٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «المرتضى».

صفة الندب، وبالتحرُّز من القبيح»^١.

شرح ذلك: يُسْتَحَقُّ المَدْحُ بثلاثة أشياء:

أخذها: فعلُ الواجب.

وثانيها: فعلُ ما له صفةُ الندب.

وثالثها: التحرُّز من القبيح.

ولا يُسْتَحَقُّ المَدْحُ بشيءٍ سوى ما ذكرناه.

وإنما قلنا ذلك لأنَّ مَنْ فَعَلَ الواجبَ مِنْ رَدِّ وَدِيعَةٍ أَوْ شُكْرِ مُنْعِمٍ أَوْ إِنْصَافٍ، مَدَحَهُ

العقلاء. وكذلك إِنْ فَعَلَ ما له صِفةُ الندبِ - مِنَ الإحسانِ وَالتفضُّلِ وَالإِنعامِ -

اسْتَحَقَّ المَدْحَ مِنْ جِهَتِهِمْ. وكذلك إِذَا امْتَنَعَ مِنَ القَبائحِ - مِثْلُ الكَذِبِ وَالظلمِ وَ

العَبَثِ - اسْتَحَقَّ المَدْحَ مِنْهُمْ. وَيَشْتَرِكُ فِي اسْتِحْقَاقِ المَدْحِ عَلَى هَذِهِ الأُمُورِ

القَدِيمُ تَعَالَى وَالمُحَدِّثُ.

[موجبات الثواب والشكر]

مسألة: قَالَ السَّيِّدُ^٢ (رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ): «وَيُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِهَذِهِ الوجوهِ الثلاثةِ إِذَا

افْتَرَنْتَ بِهَا المَشَقَّةَ.

وَيُسْتَحَقُّ الشُّكْرُ بِالنِّعَمِ وَالإِحسانِ.

وَأَمَّا العِبَادَةُ فَهِيَ صَرَبٌ مِنَ الشُّكْرِ وَغَايَةٌ فِيهِ وَكَيْفِيَّةٌ^٣، فَلِهَذَا لَمْ نُفَرِّدْهَا بِالدُّكْرِ^٤.

١. قَارِن: الذخيرة، ص ٢٧٨؛ تمهيد الأصول، ص ٢٥٠.

٢. فِي «د» وَالمطبوع: + «المرتضى».

٣. فِي «أ، ب، ج» وَالمطبوع: «كَيْفِيَّتُهُ».

٤. قَارِن: الذخيرة، ص ٢٧٩؛ تمهيد الأصول، ص ٢٥١.

شَرَحَ ذَلِكَ: الثَّوَابُ يُسْتَحَقُّ بِالْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - مِنْ فِعْلِ الْوَاجِبِ وَ النَّدْبِ وَ التَّحَرُّزِ مِنَ الْقَبِيحِ - بِشَرْطِ حَصُولِ الْمَشَقَّةِ.

وَ إِنَّمَا شَرَطْنَا حَصُولَ الْمَشَقَّةِ فِيهِ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْقَدِيمُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَأَسْتَحَقَّ الْمَدْحَ وَ لَمْ يَسْتَحَقَّ الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ لَا تَلَحُّقُهُ، وَ الْوَاحِدَ مِنَّا يَسْتَحَقُّ الثَّوَابَ زَانِدًا عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْمَدْحِ بِحَصُولِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ فِيهِ الثَّوَابُ لِاسْتِحَالَةِ الْإِنْتِفَاعِ عَلَيْهِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْوَاحِدُ مِنَّا، فَلْأَجَلِ هَذَا يَسْتَحَقُّ الْوَاحِدُ مِنَّا الثَّوَابَ، وَ لَمْ يَسْتَحِقُّهُ تَعَالَى».

وَ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ الْفِعْلُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ وَ لَا يَتَّبَتْ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ نَقْضًا لَهُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الْمَدْحُ وَ لَا يَتَّبَتْ اسْتِحْقَاقُ الْمَدْحِ فِيهِ؛ لِمِثْلِ مَا قُلْنَاهُ.

وَ إِذَا شَرَطْنَا حَصُولَ الْمَشَقَّةِ، فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَحْصُلُ هَذَا الشَّرْطُ فِيهِ يَتَّبَتْ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ، وَ لَا يَلْزَمُنَا الْمُنَاقَضَةُ، فَهُوَ أَوْلَى مِمَّا قَالُوهُ.

فَأَمَّا الشُّكْرُ فَلَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالنَّعَمِ، فَأَمَّا مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ فَلَا يُسْتَحَقُّ الشُّكْرُ عَلَيْهِ. وَ يَشْتَرِكُ فِي اسْتِحْقَاقِ الشُّكْرِ بِفِعْلِ الْإِحْسَانِ وَ النَّعَمِ الْقَدِيمُ تَعَالَى وَ الْمُحَدَّثُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا إِذَا أَنْعَمَ عَلَى غَيْرِهِ اسْتَحَقَّ الشُّكْرَ عَلَيْهِ، كَمَا يَسْتَحَقُّ الْقَدِيمُ تَعَالَى إِذَا أَنْعَمَ عَلَى غَيْرِهِ.

فَأَمَّا الْعِبَادَةُ فَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ الشُّكْرِ وَ غَايَةُ فِيهِ، غَيْرَ أَنَّهَا تَخْتَصُّ الْقَدِيمَ سُبْحَانَهُ، وَ لَا يَسْتَحَقُّ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ الْعِبَادَةَ.

وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تُسْتَحَقُّ إِلَّا بِالنَّعْمِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ النَّعْمِ - مِنْ خَلْقِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ وَالشَّهْوَةِ وَالنَّفَارِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ - ، وَذَلِكَ يَخْتَصُّ الْقَدِيمَ تَعَالَى.

وَلَا تَنْهَا لَا تُسْتَحَقُّ إِلَّا بِمَقْدَارٍ مِنَ النَّعْمِ مِنَ الْكَثْرَةِ لَا تَبْلُغُ نَعْمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ذَلِكَ الْقَدَرُ. فَلْأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَحَقَّ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ الْعِبَادَةَ، بَلْ اخْتَصَّتْ بِاللَّهِ تَعَالَى.

[مَوْجِبَاتُ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «فَأَمَّا الذَّمُّ فَيُسْتَحَقُّ بِفَعْلِ الْقَبِيحِ، وَبَأَنٍ لَا يُفْعَلُ الْوَاجِبُ.

وَأَمَّا الْعِقَابُ فَيُسْتَحَقُّ بِهِذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مَعًا، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ اخْتَارَ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ وَمَصْلَحَةٌ^١.

وإِذَا قُلْنَا: «إِنَّهُ يُسْتَحَقُّ الذَّمُّ عَلَى الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ، وَإِنَّهُ جِهَةٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ كَالْقَبِيحِ» لِأَنَّ الْعُقْلَاءَ يُعَلِّقُونَ الذَّمَّ بِذَلِكَ، كَمَا يُعَلِّقُونَهُ بِالْقَبِيحِ. وَلَا تَنْهَمُ يَذْمُونَهُ إِذَا عَلِمُوهُ غَيْرَ فَاعِلٍ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا سِوَاهُ^٢.

شَرَحَ ذَلِكَ: يُسْتَحَقُّ الذَّمُّ بِالْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا، وَهُمَا فَعْلُ الْقَبِيحِ وَالْإِخْلَالُ بِالْوَاجِبِ، إِذَا أَمَكَّنَ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، بَأَنٍ يَكُونُ عَالِمًا بِقُبْحِ الْقَبِيحِ وَوُجُوبِ الْوَاجِبِ أَوْ مُتَمَكِّنًا مِنْهُمَا.

وَيَشْرِكُ فِي ذَلِكَ الْمُحَدَّثُ وَالْقَدِيمُ تَعَالَى، لَوْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُخِلَّ بِالْوَاجِبِ أَوْ

١. فِي «د»: «مَنْفَعَتُهُ وَمَصْلَحَتُهُ».

٢. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٨٦؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٥٥.

يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا؛ لِأَنَّ جِهَةَ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ لَا تَخْتَصُّ الْمُحَدَّثَ دُونَ الْقَدِيمِ، فَلْأَجْلِ ذَلِكَ عَمَّهُمَا.

فَأَمَّا الْعِقَابُ فَإِنَّهُ يُسْتَحَقُّ بِهِذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ لِدَلَالَةِ اخْتَارِهِ عَلَى مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ وَمَصْلَحَةٌ^١.

وَذَلِكَ يَخُصُّ الْوَاحِدَ مِنَّا دُونَ الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا تَجَوُّزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ، ذَلِكَ لَمْ يَسْتَحَقِّ الْعِقَابَ، وَلَوْ فَعَلَ الْقَبِيحَ أَوْ أَخْلَى بِالْوَاجِبِ - تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ - . وَاسْتَحَقَّهُ الْوَاحِدُ مِنَّا، كَمَا قُلْنَا^٢ فِي الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ سَوَاءً.

وَهَذَا أَوَّلِيُّ مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ جِهَةَ الاسْتِحْقَاقِ فِي الْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ، غَيْرَ أَنَّ فِعْلَ الْعِقَابِ يَسْتَحِيلُ فِي الْقَدِيمِ وَيَصِحُّ فِي الْمُحَدَّثِ، فَلْأَجْلِ ذَلِكَ اخْتَصَّ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْصُلَ جِهَةُ اسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ وَلَا يَثْبُتَ اسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ نَقْضًا لَهَا، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ جِهَةُ اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَثْبُتَ وَلَا يَثْبُتَ اسْتِحْقَاقُ الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَقْضًا لَهُ. فَلِأَوَّلِيِّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ جِهَةٌ يُسْتَحَقُّ بِهَا الذَّمُّ أَنَّ الْعُقُلَاءَ يُعْلَقُونَ الذَّمَّ بِمَنْ لَا يَفْعَلُ الْوَاجِبَ، كَمَا يُعْلَقُونَهُ بِفَعْلِ الْقَبِيحِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَرُدِّ وَدِيعَةً وَلَمْ يَشْكُرِ النِّعْمَةَ يَحْسُنُ ذَمُّهُ، كَمَا يَحْسُنُ ذَمُّ مَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ أَوْ الْكَذِبَ أَوْ الْعَبَثَ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ الْعُقُلَاءِ بَيْنَ ذَلِكَ؟ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جِهَةً لِاسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ.

١. فِي «د»: «مَنْفَعَتُهُ وَمَصْلَحَتُهُ».

٢. فِي «د»: «وَلِأَجْلِ».

٣. كَذَا فِي هَامِش «أ، ج»؛ فِي «أ، ب، ج» وَالْمَطْبُوع: «نَقُولُ»؛ فِي «د»: «تَقُولُ».

و أيضاً فَلَوْ كَانَ لَا يُسْتَحَقُّ الدَّمُ إِلَّا بِفَعْلِ التَّرْكِ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبُ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يُدْمَ¹ إِلَّا مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ فَعَلَ التَّرْكَ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْعُقَلَاءَ يَذْمُونَ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ فَعَلَ التَّرْكَ. فَعَلِمْنَا أَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ جِهَةٌ يُسْتَحَقُّ بِهَا الدَّمُ.

[استحقاق الثواب والمدح بالطاعة]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ ² (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْمُطِيعُ مَتَى يَسْتَحِقُّ بِطَاعَتِهِ الثَّوَابَ مُضَافًا إِلَى الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَلَّفَهُ عَلَى وَجْهِ يَشُقُّ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَنْفَعَةِ.

وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَنْفَعَةُ مِنْ جِنْسِ الْعَوَضِ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَ يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ» ³.

شَرَحَ ذَلِكَ: الْمُطِيعُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحِقَّ بِطَاعَتِهِ الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَلَّفَهُ عَلَى وَجْهِ يَشُقُّ عَلَيْهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ هَذِهِ الْمَشَقَّةِ مَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ ظُلْمًا، وَهُوَ الثَّوَابُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ. كَمَا أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ الْأَلَمَ لَمْ يَكُنْ بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ الْعَوَضَ؛ لِيُخْرِجَ الْأَلَمَ عَنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا.

وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يُكَلِّفَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، أَوْ يُغْنِيَهُ بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَبِيحِ. فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَكَلَّفَهُ عَلَى الْوَجْهِ الشَّاقِّ، لَمْ يَكُنْ بُدَّ مِنْ مَنَافِعِ تَقَابُلِهِ.

وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمَنَافِعُ مِمَّا لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ [بِهِ] ⁴؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِمَّا

١. فِي «أ، ج، د»: «لَا يَذْمُهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ الْمَرْتَضَى».

٣. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٧٩؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٥١.

٤. فِي «أ، ب، ج، د»، وَالْمَطْبُوعِ: «بِهَا».

يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لَمْ يَحْسُنِ التَّكْلِيفُ، وَلَكَانَ يَكُونُ عَيْثًا. وَالَّذِي لَا يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ هُوَ الْمَنَافِعُ الَّتِي يُقَارِنُهَا التَّعْظِيمُ وَالتَّجْبِيلُ، الَّتِي نُسَمِّيهَا نَوَابًا.

[استحقاق العقاب و الذم بفعل القبيح والإخلال بالواجب]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^١ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيَسْتَحِقُّ أَخْذُنَا بِفَعْلِ الْقَبِيحِ وَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ الْعِقَابَ مُضَافًا إِلَى الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْفَعْلَ، وَجَعَلَهُ شَاقًّا، وَ الْإِجَابَ لَا يَحْسُنُ بِمُجَرَّدِ النِّفْعِ، [فَلَا بُدَّ]^٢ مِنْ اسْتِحْقَاقِ ضَرَرٍ عَلَى تَرْكِهِ».^٣

شَرَحَ ذَلِكَ: اسْتَدَلَّ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُرْجِنَةِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى أَنَّ الْعَاصِيَ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ زَائِدًا عَلَى الذَّمِّ، بَأَن قَالُوا: قَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمُورَ عَلَى الْمُكَلَّفِ عَلَى وَجْهِ يَشُقُّ عَلَيْهِ، فَلَا يَخْلُو إِجَابُهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَفْعٌ أَوْ لَأَن فِي الْإِخْلَالِ بِهِ ضَرَرًا هُوَ الْعِقَابُ. قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ اجْتِلَابَ الْمَنَافِعِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَوَجَبَتِ النَّوَافِلُ كُلُّهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا مَنَافِعَ. وَإِنَّمَا لَمْ تَجِبِ النَّوَافِلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْإِخْلَالِ بِهَا عِقَابٌ وَلَا ضَرَرٌ. فَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا لِاجْتِلَابِ الْمَنَافِعِ، ثَبَتَ الْقِسْمُ الْآخَرُ، وَهُوَ أَنَّ فِيهَا اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ.

وَالَّذِي اخْتَرَنَاهُ آخِرًا - وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُرْجِنَةِ - أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ لَا يُعْلَمُ عَقْلًا عَلَى وَجْهِ الْقَطْعِ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ تَجْوِيزُ اسْتِحْقَاقِهِ؛ لِأَنَّ مَعَ التَّجْوِيزِ يَحْسُنُ التَّكْلِيفُ، وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى الْقَطْعِ.

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: + «السَّيِّد».

٢. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَا بُدَّ»؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «جَمَلِ الْعَالَمِ».

٣. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٨٦؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٥٥.

٤. فِي «ج، د»: - «آخِرًا».

فأما قولهم في الدليل الأول: «إنه لا يجوز أن يكون أوجبها لما فيها من المنافع» فصحيح. وقولهم: «إذا بطل هذا ثبت القسم الآخر» ليس الأمر على ما قالوا؛ لأن لقائل أن يقول: إنما أوجبها لما لها من وجه الجوب فقط؛ لأن الواجبات العقلية و الشرعية كل شيء منها له وجه وجوب. العقلية كردد الوديعة لكونه رد الوديعة، و شكر النعمة لكونه شكر النعمة، و غير ذلك. و الشرعية كالصلاة لكونها لطفاً في الواجبات العقلية، و كذلك الصيام^١ و الزكاة و غير ذلك. و القديم تعالى إنما أوجبها لذلك الوجه، و لا يفتقر إلى القطع على استحقاق العقاب.

فإن سلكوا طريقة الزجر و أن ذلك يوجب الإغراء بالقيح، فقد قلنا: إن تجويز العقاب يكفي في باب الزجر، و يخرجُه من حد الإغراء.

فالأولى أن نرجع^٢ في استحقاق العقاب إلى السمع، و نقطع في الموضع الذي قطع به، و نجوز^٣ فيما لم يقطع به.

[عدم دلالة العقل على دوام الثواب و العقاب]

مسألة: قال السيد المرتضى^٤: «ولا دليل في العقل على دوام ثواب و لا عقاب، و إنما المرجع في ذلك إلى السمع»^٥.

شرح ذلك: ليس في العقل ما يدل على دوام ثواب و لا عقاب، و هو مذهب

١. في «ب»: «القيام».

٢. في «ج» و المطبوع: «أن يرجع».

٣. في «ب»: «يجوز».

٤. في «ج»: - «السيد».

٥. في «ب، ج، د» و المطبوع: «رضي الله عنه».

٦. قارن: الذخيرة، ص ٢٨٠؛ تمهيد الأصول، ص ٢٥٢.

مُحَقِّقِي الْمُرْجِنَةِ. وَذَهَبَتِ الْمُعْتَرِلةُ بِأَجْمَعِهَا عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَوَأَفْقَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُرْجِنَةِ عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ.

فَأَمَّا دَوَامُ الْعِقَابِ لِلْكَفَّارِ فَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى السَّمْعِ، دُونَ الْعَقْلِ. وَلَوْ لَا السَّمْعُ وَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ دَوَامِ عِقَابِهِمْ، لَمَا عَلِمْنَا ذَلِكَ. فَأَمَّا فَسَادُ أَهْلِ الصَّلَاةِ، الْمُسْتَحِقُّونَ لِلثَّوَابِ، فَتَنْقَطِعُ عَلَى أَنَّ عِقَابَهُمْ مُنْقَطِعٌ؛ لِمَا عَلِمْنَا مِنْ اسْتِحَالَةِ ثَوَابٍ دَائِمٍ مَعَ عِقَابٍ دَائِمٍ وَنَفْيِ التَّحَايُطِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ أَنَا سَبَرْنَا^١ أدْلَةً الْعُقُولِ، فَلَمْ نَجِدْ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَوَقَّفَ إِلَى أَنْ يَرِدَ السَّمْعُ الْقَاطِعُ عَلَى أَحَدِ الْمُجَوِّزِينَ.

فَأَمَّا حَمْلُهُمْ دَوَامَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ عَلَى دَوَامِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ فَمَحْضُ الدَّعْوَى، وَ يُطَالِبُونَ بِالْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ بَيْنَهُمَا، فَلَا يَجِدُونَهَا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ الثَّوَابُ دَائِمًا لَمْ يَكُنِ التَّرْغِيبُ وَاقِعًا مَوْقَعَهُ، وَلَمْ يَحْسُنِ التَّكْلِيفُ لِأَجْلِ نَعِيمٍ مُنْقَطِعٍ» فَبَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّرْغِيبَ يَحْصُلُ وَيَحْسُنُ التَّكْلِيفُ إِذَا كَانَ فِي مُقَابِلِهِ مَنَافِعُ عَظِيمَةٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ حَدَّ الدَّوَامِ، وَمَنْ دَفَعَ ذَلِكَ كَانَ مُكَابِرًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْعِقَابَ لَوْ لَمْ يَكُنْ دَائِمًا لَمَا حَصَلَ الزَّجْرُ» بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْعِقَابِ لَا يُعْلَمُ عَقْلًا، فَكَيْفَ يُعْلَمُ دَوَامُهُ؟ وَبَيَّنَّا أَنَّ التَّجْوِيزَ كَافٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَذَلِكَ تَجْوِيزُ دَوَامِهِ كَافٍ فِي بَابِ الزَّجْرِ.

فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنَّ الثَّوَابَ يُسْتَحَقُّ دَائِمًا، وَكَذَلِكَ لَا

١. فِي «ب»: «سَبَرْنَا».

خِلَافَ يُعْتَدُّ بِهِ أَنَّ عِقَابَ الْكُفْرِ يُسْتَحَقُّ دَائِمًا. وَأَمَّا عِقَابُ الْفِسْقِ - وَهُوَ مَا دُونَ الْكُفْرِ مِنَ الْمَعَاصِي - فَلَا دَلَالَةَ فِي السَّمْعِ عَلَى دَوَامِهِ، بَلْ قَدْ أَشْرْنَا إِلَى أَنَّ الدَّلَالََةَ حَاصِلَةٌ عَلَى خِلَافِهِ.

وَمَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ عَمُومِ الْآيَاتِ، قُلْنَا: فِيهَا وَجُوهٌ مِنَ الْكَلَامِ: أَحَدُهَا: أَنْ نَمْتَعَهُمْ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِعَمُومِهَا، بِأَنَّ الْعَمُومَ لَا صِغَةً لَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُرْجِنَةِ، وَنَحْمِلُ الْآيَاتِ عَلَى الْكُفَّارِ وَنَخْصُصُهَا بِهِمْ. وَثَانِيهَا: أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَفْهُومٍ فِي تِلْكَ الْآيَاتِ الدَّوَامُ الَّذِي يَدَّعُوهُ. وَثَالِثُهَا: أَنْ نُعَارِضَهَا بِآيَاتٍ مِثْلِهَا، تَقْتَضِي أَنْ عِقَابَهُمْ مُنْقَطِعٌ. وَلِهَذَا الْجُمْلَةَ شَرَحَ طَوِيلٌ قَدْ اسْتَوْفَيْنَاهُ فِي «مَسَائِلِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ»^١، فَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْمَوْضِعُ أَكْثَرَ مِمَّا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

أَجَوِزُ الْعَفْوِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٢ الْمُرْتَضَى^٣ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالْعِقَابُ يَحْسُنُ التَّفَضُّلُ بِإِسْقَاطِهِ، وَيَسْقُطُ بِالْعَفْوِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَاسْتِيفَاؤُهُ، وَيَتَعَلَّقُ بِاسْتِيفَائِهِ ضَرَرٌ، فَأَشْبَهَ الدَّيْنَ»^٤.

١. وهي «أجوبة المسائل الموصليات الأولى» التي ذكرها أصحاب الفهارس من البصري والنجاشي والشيخ الطوسي. وهي مفقودة، وتشتمل على ثلاث مسائل: مسألة في الوعيد، ومسألة في القياس، ومسألة في الاعتماد. وأما أجوبة المسائل الموصليات الثانية والثالثة فكلها مسائل فقهية. رجال النجاشي، ص ٢٧١؛ الفهرست للشيخ الطوسي، ص ٢٨٩؛ كتاب شيعة، ج ٩ - ١٠، ص ١٥٤ - ١٦١.

٢. في «ج»: - «السَّيِّد».

٣. في «ب»: - «المرتضى».

٤. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٣١٥؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٦٩.

شَرَحَ ذَلِكَ: يَجُوزُ الْعَفْوُ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ مِنْ جِهَةِ الْعُقُولِ تَفْضُلاً، وَهُوَ مَذْهَبُ
الْمُرْجِيَةِ بِأَجْمَعِهَا وَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَصْرِيِّينَ. وَخَالَفَهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ الْبَغْدَادِيُّونَ، فَقَالُوا: لَا
يَحْسُنُ الْعَفْوُ عَقْلاً وَلَا سَمْعاً. وَوَاقَفَهُمُ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى السَّمْعِ؛ لِأَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ
السَّمْعَ مَنَعَ مِنَ الْعَفْوِ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ مُجَوِّزاً لَهُ، وَسَتَكَلَّمَ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْمَذْهَبِ.^١
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَفْوَ يَحْسُنُ عَقْلاً أَنَّ الْعِقَابَ حَقٌّ لِلَّهِ^٢ تَعَالَى، إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَ
اسْتِيفَاؤُهُ، يَتَعَلَّقُ بِاسْتِيفَائِهِ ضَرَرٌ، فَأَشْبَهَ الدِّينَ فِي حُسْنِ إِسْقَاطِهِ.

ذَكَرْنَا أَنَّهُ «حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى» حَتَّى لَا يَلْزَمَ مَا هُوَ حَقٌّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ حَقٌّ عَلَى
اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَقّاً لَهُ. فَجَرَى مَجْرَى مَنْ
كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ.

وَذَكَرْنَا: «إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَاسْتِيفَاؤُهُ» لِأَنَّهُ قَدْ يَثْبُتُ الْإِسْتِحْقَاقُ لِمَنْ لَا يَسْقُطُ
بِإِسْقَاطِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ الطِّفْلَ وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ قَدْ يَسْتَحِقُّانِ كَثِيراً مِنَ الْحَقُوقِ، وَمَعَ ذَلِكَ
لَوْ أَسْقَطَاهُ^٣ لَمَا سَقَطَ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِمَا قَبْضُهُ وَاسْتِيفَاؤُهُ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ إِلَى
وَلِيَّهِمَا؟ وَكَذَلِكَ الْبَالِغُ مِمَّا يَسْتَحِقُّ الْأَعْوَاضَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى غَيْرِهِ مِنَ
الْأَحْيَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ أَسْقَطَهُ لَمَا سَقَطَ؛ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ الْقَبْضُ وَالْإِسْتِيفَاءُ، وَكَانَ
ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَذَكَرْنَا كَوْنَهُ «يَتَعَلَّقُ بِاسْتِيفَائِهِ ضَرَرٌ» لِأَنَّ الدِّينَ هَذِهِ صَوْرَتُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ كَانَ
لَهُ عَلَى غَيْرِهِ دَيْنٌ وَكَانَ إِلَيْهِ الْقَبْضُ وَالْإِسْتِيفَاءُ، فَمَتَى اسْتَوْفَاهُ دَخَلَ عَلَى الْمُسْتَوْفَى

١. فِي «د»: + «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

٢. فِي «د»: «اللَّهُ».

٣. فِي «ج»: «أَسْقَطَا».

منه الضرر؟ ولو أسقطه^١ سَقَطَ. فالعقاب مُشَبَّهٌ^٢ للذَّيْنِ مِنْ جَمِيعِ الوجوه، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْسُنَ إسقاطه.

[نَفْيُ التَّحَابُطِ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ^٣ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَا تَحَابُطُ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَلَا بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ؛ لَفَقْدِ التَّنَافِي وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ»^٤.

شَرْحُ ذَلِكَ: لَا تَحَابُطُ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَا بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِمَا - مِنْ ثَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ - عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ، سَوَاءً قَالُوا بِذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُوَازَنَةِ أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ مِمَّا مَوْمَنًا بِاللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ، وَفَاعِلًا لِمَا هُوَ فَسَقَ بِالْجَوَارِحِ، وَلَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ بِأَحَدِي يَدَيْهِ الطَّاعَةَ مِنْ صَدَقَةٍ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا، وَبِالْيَدِ الْأُخْرَى يَغْصِبَ غَيْرَهُ أَوْ يَلْطَمَ يَتِيمًا، فَيَجْمَعُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ. وَلَوْ كَانَا مُتَنَافِيَيْنِ لَاسْتَحَالَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، كَمَا يَسْتَحِيلُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ.

فَأَمَّا الْمُسْتَحَقُّ عَلَيْهِمَا مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ فَلَا تَنَافِي أَيْضًا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْدُومًا، وَفِي حَالِ الْعَدَمِ لَا تَضَادٌّ بَيْنَهُمَا.

١. فِي «ج»: «أَسْقَطَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُشْتَبِه».

٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: «السَّيِّد».

٤. قَارَنَ: الذَّخِيرَةُ، ص ٣٠٣؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٦٣.

فَأَمَّا فِعْلَاهُمَا^١ عَلَى وَجْهِ الْجَمْعِ إِذَا لَمْ يُمَكَّنْ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ^٢ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقِيبَ صَاحِبِهِ. وَلَا يَجِبُ أَنْ يُحَكَّمَ بِإِبْطَالِ أَحَدِهِمَا صَاحِبَهُ لِأَجْلِ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ^٣ الثَّوَابُ مَعَ التَّكْلِيفِ، فَلَا يَكُونُ بَقَاءُ التَّكْلِيفِ مُبْطَلًا لَهُ.

فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُسْتَحَقِّينَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ تَضَادٌّ وَتَنَافٍ، وَلَا بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ -، وَجَبَ أَنْ لَا يُبْطَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، وَيُثْبَتَانِ جَمِيعًا.

[إِسْقَاطُ الْعِقَابِ تَفْضُّلاً عِنْدَ قَبُولِ التَّوْبَةِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَقَبُولُ التَّوْبَةِ وَإِسْقَاطُ الْعِقَابِ عِنْدَهَا^٤ تَفْضُّلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ^٥ فَقْدِ التَّنَافِي»^٦.

شَرَحَ ذَلِكَ: التَّوْبَةُ طَاعَةٌ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّهَا امْتِنَاعٌ مِنْ قَبِيحٍ، وَبِهَا يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُصِيراً عَلَيْهِ. وَيُسْتَحَقُّ بِفِعْلِهَا الثَّوَابُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ سَقُوطُ الْعِقَابِ عِنْدَهَا عَقْلاً، وَإِنَّمَا يَسْقُطُ عِنْدَهَا تَفْضُّلاً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا يَسْقُطُ عِنْدَ الْعَفْوِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ التَّائِبَ يَسْقُطُ عِقَابُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ إِسْقَاطِهِ.

١. في هامش «أ، ج»: «فعلهما».

٢. في «ب»: «فعلهما».

٣. في «د»: «أَنْ يُفْعَلَ».

٤. في المطبوع: «المرتضى».

٥. في المطبوع: «عندنا».

٦. في المطبوع: «مع».

٧. قَارَنَ: الذَّخِيرَةُ، ص ٣١٧؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٧١.

والذي يَدُلُّ على أنها لا تُسْقِطُ الْعِقَابَ عقلاً ما بيَّناه^١ قَبْلَ هذا، مِنْ أَنَّهُ لَا تَضَادَّ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِمَا مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ.

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّهَا تُسْقِطُ الْعِقَابَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ بَدَلًا لِلْمَجْهُودِ، وَحَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى الْإِعْتِزَالِ الْحَاصِلِ مِنَ الْمُسِيءِ^٢ إِلَى الْمُسَاءِ إِلَيْهِ فِي الشَّاهِدِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ إِسْقَاطَ ذِمَّةٍ عَلَى الْإِسَاءَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَمَحْضُ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ لَهُمْ ذَلِكَ، وَجَمِيعُ الْمُرْجِنَةِ يَدْفَعُونَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ ادِّعَاءَ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ فِيهِ. فَإِذَا بَطَلَ مَا قَالُوا ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ.

[جَوَازُ اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٣: «وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، اجْتَمَعَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ بِالطَّاعَةِ، وَالدِّمِّ وَالْعِقَابِ بِالْمَعْصِيَةِ، وَفُعِلَ ذَلِكَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُمَكِّنُ»^٤. شَرَحَ ذَلِكَ: قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِ التَّحَابُطِ عَلَى سَائِرِ وَجُوهِهِ. فَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ، فَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، ثَبَّتَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ وَاسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَيَجْتَمِعَانِ مَعًا فِي الْاسْتِحْقَاقِ. فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ بِهِ الْاسْتِحْقَاقَيْنِ قَدَّمَ الْعِقَابَ فَاسْتَوْفَاهُ - لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْقَطِعًا، عَلَى مَا بَيَّناهُ فِيمَا تَقَدَّمَ - إِذَا لَمْ يُرِدِ الْعَفْوَ عَنْهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الثَّوَابِ.

١. فِي «ب»: «بَيَّنَّا».

٢. فِي «د»: - «مِنَ الْمُسِيءِ».

٣. فِي «د»: + «الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

٤. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٣٠٢؛ تَهْيِيدَ الْأَصُولِ، ص ٢٤٩.

٥. فِي «د»: - «ذَلِكَ».

و لا يَجُوزُ أَنْ يَتَدَيَّ أَوَّلًا بِالثَّوَابِ وَيَنْقَلَهُ [إِلَى] الْعِقَابِ؛ لِأَمْرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا دَائِمًا، فَلَا يُمَكِّنُ إِيفَاؤُهُ وَنَقْلَهُ إِلَى الْعِقَابِ.
وَالثَّانِي: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَتَعَقَّبُهُ الْعِقَابُ، وَإِنْ
اخْتَلَفُوا فِي عِلَّتِهِ.

أَجَوِزُ الْعَفْوِ عَنِ الْفُسَاقِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَعِقَابُ الْكُفَّارِ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ.
وَعِقَابُ فُسَاقِ أَهْلِ الصَّلَاةِ غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُجِيزُ الْعَفْوَ عَنْهُمْ، وَ
كَذَلِكَ السَّمْعُ، وَلَمْ يَرِدْ سَمْعٌ قَاطِعٌ بِعِقَابِهِمْ».^٢

شَرَحَ ذَلِكَ^٣: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعَقْلَ يُجِيزُ الْعَفْوَ عَنْ مُسْتَحِقِّ الْعِقَابِ - كُفْرًا كَانَ ذَلِكَ أَوْ
فِسْقًا - خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ أَبُو الْقَاسِمِ وَأَصْحَابُهُ. فَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى
مَا كُنَّا عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْعَفْوِ، إِلَّا مَا مَنَعَ السَّمْعُ مِنْهُ مِنَ عِقَابِ الْكُفَّارِ؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ
قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَ يُعَاقَبُونَ لَا مَحَالَةَ، فَقَطَعْنَا بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى عِقَابِهِمْ.
وَأَمَّا عِقَابُ فُسَاقِ أَهْلِ الصَّلَاةِ فَبَاقٍ عَلَى مَا كُنَّا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ
وَلَا دَلِيلٌ يَجْرِي مَجْرَى الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُمْ يُعَاقَبُونَ لَا مَحَالَةَ. وَنَحْنُ نُبَيِّنُ مَا
يَسْتَدِلُّونَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ فِي الْفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْفَصْلَ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنْ لَا دَلِيلَ يُقْطَعُ بِهِ عَلَى عِقَابِهِمْ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْعَفْوَ عَنْهُمْ مُجَوِّزًا
كَمَا كَانَ فِي الْعَقْلِ، لَا سِيَّمَا إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ السَّمْعُ.

١. فِي «أ، ب، ج، د» وَالمَطْبُوعُ: «عَلَى».

٢. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ ص ٥٠٥، ٥٢١؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٦٦، ٢٧٣.

٣. فِي «ب»: - «شَرَحَ ذَلِكَ».

[ملاحظات حول آيات الوعيد]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَمَا يَدَّعُونَ مِنْ آيَاتِ الْوَعِيدِ وَعُمُومِهَا مَقْدُوحٌ فِيهِ بِأَنَّ الْعُمُومَ لَا يَنْفَرِدُ بِصِغَةٍ [خَاصَّةٍ]^٢ فِي اللُّغَةِ لَهُ. وَلِأَنَّ آيَاتِ الْوَعِيدِ مُشْرُوطَةٌ بِالتَّائِبِ وَمَنْ زَادَ ثَوَابَهُ عِنْدَهُمْ عَلَى عِقَابِهِ، وَ مَا أَوْجَبَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ يَوْجِبُ اشْتِرَاطَ مَنْ تَفَضَّلَ [اللَّهُ]^٣ عَلَيْهِ بِالْعَفْوِ.

وَهَذِهِ الْآيَاتُ أَيْضًا مُعَارَضَةٌ بِعُمُومِ آيَاتٍ أُخَرٍ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^٤، وَ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^٥، وَ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الْذُنُوبَ جَمِيعًا﴾^٦ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾^٧، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ^٨.

شَرَحَ ذَلِكَ: اسْتَدَلَّ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْفَسَاقَ مُعَاقَبُونَ لَا مَحَالَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ * يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ * وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾^٩. وَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾^{١٠}.

١. في «د» و المطبوع: + «المرتضى».

٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «خالصة»؛ و ما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم والعمل».

٣. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: - «اللَّهُ»؛ و ما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم والعمل».

٤. النساء (٤): ٤٨ و ١١٦.

٥. الرعد (١٣): ٦.

٦. الزمر (٣٩): ٥٣.

٧. الآية نفسها.

٨. قارن: الذخيرة، ص ٥١٥؛ تمهيد الأصول، ص ٢٨٠.

٩. الانفطار (٨٢): ١٤ - ١٦.

١٠. النساء (٤): ١٤.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مَتَكُم نَذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾^٢.
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَيْتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ
 نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^٣.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^٤.
 وَ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي الْوَعِيدَ، وَقَالُوا: ظَوَاهِرُ هَذِهِ الْآيَاتِ
 تَقْتَضِي الْقَطْعَ عَلَى أَنَّ الْفُسَّاقَ مُعَاقِبُونَ لَا مَحَالَةَ.
 وَلَنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْآيَاتِ وَجُوهٌ:

أَوَّلُهَا - وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَعَلَيْهِ نَعُولُ - : أَنَّ الْعُمُومَ لَا صِيغَةً لَهُ يَنْفَرِدُ [بِهَا]، بَلْ مَا يُسْتَعْمَلُ
 فِي الْعُمُومِ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخُصُوصِ، وَإِذَا اسْتَعْمِلَ فِيهِمَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا، وَإِذَا
 ثَبَتَ اشْتِرَاكُهُ فَلَا دَلَالََةَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِدْلَالَ بِهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُمُومِ، وَإِذَا لَمْ
 يَكُنْ لِلْعُمُومِ صِيغَةٌ جَارِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِذِهِ الْآيَاتِ بَعْضُ الْعَصَاةِ، وَهُمْ الْكُفَّارُ الَّذِينَ
 أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عِقَابِهِمْ. وَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ سَقَطَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِهَا.
 وَثَانِيهَا: أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ مُعَارِضَةٌ بِآيَاتٍ مِثْلِهَا، تَتَضَمَّنُ الْقَطْعَ عَلَى غُفْرَانِ اللَّهِ
 تَعَالَى لِمُسْتَحَقِّي الْعِقَابِ.

مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^٥؛ فَإِنَّهُ تَصْرِيحٌ بِأَنَّ

١. فِي «ب» - «وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَمَنْ ... كَبِيرًا».

٢. الْفُرْقَان (٢٥): ١٩.

٣. النِّسَاء (٤): ١٠.

٤. الزُّلْزَلَة (٩٩): ٨.

٥. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «بِهِ».

٦. الرَّعْد (١٣): ٦.

اللَّهُ تَعَالَى يَغْفِرُ الظُّلْمَ؛ لِأَن قَوْلَهُ: ﴿عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ معناه: في حال كونهم ظالمين؛ لأنه المُستَفَادُ بهذه اللفظة. أ لا ترى أَن القائل إذا قال: «أنا أودُّ فلاناً على هجره» أو «لَقِيتُ فلاناً على شربه» لا يُستَفَادُ منه إلا أَنَّهُ يُحِبُّهُ في حال هجره وأن لُقِيَاه له كَانَ في حال شربه؟ وإذا ثَبَتَ ذلك، اقْتَضَى أَنَّ الْغُفْرَانَ يَحْصُلُ في حال الظلم بظاهر^١ اللفظ.

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ بِعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾^٢. وَلَمْ يَشَرْطِ التَّوْبَةَ وَلَا صِغَرُ الْمَعْصِيَةِ فِيهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى عُمُومِهِ، إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ مِنْ عِقَابِ الْكُفَّارِ.

ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^٣. فَقَطَعَ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الشَّرْكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ مَا نَفَى غُفْرَانَ الشَّرْكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّمَا نَفَى أَنْ يَغْفِرَهُ مَعَ عَدَمِ التَّوْبَةِ. فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ غُفْرَانٍ مَا دُونَ الشَّرْكَ يَكُونُ أَيْضاً مَعَ عَدَمِ التَّوْبَةِ، حَتَّى لَا يَكُونَ فَرْقٌ^٤ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ الصَّغَائِرُ»؛ لِأَن ذَلِكَ تَخْصِيصٌ بِلا دَلِيلٍ.

١. كذا في هامش «أ. ج.» والمطبوع، وفي «أ. ب. ج. د.»: «أثبت».

٢. في المطبوع: «لظاهر».

٣. الزمر (٣٩): ٥٣.

٤. في «أ. ب.»: «صغير».

٥. النساء (٤): ٤٨ و ١١٦.

٦. في «أ. ب. ج. د.»: «حتى يكون فرقاً».

و لا لَهُمْ أَيْضاً أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ الْغُفْرَانَ فِي الْآيَةِ مُعْلَقٌ^١ بِالْمَشِينَةِ»؛ لِأَنَّ الْمَشِينَةَ إِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الْمَغْفُورِ لَهُ، لَا فِي الْغُفْرَانِ. وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ شُبْهَةً لَوْ قَالَ: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ»، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْآيَةِ.

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَخْصُوا هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، بِأَنْ يَشْتَرِطُوا فِيهَا التَّوْبَةَ أَوْ صِغَرَ^٢ الْمَعْصِيَةِ، لِتَسَلَّمَ لَهُمْ آيَاتُهُمْ؛ لِأَنَّ لَنَا عَلَيْهِمْ مِثْلَهُ بِأَنْ نَقُولَ: نَحْمِلُ آيَاتَكُمْ وَ نَخْصُهَا بِالْكَفَّارِ لَيْسَلَّمَ لَنَا عَمُومُ آيَاتِنَا، وَقَدْ وَقَفْنَا مَوْقِفًا وَاحِدًا. وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَوْقُفَ احْتِجَاجِهِمْ بِالْآيَاتِ.

و [ثَالِثُهَا]^٣: أَنَّ الْآيَاتِ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا لَا خِلَافَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى عَمُومِهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَخْصُونَ مِنْهَا التَّائِبِينَ وَ مَنْ صَغُرَتْ مَعَاصِيهِمْ، وَ يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ خَارِجُونَ عَنْ عَمُومِ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ لَمَّا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّائِبَ لَا يَحْسُنُ عِقَابُهُ، وَ مَنْ صَغُرَتْ مَعَاصِيهِ؛ فَإِنَّ عِقَابَهُمْ يَقَعُ مُحِيطًا عَنْدهُمْ.

و مَا أَوْجَبَ اشْتِرَاطَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ يَوْجِبُ اشْتِرَاطَ شَرْطِ ثَالِثٍ، وَ هُوَ الْعَفْوُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شُرِطَ الْأَمْرَانِ اللَّذَانِ ذَكَرُوهُمَا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا حَصَلَ أَسْقَطَ الْعِقَابَ الْمُسْتَحَقَّ. فَكَذَلِكَ الْعَفْوُ يَجِبُ اشْتِرَاطُهُ؛ لِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَ أَسْقَطَ الْعِقَابَ الْمُسْتَحَقَّ. وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّ عَمُومَ الْآيَاتِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ الْعَفْوُ».

وَ ذَلِكَ أَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: وَ هَلَّا دَلَّ عَمُومُ الْآيَاتِ عَلَى أَنَّ الْعَاصِيَ لَا يَخْتَارُ التَّوْبَةَ، وَ لَا يَأْتِي بِطَاعَةٍ أَكْثَرَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؟

١. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «مُتَعَلَّقٌ».

٢. فِي «أ، ب» «صَغِيرٌ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِنْهَا». وَ فِي هَامِش «أ»: ظَاهِرُ السُّوقِ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ: «وَ ثَالِثُهَا»، لَكِنْ هَكَذَا كَانَ فِي الْأَصْلِ، فَتَأَمَّلْ.

فإن جازَ لكم أن تقولوا: «لا يَجِبُ ذلك؛ لأنه يَجُوزُ أن يَخْتَارَ المَكْلُفُ التوبةَ، أو يَفْعَلَ طاعةً أَكْثَرَ مِنَ المَعْصِيَةِ»، فكذلك نقولُ^١: لا يَدُلُّ على أنه لا يَخْتَارُ العفو، فَيَنْبَغِي أن يَكُونَ مُجَوِّزاً كَمَا كَانَ.

ولشرح هذه الجملة التي ذكرناها موضع غير هذا، واستوفيناها في «المسائل الموصليّة» في الوعيد^٢، وفيما أوردناه هنا كفاية^٣.

[شفاعة النبي]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و شَفَاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا هِيَ فِي إِسْقَاطِ عِقَابِ - المَعَاصِي -^٤، لَا فِي زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الشَّفَاعَةِ تَخْتَصُّ بِذَلِكَ^٥، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُا لَوْ اشْتَرَكْتَ لَكُنَّا شَافِعِينَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا سَأَلْنَاهُ تَعَالَى فِي زِيَادَةِ دَرَجَاتِهِ وَمَنَازِلِهِ»^٦.

شَرَحَ ذَلِكَ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَمَةِ فِي أَنَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَفَاعَةً وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُشَفَّعٌ فِيهَا وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهَا. فَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ بِأَجْمَعِهَا وَالْخَوَارِجُ وَالزُّيْدِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِزِيَادَةِ الْمَنَافِعِ وَبِالتَّائِبِينَ الَّذِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ سَيِّئاً مِنَ الْعِقَابِ، وَأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي إِسْقَاطِ الضَّرْرِ.

١. في «ب»: «تقول».

٢. وهي «أجوبة المسائل الموصليّة الأولى»، وهي مفقودة، وقد تقدّم تفصيل ذلك قبل عشر صفحات.

٣. في «د»: + «إن شاء الله».

٤. في المطبوع: + «السيد».

٥. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «العاصي»؛ وما أثبتناه من «جمل العلم والعمل».

٦. كذا في هامش «أ»، وفي «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «تقتضي ذلك».

٧. قارن: الذخيرة، ص ٥٠٥؛ تمهيد الأصول، ص ٢٧٣.

وَذَهَبَ الْمُرْجِنَةُ - عَلَى اخْتِلَافٍ مَذَاهِبِهَا فِي الْأَصُولِ - إِلَى أَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي إسْقَاطِ الضَّرَرِ لَا غَيْرَ، وَأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهَا فِي إسْقَاطِ الضَّرَرِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً لِإِسْقَاطِ الضَّرَرِ، أَوْ لَزِيَادَةِ الْمَنَافِعِ، أَوْ تَكُونَ مُشْتَرَكَةً فِيهِمَا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخْتَصَّةً بِزِيَادَةِ الْمَنَافِعِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ سَأَلَ^١ فِي إسْقَاطِ الضَّرَرِ أَنْ لَا يَكُونَ شَافِعًا. وَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ دِينِ أَهْلِ اللُّغَةِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَيْضًا لَا خِلَافَ فِيهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُشْتَرَكَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ مِنْهَا إِذَا سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَزِيدَ فِي دَرَجَاتِ النَّبِيِّ وَكِرَامَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ شَافِعًا فِيهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يُطْلَقُ ذَلِكَ. فَلَوْ كَانَتْ الشَّفَاعَةُ تُتَنَاولُ زِيَادَةَ الْمَنَافِعِ حَقِيقَةً لَوَجَبَ إِجْرَاءُ الْأَسْمِ عَلَيْهَا أَيَّ مَوْضِعٍ حَصَلَتْ، كَمَا أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةً فِي إسْقَاطِ الضَّرَرِ أُطْلِقَ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَيَّ مَوْضِعٍ حَصَلَتْ وَفِيْمَنْ حَصَلَتْ، وَقَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «إِنَّمَا لَمْ يُطْلَقْ فِيْمَنْ سَأَلَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ شَافِعٌ فِيهِ لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ يُرَاعَى فِيهَا الرِّبَّةُ، فَلَا يُقَالُ فِيْمَنْ هُوَ فَوْقَ السَّائِلِ أَنَّهُ شَافِعٌ فِيهِ، كَمَا لَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ فَوْقَ الْمُخَاطَبِ». وَهَذَا الَّذِي يُعَوْلُونَ^٢ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبِهِ يَعْتَلُونَ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «سئل».

٢. فِي «ب، ج»: «يقولون».

وذلك أنّ الذي ذكروه غير صحيح؛ لأنّ الرتبة إنّما تُراعى بين الشافع والمشفوع إليه، لا من تناولته الشفاعة. كما أنّها إذا كانت مُعْتَبَرَةً في الأمرِ اعتُبرَت بين الأمرِ والمأمورِ، لا من تناوله الأمر. ألا ترى أنّ القائل إذا قال لَغُلامِهِ: «إِلَقِ الأَمِيرَ» كانَ آمِراً له، كما لو قال له: «إِلَقِ الحارسَ» لما كانَ فَوْقَ الغُلامِ، ولم يَتَغَيَّرْ حاله في كونه آمِراً بَيْنَ أن يَتَعَلَّقَ أمره بالأَميرِ الذي هو فَوْقَه، وَبَيْنَ الحارسِ الذي هو دُونَه؟

وأيضاً فكلُّ مَوْضِعٍ تُراعى فيه الرتبة في الخِطابِ لا يَدْخُلُ بَيْنَ الإنسانِ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، وقد عَلِمْنَا أَنَّهُ يَحْسُنُ أن يَشْفَعَ الإنسانُ في نَفْسِهِ. فلو^١ كانت الشفاعة تُراعى فيها الرتبة لما جازَ ذلك، كما لا يَجُوزُ ذلك في الأمرِ. ألا ترى أَنَّهُ لا يَحْسُنُ أن يأمرَ الإنسانُ نَفْسَهُ؟

ولهذه الجُمْلَةُ التي ذكرناها شَرْحٌ قد اسْتَوْفَيْنَاهُ في «المَسائِلِ المَوْصِلِيَّةِ»^٢، و كذلك الكلام في الآياتِ التي يَتَعَلَّقُونَ بها في هذا الباب.

[أَجُوبُ موافاةِ المؤمنِ بِإِيْمَانِهِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَإِذَا بَطَلَ التَّحَابُطُ، فَلَا بُدَّ فَيَمَنُ كَانَ مُؤْمِنًا فِي بَاطِنِهِ أَنْ يُوَافِيَ بِالْإِيْمَانِ، وَإِلَّا أَدَّى إِلَى تَعَذُّرِ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنَ الثَّوَابِ»^٣.

شَرْحُ ذَلِكَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ الدَّائِمَ بِالْإِجْمَاعِ، وَبَيَّنَّا بَطْلَانَ التَّحَابُطِ. وَإِذَا ثَبَّتَ هَذَانِ الْأُمْرَانِ فَلَا بُدَّ فَيَمَنُ آمَنَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِرَسُولِهِ أَنْ يُوَافِيَ

١. في هامش «أ»: «لَمَّا».

٢. في «ج»: «ولو».

٣. قد ذكرنا قبل ذلك أنّ هذه المسائل هي «أجوبة المسائل الموصليّة الأولى»، وهي مفقودة.

٤. في المطبوع: «+ المرتضى».

٥. قارن: الذخيرة، ص ٥٢١؛ تمهيد الأصول، ص ٢٨٣.

بإيمانه، ولا يجوز أن يكفر؛ لأنه لو كفر لاستحقَّ على كفره العقاب الدائم بالإجماع، وكان يؤدي إلى اجتماع الثواب الدائم والعقاب الدائم، وذلك لا يمكن إيفاؤه ولا استيفاؤه؛ لأنَّ المسلمين قد أجمعوا على أنَّ المثاب^١ لا يُنقل من حال الثواب إلى حال العقاب.

ولا يلزم على ذلك أنَّ مَنْ كفر لا يجوز أن يؤمن؛ من حيث إنَّ الكفر يستحقُّ عليه العقاب الدائم، فلو آمن لاستحقَّ الثواب الدائم، فكان يؤدي إلى اجتماع العقاب الدائم والثواب الدائم، وذلك^٢ يؤدي إلى ما بيَّنا فساده.

لأنَّ الذي قالوه وإن كان على ما فرضوه، فإنَّ الكافر وإن استحقَّ العقاب الدائم، متى آمن بالله وأقلع عن كفره فإنَّ الله تعالى وعدَّ تفضلاً منه بإسقاط عقابه في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ﴾^٣. وقد أجمع المسلمون على سقوط عقابه عند التوبة، فيمكن إيفاؤه الثواب؛ لأنَّ عقابه قد سقط بالعمو. وليس كذلك الثواب الدائم إذا تعقَّبه الكفر؛ لأنَّ الثواب لا يجوز إسقاطه بالكفر الذي يوافي به ولا يعفى عنه، فيؤدي إلى بطلان ما ذكرناه.

فإن قيل: ولم لا يجوز أن يكفر المؤمن كُفراً لا يوافي به؟ فلا يثبت له استحقاق الثواب الدائم والعقاب الدائم؛ لأنَّ إيمانه بعد كفره قد أسقط عقاب كفره، فلا يؤدي إلى ما ذكرتموه، ولا يجيء منه ما ذهبتم إليه من أنَّ المؤمن لا يجوز أن يكفر.

قلنا: هذا أيضاً لا يجوز؛ لأنه لو جاز أن يكفر المؤمن وإن لم يواف به، لجوزنا أن يكون في المرتدين مَنْ يستحقُّ الثواب الدائم والتبجيل والتعظيم على إيمانه

١. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «التائب».

٢. في «ب»: «... يؤدي إلى ذلك».

٣. الأنفال (٨): ٣٨.

الْمُتَقَدِّمُ، وَيَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ وَالِاسْتِخْفَافَ وَاللَّعْنَ فِي الْحَالِ عَلَى كُفْرِهِ^١. وَذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى بَطْلَانِهِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَقُولُ: إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْكُفَّارِ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ وَالتَّجِيلَ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا لَذَلِكَ.

فَتَجَوِيزُ مَا سَأَلَهُ السَّائِلُ يُوَدِّي إِلَى بَطْلَانِ مَا قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ. وَيُوَدِّي أَيْضًا إِلَى اجْتِمَاعِ الثَّوَابِ الدَّائِمِ وَالْعِقَابِ الدَّائِمِ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ خَارِجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

أَحْكُمُ الْجَامِعَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْفِسْقِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٢ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَيُسَمَّى مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْفِسْقِ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ، فَاسِقٌ بِفِسْقِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْفَاقَ يَوْجِبُ ذَلِكَ. وَلَوْ كَانَ لَفِظُ «مُؤْمِنٍ» مُنْتَقِلًا إِلَى اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالتَّعْظِيمِ - كَمَا يُدْعَى - لَوَجِبَ تَسْمِيَّتُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ وَالتَّعْظِيمَ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ اسْتَحَقَّ اسْمَ الْإِيمَانِ مُطْلَقًا، وَقِيْدَ لَهُ اسْمُ الْفِسْقِ.

وَفِي الْمُرْجِنَةِ مَنْ أَطْلَقَ الْأَسْمِينَ جَمِيعًا، وَفِيهِمْ مَنْ قِيَدَهُمَا جَمِيعًا. وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالزَيْدِيَّةُ إِلَى أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ الْكَبِيرَةَ لَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْإِيمَانِ، وَ لَا يوصَفُ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وَ اثْبَتُوا لَهُ مَنْزِلَةً بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ. وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ يُسَمَّى مُؤْمِنًا أَنَّهُ لَا تَخْلُو

١. فِي «د»: «فِي حَالِ كُفْرِهِ» بَدَلَ «فِي الْحَالِ عَلَى كُفْرِهِ».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: + «الْمُرْتَضَى».

٣. قَارَنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٥٤٨؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٩٨.

هذه اللفظة أن تكون مُشتقةً من فعل الإيمان، أو تكون مُنتقلةً عن موضوعها إلى مَنْ يَسْتَحِقُّ^١ الثواب.

فإن كان الأول فهو الصحيح؛ لأن لفظة «مؤمن» مُشتقةً من فعل الإيمان، كما أن ضارباً وقاتلاً مُشتقان من فعل الضرب والقتل. ولا خلاف أن مُرتكب الكبيرة معه إيمان، وهو فاعل له، فيبغى أن يجري عليه الاسم بأنه مؤمن.

وإن كانت هذه اللفظة مصروفةً بالعُرف أو بالشرع إلى مَنْ يَسْتَحِقُّ الثواب - على ما يقولونه -، وجب أيضاً إطلاقها على مُرتكب الكبائر؛ لأنه عندنا يَسْتَحِقُّ الثواب. فإن قالوا: ما كان معه من الثواب قد بطل بهذه الكبائر.

قلنا لهم: قد يتنا بطلان التحايط على اختلاف كَيْفِيَّتِهِ، وإذا بطل ثَبَتَ استحقاق الثواب، وثبت بَبُوته استحقاق اسم الإيمان عليه.

ولو لم يكن مع مُرتكب الكبائر ثواب أصلاً لكان كافراً؛ لأن كل مَنْ لَيْسَ معه ثواب أصلاً وهو مُسْتَحِقٌّ للعقاب^٢ لا يكون إلا كافراً عندنا. وذلك باطل بالاتفاق بيننا وبين المُعْتزلة.

وإذا ثَبَتَ ما قُلناه، بطل إثباتهم المنزلة بين المنزلتين.

أوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مسألة: قال السيّد^٣ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و الأمر بالمعروف يَنْقَسِمُ إلى واجبٍ

١. كذا في هامش «أ، ب» وفي «ج»؛ وفي «أ، ب، د»: «أو تكون مُشتقةً موضوعاً على من

يَسْتَحِقُّ» بدل «أو تكون منتقلة عن موضوعها إلى من يَسْتَحِقُّ».

٢. في المطبوع: «العقاب».

٣. في «د» والمطبوع: «المرتضى».

و نَدْبٍ. فَمَا تَعَلَّقَ مِنْهُ بِالْوَاجِبِ كَانَ وَاجِبًا، وَ مَا تَعَلَّقَ مِنْهُ بِالنَّدْبِ كَانَ نَدْبًا.
و النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ كُلُّهُ وَاجِبٌ عِنْدَ شُرُوطِهِ؛ لِأَنَّ الْمُنْكَرَ لَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامَ
المعروف^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأَمَّةِ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَاجِبَانِ، وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِهِمَا فِي آيٍ كَثِيرَةٍ.
وَ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَدْلِ فِي وَجُوبِهِمَا عَقْلًا. وَ مِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَهُمَا سَمْعًا، وَ قَالَ:
الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَرَنَاهُ.
وَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

إِلَى أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ هُوَ وَاجِبٌ، مِثْلُ: الصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ وَ الصَّوْمِ وَ الْحَجِّ، وَ مَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَ غَيْرِهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَ السَّمْعِيَّةِ. وَ مَا هَذَا وَصَفُهُ فَهُوَ
وَاجِبٌ مِثْلُهُ.

وَ إِلَى أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ هُوَ نَدْبٌ، مِثْلُ النَوَافِلِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُرْغَبِ فِيهَا. فَمَا هَذَا
حُكْمُهُ فَهُوَ مَنْدُوبٌ مِثْلُهُ^٢.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ لَمَّا كَانَ مُنْقَسِمًا إِلَى وَاجِبٍ وَ نَدْبٍ لَا بُدَّ
أَنْ يَنْقَسِمَ الْأَمْرُ بِهِ انْقِسَامَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ نَدْبًا، وَ الْأَمْرُ بِهِ
وَاجِبًا.

فَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ كُلُّهُ وَاجِبٌ. وَ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ تَرْكَ الْقَبِيحِ كُلِّهِ
وَاجِبٌ، وَ لَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامَ الْمَعْرُوفِ. فَلْأَجْلِ هَذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ كُلِّهِ

١. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٥٣؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٠١.

٢. فِي «ب»، «د» - «مِثْلُهُ».

واجبٌ. إِلَّا أَنَّهُمَا لَا يَجْبَانِ إِلَّا عِنْدَ شُرُوطٍ^١ نَذْكُرُهَا فِيمَا يَلِي هَذَا الْفَصْلَ^٢.

[شَرَائِطُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٣ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ ذَلِكَ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ دَفْعِ الضَّرَرِ، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ فِي وَجوبِهِ إِلَى السَّمْعِ. وَ مِنْ شَرَائِطِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَعْلَمَهُ مُنْكَرًا، وَ يُجَوِّزُ تَأْثِيرَ إِنْكَارِهِ، وَ يَزُولَ الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا، وَ لَا يَكُونُ فِي إِنْكَارِهِ مَقْسَدَةٌ»^٤.

شَرَحَ ذَلِكَ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الطَّرِيقَ فِي وَجوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ السَّمْعُ دُونَ الْعَقْلِ، وَ بَيَّنَّا أَقْسَامَ الْمَعْرُوفِ وَالْأَمْرِ بِهِ، وَ بَقِيَ الْآنَ أَنْ نَذْكُرَ شَرَائِطَهُمَا. فَمِنْ شَرَائِطِ وَجوبِهِمَا أَنْ يَعْلَمَ الْمَعْرُوفَ مَعْرُوفًا وَ الْمُنْكَرَ مُنْكَرًا حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ^٥ إِنْكَارُهُ، فَمَتَى لَمْ يَعْلَمْهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ذَلِكَ. وَ لَا تَقُومُ غَلْبَةُ الظَّنِّ فِي هَذَا الْبَابِ مَقَامَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْرُوفُ مَعْرُوفًا وَ الْمُنْكَرُ مُنْكَرًا، وَ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ قَطْعٌ. وَ إِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، بَلْ يَقْبَحُ مِنْهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يُوَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى ضَرَرٍ فِي النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى أَدَّى إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَى وَاحِدٍ^٦ مِنْهُمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ.

١. فِي «ج»: «شُرُوطُهُ».

٢. فِي «د»: «+ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «+ (الْمَرْتَضَى)».

٤. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٥٥٥؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٠٢.

٥. فِي «د»: «- (عَلَيْهِ)».

٦. فِي «د»: «(أَحَدٌ)».

و هل يحسُن ذلك - وإن لم يكن واجباً - أم لا؟ فيه خلاف:
 فمنهم من قال: يحسُن أن يتحمَّل الضرر في نفسه و ماله، إذا لم يؤدَّ إلى تلفيهما،
 حين يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر.
 و منهم من قال: لا يحسُن ذلك.
 و غلبة الظن في هذا الباب يقوم مقام العلم، و لا يحتاج إلى القطع على انتفاء ما
 ذكرناه^١.

و منها: أن يجوز تأثير إنكاره، و لا يقطع على أن إنكاره لا يؤثر^٢؛ لأنه متى قطع
 على إنكاره و أنه لا يؤثر، لم يحسُن و كان عبثاً.
 و يكفي التجويز في هذا الباب لما قلناه.
 و منها: أن لا تكون فيه مفسدة؛ لأنه متى كان فيه مفسدة فبح بلا خلاف.
 و هذا القسم أيضاً لا بد أن يكون معلوماً.

و^٣ على هذا التحرير^٤ يكفي أن نقول: من شرط الأمر بالمعروف و النهي عن
 المنكر أن لا تكون فيه مفسدة. و إذا قلنا ذلك لم نحتج^٥ أن نقول: و لا يؤدي إلى
 ضرر في النفس و المال؛ لأن ذلك إذا كان قبيحاً فقد دخل [في]^٦ هذا القسم، فلا
 يحتاج إلى إفراذه بالذكر. و هو الذي اخترناه مذهباً.

١. في «ب»: «ذكرناه».

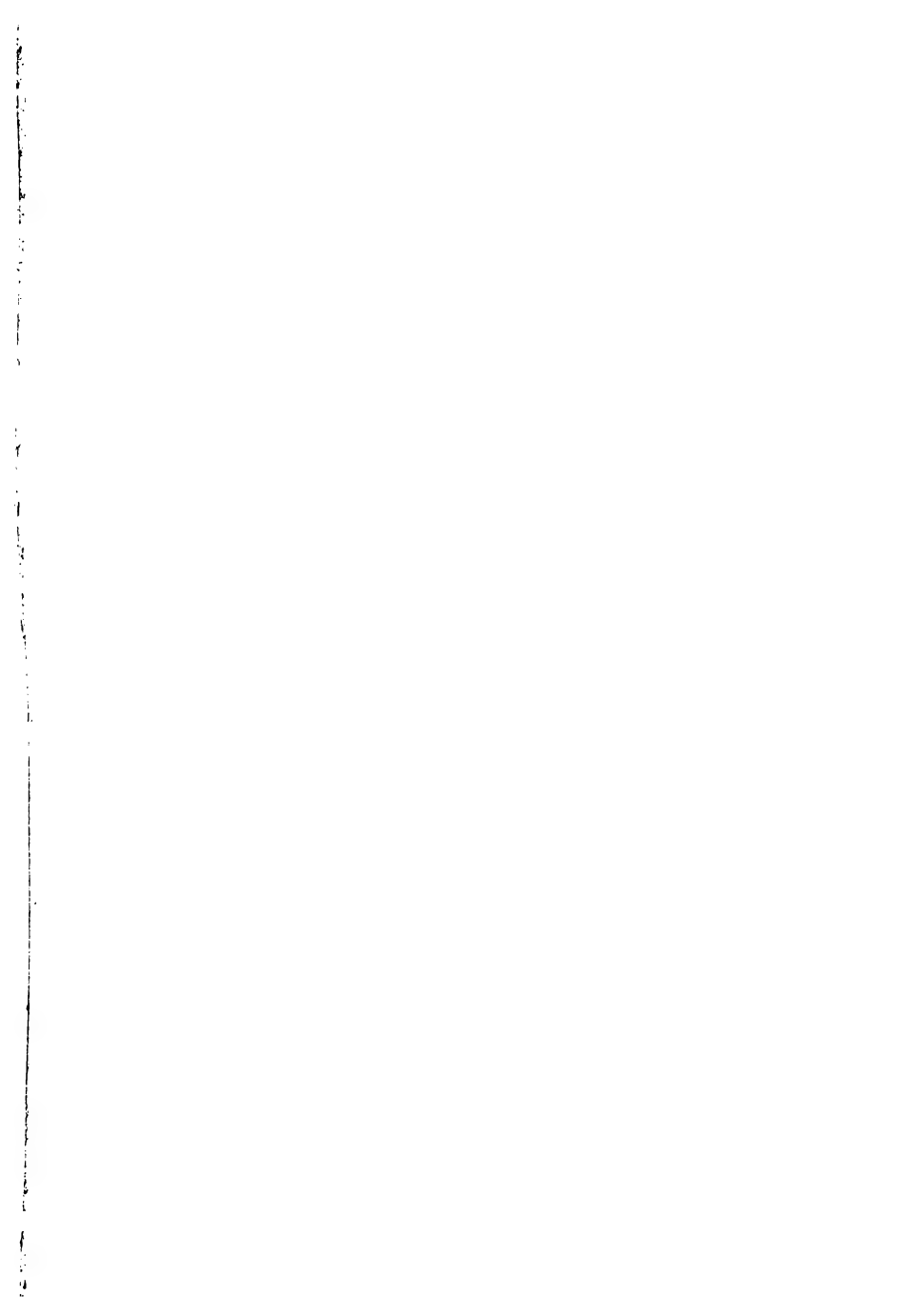
٢. في «د»: «لا يؤثر».

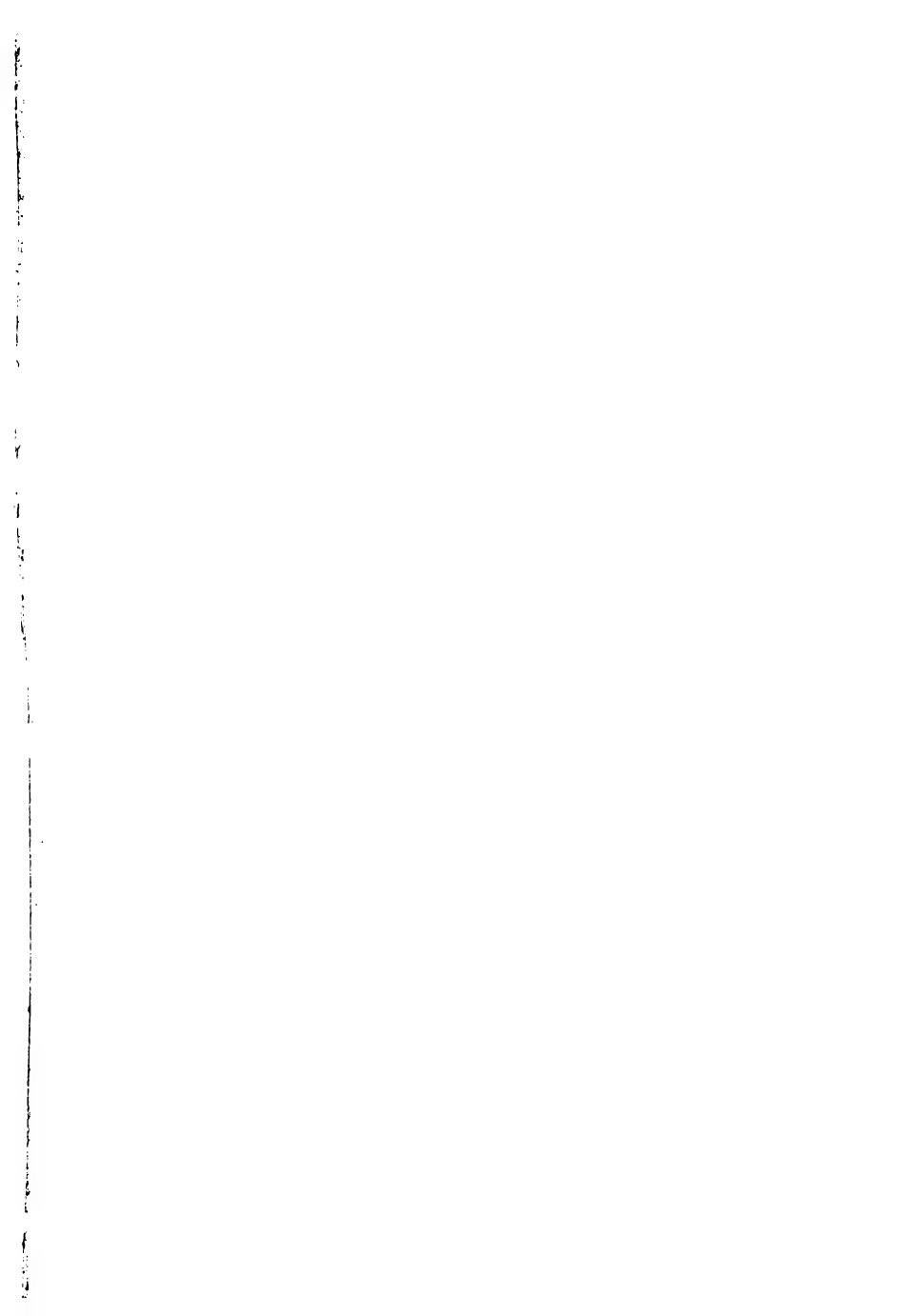
٣. في «ب»: - «و».

٤. كذا في هامش «أ»، و في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «التجويز».

٥. في «ب»: «لم يحتج».

٦. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «فيه».





اوجوب بعثة الأنبياء و السبيل إلى تصديقهم^١

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «مَتَى عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ لَنَا فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ^١ مَصَالِحَ وَ الطَّافَا، أَوْ فِيهَا مَا هُوَ مَفْسَدَةٌ فِي الدِّينِ^٢، وَ الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَجَبَتْ بَعَثَةُ الرَّسُولِ لِتَعْرِيفِهِ.

وَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَصْدِيقِهِ إِلَّا بِالْمُعْجِزِ^٣».

شَرَحَ ذَلِكَ: الْكَلَامُ فِي النُّبُوَّةِ أَوَّلُهُ مَعَ الْبَرَاهِمَةِ، الَّذِينَ يَنْفَوْنَ النَّبَوَاتِ وَ يُحِيلُونَهَا، عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ:

فَإِنَّ فِيهِمْ مَنْ يُحِيلُ بَعَثَةَ الْأَنْبِيَاءِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقٌ.
وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي الْقُدْرَةِ، وَ لَكِنْ لَا يَحْسُنُ؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ،
مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا يَأْتِي بِهِ النَّبِيُّ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُوَافِقاً لِمَا فِي الْعُقُولِ، أَوْ مُخَالِفاً
لَهُ. قَالُوا: فَإِنْ كَانَ مُوَافِقاً لَهُ فَلَا فَائِدَةَ فِي النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ كَافٍ فِي هَذَا الْبَابِ^٤.
وَ إِنْ كَانَ مُخَالِفاً لَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَطْرُوحاً؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ الْعَقْلَ فَهُوَ
بَاطِلٌ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَعَثَةِ الرَّسُولِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ لَنَا فِي

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَعْمَالِ».

٢. فِي «د» + «أَوْ الدُّنْيَا».

٣. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٣٢٣؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣١٢.

٤. فِي «ج»: «ذَلِكَ» بَدَلَ «هَذَا الْبَابِ».

بعض الأفعالِ مَصَالِحٍ، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؛ وَ فِي بَعْضِهَا مَفَاسِدٌ، مِثْلُ الزَّانَا وَاللَّوَاطِ وَ شُرْبِ الْخَمْرِ وَ مَا أَشَبَّهَا. وَ بِالْعَقْلِ لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُوَ مَفْسَدَةٌ وَ مَا هُوَ مَصْلَحَةٌ. وَ إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ كَلَّفَ الْخَلْقَ وَجِبَ أَنْ يُعْرِفَهُمْ مَصَالِحَهُمْ وَ مَفَاسِدَهُمْ، وَ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِبِعْثَةِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: هَلَا خَلَقَ فِيهِمُ الْعُلُومَ الْضَّرُورِيَّةَ [بِالْمَصَالِحِ] ^١ وَ الْمَفَاسِدِ؟ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ يَمْنَعُ مِنْ خَلْقِ عِلْمٍ ضَرُورِيٍّ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ مَا ذَكَرْنَاهُ ثَبَّتَ جَوَازَ بِعْثَةِ الرُّسُلِ، وَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ مَا فَرَضْتُمُوهُ لَا يَجُوزُ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَحَكُّمٌ وَ دَفْعٌ بِالرَّاحِ، مِنْ حَيْثُ لَيْسَ هَاهُنَا مَا يُحِيلُهُ وَ يَمْنَعُ مِنْهُ.

فَأَمَّا شُبْهَةٌ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: «إِنَّهُ ^٢ لَا يُمَكِّنُ الْوَصُولَ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ النَّبِيِّ وَ الْمُتَنَبِّيِّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ عِنْدَكُمْ إِنَّمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِالْعِلْمِ الْمُعْجَزِ، وَ الْمُعْجَزُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعْلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَ إِنْ طَابَقَ دَعْوَى الْمُدَّعِي» فَبَاطِلَةٌ.

وَ ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي قَالُوهُ لَيْسَ بِكَلَامٍ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَ يَجْرِي فِي التَّصْدِيقِ مَجْرَى قَوْلِهِ: «صَدَقْتَ»، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: «صَدَقْتَ» إِلَّا وَهُوَ صَادِقٌ فِي نَفْسِهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِمَنْ غَرَضُ آخَرٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا مَتَى ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ بَأْتَهُ وَكَيْلَهُ أَوْ رَسُولُهُ أَوْ صَاحِبُهُ، وَقَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنِّي أَقُولُ بِحَضْرَتِهِ ذَلِكَ، فَيَقُولُ لِي: «صَدَقْتَ»، فَلَا يَقُولُ لَهُ: «صَدَقْتَ» إِلَّا وَهُوَ صَادِقٌ عِنْدَهُ؟ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْصِدَ بِقَوْلِهِ: «صَدَقْتَ» غَرَضاً

١. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «فِي الْمَصَالِحِ».

٢. فِي «ب»: «أَوْ».

٣. فِي «أ، ب، ج»: «لِأَنَّهُ».

آخَر؛ لَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَعُدَّ سَفِيهًا وَاضِعًا لِلشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ ضَرُورِيٌّ.

وَإِذَا كَانَ الْمُعْجِزُ يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِ «صَدَقْتَ» - لَأَنَّ الْقَوْلَ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى دَلَالَةٍ يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ يَتَسَلَّلُ - فَمَتَى أَظْهَرَ اللَّهُ الْعِلْمَ الْمُعْجِزَ عَلَى يَدِ الْمُدَّعِي لِلنَّبَوَّةِ عَلَى شَرَائِطِهِ، عَلِمَ بِهِ صِدْقُ الْمُدَّعِي. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُوَافِقُ الْعَقْلَ أَوْ يُخَالِفُهُ» - عَلَى مَا حَكَيْنَاهُ عَنْهُمْ - فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَأْتِيَ إِلَّا بِمَا يُوَافِقُ الْعَقْلَ؛ لَأَنَّ مَا يُوَافِقُ الْعَقْلَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

مِنْهُ مَا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ تَفْصِيلُ مُوَافَقَتِهِ لَهُ، فَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى الرُّسْلِ. وَمِنْهُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لَهُ، فَيُعْلَمُ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ عَلَيْهِ، فَبِإِذَا وَرَدَتِ الرُّسُلُ بِتَفْصِيلِ ذَلِكَ وَجَبَ الْقَبُولُ مِنْهُمْ. مِثَالُ ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الشَّرْعِيَّاتِ الَّتِي لَنَا فِيهَا مَصَالِحُ وَمَفَاسِدُ، وَالْعَقْلُ خَالٍ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى تَعْيِينِ ذَلِكَ. فَأَمَّا الْعِلْمُ بِصِدْقِ النَّبِيِّ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِالْعِلْمِ الْمُعْجِزِ - عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ -، مِنْ حَيْثُ أَبْطَلْنَا الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِذَلِكَ؛ لَمَنْعِ التَّكْلِيفِ مِنْهُ. وَأَبْطَلْنَا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ الصَّادِرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى طَرِيقًا إِلَى ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَوْلُ اللَّهِ ضَرُورَةً، فَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُعْلَمَ ذَاتُهُ ضَرُورَةً، وَالتَّكْلِيفُ يَمْنَعُ مِنْهُ. وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى بِمُعْجِزٍ، فَبِالْمُعْجِزِ يُعْلَمُ أَنَّ الرُّسُولَ صَادِقٌ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَوْلِ.

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي أَوَّلِ مَنْ يُخَاطَبُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرُسُلُهُ فَلَهُ شَرْحٌ طَوِيلٌ، لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَوْضِعُ.

[شُرُوطُ الْمُعْجَزِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَصِفَةُ الْمُعْجَزِ أَنْ يَكُونَ خَارِقًا^٢ لِلْعَادَةِ، وَ مُطَابِقًا لِدَعْوَى الرُّسُولِ وَ مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَ أَنْ يَكُونَ مُتَعَذِّرًا^٣ - فِي جَنْسِهِ، أَوْ صِفَتِهِ الْمَخْصُوصَةِ - عَلَى الْخَلْقِ، وَ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى أَوْ جَارِيًا مَجْرَى فِعْلِهِ»^٤.

شَرَحَ ذَلِكَ: الْمُعْجَزُ يَحْتَاجُ فِي دَلَالَتِهِ إِلَى شُرُوطٍ:

منها: أَنْ يَكُونَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ مُعْتَادٌ لَا يُمَكِّنُ الِاسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي. أَلَا تَرَى أَنْ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَ جَعَلَ الدَّلَالََةَ عَلَى صِدْقِهِ طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَشْرِيقِهَا، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلَالََةً عَلَى صِدْقِهِ، مِنْ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ؟ وَ مَتَى جَعَلَ الدَّلَالََةَ عَلَى صِدْقِهِ طُلُوعَهَا مِنْ مَغْرِبِهَا أُمَكِّنَ الِاسْتِدْلَالَ بِهِ؛ لَكَوْنِهِ خَارِقًا لِلْعَادَةِ.

و منها: أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلدَّعْوَى. وَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَ جَعَلَ الدَّلَالََةَ عَلَى صِدْقِهِ حَيَاةً مَيِّتٍ عَقِيبَ دَعْوَاهُ، وَ جَبَّ أَنْ يُحْيِيَ مَيِّتًا عِنْدَ دَعْوَاهُ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ هُنَاكَ غَيْرُ حَيَاةٍ مَيِّتٍ مِمَّا هُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُطَابِقًا لِدَعْوَاهُ. فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا بُدَّ مِنْهُ أَيْضًا.

و منها: أَنْ يَكُونَ مُتَعَذِّرًا فِي جَنْسِهِ عَلَى الْخَلْقِ^٥، مِثْلُ خَلْقِ الْحَيَاةِ وَ الْقُدْرَةِ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا؛ أَوْ فِي صِفَتِهِ، مِثْلُ طَفْرِ الْبَحْرِ وَ الْفَصَاحَةِ الْمَخْصُوصَةِ فِي الْقُرْآنِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُتَعَذِّرَةٌ فِي صِفَتِهَا، لَا فِي جَنْسِهَا؛ لِأَنَّ جَنْسَ طَفْرِ الْبَحْرِ جَنْسُ طَفْرِ النَّهْرِ الصَّغِيرِ، وَ جَنْسَ الْكَلَامِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ جَنْسُ الْكَلَامِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «الْمُرْتَضَى».

٢. فِي «ج»: «فَارِقًا».

٣. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٣٢٨؛ تَمْهِيدُ الْأُصُولِ، ص ٣١٥.

٤. فِي «د»: - «عَلَى الْخَلْقِ».

المُعتاد، وإِثْمًا بَانَ مِنْهُ بِصِفَتِهِ^١. وَلَيْسَ كَذَلِكَ خَلْقُ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ فِي جَنْسِهِ، مِنْ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً، أَوْ جَارِيًا مَجْرَى فِعْلِهِ. وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا يَكُونُ مِنَ فِعْلِ اللَّهِ هُوَ فِعْلُ الْأَجْنَاسِ الْمَخْصُوصَةِ، الَّتِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ. وَ مَا جَرَى مَجْرَى فِعْلِهِ هُوَ مَا يَقْدِرُ الْقَادِرُ بِقُدْرَةِ عَلَيْهِ، أَوْ مَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ نَقْلُ الْجِبَالِ مِنْ مَوَاضِعِهَا وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي مِنْ حَيْثُ كَانَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي وَجْهِ دَلَالَتِهِ.

فَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعَدَلِ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الْمُدَّعِي مِنْ حَيْثُ كَانَ خَارِقًا هُوَ تَمَكِينُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ. وَ الَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ هُوَ فِعْلُ الْقَدْرِ الَّتِي بِهَا نَقَلَ الْجِبَالَ وَ طَفَرَ الْبَحْرَ، لَا نَفْسَ الطَّفَرِ وَ النَقْلِ، وَ فِعْلُ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْقَدْرِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ. فَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الصِّدْقِ هُوَ مَا يَخْتَصُّ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَ هُوَ الَّذِي نَعُوْلُ عَلَيْهِ. وَ لَشَرَحَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا الْمَوْضِعِ.

[وَجْهٌ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٢ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «فَإِذَا وَقَعَ مَوْقِعُ^٣ التَّصْدِيقِ فَلَا بُدَّ مِنْ دَلَالَتِهِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِصِفَتِهِ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «+ الْمَرْتَضَى».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَوْقِع».

على الصديق^١، وإلا كان قبيحاً.

وقد دلَّ الله تعالى على صدق نبيه محمد صلى الله عليه وآله بالقرآن؛ لأن ظهوره من جهته عليه السلام معلوم ضرورة، وتحديد العرب والعجم بمعارضته معلوم أيضاً [ضرورة]^٢، وارتفاع معارضته معلوم أيضاً بقريب من الضرورة، وأن ذلك للتعذر معلوم أيضاً بأدنى نظر؛ لأنه لو لا كان التعذر لعورض. ولو لا أن التعذر خرق العادة لتوقف على أنه لا دلالة في تعذر معارضته. فإما أن يكون القرآن من فعله تعالى على سبيل التصديق له عليه السلام، فيكون هو العلم المعجز؛ أو يكون [تعالى]^٣ صرف القوم عن معارضته، فيكون الصرف هو العلم الدال على نبوته عليه السلام. وقد بيّنا في كتاب «الصرفة» الصحيح من ذلك وبسطناه^٤.

شرح ذلك: قد بيّنا أن المعجز - إذا جمَعَ الشرائط التي ذكرناها - لا بُدَّ من أن يكون دالاً على الصديق ومفعولاً لأجله، وأنه لا يجوز أن يفعل لغير ذلك؛ لأن ذلك وجه قبيح. وصَرَبنا لذلك الأمثال بما يُغني عن إعادته. فإما الذي يدل على نبوة رسول الله محمد صلى الله عليه وآله فهو القرآن الموجود المعلوم ضرورة ظهوره من جهته، وأنه لم يظهر من جهة غيره. والاستدلال به مبني على أشياء: منها: أنه عليه السلام ظهر على يده القرآن، وقد بيّنا أن ذلك معلوم ضرورة.

١. في «د»: «صدق».

٢. في «أ، ب، ج، د»، والمطبوع: «بقريب من الضرورة»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم والعمل».

٣. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: - «تعالى»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم والعمل».

٤. قارن: الذخيرة، ص ٣٦١؛ تمهيد الأصول، ص ٣٢٧.

ومنها: أنه عليه السلام تحدّى العرب بذلك، وذلك أيضاً معلومٌ علماً لا يتخالّجنا فيه الشكُّ والشبهة. ولأنّه أيضاً معلومٌ أنّه جعلَ هذا القرآنَ علماً على صديقه، وأنّه ممّا خصّه اللهُ به، وأبانه من سائر خلقه، ولسنا نريدُ بالتحديّ أكثرَ من هذا.

وقد نطقَ القرآنُ في أيّ كثيرةٍ تتضمّنُ التحديّ، مثلُ قوله تعالى: ﴿فَاتَّوُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُقْتَرَبِينَ﴾^١، ومثله قوله تعالى: ﴿فَاتَّوُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾^٢، وفي موضعٍ آخر: ﴿قُلْ لِّسْ أٰجْتَمَعْتَ الْاِنْسُ وَالْجِنُّ عَلٰى اَنْ يَّاتُوْا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْاٰنِ لَا يَأْتُوْنَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾^٣، وفي موضعٍ آخر: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوْا وَلَنْ تَفْعَلُوْا﴾^٤، وهذه آياتٌ صريحةٌ في التحديّ.

ومنها: أنّهم لم يُعارضوه، والعلمُ بذلك قريبٌ من الضرورة؛ لأنّهم لو عارضوه لَوَجِبَ أن يُعلمَ، كما علّمَ القرآنُ؛ لأنّ الدواعيَ مُتوقِّفةٌ إلى نقلِ ذلك. ولأنّه لو عورِضَ لَكَانَتِ الْمُعَارَضَةُ هِيَ الْحُجَّةُ، وَالْقُرْآنُ شُبْهَةٌ، فَكَانَ نَقْلُ مَا هُوَ الْحُجَّةُ أَوْلَىٰ^٥ مِنْ نَقْلِ مَا هُوَ الشُّبْهَةُ. وقد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَلَوْ كَانَ لَنَقَلُوهُ. على أنّهم قد نَقَلُوا مِنْ كَلَامِ مُسَيِّمَةِ الْكَذَّابِ وَأَسْوَدَ الْعَنَسِيِّ وَطَلِيحَةَ الْأَسَدِيِّ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِّمَّا لَا يُشَبِّهُ الْقُرْآنَ وَلَا يُقَارِنُهُ، بَلْ كُلُّ مَنْ يَسْمَعُهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ فِي قَبِيلٍ وَلَا دَبِيرٍ^٦.

١. هود (١١): ١٣.

٢. البقرة (٢): ٢٣.

٣. الإسراء (١٧): ٨٨.

٤. البقرة (٢): ٢٤.

٥. في «ج»: «أدل».

٦. مثَل للعرب: «ما يدري فلان قبيلًا من دبير»، القبيل ما وليك، والدبیر ما خالفك. كتاب العين، ج ٨، ص ٣٣ (دبر).

ومنها: أن نُبَيِّنَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُعَارِضُوهُ لِلتَّعَذُّرِ، لَا غَيْرَ. وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ^١ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ قَدْ اجْتَهَدُوا فِي إِبْطَالِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِطْفَاءِ نُورِهِ بِكُلِّ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ. فَلَمَّا أُعِيَتْهُمْ الْحِيلَةُ عَدَلُوا إِلَى قِتَالِهِ، وَبَذَلُوا نَفُوسَهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ دُونَهُ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى مُعَارَضَتِهِ^٢ لَعَارِضُوهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَانَ سَهْلًا عَلَيْهِمْ، غَيْرَ مُتَعَذِّرٍ مِنْ جِهَتِهِمْ، وَقَدْ كَانُوا يَفْتَخِرُونَ بِذَلِكَ فِي نَظْمِهِمْ وَنَثَرِهِمْ،^٣ وَلَمَّا عَدَلُوا إِلَى مَا هُوَ أَشَقُّ عَلَى النَّفُوسِ مِنْ بَذْلِ النَّفُوسِ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَخْتَارُ فِي بُلُوغِ أَغْرَاضِهِ مَا هُوَ شَاقٌّ عَلَى نَفْسِهِ عَلَى مَا هُوَ سَهْلٌ عَلَيْهَا. فَكَيْفَ^٤ وَهُمْ يَعْدِلُونَ إِلَى مَا هُوَ شَاقٌّ مِنْ قِتَالِهِ وَمُعَادَاتِهِ، وَلَمْ يَلْبُغُوا أَيْضًا أَغْرَاضَهُمْ فِي تَكْذِيبِهِ وَإِطْفَاءِ نُورِهِ؟ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى كَذِبِهِ، وَلَوْ عَارِضُوهُ لَدَلَّ عَلَى كَذِبِهِ وَحَصَلَتْ لَهُمْ أَغْرَاضُهُمْ. فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ مَعَ كَمَالِ عَقُولِهِمْ وَرُجْحَانِ آرَائِهِمْ وَفَرَطِ فَصَاحَتِهِمْ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُعَارِضُوهُ لِلتَّعَذُّرِ.

ومنها: أَنَّ التَّعَذُّرَ بَلَغَ إِلَى حَدٍّ^٥ خَرَقَ الْعَادَةَ. وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ خَارِقًا لِلْعَادَةِ لَوَاقِفُوهُ^٦ عَلَى ذَلِكَ^٧، وَقَالُوا لَهُ: فَلِمَ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْنَا مُعَارَضَتُكَ دَلَّ

١. في هامش «أ»: «أَنَا».

٢. في «د»: «مَا رَضِيَهُ».

٣. في «ب»: «و».

٤. في المطبوع: «عَلَيْهِ».

٥. في هامش «د»: «كَيْفَ».

٦. في «ج»: «حَدَّ».

٧. في المطبوع: «لَوَاقِفُوهُ».

٨. في «ب»: «أَنَّهُ لَوْ ... ذَلِكَ».

على صدقك؟ وهَلَا جَرَى هذا مَجْرَى تَعَذُّرِ الشَّعْرِ عَلَى الْمُفْحَمِ^١ والخِطَابَةِ عَلَى الْأَلَكَنِ؟ وإن كَانَ كُلُّ ذَلِكَ لَا يَخْرِقُ الْعَادَةَ. فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا لَهُ هَذَا الْقَوْلَ، وَلَمْ يُوَافِقُوهُ^٢ عَلَيْهِ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ خَارِقٌ لِعَادَاتِهِمْ. وَلِأَجْلِ هَذَا نَسَبُوهُ إِلَى السَّحْرِ، وَلَمْ يَنْسَبُوهُ إِلَى الشَّعْرِ^٣ وَلَا إِلَى الْكَهَانَةِ وَلَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.^٤ وَإِذَا ثَبَّتَ الْأُمُورَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، وَدَالٌّ عَلَى صِدْقِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ).^٥

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي جِهَةِ إِعْجَازِهِ - هَلْ هُوَ صَرَفُ الْقَوْمِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ عَلَى مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ، أَوْ فَرَطُ الْفَصَاحَةِ الَّتِي فِيهِ، أَوْ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْغَائِبَاتِ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؟ - فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مُعْجَزٌ وَعَلِمَ دَالٌّ عَلَى الصِّدْقِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي جِهَةِ إِعْجَازِهِ. وَالْغَرَضُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَيَانُ كَوْنِهِ مُعْجَزًا وَدَالًّا عَلَى صِدْقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ فَعَلْنَاهُ. وَالْكَلَامُ فِي جِهَةِ الْإِعْجَازِ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْأَقَاوِيلِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَاسِدِهِ، قَدْ شَرَحْنَاهُ فِي كِتَابِ «الصَّرْفَةِ»، فَمَنْ أَرَادَهُ وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْ هُنَاكَ^٦.

١. الْمُفْحَمُ: الْعَيِّي، وَمَنْ لَا يَقْدِرُ يَقُولُ شِعْرًا. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٤، ص ١٢٤ (فحَم).

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يُوَافِقُوهُ».

٣. فِي «د»: «الشَّهْر».

٤. إِشَارَةٌ إِلَى قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ وَمَا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) حِينَ اسْتَمَعَ مِنْهُ بَعْضُ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَمَا مَكَرَ بِهِ أَبُو جَهْلٍ لَصَرْفِهِ عَنْ رَأْيِهِ وَنِسْبَةِ مُحَمَّدٍ إِلَى السَّحْرِ. رَاجِعْ: تَفْسِيرُ مَقَاتِلَ، ج ٤، ص ٤٩١؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٢٩، ص ٩٨؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ١٠، ص ٥٨٤.

٥. فِي «ج»: - «وَالصَّلَاةُ».

٦. فِي «د»: + «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

[طَرِيقُ مَعْرِفَةِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَكُلُّ مَنْ صَدَّقَهُ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ (عليه وعلَيْهِمُ السَّلَامُ) فَإِنَّمَا عَلِمْنَا صِدْقَهُمْ وَنُبُوتَهُمْ بِخَبَرِهِ، وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا كَانَ لَنَا إِلَيْهِ طَرِيقُ الْعِلْمِ»^٢.

شَرَحَ ذَلِكَ: لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَةِ نُبُوتِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ هُوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ، لَا غَيْرَ. وَ الْخَبَرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُتَوَاتِرٍ وَ آحَادٍ.

فَالْآحَادُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا تَوْجِبُ الْعِلْمَ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمُحَصِّلِينَ.

وَالْمُتَوَاتِرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَوْ يَوْجِبُ عِلْمًا لَا يَتَخَلَّجُ فِيهِ شَكٌّ، مِثْلُ أَخْبَارِ الْبُلْدَانِ وَ الْوَقَائِعِ وَ الْمُلُوكِ. وَ نَحْنُ لَا نَعْلَمُ نُبُوتَ مَنْ تَقَدَّمَ نَبِيًّا (عليه وعلَيْهِمُ السَّلَامُ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّشَكُّكَ فِي نُبُوتِ كُلِّ مَنْ يُدَّعَى نُبُوتُهُ وَ فِي الْمُعْجَزَاتِ الْمُدَّعَاةِ لَهُمْ، وَ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مُخْبَرِ الْأَخْبَارِ. فَبِأَنَّ الْأَمْرَ أَنَّهُ لَيْسَ الْعِلْمُ بِهِ حَاصِلًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَ الضَّرْبُ الْآخَرُ مِنَ [الْمُتَوَاتِرِ]^٣ هُوَ الَّذِي يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ، وَ لَهُ شَرَايِطُ. مِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُونَ يَبْلُغُونَ إِلَى حَدٍّ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِمُ التَّوَاتُؤُ وَ لَا مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «الْمَرْتَضَى».

٢. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٣٤١.

٣. فِي «أ، ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «التَّوَاتُرُ».

لا اتفاق الكذب، ويكونوا مخبرين عما يعلمونه ضرورة، ويكونوا على الصفة التي ذكرناها إلى أن يتصلوا بالمخبر عنه.

وهذه الشرائط مفقودة في اليهود والنصارى؛ لأنهم ليسوا متصليين بعصر موسى عليه السلام اتصالاً تنقطع^١ بنقلهم الحجة.

وقد قيل إن بُخْتَ نَصْرًا قَتَلَهُمْ وأبادهم واجتث أصلهم، حتى لم يبق منهم إلا الشذاذ ومن لا تنقطع بنقله حجة. وهذا وإن لم يكن مقطوعاً عليه فهو مجوز، وإذا كان كذلك سقط الاحتجاج بنقلهم.

وأما النصارى فكمثليهم؛ لأن المسيح عليه السلام لم يكن مستقراً في موضع - على ما يقولون - فتلقاه جماعة تنقطع بنقلهم الحجة. ولا خلاف بين النصارى أنهم أخذوا الإنجيل الذي في أيديهم عن الأربعة المذكورين عندهم: متى ولوقا ويوحنا ومرقس. ونقل الأربعة يجوز أن يكون باطلاً، ويجوز عليهم الاتفاق على الكذب والتواطؤ.

وإذا لم يكن نقل الفريقين حجة قاطعة لم يكن طريقاً إلى العلم، وإذا لم يكن كذلك فالطريق إلى معرفة نبوتهم قول نبينا (عليه وعليهم السلام). وقد صدق النبي عليه السلام من تقدم من الأنبياء والمرسلين، كما قال تعالى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾^٣. فيجب الإقرار بنبوتهم على الجملة والتفصيل،

١. في المطبع: «لا تنقطع».

٢. بوخت: ابن، ونصر: صنم، وكان وجد عند الصنم، ولا يعرف له أب، فليل هو ابن الصنم. (لسان العرب). وهو الملك البابلي، دخل دمشق، ومضى منها إلى بيت المقدس، فخر بها، وسبى أهلها، وحملهم إلى بابل، وقيل: إنه آمن بعد ذلك. تاريخ دمشق، ج ٧١، ص ٣٤٢.

٣. الصافات (٣٧): ٣٧.

حَسَبَ مَا بَيَّنَّهَ النَّبِيُّ (عليه وآله السلام) وَنَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾^١.

[جَوَازُ نَسْخِ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^٢ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَنَسَخَ الشَّرَائِعَ جَائِزٌ فِي الْعُقُولِ؛ لِاتِّبَاعِ الشَّرِيعَةِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا وَتَبْدِيلُهَا.

وَشَرَعَ مُوسَى وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَنَسُوخَ شَّرِيعَةٍ نَّبَّيْنَا عَلَيْهِ السَّلَامَ، وَصِحَّةُ هَذِهِ النُّبُوءَةِ وَدَلِيلُهَا يُكَذِّبُ مَن ادَّعَى أَنَّ شَرَعَ مُوسَى لَا يُنْسَخُ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: الْخِلَافُ فِي النَّسْخِ مَعَ الْيَهُودِ، وَهُمْ ثَلَاثُ فِرَقٍ:

مِنْهُمْ مَن أَحَالَ النَّسْخَ عَقْلاً وَمَنَعَ مِنْ جَوَازِهِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوَدِّي إِلَى الْبِدَاءِ، أَوْ إِلَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُرَاداً مَكْرُوهاً أَوْ مَأْمُوراً بِهِ مِنْهُنَّ عَنْهُ. قَالُوا: وَكُلُّ ذَلِكَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ.

وَمِنْهُمْ مَن أَجَازَ النَّسْخَ عَقْلاً وَمَنَعَ مِنْهُ سَمْعاً، فَادَّعَوْا أَنَّ مُوسَى قَالَ لَهُمْ: إِنَّ شَرِيعَتِي لَا تُنْسَخُ.

وَمِنْهُمْ مَن أَجَازَ النَّسْخَ عَقْلاً وَسَمْعاً، وَخَالَفَ فِي صِحَّةِ نُبُوءَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَلَنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ نَذُلَّ عَلَى صِحَّةِ نُبُوءَةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ فَعَلْنَاهُ بِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ كَوْنِ الْقُرْآنِ عِلْماً مُعْجِزاً وَدَالاً عَلَى صِدْقِهِ. وَإِذَا ثَبَّتَتْ نُبُوءَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا.

١. غافر (٤٠): ٧٨.

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: + «المرتضى».

٣. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٣٥٥؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٢٣.

و الطريقة الثانية: أن ندلّ على جواز النسخ عقلاً، ثم نبين جوازه سمعاً، فيبطل^١ قول الفريقين من جملة هؤلاء الفرق.

و الذي يدلّ على جواز النسخ أننا قد بينّا أن الشرائع تابعة للمصالح، وإذا كانت تابعة لها فلا يمتنع أن تتغير المصلحة، فيصير ما كان مصلحة في زمان مفسدة في وقت آخر، و ما كان مفسدة في وقت مصلحة في وقت آخر، و لا مانع يمنع^٢ من ذلك. كما أن العقل كان يقتضي كون الأشياء على الحظر أو الإباحة - على الاختلاف فيه -، ثم جاءت الشريعة بإباحة ما كان محظوراً، و حظر ما كان مباحاً. فكذلك ما ثبت حظره في زمان موسى عليه السلام لا يمتنع أن يكون مثله مباحاً في وقت نبينا عليه السلام.

فأما قولهم: «إنّ ذلك يؤدي إلى البداء» فليس الأمر على ما قالوه؛ لأن البداء هو أن يأمر بنفس ما نهى عنه، و الوقت و المكلف واحد. و ليس كذلك النسخ؛ لأنّ النسخ يتناول النهي عن مثل ما كان مأموراً به، لا عنه نفسه؛ لأنّ السبب المأمور بالإمساك فيه في زمان موسى عليه السلام ليس هو السبب المباح التصرف فيه في زمان محمد صلى الله عليه و آله، و إن كان مثله في الصورة، فليس عينه، و إذا لم يكن هو بعينه بطل قولهم: «إنّ ذلك يؤدي إلى البداء».

و أما قولهم: «إنه يؤدي إلى كون الشيء مراداً و مكروهاً، أو مأموراً به و منهياً عنه» فالكلام عليه هو ما ذكرناه؛ لأنه إنّما يؤدي إلى ما قالوه لو كان نفس ما أمر به هو المنهى عنه، أو نفس ما أريد منه هو نفس ما كره منه، و المكلف و الوقت واحد.

١. في «ج»: «فبطل».

٢. في «أ، ب»: «يتمتع».

وقد بيّنا أنّنا لا نقول ذلك، بل نقول: إنّ الذي أمر به وأريد منه غير الذي نُهي عنه وكره منه، وإن كان مثله. وإذا بطل ذلك بطلت هذه الأقاويل.

وكذلك القول إنّ قالوا: «إنّه يؤدّي إلى كون الشيء حسناً قبيحاً»؛ لأنّ الطريقة واحدة؛ لأنّ الحسن غير القبيح، فلا يؤدّي إلى ما قالوه.

فأما من أجاز النسخ عقلاً وامتنع منه سمعاً، فإنّه يقال لهم: بأيّ شيء تعلّمون ذلك؟ أتعلمونه ضرورة أم استدلالاً؟ لأنّ أخبار الأحاد لا مدخل لها في هذا الباب. فإن قالوا: بالعلم الضروري، قيل لهم: كان يجب أن نُشارككم؛ لأنّ الضرورات لا تختصّ بفرق دون فرق، ولا بقبيل دون قبيل، وقد علمنا خلاف ذلك.

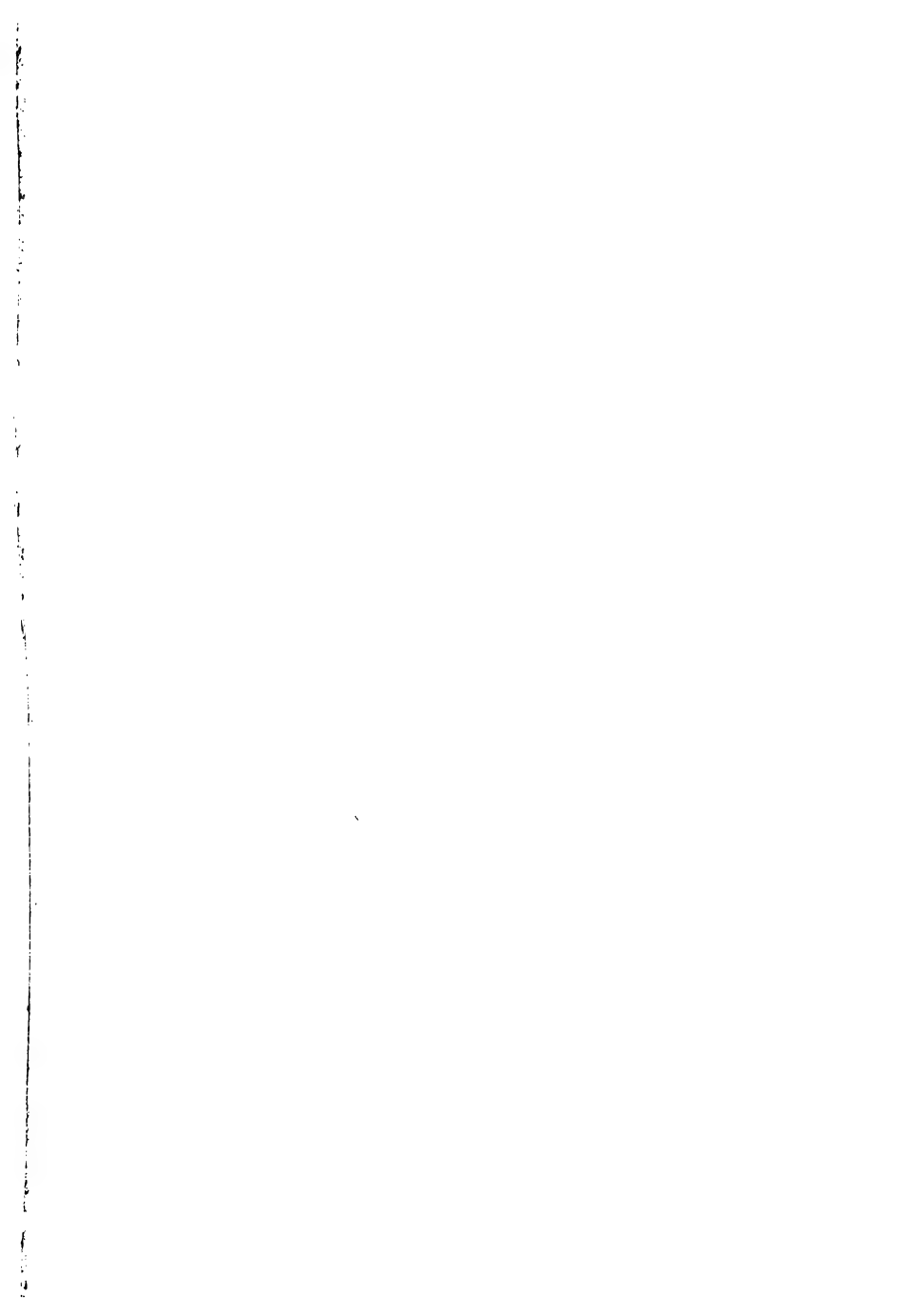
وإن قالوا: نعلم بالعلم الاستدلاليّ، قيل لهم: ما الذي يدلّ على ذلك؟ فإن ادّعوا التواتر فقد أبطلنا أن يكون لهم تواتر يُمكن أن يُستدلّ به. وإن كان التواتر عند أكثر أهل العلم يوجب العلم الضروري، أو علماً لا يتخالج فيه الشك، وقد بيّنا أن هذا العلم ليس بحاصل لنا.

على أنّ الخبر الذي يروونه عن موسى عليه السلام بأنّ شريعته لا تُنسخ، لا بُدّ من أن يكون مشروطاً بأنّها لا تُنسخ ما دامت المصلحة مُتعلّقة بها؛ لأنّه لا يجوز أن يقول موسى عليه السلام: شريعتي لا تُنسخ وإن تغيّرت المصلحة. وإذا احتُمِل ذلك لم يُمكن حمله على التأييد.

وأما الفرقة الثالثة فلا يُمكن إبطال قولها إلاّ بإثبات نبوة نبيّنا عليه السلام بالدليل القاطع، وقد فعلناه.

فيجب القطع على نبوته، وبطلان هذه الأقاويل أجمع.

[٤٠] بابُ الكلامِ في الإمامةِ



أوجوب الإمامة

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «الإمامة واجبة في كُلِّ زمانٍ؛ لقربِ الناسِ من الصَّلاحِ^٢ وبعُدِهِم من الفَسَادِ عند وجودِ الرُّؤساءِ المَهْيَبِينَ»^٣.

شَرَحَ ذَلِكَ: الرِّئَاسَةُ واجبةٌ عقلاً، لا يَحْسُنُ التَّكْلِيفُ مِنْ دُونِهَا إِذَا كَانَ الْمُكَلَّفُونَ غَيْرَ مَعْصُومِينَ وَيَجُوزُ مِنْهُمْ الْخَطَأُ وَالْفَسَادُ وَالظُّلْمُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ الْمُكَلَّفِينَ مَتَى كَانَ لَهُمْ رَئِيسٌ مُطَاعٌ مَهْيَبٌ مُنْبَسِطُ الْيَدِ، يُوَدِّبُ الْجَنَّةَ، وَيَنْتَصِفُ مِنَ الظَّالِمِ لِلْمَظْلُومِ، وَيَرُدُّعُ الْمُعَانِدَ، كَانُوا إِلَى الصَّلاحِ أَقْرَبَ وَمِنَ الْفَسَادِ أَبْعَدَ. وَمَتَى خَلَوْا مِنْ رَئِيسٍ هَذِهِ صِفَتُهُ - حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ - كَانُوا مِنَ الصَّلاحِ أَبْعَدَ وَمِنَ الْفَسَادِ أَقْرَبَ، وَوَقَعَ بَيْنَهُمُ الْهَرَجُ وَالْمَرَجُ. وَالْعِلْمُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ضَرُورِيٌّ بِالْشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَا يَخْتَلِفُ بِالْأَوْقَاتِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ، بَلِ الْأَحْوَالُ مُسْتَمِرَّةٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ وجودَ الرُّؤساءِ لُطْفٌ. وَإِذَا ثَبَتَ كَوْنُهَا لُطْفًا وَجَبَتْ كَسَائِرُ الْأَلْطَافِ مِنَ الْمَعَارِفِ وَغَيْرِهَا، وَلَمْ يَحْسُنِ التَّكْلِيفُ مِنْ دُونِهَا.

وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ شَرْحَهَا طَوِيلٌ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهُ فِي

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: + «المرتضى».

٢. فِي «ب»: «الصلاح».

٣. قَارِنِ: الشَّافِي، ج ١، ص ٤٧؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٠٩؛ تَلْخِيسُ الشَّافِي، ج ١، ص ٦٩؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ،

«الكتاب الشافي في الإمامة» وفي «الذخيرة».

[أوجوب عصمة الإمام]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَأَجِبَ فِي الْإِمَامِ عِصْمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَكَانَتْ عِلَّةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِيهِ أَيْضًا، وَهَذَا يُوْدِّي إِلَى وَجوبِ مَا لَا يَنْتَاهِي مِنْ الرُّؤَسَاءِ، أَوْ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى رَئِيسٍ مَعْصُومٍ»^٢.

شَرَحَ ذَلِكَ: الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّئِيسَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، أَوْ غَيْرَ مَعْصُومٍ. فَإِنْ كَانَ مَعْصُومًا ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا احْتَاجَ إِلَى رَئِيسٍ آخَرَ، كَمَا أَنَّ رَعِيَّتَهُ لِمَا لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ احْتَاجُوا إِلَى رَئِيسٍ. وَالكَلَامُ فِي رَئِيسِهِ كَالْكَلَامِ فِيهِ، فِي أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا أَوْ غَيْرَ مَعْصُومٍ. فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْصُومٍ احْتَاجَ إِلَى رَئِيسٍ آخَرَ، وَ ذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى إِثْبَاتِ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الرُّؤَسَاءِ، وَ ذَلِكَ مُحَالٌ. أَوْ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى رَئِيسٍ مَقْطُوعٍ عَلَى عِصْمَتِهِ، وَ ذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَلَا يَلَزُمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عِصْمَةُ الْأُمَرَاءِ وَ الْحُكَّامِ؛ لِأَنَّهُمْ مَتَى لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ أَحْوَجَانَهُمْ إِلَى رَئِيسٍ هُوَ رَئِيسُ الْكُلِّ يَكُونُ مِنْ وَرَانِهِمْ. وَ الْإِمَامُ الَّذِي هُوَ رَئِيسُ الْكُلِّ لَا رَئِيسَ لَهُ وَ لَا يَدَ فَوْقَ يَدِهِ، فَيَجِبُ لَهُ الْعِصْمَةُ، وَ إِلَّا انْتَقَضَتْ عِلَّةُ الْحَاجَةِ إِلَى رَئِيسٍ، وَ ذَلِكَ بَاطِلٌ بِالْإِتِّفَاقِ. فَإِذَا نَجِبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «المرتضى».

٢. قَارِنَ: الشَّافِي، ج١، ص ٣٠٠؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٢٩؛ تَلْخِيسُ الشَّافِي، ج١، ص ١٩١؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٥٩.

اوجوبُ أَفْضَلِيَةِ الإمامِ مِنْ رَعِيَّتِهِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وِاجِبٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ رَعِيَّتِهِ وَ أَعْلَمُ؛ لَفَحِجْ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ فِيمَا كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُ فِيهِ فِي الْعُقُولِ»^٢.
شَرَحَ ذَلِكَ: الْإِمَامُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ رَعِيَّتِهِ وَ أَعْلَمَ فِيمَا كَانَ مُقَدِّمًا فِيهِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَتَقَدَّمَ^٣ مَنْ لَا يُحْسِنُ مَسَائِلَ قَلِيلَةً فِي الْفَقْهِ وَ رِأَسَ عَلَى مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَ الشَّافِعِيِّ، وَ لَا أَنْ يُقَدَّمَ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ كِتَابَةِ الْبَقَالِينِ وَ الْخَبَازِينَ فَيُجْعَلَ رَئِيسًا عَلَى مِثْلِ ابْنِ مُقْلَةَ وَ ابْنِ الْبَوَّابِ. وَ مَتَى فُعِلَ ذَلِكَ عَلِمَ قُبْحُهُ ضَرُورَةً وَ نُسِبَ فَاعْلُهُ إِلَى السَّفَهِ. وَ لَا وَجْهَ لِقُبْحِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ تَقْدِيمٌ لِلْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ.

وَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مُقَدِّمًا عَلَى رَعِيَّتِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ، وَ إِلَّا كَانَ تَقْدِيمُهُ قَبِيحًا.

وَ لَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ قُبْحُ تَقْدِيمِ الْأُمَرَاءِ وَ الْقُضَاةِ وَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ كَوْنِهِمْ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ فَيَمَنْ ذَكَرُوهُ مِثْلَ الْقَوْلِ فِي الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَحُ أَنْ يُؤَمَّرَ بَعْضُ الْأُمَرَاءِ أَوْ يُؤَلَّى بَعْضُ الْقُضَاةِ عَلَى مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِالْقَضَاءِ وَ أَعْلَمُ مِنْهُ بِسِيَاسَةِ الْإِمَارَةِ.
وَ لَا يَلْزَمُ أَيْضًا أَنْ لَا يُقَدَّمَ الْفَاضِلُ عَلَى مَنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ فِيمَا لَمْ يُقَدَّمْ عَلَيْهِ فِيهِ؛

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: + «المرتضى».

٢. قَارَنَ: الشَّافِعِيُّ، ج ١، ص ٣٢٦؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٢٩؛ تَلْخِصُ الشَّافِعِيِّ، ج ١، ص ٢٠٧؛ تَهْمِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٥٩.

٣. فِي هَامِش «أ»: «أَنْ يُقَدَّمَ».

٤. فِي «د»: «يَوْمٌ».

لأنَّ ذلكَ جائزٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ وَيَحْسُنُ أَنْ يُؤَلَّى الْإِمَارَةَ وَتَدْبِيرَ الْحَرْبِ مَنْ كَانَ عَالِمًا بِهِمَا وَيَقُومُ بِسِيَاسَتِهِمَا عَلَى مَنْ لَا يُحْسِنُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَنْ لَمْ يُحْسِنْ مَا قُلْنَاهُ أَعْلَمَ مِنْهُ بِالْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمْ عَلَيْهِ فِيهِ.

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَنَا عَنْهُ، مِنْ تَقْدِيمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَمَرُوا بَيْنَ الْعَاصِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ فَضْلَاءِ الصَّحَابَةِ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا قَدَّمَهُ فِي الْحَرْبِ وَسِيَاسَتِهَا، لَا غَيْرَ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ مِنَ الْقَوْمِ بِتَدْبِيرِ الْحَرْبِ؛ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْمَكْرِ وَالْخَدِيعَةِ.

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ فِي الظَّاهِرِ. فَأَمَّا كَوْنُهُ أَكْثَرَ ثَوَابًا فَإِنَّمَا نَعْلَمُهُ بِكَوْنِهِ مَعْصُومًا، بَأَن نَعْلَمَ مَا قُلْنَاهُ بِأَن نَقُولَ: إِنَّمَا يَقْبُحُ تَقْدِيمُ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ فِي الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ لَهُ عَلَيْهِ، لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّ قُبْحَ ذَلِكَ [نَعْلَمُهُ] ^١، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ أَمْرًا آخَرَ.

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْعِلَّةَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَثَبَتَ أَيْضًا أَنَّ الْإِمَامَ مُتَقَدِّمٌ فِي جَمِيعِ أَصُولِ الدِّينِ بِالْإِجْمَاعِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ فِيهِ، وَإِلَّا انْتَقَضَتِ الْعِلَّةُ.

وَإِذَا ثَبَتَ قُبْحُ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَبِمَا نَعْلَمُ بِهِ ذَلِكَ وَبِمِثْلِهِ وَبَقَرِيبٍ مِنْهُ نَعْلَمُ قُبْحَ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُسَاوِيًّا لَهُ فِي الْفَضْلِ، فَالطَّرِيقَةُ وَاحِدَةٌ.

[وَجُوبُ النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ ^٢ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «إِذَا وَجَبَتْ عِصْمَتُهُ وَجَبَ النَّصُّ ^٣ عَلَيْهِ مِنْ

١. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «نَعْلَمُ».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «+ الْمَرْتَضَى».

٣. فِي «ب»: «النَّقْل».

اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَبَطَلَ اخْتِيَارَ الْأُمَّةِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ لَا طَرِيقَ لِلْأُمَّةِ إِلَى الْعِلْمِ بِمَنْ هُوَ عَلَيْهَا»^١.

شَرَحَ ذَلِكَ: قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا. فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُنَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَوْ يُظْهِرَ عَلَى يَدِهِ عِلْمًا مُعْجَزًا عِنْدَ دَعْوَاهُ الْإِمَامَةَ، فَيُعْلَمَ بِذَلِكَ أَيْضًا إِمَامَتُهُ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ إِمَامَةُ الْمَعْصُومِ إِلَّا مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِصْمَةَ مَعْنَاهَا أَنْ لَا يَخْتَارَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْقَبِيحَ، لَا بَاطِنًا وَ لَا ظَاهِرًا، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا^٢. وَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُ اللَّهِ الْعَالِمِ بِالْعَوَاقِبِ الْمُطَّلِعِ عَلَى السَّرَائِرِ، أَوْ مَنْ يَعْلَمُهُ ذَلِكَ مِنْ رُسُلِهِ وَمَلَائِكَتِهِ.

فَبَانَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَجُوبُ النَّصِّ عَلَيْهِ، وَإِذَا ثَبَتَ النَّصُّ بَطَلَ الْاِخْتِيَارُ وَالْمِيرَاثُ. فَإِنْ قِيلَ: وَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاِخْتِيَارُ طَرِيقًا إِلَى تَمَيُّزِ^٣ الْمَعْصُومِ مِنْ غَيْرِهِ، إِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ اخْتِيَارَهُمْ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمَعْصُومِ؟

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَلَّفَهُمْ اخْتِيَارَ مَعْصُومٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمَيِّزَهُ لَهُمْ وَيَدُلَّهُمْ عَلَيْهِ، فَقَدْ كَلَّفَهُمْ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ بِالْإِتِّفَاقِ. وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُكَلَّفْنَا اخْتِيَارَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ وَالشَّرَائِعِ وَالْإِخْبَارَ بِالْغَائِبَاتِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدُلَّنَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ اخْتِيَارَنَا لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ. فَاخْتِيَارُ الْمَعْصُومِ يَجْرِي مَجْرَاهُ، بَلْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ.

١. قَارَنَ: الشَّافِي، ج ٢، ص ٥؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٣٢؛ تَلْخِصُ الشَّافِي، ج ١، ص ٢٧٦؛ تَمْهِيدُ الْأُصُولِ، ص ٣٦٩.

٢. فِي «د» - «وَأِنْ كَانَ قَادِرًا».

٣. فِي «ب، د» وَالْمَطْبُوعُ: «تَمْيِيز».

و لما ذكرناه مثال في الشاهد. أ لا ترى أنه يقبُح من الواحد منا أن يكلف غيره الإخبار بما وراء الحائط من غير أن يكون له عليه دليل، وإن غلب في ظنه أن خبره صدق فيما يخبر عنه؟ وإنما قبح ذلك لأنه تكليف لا دليل عليه.

فإن قالوا: يجوز أن ينصب الله تعالى أمارَةً على المعصوم، ويقول لنا: إذا غلب في ظنكم أو علمتم صفة من صفاته فاعلموا أنه معصوم.

قلنا: هذا نص عليه، وإن كان نصاً على صفته؛ لأنه لا فرق بين أن يقول: «هذا إمامكم» أو يقول: «من له صفة كذا وكذا - ويشير إلى صفة لنا إليها طريق - فاعلموا أنه الإمام»؛ فإنه في الحالين معاً يكون قد نص على الإمام، وفي ذلك ثبوت ما أردناه^٣.

إثبات إمامة علي عليه السلام بعد رسول الله بلا فصل

مسألة: قال السيد (رضي الله عنه): «و إذا تقرر وجوب العصمة، فالإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لإجماع الأمة على القطع على نفي هذه الصفة في غيره^٦ ممن ادّعت له الإمامة^٧ في تلك الحال»^٨.

١. في المطبوع: «إمارة».

٢. في «أ، ب، ج» و المطبوع: - «من».

٣. في «د»: + «إن شاء الله».

٤. في المطبوع: + «المرتضى».

٥. في «ج»: «الاجتماع».

٦. في جمل العلم والعمل: «لإجماع الأمة على نفي القطع على هذه الصفة في غيره».

٧. في «د» و المطبوع: «ممن ادّعى الإمامة».

٨. قارن: الشافي، ج ٢، ص ٦٥؛ الذخيرة، ص ٤٣٧؛ تلخيص الشافي، ج ٢، ص ٥؛ تمهيد الأصول،

سُرَّحَ ذَلِكَ: اختلفَ النَّاسُ فِي الْإِمَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِإِلَافٍ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

فَقَانِلُ قَالَ^١ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ اختلفوا. فَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَ إِمَامَتَهُ بِالنِّصِّ^٢، وَهُمْ
الشُّذَّاذُ الْقَلِيلُونَ، وَلَا يُعْتَدُّ بِأَقْوَالِهِمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَ إِمَامَتَهُ بِالِاخْتِيَارِ، وَهُمْ
الْجُمْهُورُ الْأَكْثَرُ.

وَقَالَ قَانِلُ بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِإِمَامَتِهِ^٣ وَرِاثَتِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِإِمَامَتِهِ
بِالنِّصِّ^٤، وَهُمْ أَيْضًا الشُّذَّاذُ.

وَقَالَ قَانِلُ بِإِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكُلُّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ إِمَامَتَهُ
تُبَيَّنَتْ بِالنِّصِّ عَلَيْهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ إِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ
يَكُونَ مَقْطُوعًا عَلَى عِصْمَتِهِ. وَلَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ قَالَ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَالْعَبَّاسِ فِي
أَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا مَقْطُوعًا عَلَى عِصْمَتِهِمَا، وَإِذَا لَمْ يَكُونَا مَقْطُوعًا عَلَى عِصْمَتِهِمَا فَقَدْ
بَطَلَتْ إِمَامَتُهُمَا، وَإِذَا بَطَلَتْ وَجَبَ ثُبُوتُ إِمَامَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛
لَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ أَذَى إِلَى خُرُوجِ الْحَقِّ عَنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ
أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى [أَمْرِ]^٥ بَاطِلٍ. وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، وَلَا عِنْدَ مَنْ خَالَفَنَا عَلَى
حَالٍ.

١. فِي «ج»: «فَقَالَ قَوْمٌ».

٢. وَهُمْ الْبَكْرِيَّةُ، كَمَا ذَكَرَ السَّيِّدُ فِي: الشَّافِي، ج ٢، ص ١٠٧؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٦٧.

٣. فِي «ب»: «بِإِمَامَةِ».

٤. وَهُمْ الرَّوَانْدِيَّةُ، كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي: تَلْخِيصِ الشَّافِي، ص ١١٥.

٥. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «أَنَّهُ».

[النصوص الدالة على إمامة علي عليه السلام]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ^١ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و خَيْرُ الْغَدِيرِ وَ خَيْرُ غَزْوَةِ تَبُوكَ يَدْلَانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّصِّ عَلَيْهِ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ)^٢».^٣

شَرَحَ ذَلِكَ: هَذَانِ الْخَبْرَانِ - أَعْنِي خَيْرُ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَ خَيْرُ الْغَدِيرِ - يَدْلَانِ عَلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ بِضَرْبٍ مِنَ الْإِعْتِبَارِ، عَلَى مَا نُبَيِّنُهُ^٤. وَ وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنْ خَيْرِ الْغَدِيرِ هُوَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا رَجَعَ عَنْ حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَ حَصَلَ فِي الْمَوْضِعِ الْمَعْرُوفِ بِغَدِيرِ خُمٍّ، وَ جَمَعَ^٥ النَّاسَ، وَ خَطَبَ لَهُمُ الْخُطْبَةَ الْمَعْرُوفَةَ، فَقَالَ لَهُمْ فِيهَا آخِذًا بِيَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟» فَقَالَ النَّاسُ جَمِيعُهُمْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ عَقِيبَ ذَلِكَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَ عَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَ انصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَ اخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».^٦

١. في «د» و المطبوع: + «المرتضى».

٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: + «في مواضع كثيرة». و ليست هذه الزيادة في «جمل العلم و العمل»، و ليس هذا موضعه.

٣. قَارِنِ: الشَّافِي، ج ٢، ص ٢٥٨، ج ٣، ص ٥؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٤٢، ٤٥٢؛ تَلْخِيصُ الشَّافِي، ج ٢، ص ١٦٧، ٢٠٥؛ تَهْيِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٩٣، ٣٩٩.

٤. في «أ، ب، ج» و المطبوع: - «خبر».

٥. في «د»: «يَبَيِّنُهُ».

٦. في «ج»: «رجع».

٧. قَدْ أَهْتَمَّ جَمْعُ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ بِتَحْقِيقِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ وَ الدَّلَالَةُ وَ عِنَايَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِهِ عَلَى مُضَيِّ الْقُرُونِ وَ الْأَعْصَارِ. فَمِنْهُمْ الْمِيرُ حَامِدُ حُسَيْنٍ فِي «عِبَقَاتِ الْأَنْوَارِ» (مِنْ الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ حَتَّى الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ)، وَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحُسَيْنِ الْأَمِينِيِّ فِي «الْغَدِيرِ» (الْجُزْءُ الْأَوَّلُ)، وَ السَّيِّدُ هَاشِمُ الْبِحْرَانِيِّ فِي «غَايَةِ الْمَرَامِ» (الْبَابُ السَّادِسُ عَشَرَ، ج ١، ص ٢٦٧)، فَلَا مَجَالَ لِلْبَحْثِ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ فِي هَذَا الْمَخْتَصَرِ.

فأتى عليه السلام بلفظة تَحْتَمِلُ^١ ما تَقَدَّمَ تقريرهم عليه، وإن احتَمَلَتْ غَيْرَهُ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى ما تَقَدَّمَ، وَإِلَّا كَانَتْ الْمُقَدِّمَةُ لَغْوًا، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وإذا ثَبَّتَ ذَلِكَ فَكَانَتْ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَنْ كُنْتُ أَوَّلِي بِهِ فَعَلِي أَوَّلِي بِهِ. فَلَمَّا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلِي بِنَا مِنْ حَيْثُ كَانَ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ عَلَى الْعُموم، وَ أَثْبَتَ^٢ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه الصلاة والسلام)^٣، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ. وَفَرَضُ الطَّاعَةِ عَلَى الْعُموم لَا يَثْبُتُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ وَالْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا. فَإِنْ قِيلَ: دَلُّوا أَوَّلًا عَلَى أَنَّ «الْمَوْلَى» يَحْتَمِلُ الْأَوَّلِي، ثُمَّ دَلُّوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى ما تَقَدَّمَ.

قُلْنَا: أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «الْمَوْلَى» يَحْتَمِلُ مَعْنَى «الْأَوَّلِي» مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمْ «مَوْلَى» و «أَوَّلِي» و «وَلِيٌّ» عِبَارَاتٌ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُبَرِّدُ وَغَيْرُهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»، يَعْنِي بَغَيْرِ إِذْنِ مَنْ هُوَ أَوَّلِي بِهَا.

١. في «د»: «بلفظ يحتمل». في (أ، ب، ج، د) و المطبوع: «على». في هامش «أ، ب»: لفظه «على» ليست بموجودة في أصل الأصل، بل كتبت في الحاشية، والظاهر أن إلحاقها به من سهو الناظر، فتأمل.

٢. في «د»: «فأثبت».

٣. في «ج» و المطبوع: «عليه السلام».

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَأْوَانُكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَانُكُمْ وَيَنْقَسُ الْمَصِيرُ﴾^١، يَعْنِي أَوْلَى بِكُمْ^٢.

وَاسْتَشْهَدَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بِقَوْلٍ لَبِيدٍ:

فَعَدَّتْ، كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا^٣

وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَادَ أَوْلَى بِهَا، وَذَلِكَ هُوَ الْأَشْهُرُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وَقَالَ الْأَخْطَلُ فِي قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ:

فَأَصْبَحَتْ مَوْلَاها مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَأَوْلَى قُرَيْشٍ أَنْ يُهَابَ وَيُحْمَدَ^٤

يَعْنِي: أَوْلَى بِهَا.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّ لَفْظَ «مَوْلَى» يَحْتَمِلُ «أَوْلَى»، فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُهُ

عَلَى «أَوْلَى» مَا قَدَّمَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَسْتُ أَوْلَى؟»، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ

مَا عَطَفَ بِهِ عَلَيْهِ إِذَا احْتَمَلَهُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ الْكَلَامُ قَبِيحاً مُخْلَطاً،

لَا يَتَعَلَّقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ لَوْ قَالَ لَجَمَاعَةٍ حَاضِرِينَ عِنْدَهُ: «أَلَسْتُ تَعْرِفُونَ

عَبْدِي سَالِماً؟» فَإِذَا قَالُوا لَهُ: «بَلَى»، قَالَ: «فَاشْهَدُوا أَنَّ عَبْدِي حُرٌّ»، فَلَا يَجُوزُ

لَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا قَوْلَهُ: «عَبْدِي حُرٌّ» إِلَّا عَلَى سَالِمٍ الَّذِي قَرَّرَهُمْ عَلَى مَعْرِفَتِهِ؟

وَإِلَّا كَانَتْ الْمُقَدِّمَةُ لَغَوًّا. وَإِنْ كَانَ لَوْ أَنْفَرَدَ قَوْلَهُ: «عَبْدِي حُرٌّ» عَنْ الْمُقَدِّمَةِ،

١. الحديد (٥٧): ١٥.

٢. في «أ، ب، ج» والمطبع: - «يعني أَوْلَى بِكُمْ».

٣. ديوان لبید بن ربیعۃ العامری، ص ١١٢.

٤. ديوان الأخطل، ص ٧٦.

٥. في «ج»: «من».

جَازَ أَنْ يُرِيدَ بِهِ سَالِمًا وَغَيْرَ سَالِمٍ، لَكِنْ لِمَكَانِ الْمُقَدِّمَةِ لَمْ يَجُزْ حَمَلُهُ إِلَّا عَلَيْهِ.
فكَذَلِكَ^١ الْقَوْلُ فِي الْخَبَرِ، يَجِبُ حَمْلُ قَوْلِهِ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ:
مَنْ كُنْتُ أَوْلَىٰ بِهِ فَهَذَا عَلَيَّ أَوْلَىٰ بِهِ؛ لِمَكَانِ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي قَدَّمَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ:
«أَلَسْتُ أَوْلَىٰ بِكُمْ مِنْكُمْ بِأَنْفُسِكُمْ؟»، وَهَذَا وَاضِحٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَقَدْ^٢ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَمَعْنَىٰ هَذَا الْخَبَرِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ لَا
يَحْتَمِلُهَا هَذَا الْمَوْضِعُ.

وَلَنَا أَنْ نَسْتَدِلَّ بِهَذَا الْخَبَرِ عَلَىٰ وَجْهِ آخَرَ، وَإِنْ لَمْ يَبْنِهِ عَلَىٰ الْمُقَدِّمَةِ الْمَذْكُورَةِ،
وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ
فَعَلَيَّ مَوْلَاهُ»، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَوْلَىٰ يَنْقَسِمُ إِلَىٰ أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. ثُمَّ
نُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ شَيْئًا مِنْهَا إِلَّا مَعْنَىٰ «أَوْلَىٰ»، فَثَبَّتَ حِينَئِذٍ مَا نُرِيدُ.

أَمَّا احْتِمَالُهَا مَعْنَىٰ «أَوْلَىٰ» فَقَدْ بَيَّنَّاهُ وَاسْتَشْهَدْنَا عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا ابْنَ الْعَمِّ،
وَمَوْلَى الْعَتَقِ فِي الْمُعْتَقِ وَالْمُعْتَقِ، وَالْجَارَ، وَالْحَلِيفَ، وَالنَّاصِرَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ ابْنَ الْعَمِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَهُمْ كُلُّهُمْ، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يُعْرِفَهُمْ مَا هُمْ عَارِفُونَ بِهِ ضَرُورَةً.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ [الْمُعْتَقُ]^٣؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُعْتَقًا
لِمَنْ أَعْتَقَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ يَكُونُ كَذِبًا.

وَمَتَى قِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ لَهُ وَلَاءٌ مَنِ اعْتَقَهُ، كَمَا أَنْ لِي وَلَاءٌ.

١. في «د»: «و كذلك».

٢. في «د»: - «قد».

٣. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: «العتق».

قُلْنَا: هذا لا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ أَيْضاً كَانَ معلوماً لهم، يقولونَ به في الجاهليَّةِ و
الإسلام، فلا فائدة في ذكره.

وَأَمَّا كَوْنُهُمَا مُعْتَقِنَيْنِ فَحَاشَاهُمَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا -؛ فَإِنَّهُمَا يَجْلَانِ مَعاً عَنْ
هَذِهِ الْخَصْلَةِ وَعَنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا أَحَدَ يَقْوُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْحَلِيفُ فَأَيْضاً لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنِ الْمُحَالَفَةُ بَيْنَ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ وَبَيْنَ كُلِّ مَنْ حَالَفَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَلَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي أَنْ
يَقُومَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ الْمَقَامَ لَهُ، وَيُخْبِرَ النَّاسَ أَنَّ مَنْ كُنْتُ حَلِيفَهُ فَعَلَيَّْ
حَلِيفُهُ؛ إِذَا لَا فائدة فيه.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ النَّاصِرَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ معلومٌ للناسِ كُلِّهِمْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَنْصُرَ
[الْمُؤْمِنُونَ]¹ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، فَلَا اخْتِصَاصَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾².

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْجَارَ؛ لَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ لِعَوَاذٍ فَائِدَةً فِيهِ، وَفِيهِ مَا
ذَكَرْنَاهُ فِي مَعْنَى الْحَلِيفِ.

فَإِذَا بَطَلَتْ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا إِلَّا «الْأُولَى» ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ مِنْ اقْتِضَاءِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ
الْإِمَامَةِ، لَا غَيْرَ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَوْ اقْتَضَتْ الْإِمَامَةُ لَوَجَبَ أَنْ تَثْبُتَ لَهُ فِي الْحَالِ، وَلَا أَحَدٌ
مِنَ الْأُمَّةِ يَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامٌ فِي الْحَالِ.
وَذَلِكَ أَنَّ لَنَا عَنْ هَذَا جَوَابَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ أَفَادَ الْخَيْرَ فَرَضَ الطَّاعَةَ، وَفَرَضَ الطَّاعَةَ قَدْ كَانَ حَاصِلاً

١. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «المؤمنين».

٢. التوبة (٩): ٧١.

له في حياة النبي عليه السلام. وإِثْمًا لَمْ يُسَمَّ إِمَامًا لِأَنَّ الإِمَامَةَ تُفِيدُ فَرَضَ الطَّاعَةِ عَلَى وَجْهِ لَا يَدُ فَوْقَ يَدِهِ، وَلَمَّا كَانَتْ يَدُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَوْقَ يَدِهِ مُنْعَ مِنْ إِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الإِمَامَةِ فِي الْحَالِ وَفِيمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَحْوَالِ. فَإِذَا مَنَعَ فِي حَالِ وَجُودِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَانِعٌ، تَثَبُّتَ فِيمَا عَدَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

وَلِلْكَلامِ فِي اسْتِصْفاءِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاسْتِيفَاءِ جَوَابَاتِ الْأَسْئَلَةِ عَلَيْهَا مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «الشَّافِي» وَفِي «الذَّخِيرَةِ»^١.

وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ بِخَبَرِ تَبَوُّكِهُوَ أَنْ نَقُولَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^٢. فَأَثْبَتَ لَهُ جَمِيعَ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ النُّبُوَّةِ لَفْظًا، وَاسْتِثْنَاهُ الْعُرْفُ مِنَ الْأُخُوَّةِ مَعْنَى. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ مِنْ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى أَنَّهُ كَانَ مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ عَلَى قَوْمِهِ، وَخَلِيفَتَهُ فِي أَهْلِهِ، وَمَنْ شَدَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَرْزَهُ، وَأَنَّهُ كَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ بَعْدَ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَأَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْهِ. وَقَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِهَذِهِ الْمَنَازِلِ أَوْ أَكْثَرِهَا، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ^٣. فَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَنَازِلُ حَاصِلَةً لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤.

١. قَدْ مَرَّ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ.

٢. هَذَا الْخَبَرُ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ نَقُومَ بِتَحْقِيقِهِ، فَناهِيكُ فِي تَحْقِيقِ سَنَدِهِ أَنْ تَرَاوِجَ: عِبْقَاتِ الْأَنْوَارِ، ج ١١؛ غَايَةِ الْمَرَامِ، الْبَابُ الْعِشْرُونَ، ج ٢، ص ٢٢.

٣. كَذَا فِي هَامِشِ «أ»، وَفِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «مَا فِيهَا» بِدَلِ «ذَلِكَ».

٤. فِي «د» -: «عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

فإن قيل: من أين لكم أنه أراد به جميع المنازل؟ وما أنكرتم أن يكون أراد منزلة واحدة؛ لأنه قال: «بمنزلة هارون»، وما قال: «بمنازل هارون».

قلنا: إن لنا عنه جوابين:

أحدهما: أن قوله «بمنزلة» لفظ جنس يشتمل على المنازل، فلم يحتج أن يقول «بمنازل»؛ لأنه كان يكون لغواً، وذلك لا يجوز على النبي صلى الله عليه وآله.

والثاني: أنه عليه السلام لو أراد منزلة^١ واحدة لما كان لاستثنائه منها النبوة معنى؛ لأن الاستثناء لا يدخل على اللفظة الواحدة، فسقط بذلك هذا السؤال.

فإن قيل: «لو أراد الإمامة لثبت^٢ له في الحال»، فالجواب عنه مثل ما قلناه في خبر الغدير سواء.

فإن قيل: كيف تستدلون^٣ بهذا الخبر على ثبوت الإمامة بعده بلا فصل؟ ونحن نعلم أن هارون مات في حياة موسى عليهما السلام، وأن هذه المنزلة لم تثبت له، فكيف تثبت لأمر المؤمنين عليه السلام؟ ولو أراد ما قلتم لقال: أنت مني بمنزلة يوشع بن نون؛ لأنه وصيه الذي خلفه موسى بعده عليهما السلام.

قلنا: هارون عليه السلام وإن لم تثبت له هذه المنزلة من موسى من حيث مات في حياته، فكان ممّن لو عاش لثبت له هذه المنزلة بعده بلا فصل. ولما عاش أمير المؤمنين عليه السلام^٤ بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وجب أن تثبت له،

١. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «بمنزلة».

٢. في المطبوع: «لثبت».

٣. في «ب»: «يستدلون».

٤. في المطبوع: - «عليه السلام».

كما كانت تُبَتُّ لهارونَ لو عاشَ، والاستحقاقُ حاصلٌ لهارونَ بعدَ وفاةِ موسى عليه السلامُ وإن لم يبلُغها هو عليه السلامُ.

ويجري ذلكَ مَجْرَى أن يَقُولَ قائلٌ لوكيله: إذا جاءكَ زَيْدٌ غَدًا فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا، وإذا جاءكَ عَمْرُو فَأَجِرْه مَجْرَاهُ وَأَنْزِلْهُ مَنْزِلَتَهُ. ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي الْغَدِ لَمْ يَحْضُرْ زَيْدٌ وَحَضَرَ عَمْرُو، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ لَا يُعْطِيَهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْضُرْ زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ لَوْ حَضَرَ لَوَجَبَ لَهُ مَا قَدْ قَدَّرَهُ لَهُ، فَلَمَّا حَضَرَ عَمْرُو وَجَبَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحَالِ. فَكَذَلِكَ^٢ الْمَنْزِلَةُ تُبَتُّ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا كَانَتْ تُبَتُّ لَهَارُونَ لَوْ عَاشَ إِلَى بَعْدِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ يَوْشَعَ»، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ مَنْزِلَةَ هَارُونَ مِنْ مُوسَى^٤ قَدْ نَطَقَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا. وَلَيْسَ كَذَلِكَ خِلَافَةُ يَوْشَعَ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ فِيهَا إِلَى أَخْبَارِ آحَادٍ، وَنَقْلُ الْيَهُودِ الَّذِي لَا حُجَّةَ فِيهِ لَا يُقْنِعُ فِي خِلَافَةِ يَوْشَعَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ يَوْشَعَ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ نَبِيًّا مَبْعُوثًا، وَإِنَّمَا قَامَ مَقَامَ مُوسَى لِأَجْلِ النُّبُوَّةِ، لَا بِاسْتِخْلَافِ مُوسَى لَهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَرَادَ أَنْ يُبَتِّ لَه جَمِيعَ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا مَا اسْتَنَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَوْشَعَ إِلَّا مَنْزِلَةُ الْخِلَافَةِ حَسْبُ، فَكَانَ التَّشْبِيهُ الَّذِي شَبَّهَهُ بِهِ أَوْلَى مِمَّا قَالُوهُ.

١. في «د»: - «غداً».

٢. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: + «ثبوت».

٣. في «د»: + «علي».

٤. في «ج» والمطبوع: + «عليه السلام».

والكلام في هذا الخبر واستقصاء ما فيه يطول، وقد ذكرناه في الموضع الذي
أومأنا إليه.

اسبب عدول علي عليه السلام عن المطالبة بحقه

مسألة: قال السيد المرتضى (رضي الله عنه): «وإنما عدل عليه السلام عن
المطالبة والمنازعة وأظهر التسليم والانقياد للخوف [على النفس] والتقية و
الإشفاق من فساد الدين لا يمكن تلافيه.

وهذا بعينه سبب دخوله في السورى، وتحكيم الحكّمين، وإقرار كثير من
الأحكام التي كان يذهب عليه السلام إلى خلافها»^٢.

شرح ذلك: إذا ثبتت إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بما دللنا عليه من الأدلة،
فلا يجوز أن يتشكك فيها بأمر فيها شبهة، يمكن أن يكون لها وجه يطابق ما ثبت
من الإمامة، وإن احتمل أن يكون مخالفاً لها. كما يفعل ذلك في حكمة الله تعالى
[في] إيلام الأطفال والبهائم، والآيات المتشابهة، وتكليف من علم الله أنه
يكفر، وغير ذلك.^٤

مما يسأل في هذا الباب أن يقال: هلا طالب أمير المؤمنين عليه السلام بحقه؟
لأنه لو طالبه لسارع إليه وأجابته كثير من الصحابة. فلما لم يفعل ذلك، ولم يظهر

١. ما بين المعقوفين من «جمل العلم والعمل».

٢. قارن: الشافعي، ج ٣، ص ٢٣٧؛ الذخيرة، ص ٤٧٤؛ تلخيص الشافعي، ج ٢، ص ١٤٩؛ تمهيد
الأصول، ص ٣٨٣.

٣. في «أ، ب، ج، د» والمطبوع: - «في».

٤. في هامش «أ، ب»: هذه العبارة [أي: «كما يفعل ذلك»] إلى قوله «وغير ذلك» ليست في متن
الأصل، بل كتبت في الحاشية وألحقت به، فتأمل.

الْخِلَافَ فِيمَا فَعَلُوهُ مِنْ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِمَاماً، وَأَنَّهُ كَانَ مُصَوِّباً لَهُمْ.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا^١ عَدَلَ عَنْ الْمُطَالَبَةِ وَالِدَعَاءِ إِلَى نَفْسِهِ خَوْفاً عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى الدِّينِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى مِنْ إِقْدَامِ الْقَوْمِ عَلَى طَلَبِ الْأَمْرِ وَتَخَاذُلِهِمْ لَهُ، وَأَنَّ الْأَنْصَارَ كَانَتْ تَدْعُو إِلَى نَفْسِهَا وَالْمُهَاجِرِينَ يَدْفَعُونَهُمْ عَنْهُ، وَيَجْرِي بَيْنَهُمْ مِنَ الْحِرْصِ وَالْمُدَافَعَةِ وَالْمُنَازَعَةِ وَالْمُمَانَعَةِ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ لَا يَخْفَى، وَقَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السِّيَرِ وَالنَّقْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ يَذْكُرُ النَّصَّ وَلَا مَنْصُوصاً عَلَيْهِ وَلَا يَخْطُرُ ذَلِكَ بِيَالِهِ، أَيَّاسَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمُطَالَبَةِ وَالِدَعَاءِ إِلَى نَفْسِهِ.^٢

هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ عَمِلَ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْأُمَارَاتِ^٣ اللَّائِحَةِ فِي الْحَالِ، كَانَ ذَلِكَ قَوِيّاً. وَإِنْ قُلْنَا - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا - : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ قَدْ عَاهَدَ إِلَيْهِ بِأَنَّ الْقَوْمَ يَدْفَعُونَهُ عَنْ مَقَامِهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ دَعَاؤُهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مَتَى فَعَلَ ذَلِكَ أَذَى إِلَى قَتْلِهِ وَقَتْلِ أَصْحَابِهِ وَارْتِدَادِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أُسْقِطَ عَنْهُ هَذَا السُّؤَالُ.^٤

وَقَدْ صَرَّحَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ خُطْبِهِ وَكَلَامِهِ.^٥

١. في المطبوع: «أئمة».

٢. راجع: تاريخ الرسل والملوك، ج ٣، ص ٢٠٣؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ١٨.

٣. في المطبوع: «الإمارات».

٤. راجع: بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٣٧ (باب إخبار الله تعالى بنبيه وإخبار النبي أمته بما يجري على أهل بيته من الظلم والعدوان).

٥. في المطبوع: «كلماته».

مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ لَا قُرْبُ عَهْدِ النَّاسِ بِالْكَفْرِ لَجَاهَدْتُهُمْ»^١.

وَقَالَ أَيْضًا فِي فَقْدِ أَنْصَارِهِ فِي الْأَوَّلِ لَمَّا وَجَدَ الْأَنْصَارَ فِي قِتَالِ مَنْ قَاتَلَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَصِفَيْنِ: «لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ أَنْ لَا^٢ يُقَارَوْا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبٍ مَظْلُومٍ، لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلِيَائِهَا، وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ عِنْدِي أَهْوَنَ مِنْ عَقْفَةِ عَنَزٍ»^٣، وَ ذَلِكَ فِي كَلَامٍ لَهُ طَوِيلٍ.

فَبَيَّنَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا قَاتَلَ بِحُضُورِ النَّاصِرِ وَلُزُومِ الْحُجَّةِ لَهُ، وَعَدَلَ عَنِ الْأَوَّلِينَ لِفَقْدِ الْأَنْصَارِ. وَمَنْ نَظَرَ فِي شَرْحِ الْحَالِ وَ مَا جَرَى هُنَاكَ، لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا قُلْنَاهُ.

وَ إِذَا تَبَيَّنَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، تَبَيَّنَ مَا قُلْنَاهُ مِنْ وَجْهِ الْعُذْرِ فِي تَرْكِ الْمُطَالَبَةِ، وَ هُوَ بَعَيْنُهُ عُذْرُهُ فِي دُخُولِهِ فِي^٤ الشُّورَى.

وَ قَدْ قِيلَ أَيْضًا: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا^٥ دَخَلَ فِي الشُّورَى لِتَجْوِيزِهِ أَنْ يَصِلَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ. وَ مَنْ اسْتَحَقَّ أَمْرًا مِنَ الْأُمُورِ لَهُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ.

وَ قَدْ قِيلَ أَيْضًا: إِنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الشُّورَى لِيُورِدَ مِنْ فَضَائِلِهِ وَ مَنَاقِبِهِ مَا أَوْرَدَهُ يَوْمَ

١. الفصول المختارة، ص ٢٥١.

٢. في المطبوع: «إلا» بدل «أن لا».

٣. نهج البلاغة، ص ٥٠.

٤. كذا في هامش «أ، ج»، وفي «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «بين».

٥. في المطبوع: «أتما».

الدار، وهي مشهورة، لم يُمكنه إيرادها إلا في هذا الموضع، وقصد بذلك إقامة الحجة على الحاضرين بها.^١

وأما إقراؤه لأحكام القوم، وترك إظهاره لمخالفاتهم فيما يذهب إليه من الفتاوى إنما فعل ذلك أيضاً لمثل ما قلناه. وقد قال عليه السلام ذلك في كتاب القضاء، حين سألوه: بما نقضي يا أمير المؤمنين؟ فقال: «اقضوا بما كنتم تقضون، حتى يكون الناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي» يعني الذين تقدموه من أصحابه عليه السلام. فبين عليه السلام أنه إنما أقرهم على تلك الأحكام خوفاً من الخلاف وانتشار الخيل.^٢

وأما تحكيمه^٣ الحكمين فلم يُحكّم عليه السلام مختاراً، وإنما أجاب إليه لما ألزمه جل أصحابه وجمهور عسكره، فقالوا له: إن لم تُجب إلى ذلك قتلناك و ألحقناك بآب عَقان. فخاف عليه السلام، فأجابهم إلى ما التمسوه.^٤ على أنه عليه السلام لم يُحكّمهما إلا على أن يحكما بكتاب الله تعالى^٥ وسنة نبيه عليه السلام^٦، ولو فعلا ذلك لأقرا إمامته وخالفوا^٧ من نازعه فيها، لكنه اتفق من الاتفاق السني في ذلك ما هو مشهور. فلم يخلص له عليه السلام الأمر في حال من الأحوال على إثارة واختياره، فيعمل بما هو عليه من الحق.

١. راجع: الأمالي للطوسي، ص ٣٣٢.

٢. الفصول المختارة، ص ٧٨.

٣. في المطبوع: «تحكيم».

٤. راجع: وقعة صفين، ص ٤٨٩.

٥. في المطبوع: - «تعالى».

٦. راجع: وقعة صفين، ص ٥٠٤.

٧. في هامش «أ»: «خلعا».

وهذه الجملة التي ذكرناها لها شرح طويل لا يحتمله هذا الموضع، وقد بسطنا في المواضع التي تقدّم ذكرها.

[استمرار الإمامة في ولد علي عليه السلام]

مسألة: قال السيّد^١ (رضي الله عنه): «و الإمامة منساقة في أبنائه (عليه و عليهم السلام) من الحسن ابنه إلى محمد بن الحسن المنتظر عليه السلام. و الوجه الواضح في ذلك اعتبار العصمة، التي لم تثبت^٢ فيمن ادّعى له الإمامة طول هذه الأزمان^٣ إلا فيمن ذكرناهم. و من اتفق ادعاء العصمة له ممن تنفى إمامته بين معلوم الموت وقد ادّعى حياته، و بين من انقضى القول بإمامته و انعقد الإجماع على خلافها»^٤.

شرح ذلك: الطريقة التي ذكرناها من اعتبار القطع على عصمة الإمام، يمكن اعتبارها في إمامة إمام إمام إلى صاحب الزمان عليه السلام. و ترتيبها أن نجى إلى أهل كل عصر، فنعتبر أقوالهم، فنجدها بين ناف للإمامة، و بين موجب لها و ناف للعصمة، و بين قائل بها و مدّع لإمامة من قد علم موته. فإذا بطلت هذه الأقاويل ثبتت إمامة من نذهب^٥ إلى إمامته. ألا ترى أننا اعتبرنا في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام^٦ الأقوال الثلاثة و أبطلنا قولين منها، ثبت لنا الثالث، و هو القول بإمامته؟

١. في المطبوع: + «المرتضى».

٢. في «د»: «لا تثبت».

٣. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «هذا الزمان».

٤. قارن: الذخيرة، ص ٥٠٢؛ تلخيص الشافي، ج ٤، ص ١٦٧.

٥. في «ب، ج»: «تذهب»؛ في «د»: «ذهب».

٦. في «ج»: - «عليه السلام».

وَجَدْنَا الْأُمَّةَ بَعْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْنَ أَقْوَالٍ:

مِنْهُمْ مَنْ يَنْفِي الْإِمَامَةَ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَىٰ وَجُوبِهَا^١.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُوْجِبُهَا لِمَنْ دَانَ بِدِينِهَا مِنَ الْخَوَارِجِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِإِمَامَةِ مُعَاوِيَةَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِإِمَامَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَالْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ يَبْطُلَانِ بِنَفْيِ الْقَطْعِ عَلَىٰ عِصْمَةِ مَنْ ادَّعَا إِمَامَتَهُ، فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ

ذَلِكَ إِلَّا الْقَوْلُ بِإِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ بِإِمَامَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَعَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ لِأَنَّ

مَنْ خَالَفَ فِي إِمَامَتِهِمَا ذَهَبَ إِلَىٰ نَفْيِ وَجُوبِ الْإِمَامَةِ، أَوْ إِلَىٰ اثْبَاتِ إِمَامٍ لَيْسَ

بِمَعْصُومٍ؛ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ الْقَانِلِينَ بِإِمَامَةِ بَنِي أُمَيَّةَ. وَقَدْ أَبْطَلْنَا

قَوْلَهُمْ بِوَجُوبِ الْعِصْمَةِ لِلْإِمَامِ، فَثَبَّتَ حِينَئِذٍ الْقَوْلُ بِإِمَامَتِهِمَا^٢.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ^٣ فِي إِمَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الْمُخَالِفِينَ لَهُ هُمْ

هَؤُلَاءِ الْفِرْقُ بِأَعْيَانِهِمْ، وَقَدْ أَبْطَلْنَا أَقْوَالَهُمْ؛ أَوِ الْقَانِلُونَ بِإِمَامَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَهُمْ

أَيْضاً يُؤَافِقُونَ عَلَىٰ نَفْيِ الْقَطْعِ عَلَىٰ عِصْمَتِهِ.

وَقَدْ ارْتَكَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْقَوْلَ بِعِصْمَةِ زَيْدٍ. وَقَوْلُهُمْ يَبْطُلُ أَوَّلًا بِأَنَّهُ خَارِقٌ

لِلْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ مَنْ سَبَقَ مِنَ الْأُمَّةِ أَجْمَعُوا عَلَىٰ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَقْطُوعاً عَلَىٰ عِصْمَتِهِ. وَ

يُبْطِلُهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعْصوماً لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ

١. في «د»: + «في كلِّ حال».

٢. والكيسانية من فرق الشيعة خالفت سائر فرق الشيعة في الإمامة بعد الحسين بن علي، وقالت

بإمامة أخيه محمد بن الحنفية. راجع في إبطال قولهم: تلخيص الشافي، ج ٤، ١٩١.

٣. في «د»: - «القول».

٤. نهاية مخطوطة (أ، ب، ج).

العِصْمَةُ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالنَّصِّ، وَلَا أَحَدٌ يَدَّعِي النَّصَّ عَلَى زَيْدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.^١
وَالْقَوْلُ فِي إِمَامَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِثْلُ الْقَوْلِ فِي
إِمَامَةِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ، مِنْ اعْتِبَارِ الْأَقْوِيلِ الْفَاسِدَةِ وَإِبْطَالِهَا بِنَفْيِ الْقَطْعِ عَلَى
عِصْمَةِ مَنْ ادَّعَيْتْ إِمَامَتَهُ.

وَالْقَوْلُ فِي إِمَامَةِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِثْلُ ذَلِكَ.
فَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ فِي هَذَا الْوَقْتِ مِنَ النَّاؤُوسِيَّةِ الَّذِينَ نَفَوْا وَفَاءً أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ
بِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ هُوَ الْمَهْدِيُّ الْقَانِمُ بِالْأَمْرِ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ
يَبْطُلُ بِمَا عَلِمْنَاهُ ضَرُورَةً مِنْ مَوْتِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْعِلْمُ بِمَوْتِهِ كَالْعِلْمِ
بِمَوْتِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ، فَلَوْ جَارَ الْخِلَافُ فِي هَذَا لَجَارَ الْخِلَافُ فِيمَنْ تَقَدَّمَ. وَ
ذَلِكَ لَا خِلَافَ فِيهِ؛ لِمَا كَانَ مَعْلُومًا ضَرُورَةً أَيْضًا.

وَيَبْطُلُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَةَ قَدْ انْقَرَضَتْ، وَلَمْ يَبْقَ قَائِلٌ بِمَذْهَبِهَا. فَلَوْ كَانَ
الْحَقُّ مَعَهَا لَمَا جَارَ انْقِرَاضُهَا بِالتَّفَاقُقِ.^٢

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِإِمَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ - وَهُمْ الَّذِينَ يُسَمُّونَ الْفَطْحِيَّةَ -
فَإِنَّ قَوْلَهُمْ يَبْطُلُ بِنَفْيِ الْقَطْعِ عَلَى عِصْمَتِهِ وَكَوْنِهِ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ. وَلَئِنَّهُ كَانَ
يَذْهَبُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْإِرْجَاءِ الْمَذْمُومِ، وَقَدْ زُوِيَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَنْفِيهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ
الْأَحْكَامِ.^٣

وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِإِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، فَقَوْلُهُمْ يَبْطُلُ بِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ
مَاتَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، فَكَيْفَ تَثْبُتُ إِمَامَةُ مَيِّتٍ يَكُونُ مَوْتُهُ قَبْلَ مَوْتِ أَبِيهِ الْإِمَامِ؟ وَإِذَا لَمْ

١. راجع: تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ١٩٣.

٢. راجع: تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ١٩٨.

٣. راجع: تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ٢٠٠.

تَبَيَّنَتْ إِمَامَتُهُ لَمْ تَبَيَّنْ إِمَامَةُ أَحَدٍ مِنْ أَوْلَادِهِ؛ لِأَنَّهَا فَرَعٌ عَلَى ثُبُوتِ إِمَامَتِهِ.

عَلَى أَنْ عَتَبَارَ الْعِصْمَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا يُبْطِلُ أَقَاوِيلَ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ. وَ مَنْ ادَّعَى مِنْهُمْ الْعِصْمَةَ وَالنَّصَّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لِهَذَا النِّسْلِ فَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْمُبَاهَاةِ وَالْمُكَابَرَةِ. وَلَوْ كَانَ صَحِيحاً لَكَانَ النَّصُّ مِنَ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ثَابِتاً عَلَيْهِمْ، وَاحِدٌ لَا يَدَّعِي ذَلِكَ.^١

وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلُ، تَبَيَّنَتْ إِمَامَةُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَبِمِثْلِهَا تَبَيَّنَتْ إِمَامَةُ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى؛ لِأَنَّ الْمُخَالِفِينَ فِي إِمَامَتِهِ هُمْ هَؤُلَاءِ الْفِرَقُ الَّذِينَ أَبْطَلْنَا قَوْلَهُمْ.

وَأَمَّا مَنْ حَدَّثَ فِي هَذَا الْوَقْتِ مِنَ الْوَاقِفَةِ الْقَائِلِينَ بِنَفْيِ مَوْتِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وَأَنَّهُ هُوَ الْقَائِمُ الْمُنْتَظَرُ الْمَهْدِيُّ، فَقَوْلُهُمْ يَبْطُلُ بِمَا أَبْطَلْنَا بِهِ قَوْلَ النَّاُوُوسِيَّةِ، مِنْ أَنَّ مَوْتَهُ مَعْلُومٌ كَمَا أَنَّ مَوْتَهُ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعْلُومٌ، وَلَوْ جَارَ نَفْيُ هَذَا لَجَارَ نَفْيُ ذَلِكَ. عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْفِرْقَةَ أَيْضاً قَدْ انْقَرَضَتْ^٢، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.^٣

وَبِهَذِهِ السِّيَاقَةِ الَّتِي سَقْنَاهَا تَبَيَّنَتْ إِمَامَةُ الْبَاقِيْنَ، وَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ (عَلَيْهِمْ جَمِيعُهُمُ السَّلَامُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ قَوْلٌ زَائِدٌ عَلَى الْأَقْوَالِ الَّتِي أَبْطَلْنَاهَا.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِمَامَةِ مَوْلَانَا صَاحِبِ الزَّمَانِ الْمُنْتَظَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا الزَّمَانِ مُحْصُورٌ فِي هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ الَّتِي عَتَبَرْنَاهَا وَأَبْطَلْنَاهَا.

١. راجع: تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ٢٠١.

٢. في المطبوع: «انتقضت».

٣. راجع: تلخيص الشافعي، ج ٤، ص ٢٠٤.

٤. في المطبوع: «هذه».

فأما القول في سبب غيبته عليه السلام فسيجيء فيما بعد - إن شاء الله تعالى - .

[سبب غيبة الإمام الثاني عشر]

مسألة: قال السيد المرتضى (رضي الله عنه): «و غيبة ابن الحسن عليهما السلام سببها الخوف على النفس، المبيع للغيبة والاستتار. وما ضاع من حدٍّ وتأخر من حكم، بيوء بإثم من هو سبب الغيبة وأحوج إليها»^١.

شرح ذلك: لا سبب للغيبة يجوز لأجله الاستتار إلا خوفه عليه السلام على نفسه. فأما خوفه على ماله وعلى الأذى في نفسه، فإنه يجب أن يتحمل ذلك كله؛ لتزاح علة المكلفين في تكليفهم. كما يقول من خالفنا في النبي صلى الله عليه وآله في أنه يجب عليه أن يتحمل كل أذى في نفسه دون القتل، حتى يصح منه الأذى إلى الخلق ما هو لطف لهم.

فإن قيل: فهلا أوجبتم الظهور وإن أدى إلى قتله، كما أظهر الله تعالى كثيراً من الأنبياء والأوصياء، وإن قتلوهم؟

قلنا: إنما جاز ذلك في الأنبياء والأوصياء لما كان من معلوم الله تعالى أن هناك من يقوم مقام المقتول في تحمل أعباء النبوة، أو يعلم تغير المصالح التي كان يؤذيها. فأما إذا علم تعالى أنه ليس هناك من يقوم مقامه ولا تتغير المصلحة، فلا يجوز ظهوره إذا أدى إلى قتله.

وهذه حالة الإمام المنتظر عليه السلام؛ فإنه تعالى قد علم أنه ليس بعده من

١. قارن: المقنع في الغيبة، ص ٥٢، ٥٨، ٦١؛ تلخيص الشافي، ج ٤، ص ٢١١، ٢١٨.

يَقُومُ مَقَامَهُ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، وَالشَّرِيعَةُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَاللُّطْفُ بِمَكَانِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا يَصِحُّ تَغْيِيرُهُ، فَلَا يَجُوزُ ظُهُورُهُ إِذَا آدَى إِلَى قَتْلِهِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَحَّ السَّبَبُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: هَلَّا مَنَعَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَتْلِهِ، وَظَهَرَ فَلَا يُتِمَّكُنْ مِنْ قَتْلِهِ؟
قُلْنَا: كُلُّ مَنَعَ لَا يُوَدِّي إِلَى زَوَالِ التَّكْلِيفِ وَالْإِلْجَاءِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَعَلَ بِهِ، مِنْ الْأَمْرِ بِطَاعَتِهِ وَإِجَابِ نُصْرَتِهِ وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ. فَأَمَّا مَا يَمْنَعُ مِنَ التَّكْلِيفِ — مِنَ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ — فَإِنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ مِنْهُمْ.
فَإِنْ قَالُوا: هَلَّا ظَهَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَوْلِيَائِهِ، إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي اسْتِتَارِهِ خَوْفَهُ عَلَى نَفْسِهِ؟ فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخَافُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، كَمَا يَخَافُ مِنْ أَعْدَائِهِ.

قُلْنَا: عَنْ ذَلِكَ أَجُوبَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا:

فَفِيهِمْ^١ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ إِمَامَتَهُ وَعِصْمَتَهُ، ثُمَّ عَلِمْنَا غَيْبَتَهُ وَاسْتِتَارَهُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَتِرْ إِلَّا لَوَجْهِ لَا يُنَافِي عِصْمَتَهُ غَيْبَتَهُ، [وَهُوَ وَجْهُ]^٢ اسْتِتَارٍ يَوْجَدُ فِي الْوَلِيِّ وَالْعَدُوِّ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، كَالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَتَرَ فِي الْغَارِ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْعَدُوِّ^٣. كَمَا أَنَّا إِذَا عَلِمْنَا حِكْمَةَ الْقَدِيمِ تَعَالَى، عَلِمْنَا أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ وَمَا يَقَعُّهُ مِنَ آلَامِ الْأَطْفَالِ وَخَلْقِ الْمُؤْذِيَّاتِ لَهُ وَجْهُ لَا يُنَافِي حِكْمَتَهُ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ عَلَى سَبِيلِ [التَّفْصِيلِ]^٤. وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الْجَوَابِ عَنْ عِلَّةِ اسْتِتَارِ الْإِمَامِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَمِنْهُمْ».

٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ: - «وَهُوَ وَجْهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كَالنَّبِيِّ ... الْعَدُوِّ».

٤. فِي «د»: «التَّفْصِيلِ».

و منهم مَنْ قَالَ: إِنَّ عِلَّةَ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ عِلَّةُ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَعْدَائِهِ. فَعِلَّةُ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَعْدَائِهِ خَوْفُهُ مِنْهُمْ، وَ عِلَّةُ اسْتِتَارِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ هُوَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ بَعِيْنَهُ إِلَّا بِالْمُعْجِزِ، وَ يَجُوزُ عَلَى مَنْ شَاهَدَ ذَلِكَ الْمُعْجِزَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ، فَيَعْتَقِدَ فِيهِ أَنَّهُ مُدْعٍ لِمَا لَيْسَ لَهُ، وَ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ مُبْطَلٌ، وَ يُشِيعُ خَبْرَهُ، فَيُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِهِ.

عَلَى أَنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَوْلِيَائِهِ لَا يَرَوْنَهُ، وَ إِنَّمَا يَعْلَمُ كُلُّ إِنْسَانٍ حَالَهُ نَفْسِهِ، غَيْرَ أَنَّا إِذَا جَوَّزْنَا اسْتِتَارَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ أُمْكِنَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرْنَاهُ. فَأَمَّا مَا يَضِيعُ^٢ مِنَ الْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ فِي حَالِ غَيْبَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ بَاقٍ فِي جَنْبِ مُسْتَحْقِّهِ، وَ الذَّنْبُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ غَيْبَةَ الْإِمَامِ، وَ كَانَ سَبَبًا فِيهَا. وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا يَقُولُ أَصْحَابُ الْاِخْتِيَارِ: إِنَّهُ إِذَا مُنِعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَ الْعَقْدِ مِنْ اِخْتِيَارِ مَنْ يَصْلُحُ [لِلْإِمَامَةِ]^٣، فَإِنَّ الْحُدُودَ الَّتِي تَقُوتُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ تَكُونُ بَاقِيَةً فِي جَنْبِ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا، وَ يَكُونُ الذَّنْبُ عَلَى مَنْ حَالَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ الْاِخْتِيَارِ، وَ لَا يَلْزَمُهُمْ أَنْ تَكُونَ الْحُدُودُ قَدْ سَقَطَتْ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى نَسْخِ الشَّرِيعَةِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُنَا فِي حَالِ غَيْبَةِ إِمَامِنَا سَوَاءً.

وَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ بَيَّنَّاهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ «الْمُقْنَعِ فِي الْغَيْبَةِ» وَ غَيْرِهِ.^٤

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمَّا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَضِيع».

٣. فِي «د»: «لِلْإِمَام».

٤. الْمُقْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ، ص ٥١ - ٥٢ وَ ص ٥٨ - ٦٧؛ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ، ص ١٨٠ - ١٨٥؛ الشَّافِي، ج ٣، ص ١٤٨ - ١٥٢؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٤٢١؛ رَسَائِلُ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، ج ١، ص ٣٢٠ - ٣٢٢ (جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الطَّرَابِلِسِّيَّاتِ الثَّانِيَةِ)، وَ ج ٢، ص ٢٩٣ - ٢٩٨ (رِسَالَةٌ فِي غَيْبَةِ الْحُجَّةِ).

إِعْدَمُ ضَيَاعِ الشَّرْعِ مَعَ الْغَيْبَةِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَالشَّرْعُ مَحْفُوظٌ [فِي زَمَنِ] الْغَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَرَى فِيهِ مَا لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ - لَفَقَدِ أَدْلَتُهُ وَانْسَدَادُ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ - لَوَجَبَ ظُهُورُ الْإِمَامِ لِبَيَانِهِ وَاسْتِدْرَاكِهِ».^٢

شَرَحَ ذَلِكَ: إِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِ، وَعِنْدَكُمْ أَنْ أَحَدًا مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي أَنْ يَحْفَظَ الشَّرِيعَةَ، فَمَا الَّذِي يُؤْمِنُكُمْ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْكُمْ وَلَمْ يُنْقَلْ؟ وَهَذَا يُوَدِّي إِلَى الشَّكِّ فِي قُوَّةِ كَثِيرٍ مِنَ الشَّرَائِعِ.

قُلْنَا: نَحْنُ [لَا نَجُوزُ]^٤ أَنْ شَيْئًا مِنَ الشَّرِيعَةِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا وَ[لَا]^٥ تَتِمَّكَ نَحْنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ شَرِيعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَازِمَةٌ لَنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَعَلِمْنَا أَنَّ التَّكْلِيفَ لَمْ يَسْقُطْ عَنَّا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، عَلِمْنَا أَنَّ مَا فَرَضُوهُ مِنْ ضَيَاعِ بَعْضِ الشَّرِيعَةِ وَتَرَكْنَا نَقْلَهُ - وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا - لَمْ يَتَّفَقْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ ذَلِكَ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَسْقُطَ مِنَ التَّكْلِيفِ عَنَّا مَا ذَلِكَ الشَّيْءُ لُطْفٌ فِيهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ شَيْئًا مِنَ التَّكْلِيفِ لَمْ يَسْقُطْ؛ أَوْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَظْهَرَ الْإِمَامُ وَيُؤَيِّدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَلَانِكَةِ، فَيُوَدِّي إِلَيْنَا مَا ضَاعَ مِنَّا وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا. فَلَمَّا لَمْ يَسْقُطِ التَّكْلِيفُ عَنَّا وَ[لَمْ يَظْهَرْ]^٦ هُوَ، عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَّفَقْ.

١. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: «مَعَ»؛ وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «جَمَلُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ».

٢. قَارِنِ: الْمَقْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ، ص ٦٠.

٣. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: «وَأَنْ».

٤. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: «لَا يَجُوزُ».

٥. فِي «د» وَالمَطْبُوعُ: «لَا».

٦. فِي «د»: «يَظْهَرُ».

على أن الذي جَوَزناه أخيراً، إن جَوَزنا أن يَكُونَ بعضُ الشريعةِ لم يَصِلْ إلينا و يَكُونَ عنده عليه السلام، فلا يَجِبُ إسقاطُ التكليفِ عنا، مِن حَيْثُ أَتينا مِن قَبْلِ نفوسنا؛ لِفِعْلينا ما أَوْجَبَ استتاره و غَيْبته. و جَرى ذلكَ مَجْرى ما يَقُونَا مِن تَصَرُّفه و تأديبه و الانتفاعِ بمكانه، في أن ذلكَ لا يوجبُ إسقاطَ التكليفِ عنا، مِن حَيْثُ كُنَّا السببَ في استتاره و غَيْبته. و على هذا السؤالِ لا جوابَ علينا في ذلكَ.

[طولُ غَيْبته عليه السلام و زيادةُ عُمره]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «و طُولُ الغَيْبَةِ [كَقَصْرِهَا]؛^١ لَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِزَوَالِ الخَوْفِ الَّذِي رُبَّمَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ.

و زيادةُ عُمرِ الغائبِ عَلَى الْمُعتَادِ لا قَدَحَ بِهِ؛ لَأَنَّ العَادَةَ قَدْ تَخَرَّقَتْ لِلأَثْمَةِ، بَلْ لِلصَّالِحِينَ».^٢

شَرَحَ ذلكَ: إِذَا كَانَ السَّبَبُ فِي استتاره و غَيْبته ما يَبْنَاهُ مِن خَوْفه عَلَى نَفْسِهِ، جَارَ أن يَطُولَ زَمَانُ غَيْبته؛ لِاستمرارِ أسبابِها التي أَوْجَبَتْهَا؛ لَأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا. فلا يَجُوزُ ظُهُورُهُ مَعَ ثُبُوتِ السَّبَبِ المَوْجِبِ لِلغَيْبَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي ذلكَ إِلَى تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ. و لا يَنْبَغِي أن يُسْتَبَعَدَ استمرارُ أسبابِ الغَيْبَةِ؛ لِأَنَّ ذلكَ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

فَأَمَّا طُولُ الغَيْبَةِ و خُرُوجُهُ عَنِ العَادَةِ فلا عِترَاضَ بِهِ أَيْضاً؛ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ ذلكَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَرَأَ الْأَخْبَارَ، وَ نَظَرَ فِي أَحْوَالِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَ وَقَفَ عَلَى ما سَطَرَ فِي الكُتُبِ مِن ذِكْرِ المُعَمَّرِينَ، عَلِمَ أَنَّ ذلكَ قَدْ جَرَتْ العَادَةُ بِمِثْلِهِ، وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِبَعْضِ ذلكَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى

١. في «د» و المطبوع: «كقصيرها»؛ وما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم و العمل».

٢. قَارِنِ: الْمُقْتَع فِي الغَيْبَةِ، ص ٥٤.

إخباراً عن نوح النبي عليه السلام: «قَلِيتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا»^١.
فأخبر بمقامه بين أظهرهم هذه المدة، وهو أضعاف ما وجدنا من عمر صاحب الزمان عليه السلام. وما ذكر من أخبار المعمرين من العرب والعجم قد صنفت فيه الكتب^٢، وقد أوردنا طرفاً منه في كتاب «الغرر والدرر»^٣، لا يتحمل هذا الموضع إيراده.

والوجه الأخير: أننا لو سلمنا أن ذلك خارق للعادات كلها، عادتنا وغيرها، كان أيضاً جائزاً عندنا؛ لأن أكثر ما في ذلك أن يكون معجزاً، وإظهار المعجزات عندنا يجوز على [من] ليس بنبي من إمام أو صالح، وهو مذهب أكثر الأمة غير المعتزلة والزيدية والخوارج. وإن سمى بعضهم ذلك كرامات، لا معجزات، ولا اعتبار بالأسماء، بل المراد خرق العادات. وقد دللنا على هذا المذهب في كثير من المواضع، ذكرناه في «الشافعي» و«الذخيرة»^٤، وليس هذا موضع ذكره.
و [هذه] جملة مقلعة في هذا الباب - إن شاء الله تعالى -.

[حكم محاربي علي عليه السلام]

مسألة: قال السيد^٥ (رضي الله عنه): «والبغاة على مولانا أمير المؤمنين عليه

١. العنكبوت (٢٩): ١٤.

٢. تم تصنيف كتب باسم «المعمرين» من جانب عدة من المؤرخين، منهم: أبو حاتم السجستاني، وأبو مخنف الأزدي، وأبو منذر هشام بن محمد الكلبي.

٣. راجع: أمالي المرتضى، ج ١، ص ٢٣٢.

٤. في «د» و«المطبوع»: «ما».

٥. راجع: الشافعي، ج ١، ص ١٩٥؛ الذخيرة، ص ٣٣٢.

٦. في «د» و«المطبوع»: «هذا».

٧. في المطبوع: + «المرتضى».

السلام و مُحَارِبُوهُ يَجْرُونَ فِي عِظَمِ الذَّنْبِ مَجْرَى مُحَارِبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ: «حَرْبُكَ - يَا عَلِيٌّ - حَرْبِي، وَ سِلْمُكَ سِلْمِي». وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ تَخْتَلِفَ أَحْكَامُهُمْ فِي الْغَنَائِمِ وَ السَّبْيِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا فِي عِظَمِ الْمَعْصِيَةِ، كَاخْتِلَافِ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَ الْحَرْبِيِّ مَعَ الْمُعَاهِدِ وَ الذَّمِّيِّ، وَإِنْ تَسَاوَوْا فِي الْكُفْرِ».^٢

شَرَحَ ذَلِكَ: مَنْ حَارَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ ضَرَبَ وَجْهَهُ وَ^٣ وَجْهَ أَصْحَابِهِ بِالسَّيْفِ، يَجْرِي مَجْرَى مَنْ حَارَبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي كَوْنِهِ كَافِرًا. وَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ النَّاجِيَةِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَكْفِيرِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «يَا عَلِيٌّ! حَرْبُكَ حَرْبِي، وَ سِلْمُكَ سِلْمِي».^٤

وَ وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا الْخَبَرِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ (عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ) أَرَادَ أَنْ نَفْسَ حَرْبِكَ حَرْبِي، وَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ. أَوْ يَكُونُ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ حُكْمَ حَرْبِكَ حُكْمَ حَرْبِي. وَ إِذَا كَانَ حُكْمُ حَرْبِ النَّبِيِّ الْكُفْرُ بِلَا خِلَافٍ، وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ حَرْبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ، وَ إِلَّا لَمْ يُفْذَرْ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «يَا عَلِيٌّ».

٢. قَارَنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٤٩٥؛ تَلْخِصُ الشَّافِي، ج ٣، ص ١٠٧؛ الْاِتِّصَارُ، ص ٤٧٦.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «و».

٤. تَفْسِيرُ فُرَاتِ الْكُوفِيِّ، ص ٢٦٦؛ كَفَايَةُ الْأَثَرِ، ص ١٥١؛ شَرْحُ الْأَخْبَارِ، ج ١، ص ٢١٦؛ الْأَمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٩٦.

٥. فِي «د»: «الْكَافِرُ»؛ فِي الْمَطْبُوعِ: «حُكْمُ الْكَافِر».

[و] الخبر - وإن كان مروياً من طريق الآحاد - فالأمة بأجمعها قد تلقتَه بالقبول، وليس فيها من تردّد، ولا من قطع على كذب روايته، وإن اختلفوا في تأويله، وهذا أمانة كونه صحيحاً.

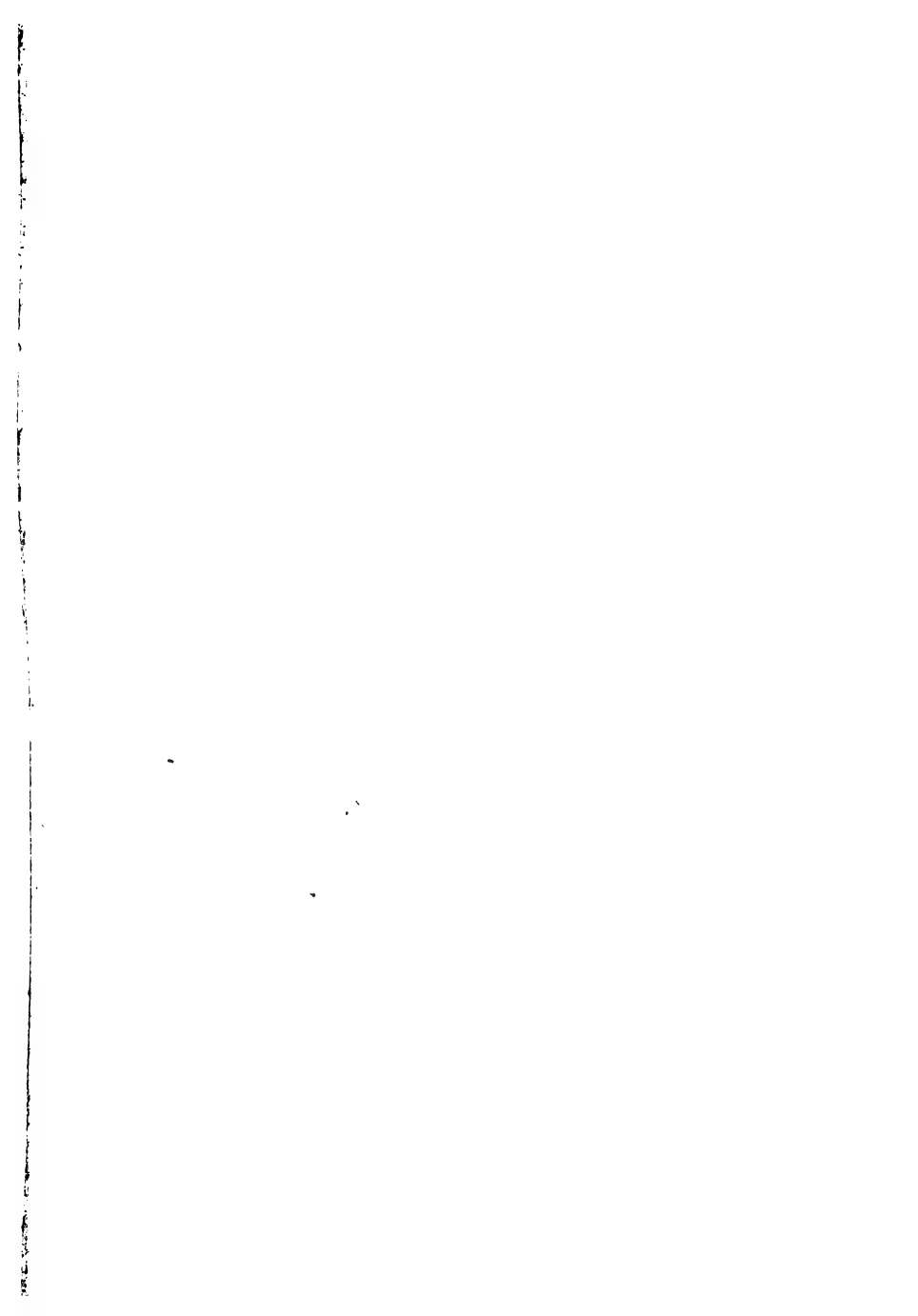
فإن قيل: لو كان من ذكرتم كافراً وجب أن يجري عليه أحكام الكفر، من أخذ أموالهم، وسبي ذراريهم وأهاليهم، والإجهاز على جريحهم^١، وأن لا يتوارثوا، ولا يُدفنوا في مقابر المسلمين. فلما أجمعنا على خلافه وأن أمير المؤمنين لم يفعل شيئاً من ذلك، دلّ على أنهم ليسوا بكفار.

قلنا لهم: لا يمتنع أن تختلف أحكامهم وإن كانوا كفاراً؛ لأن هذه الأحكام تابعة للشرعية، فينبغي أن نقرّرها بحيث قرّرتها الشريعة، ولا نوجِبها قياساً.

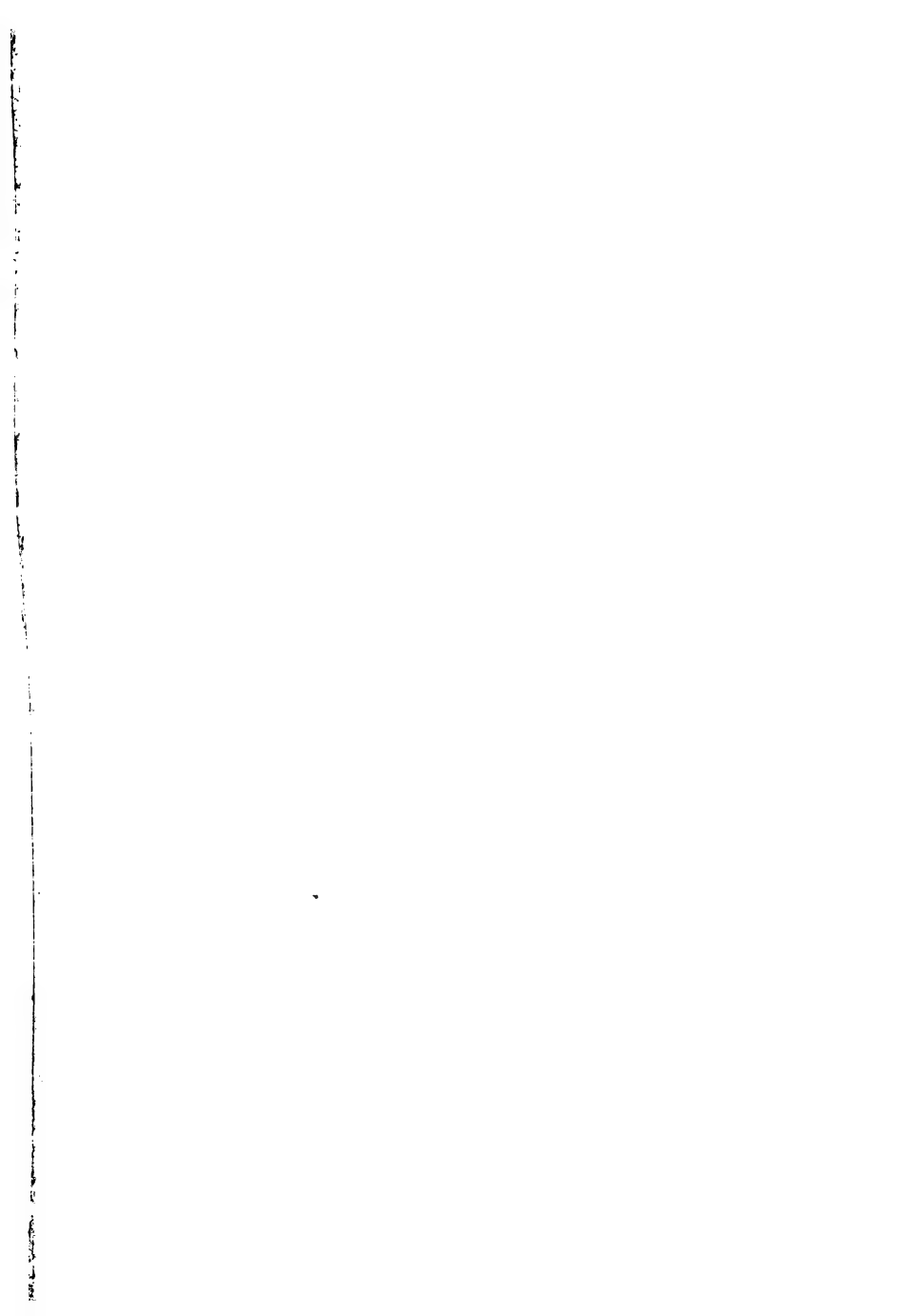
ألا ترى أن أحكام الكفار مختلفة؟ فحكم الحربي والمُرتد أن يقتلوا ولا يُنكحوا، ولا يجوز ذلك في أهل الذمة. ومن عبد الأوثان والأصنام لا تُقبل منهم الجزية ولا يُنكح لهم، ويُقبل الجزية من الكتّابين ويُنكح إليهم عند أكثر الفقهاء، وإن اختلفت أحكامهم - كما ترى -، وإن كان قد شملهم اسم الكفر. فذلك القول في محاربي أمير المؤمنين عليه السلام، وإن كانوا كفاراً لا يمتنع أن يُخصّوا بأحكام لا يُشارِكهم فيها غيرهم من الكفار.

١. في «د»: - «و».

٢. أجهزت على الجريح، إذا أسرعت قتله وقد تمت عليه. تهذيب اللغة، ج ٦، ص ٢٤ (جهز).



[٥٠] بابُ الآجالِ والأرزاقِ والأسعارِ



إحقيقة الأجل^١

مسألة: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «الْأَجَلُ هُوَ الْوَقْتُ. فَأَجَلَ الْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي يَقَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ.

وَمَا يَجُوزُ أَنْ يَعِيشَ إِلَيْهِ الْمُقْتُولُ مِنَ الْأَوْقَاتِ - لَوْ لَمْ يُقْتَلَ - لَا يُسَمَّى أَجْلاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ فِيهِ قَتْلٌ. وَبِالتَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ أَجْلاً، كَمَا أَنَّ بِالتَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ الشَّيْءُ مِلْكَاً وَلَا رِزْقاً».^١

شَرَحَ ذَلِكَ: الْأَجَلُ عِبَارَةٌ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي يَحْدُثُ فِيهِ الْقَتْلُ أَوْ الْمَوْتُ. وَلَا يُسَمَّى مَا لَا يَحْدُثُ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجْلاً بِالتَّقْدِيرِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ - وَهُمْ الْبَغْدَادِيُّونَ - إِلَى أَنَّ الْمُقَدَّرَ يُسَمَّى أَجْلاً. وَتَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «ثُمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ»^٢، فَقَالُوا: قَدْ أَثْبَتَ تَعَالَى هَاهُنَا أَجْلَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ بِالتَّقْدِيرِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ الْمُقَدَّرَ لَا يُسَمَّى أَجْلاً» لِأَنَّهُ لَوْ جَارَ ذَلِكَ فِيهِ لَجَارَ أَنْ يُسَمَّى الْمُقَدَّرُ مِلْكَاً وَمُبَاحاً، وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّ مَالَ الْغَيْرِ مِلْكٌ لِي، بِتَقْدِيرِ أَنَّهُ لَوْ انْتَقَلَ إِلَيَّ بِالْهَبَةِ أَوْ التَّمْلِيكِ لَكَانَ مِلْكَاً لِي؟ وَلَا يُقَالُ أَيْضاً فِي رَوْجَةِ الْغَيْرِ: إِنَّهُ يَجُوزُ لِي وَطْئُهَا، بِتَقْدِيرِ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا رَوْجُهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا رَوْجُهَا وَعَقَدْتُ عَلَيْهَا فَإِنَّ لِي ذَلِكَ.

١. قَارِنَ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٦١.

٢. الْأَنْعَامُ (٦): ٢.

فكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَجَلِ، لَا يُسَمَّى مَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ لَعَاشَ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ أَوْ لَوْ لَمْ يُمِتهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي وَقْتٍ بَعِيْنِهِ وَآخَرَ إِمَاتَتِهِ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ إِنَّ ذَلِكَ أَجَلٌ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾^١، فَقَدْ قِيلَ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ - : أَنَّ الْأَجَلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْآيَةِ لَمْ يُصَرَّحْ فِيهِمَا بِأَنَّهُمَا لَشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي ظَاهِرِهَا جَازَ [أَنْ يُحْمَلَ]^٢ أَحَدُهُمَا عَلَى أَجَلِ الْحَيَاةِ، وَالْآخَرُ عَلَى أَجَلِ الْمَوْتِ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ حَقِيقَةً لَا طَرْدَ فِي الْمَلِكِ وَ الرِّزْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا بُطْلَانَهُ.

إِجْوَاؤُ عَيْشِ الْمَقْتُولِ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَلَوْ لَمْ يُقْتَلَ الْمَقْتُولُ، لَجَازَ أَنْ يَعِيشَ إِلَى وَقْتٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى تَبْقِيَّتِهِ، وَبِالْقَتْلِ لَا تَتَغَيَّرُ الْقُدْرَةُ»^٣. شَرَحَ ذَلِكَ: ذَهَبَ الْمُجْبِرَةُ الْقَدَرِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْمَقْتُولَ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ لَمَاتَ لَا مُحَالَةً. وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ لَعَاشَ لَا مُحَالَةً. وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ - وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْكِتَابِ - إِلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلَ لَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى وَيَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَفَرَضْنَا الشُّكَّ.

١. الأنعام (٦): ٢.

٢. في «د»: «أَنْ يُحْتَمَل».

٣. قَارِن: الذَّخِيرَةُ، ص ٢٦٣.

و الدليل على ذلك أَنَّ الْقَطَعَ على أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلَالَةٍ عَقْلِيَّةٍ أَوْ سَمْعِيَّةٍ، وَلَا دَلَالَةَ على أَحَدِهِمَا.

و أيضاً فَإِنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى بِلا خِلافٍ يَقْدِرُ على تَبْقِيَّتِهِ قَبْلَ حُدُوثِ الْقَتْلِ، وَ حُدُوثِ الْقَتْلِ لَا يُخْرِجُهُ عن صِفَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ تَبْقِيَّتُهُ مُجَوِّزَةً؛ لِكُونِهِ قَادِرًا عَلَيْهَا.

فَأَمَّا مَنْ قَطَعَ على بَقَايِهِ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لَمَا اسْتَحَقَّ الْقَاتِلُ الدَّمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ قَدْ فَعَلَ مَا لَا بُدَّ مِنْ حَصُولِهِ - فَبَاطِلٌ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الدَّمَ مِنْ حَيْثُ فَعَلَ مَا هُوَ ظَلَمٌ، لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ لَوَجَبَ بَقَاؤُهُ. فَبَطَلَتْ بِذَلِكَ هَذِهِ الشُّبْهَةُ.

[عَدَمُ وَجُوبِ عَيْشِ الْمَقْتُولِ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «[وَأَلَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ الْقَطْعُ عَلَى أَنْ مَنْ قُتِلَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعِيشَ لَا مَحَالَةَ لَوْ لَا الْقَتْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ يَقْتَضِي ذَلِكَ. وَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِمَاتَتِهِ عَلَى مَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ إِحْيَائِهِ، فَلَا وَجْهَ لِلْقَطْعِ عَلَى مَوْتٍ وَ لَا حَيَاةٍ لَوْ لَا الْقَتْلُ].»^١

شَرَحَ ذَلِكَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِثْلُ الْأُولَى؛ فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِ تَبْقِيَّتِهِ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِمَاتَتِهِ، وَ بِالْقَتْلِ لَمْ تَتَغَيَّرْ صِفَتُهُ. عَلَى أَنَّ الْإِمَاتَةَ وَ التَّبْقِيَّةَ تَابِعَانِ لِلْمَصْلَحَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ تُعْرِضَ الْمَصْلَحَةُ فِي إِمَاتَتِهِ

١. فِي «د» وَ الْمُطْبُوعِ: - «و»؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنْ «جَمَلُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ».

٢. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٢٦٤.

- لَوْ لَمْ يُقْتَلْ - فَيَجِبُ إِمَاتُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَعْرِضَ الْمَصْلَحَةُ فِي تَبْقِيَّتِهِ. وَالْأَمْرَانِ مَعًا مُغْيِيَانِ عَنَّا، فَيَجِبُ أَنْ نُجَوِّزَهُمَا، وَلَا نَقْطَعَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

[حقيقة الرزق]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «فَأَمَّا الرِّزْقُ فَهُوَ مَا صَحَّ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْمُتَنَفِّعُ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ.

وَرُبَّمَا كَانَ مِلْكًا، وَرُبَّمَا كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُمْلَكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: «إِنَّهُ قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ دَارًا أَوْ ضَيْعَةً»، كَمَا نَقُولُ: «رَزَقَهُ اللَّهُ وَلَدًا وَصِحَّةً». وَلِأَنَّ الْبَهَائِمَ مَرْزُوقَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَالِكَةً.

وَلِهَذَا لَمْ يَجُزِ الرِّزْقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإِنْتِفَاعِ فِيهِ»^١.

شَرْحُ ذَلِكَ: حَدُّ الرِّزْقِ هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَا جَازَ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْمُتَنَفِّعُ عَلَى وَجْهِه لَيْسَ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ. وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُطْلَقَ الرِّزْقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ.

وَيُطْلَقُ لِلْبَهَائِمِ أَنَّهَا مَرْزُوقَةٌ؛ لِأَنَّهَا صَحَّ لَهَا أَنْ تَنْتَفِعَ بِالْمُبَاحَاتِ مِنَ الْحَشِيشِ وَالْمِيَاهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ.

وَالرِّزْقُ رُبَّمَا كَانَ مِلْكًا، وَرُبَّمَا لَا يُطْلَقُ اسْمُ الْمِلْكِ عَلَيْهِ. أَلَا تَرَى أَنَّا نَقُولُ: رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَدًا وَصِحَّةً وَوَجْهًا حَسَنًا وَمَا يَجْرِي ذَلِكَ الْمَجْرَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: مَلَكَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ؟

وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِلْكًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ اسْمُ الرِّزْقِ، إِذَا لَمْ يَتَّبَعْهُ صِحَّةُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ. وَلِأَجْلِ هَذَا نَقُولُ فِي اللَّهِ تَعَالَى: إِنَّهُ مَالِكٌ، وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ

١. قَارِنِ: الذَّخِيرَةَ، ص ٢٦٧.

مرزوق؛ لِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْإِنْتِفَاعِ عَلَيْهِ^١.

اعدم إطلاق الرزق على الحرام

مَسْأَلَةٌ: قَالَ السَّيِّدُ الْمُرتَضَى (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «وَعَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا يَكُونُ الْحَرَامُ رِزْقًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ [مَنَعَهُ]^٢ مِنْهُ وَحَظَرَ عَلَيْهِ الْإِنْتِفَاعَ [بِهِ]^٣. وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَأْكُلَ رِزْقَ غَيْرِهِ، كَمَا يَأْكُلُ مِلْكَ غَيْرِهِ»^٤.

شَرَحَ ذَلِكَ: إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ حَدَّ الرِّزْقِ مَا ذَكَرْنَاهُ، جَازَ مِنَ الْوَاحِدِ مِنَّا أَنْ يَأْكُلَ رِزْقَ غَيْرِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَأْكُلَ مِلْكَ غَيْرِهِ. وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْحَرَامُ رِزْقًا لَنَا؛ لِأَنَّ الْحَرَامَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^٥

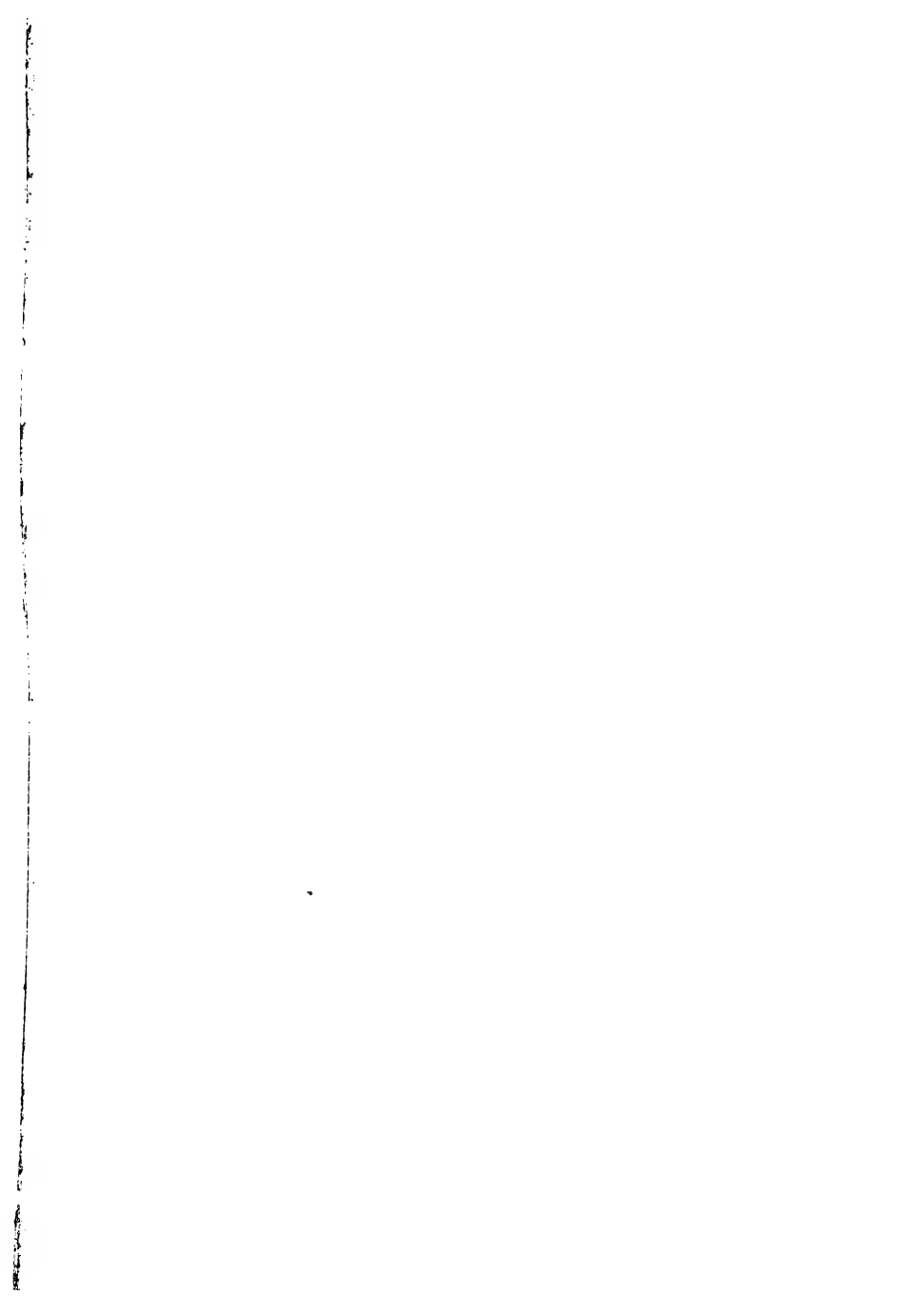
١. في «د»: + فَأَمَّا فِي الْوَاحِدِ مَتَا فَإِنْ كُلَّ مُلْكًا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ عَطَاءِ الْوَلَدِ وَبِالْبَيْمَةِ وَهُوَ إِنَّمَا مَرْزُوقَةٌ غَيْرُ مَالِكَةٍ وَ مَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى. [كذا في المخطوطة!]

٢. في «د» و المطبوع: «منع»؛ و ما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم و العمل».

٣. في «د» و المطبوع: - «به»؛ و ما أثبتناه بين المعقوفين من «جمل العلم و العمل».

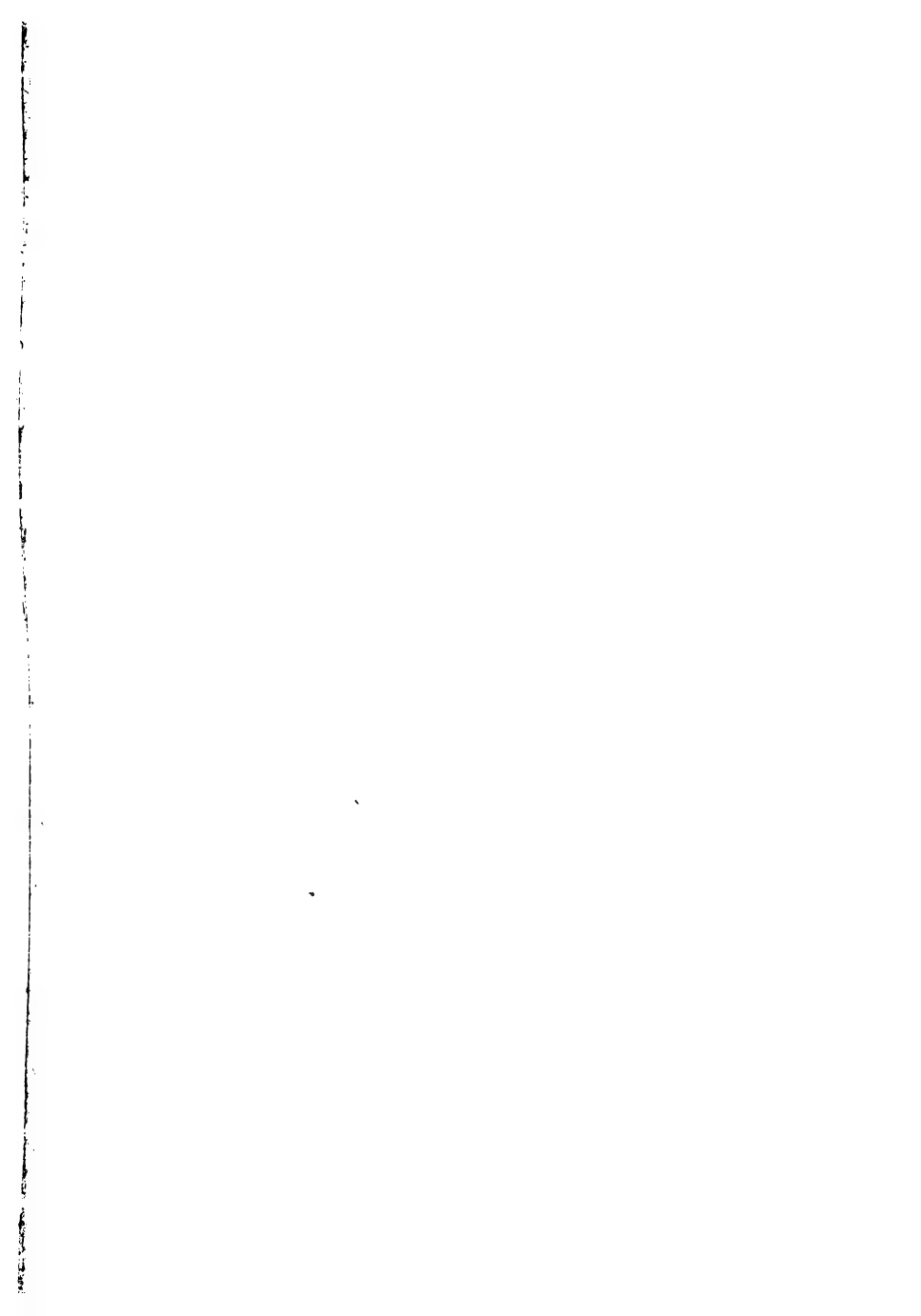
٤. قَارِنِ: الذَّخِيرَةُ، ص ٢٦٩.

٥. نِهَآيَةُ مَخْطُوطَةٍ «د».



الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٣٧١
٢. فهرس أسماء السور والآيات ٣٧٥
٣. فهرس الأحاديث ٣٧٦
٤. فهرس الأشعار والأمثال ٣٧٧
٥. فهرس الأعلام ٣٧٨
٦. فهرس الأماكن ٣٨٠
٧. فهرس الأديان والفرق والمذاهب والجماعات والقبائل ٣٨١
٨. فهرس الأيام والوقائع ٣٨٤
٩. فهرس الحيوانات والنباتات والمشروبات والأشياء ٣٨٥
١٠. فهرس الكتب الواردة في المتن ٣٨٨
١١. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٣٨٩
١٢. فهرس المفاهيم والاصطلاحات ٣٩٠
١٣. فهرس القواعد والأحكام الكلامية ٤٠١
١٤. فهرس الأذكار ٤٠٣
١٥. فهرس مصادر التحقيق ٤٠٤
١٦. فهرس الموضوعات ٤٠٩



(١)

فهرس الآيات

الآية رقم الآية الصفحة

البقرة (٢)

٢٣	٢١٩ و ٣١٩	فَاتَّبَعُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ
٢٤	٣١٩	فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا
٦٥	٢١٩	كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ
١٨٥	٢٤٧	شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ

النساء (٤)

١٠	٢٩٨	إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي ...
١٤	٢٩٧	وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا ...
٤٨ و ١١٦ و ٧٦، ٢٩٩		إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ

المائدة (٥)

٢	٢١٩	وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا
---	-----	---------------------------------

الأنعام (٦)

٢	٣٦٣، ٣٦٤	ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ
---	----------	--

الأنفال (٨)

قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ٣٨ ٣٠٤

التوبة (٩)

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ٧١ ٣٤٠

هود (١١)

فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ ١٣ ٣١٩

الرعد (١٣)

وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُوْ مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ٦ ٢٩٨، ٢٩٧، ٧٦

الحجر (١٥)

إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ٩ ٢٤٦

الإسراء (١٧)

وَأَسْتَفْزِرْ مِنْ أَسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ٦٤ ٢١٩
قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ ... ٨٨ ٣١٩

الأنبياء (٢١)

مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ٢ ٢٤٦

الفرقان (٢٥)

وَمَنْ يَظْلِمِ مِّنْكُمْ نُدِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ١٩ ٢٩٨

العنكبوت (٢٩)

فَلَيْتَ فِيهِمُ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ١٤ ٣٥٧
وَتَخْلُقُونَ أَفْكًَا ١٧ ٢٤٧

الصافات (٣٧)

بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ ٣٧ ٣٢٣

ص (٣٨)

إِنْ هَذَا إِلَّا آخِثَلْنِي ٧ ٢٤٧

الزمر (٣٩)

قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن ... ٥٣ ٢٩٩، ٢٩٧
إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ٥٣ ٧٦

غافر (٤٠)

مِنْهُمْ مَّنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ٧٨ ٣٢٤

فصلت (٤١)

أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ١١ ٢١٩

أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ٤٠ ٢١٩

الزخرف (٤٣)

إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ٣ ٢٤٧

الحديد (٥٧)

مَا أَوْلَكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَيُنْسِ الْمَصِيرُ ١٥ ٣٣٨

الجمعة (٦٢)

فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ١٠ ٢١٩

الإنفطار (٨٢)

وَإِنَّ الْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ ١٤ ٢٩٧

يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ١٥ ٢٩٧

وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ١٦ ٢٩٧

الزلزلة (٩٩)

وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ٨ ٢٩٨

(٢)

فهرس أسماء السور والآيات

سورة النجم، ١٠٨	إذا جاء نصرُ الله، ١٢٦
السورتان (الحمد والتوحيد)، ١٢١	اقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ، ١٠٨
الشمس وضحاها، ١٢٨	الحمد / الفاتحة، ١٠٨، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠
طوال السور، ١٣٠	سجدة ألم، ١٠٨
العاديات، ١٢٦	سجدة حم، ١٠٨
هل أتاك حديث الغاشية، ١٢٨	سورة الإخلاص، ١٢٦
آيات الوعيد، ٧٦، ٢٩٧	سورة الجمعة، ١٢٤
عزائم السجود، ١٠٨	سورة الزلزلة، ١٢٦
	سورة المنافقين، ١٢٤

(٣)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٣٤١ أنت مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي
- ٣٣٧ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ
- ٣٥٨، ٨٢ حَرِّبُكَ - يَا عَلِيُّ - حَرْبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي
- ٣٣٩ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ
- ٣٣٦ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيُّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ ...

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؑ

- ٣٤٦ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ ...
- ٣٤١ لَوْ لَا قُرْبُ عَهْدِ النَّاسِ بِالْكَفْرِ لَجَاهَدْتُهُمْ
- ٣٤٧ إِقْضُوا بِمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، حَتَّى يَكُونَ النَّاسُ جَمَاعَةً ...

(٤)

فهرس الأشعار و الأمثال

٣٣٨	وَأُولَى قُرَيْشٍ أَنْ يُهَابَ وَيُحَمِّدَا	فَأَصْبَحَتْ مَوْلَاهَا مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ
٣٣٨	مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا	فَغَدَتْ، كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ

أنصاف الأبيات

٣٣٨	فَأَصْبَحَتْ مَوْلَاهَا مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ
٣٣٨	فَغَدَتْ، كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ
٣٣٨	مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا
٣٣٨	وَأُولَى قُرَيْشٍ أَنْ يُهَابَ وَيُحَمِّدَا

الأمثال

٣١٩	إِنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ فِي قَبِيلٍ وَلَا ذَبِيرٍ
-----	---

(٥)

فهرس الأعلام

- الف: المعصومون و الأنبياء
 محمد = رسول الله = الرسول = النبي = نبينا = ١١٠ إبراهيم ﷺ، ٣٤٣-٣٤١، ٣٢٦، ٣٢٤، موسى ﷺ، ٣٥٨
 سيد البشر ﷺ، ١١٠، ٨١، ٧٩، ٧٨، ٥٩، ٣٢٢، ٣٢٠، ٣١٨، ٣١٦، ٣١٥، ٣٠٢، ١٩٩، ٣٤٣، ٣٣٦، ٣٣٨-٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥٢
 ب: الأعلام
 ٣٥٨، ٣٥٣
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، ٨١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣-٣٤٥
 ٣٥٨، ٣٥٩
 الإمام الحسن المجتبى ﷺ، ٨١، ٣٤٨
 موسى بن جعفر ﷺ، ٣٥١
 علي بن موسى ﷺ، ٣٥١
 محمد بن علي ﷺ، ٣٥١
 علي بن محمد ﷺ، ٣٥١
 الحسن بن علي العسكري ﷺ، ٣٥١
 محمد بن الحسن المنتظر، المهدي القائم
 بالأمر، صاحب الزمان ﷺ، ٨١، ٣٤٨، ٣٥٠
 إبراهيم ﷺ، ١١٠
 موسى ﷺ، ٣٤٣-٣٤١، ٣٢٦، ٣٢٤
 نوح ﷺ، ٣٥٨
 هارون ﷺ، ٣٤٣-٣٤١
 إبراهيم التّظام، ٢٥٨، ٢٤١، ٢٥٨
 ابن الإخشاذ، ٢٥٨
 ابن البوّاب، ٣٣١
 ابن عَفّان (الخليفة الثالث)، ٣٤٧
 ابن مُقَلّة، ٣٣١
 أبو القاسم البلخي، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٦
 أبو حنيفة، ٢٢٢، ٣٣١
 أبو عبيدة، ٣٣٨
 أبو علي الجبائي، ٢٦٥
 أبو هاشم الجبائي، ٧٢، ٢٧٢، ٢٧٣
 الأخطل، ٣٣٨
 الأستاذ (الشيخ المفيد)، ٥٩

- إسماعيل بن جعفر الصادق، ٣٥٠
 ضرار بن عمرو الضبي، ٢٢٢
 أسود الغنسي، ٣١٩
 طليحة الأسدي، ٣١٩
 بُخت نصر، ٣٢٣
 عبد الملك بن مروان، ٣٣٨
 السيد المرتضى = سيدنا المرتضى = المرتضى
 عمرو بن العاص، ٣٣٢
 علم الهدى = السيد = المرتضى، ١٩٩،
 ليلى، ٣٣٨
 ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠ - ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨،
 ٣٢٣
 ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣،
 متى، ٣٢٣
 ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩،
 مرقس، ٣٢٣
 ٢٥١ - ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣ - ٢٦٧،
 مُسَلِّمة الكذاب، ٣١٩
 ٢٦٩ - ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨ - ٢٨٠، ٢٨٢،
 مُعَمَّر بن عباد السلمي، ٢٥٨
 ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧ - ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣ - ٢٩٧،
 يوحنا، ٣٢٣
 ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥ - ٣٠٧، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٩
 يوشع بن نون، ٣٤٢
 ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٥ -
 ٣٥٧ - ٣٦٣ - ٣٦٧
 الشافعي، ٣٣١

(٦)

فهرس الأماكن

المُزْدَلِفَة، ١٧٠	البحر، ٣١٧
مسجد البصرة، ١٥٩	بطن العقيق، ١٦٦
المسجد الحرام، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠	البيت الحرام، ١٦٤، ١٦٥، ١٧١، ١٧٥
مسجد الشجرة، ١٦٦	بيوت مكة، ١٦٩
مسجد الكوفة، ١٣٢، ١٥٩	الجُحفة، ١٦٦
مسجد المدينة، ١٥٩	الجَنَّة، ٢٢٧
مسجد النبي، ١٣٢	الركن اليماني، ١٦٩
مشاهد الأئمة، ١٣٣	رُقاق العطارين، ١٦٩
مقابر المسلمين، ٣٦٠	الصفاء، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧١
مقام إبراهيم، ١٦٩	العراق، ١٦٩
مكة، ١٣٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢	عرفات، ١٧٠
١٧٦	عرفة، ١٧٠
منى، ١٢٩، ١٧٠-١٧٢، ١٧٦	عقبة المدينين، ١٦٩
ميقات أهل الشام، ١٦٦	عقبة ذي طوى، ١٦٩
ميقات أهل الطائف، ١٦٦	العقبة، ١٧١
ميقات أهل العراق، ١٦٦	غدير خُم، ٣٣٦
ميقات أهل المدينة، ١٦٦	قَرْن المنازل، ١٦٦
ميقات أهل اليمن، ١٦٦	الكعبة، ١٠٤
الميقات، ١٦٤، ١٦٥	المدينة، ١٦٩
يَلَمَلَم، ١٦٦	المروة، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧١

(٧)

فهرس الأديان و الفرق و المذاهب و الجماعات و القبائل

الإسماعيلية، ٣٥٠	أنصار عليؑ، ٣٤٦
أصحاب أبي القاسم البلخي، ٢٩٦	الأنصار، ٣٤٥، ٣٤٦
أصحاب أبي علي الجبائي، ٢٦٥	أهل الأمصار، ١٩٣
أصحاب أبي هاشم الجبائي، ٢٧٢	أهل الإيمان و الاعتقاد الصحيح، ١٩٠
أصحاب الاختيار، ٣٥٤	أهل البصرة و صفين، ٣٤٢
أصحاب الكبار، ١٩٠	أهل الحّلّ و العقد، ٣٥٤
أصحاب عليؑ، ٣٥٨، ٣٤٥	أهل الذمة، ٣٥٩
أصحابنا (الإمامية)، ٣٤٥	أهل الصلاة، ٣٠٥
الأطفال، ٧٠، ١٤١، ٢٦٣، ٣٤٤	أهل العدل، ٢٦٥، ٣٠٧، ٣١٧، ٣٦٣
آل إبراهيم، ١١٠	٣٦٤
آل محمّد، ١١٠	أهل العلم، ٣٢٦
أمة محمّد، ٣٣٥	أهل اللغة، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٤، ٢١٦، ٢٣٣
الأمة، ١٠٣، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٤٠، ٣٠٢	٣٠٢
٣٥٧، ٣٤٩	أهل النار، ٢٦٥
الأمراء، ٣٣١	الأوصياء، ٣٥٢
الأنبياء المُتقدّمين، ٧٩، ٣٢٢	الأنمة، ٨٢، ٣٥٦
الأنبياء، ٧٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٥٢	البالغون، ٧٠، ٢٦٣

- العرب، ٧٨، ٢١٩، ٣١٨، ٣١٩، ٣٣٩
 البَراهمة، ٣١٣
 البصريّون، ٢٩٧
 البُغاة على أمير المؤمنين عليه السلام، ٨٢، ٣٥٧
 البغداديّون، ٢٦٢، ٣٦٣
 بنو هاشم، ١٩١
 التائبون، ٣٠٠، ٣٠١
 الثنوية، ٦٦، ٢٣٧، ٢٣٨
 الحشوية القائلين بإمامة بني أمية، ٣٤٩
 الخوارج، ٣٠١، ٣٤٩، ٣٥٧
 دين المسلمين، ٢٥٣
 ذوا الصيانة والنزاهة، ١٩٠
 الرجال، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧
 الرسائل، ٣٣٣
 الرؤساء المهيبون، ٨٠، ٣٢٩
 الرؤساء، ٨٠
 الزيدية، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٥٧
 شرع موسى عليه السلام، ٧٩، ٣٢٤
 شريعة النبي صلى الله عليه وآله، ٣٥٥
 شريعة نبيّنا صلى الله عليه وآله، ٧٩، ٣٢٤
 الصالحون، ٨٢، ٣٥٦
 الصحابة، ٣٤٤
 العباد، ٦٨، ٧٣، ٨٦، ٣٤٧، ٢٧٦
 العجم، ٧٨، ٣١٨
- العقلاء، ٦٨، ٧٤، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٣،
 ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩،
 ٢٨٣، ٢٨٥ - ٢٨٧
 فسّاق أهل الصلاة، ٢٩٠
 الفسّاق، ١٩٠
 فضلاء الصحابة، ٣٣٢
 الفطحية، ٣٥٠
 الفقراء، ١٩١
 الفقهاء المأمونون، ١٩٤
 الفقهاء، ٣٥٩
 القائلون بإمامة زيد بن علي، ٣٤٩
 القائلون بإمامة عبد الله بن جعفر، ٣٥٠
 القضاة، ٣٣١
 قوم من أصحابنا (الإمامية)، ١٤٧، ١٦٤
 الكتائبون، ٣٥٩
 الكفّار، ٦٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩٠، ٢٩١،
 ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٥٩
 المتقدّمون من أهل العدل، ٢٨٨
 المتكلّمون، ٢٧٢، ٣٢٢
 المُجبرة القدرية، ٣٦٤
 المُجبرة، ٢٥٠، ٢٥٣
 المجوس، ٦٦، ٢٣٧، ٢٣٨

محاربو النبي ﷺ، ٨٢، ٣٥٨	المكلفون، ٣٦٥، ٢٧٩، ٣٢٩، ٣٥٢
محاربو أمير المؤمنين ﷺ، ٣٥٩	الملائكة، ٣٥٥
المحصلون، ٢٦٣	المهاجرون، ٣٤٥
محققو المُرَجَّة، ٢٩٠	المؤمنون، ٣٤٠
المحققون من المُرَجَّة، ٢٨٨	الناووسية، ٣٥٠، ٣٥١
المحققون من أهل العدل، ٣٦٤	الناثون عن الإمام، ١٩٤
المرتدون، ٣٠٤	النساء، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٢١، ١٧١
المُرَجَّة، ٢٨٨، ٢٩٠ - ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٢	النصارى، ٦٦، ٨٩، ٢٣٧، ٢٣٨، ٣٢٣
المرسلون، ٣٢٣	الواقفة، ٣٥١
المسافرون، ١٠٧، ١٢٤	اليهود، ٨٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤٣
مستحقو العقاب، ٢٩٨	
المسلمون، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٩٤، ٢٩٨	
٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٤٣	
المعتزلة البصريون، ٢٩٢	
المعتزلة البغداديون، ٢٩٢	
المعتزلة، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦	
٣٥٧	
المعمرون من العرب و العجم، ٣٥٧	
المعمرون، ٣٥٦	

(٨)

فهرس الأيَّام و الوقائع

عصر موسى، ٣٢٣	أشهر الحج، ١٦٣
غيبة ابن الحسن، ٨٢، ٣٥٢	الأضحى، ١٢٩
غيبة الإمام، ٣٥٤	أيام البيض، ١٥٤
القيامة، ٢١٥، ٢٢٧، ٣٧٢	أيام التشريق، ١٦٥
ليالي التشريق، ١٧١	أيام الحيض، ٩٦
ليلة الفطر، ١٢٩	تحكيم الحكمين، ٨١، ٣٤٤، ٣٤٧
وفاة موسى، ٣٤٣	الجُمعة، ١٢٤
يوم التروية، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠	حِجَّة الوداع، ٣٣٦
اليوم الخامس والعشرون من ذي القعدة وهو	دخول علي في الشورى، ٨١، ٣٤٤، ٣٤٧
يوم دحو الأرض، ١٥٤	ذو الحِجَّة، ١٦٣
يوم الدار، ٣٤٧	ذو القعدة، ١٦٣
اليوم السابع عشر من ربيع الأول مولد النبي، ١٥٤	رجب، ١٥٤، ١٦٣
اليوم السابع والعشرون من رجب يوم	رمضان، ١٢٥، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢
المبعث، ١٥٤	١٥٣، ١٦٠
يوم الغدير، ١٥٤	زمن محمّد، ٣٢٥
يوم الفطر، ١٢٩، ١٩٢	زمن موسى، ٣٢٥
يوم القيامة، ٣٥٥	شعبان، ١٤٦، ١٥٥
يوم المُباهلة، ١٥٤	شوال، ١٥٤، ١٦٣
يوم النحر، ١٧٠	طَفَر البحر، ٣١٦
يوم عرفة، ١٥٤، ١٦٥، ١٧٠	ظهور الإمام، ٨٢، ٣٥٥

(٩)

فهرس الحيوانات و النباتات و المشروبات و الأشياء

الإبريسم المحض، ١٠٣	بيض التّعام، ١٧٥
الإبريسم، ١٦٨	التبيع / التبيعة، ١٨٦
الإبل، ١٧١، ١٨٢، ١٨٤	التمر، ١٧٦، ١٨٢، ١٩٣
الأرز، ١٩٣	الثعلب، ١٧٥
الأرنب، ١٧٥	الثلج، ٢٧١
أستار الكعبة، ١٦٩	الثوب المغصوب، ١٠٣، ١١٤
الأصنام، ٣٥٩	ثوب فيه نجاسة، ١٠٣
الأفيلة، ٢٣٦	الجبال، ٢١٢، ٣١٧
الأقط، ١٩٣	الجدي، ١٧٥
الأنعام، ١٨٤	الجذعة، ١٨٥
الأوثان، ٣٥٩	الجراد / الجرادة، ٨٩، ١٧٦
الباب المقابل للحجر الأسود، ١٦٩	الجلال من الهانم، ٩٠
البدنة، ١٧٣، ١٧٤	الجماد، ٢١٣، ٢٢٢
البقر / البقرة، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٦	الجواهر، ٦٦، ٢٣٣، ٢٥٠
بقرة الوحش، ١٧٥	الحجر الأسود، ١٦٩
بنت اللبون، ١٨٤، ١٨٥	الحجر، ٢٧١
الهانم، ٧٠، ٩٠، ٢٦٣، ٣٤٤، ٣٦٦	الحرث، ١٩٤
البوقات، ٢٣٦	الحشيش، ٣٦٦

الحمامة، ١٧٥	الشَّعر، ١٧٧
الحِنطة، ١٨٢، ١٩٣	الشَّعير، ١٨٢، ١٩٣
الحَنوط، ١٣٩	الشمس، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٨، ١٤٨، ١٧٠،
الحَيَّة، ١١٢	٣١٦
الحيوان المُحرَّم أو المُحلَّل، ١٤٧	الشيء، ١٨٤، ١٨٧
الحَزَّ الخالص، ١٠٣	صغار الإبل، ١٧٥
خلوق المسجد، ١٦٧	صغار النِّعام، ١٧٥
الخنزير، ٩٠	الضَّأن، ١٧١
الدَّباب، ٢٣٦	الضَّبَّ، ١٧٥
الدَّجاج الحَبَشِي، ١٧٦	طيور الحرم، ١٧٦
الدراهم، ١٨٢	الطَّبي، ١٧٥
الدرهم، ١٩٣	الطُّفَر، ١٧٧
الدنانير، ١٨٢، ١٨٣	العقرب، ١١٢
الدَّوالي، ١٨٨	العنز، ٣٤٣
الدُّباب، ٨٩	العَرَب، ١٨٨
الذهب، ١٨٣	الغنم، ١٧١، ١٨٢، ١٨٧
الزبيب، ١٨٢، ١٩٣	فُحولة الإبل، ١٧٥
الزَّرنيخ، ٩٥	الفِصَّة، ١٨٣
الزُّنبور، ١٧٦	القرطاس، ١٠٣
السفينة، ١٣٣	القَطَاة، ١٧٥
الشاة، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٤،	القُطن، ٩٦، ١٣٩، ١٦٨
١٨٧	القَميص، ١٣٩
الشجر، ١٧٥	القُنْفُذ، ١٧٥
الشُّراك، ٩٢	الكَتَّان، ١٦٨

المَواشي، ١٩٤	الكفن، ١٣٩
المِنَزَر، ١٣٩	الكلب، ٩٠
النَّصاب، ١٨١	اللين، ١٩٣
النَّعامة، ١٧٤	اللقافة، ١٣٩
الهدى، ١٦٤، ١٦٥	المُسِنَّة، ١٨٦
اليربوع، ١٧٥	المعادن، ٩٥
	المَعز، ١٧١

(١٠)

فهرس الكتب الواردة في المتن

الْقُرْآن = كتاب الله، ٧٨، ٧٩، ١٩٠، ٢٤٦،	الصَّرفَة، ٧٩، ٣١٨، ٣٢١
٣٠٧، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٤١،	الْعُرَّو والدَّرَّ، ٣٥٧
٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٦	المسائل المَوْصِلِيَّة، ٣٠١، ٣٠٣
الإنجيل، ٣٢٣	مسائل أهل المَوْصِل، ٢٩١
جُمْل العلم والعمل، ١٩٩	المصباح، ١٩٥
الذخيرة، ١٩٥، ٢١٣، ٢٣٦، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٥٧	المُقْنَع في الغيبة، ٣٥٤
الشافعي، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٥٧	المُلَخَّص، ١٩٥، ٢١٣، ٢٣٦

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

الأفيلة،	٢٣٦
التَحَمَت،	١٩٩
التقريع،	٢١٩
الدَّبادِب،	٢٣٦
الدَّيموم،	١٩٩
الغُيوم،	١٩٩
قَرَصَ البراغيث،	٢١٦

(١٢)

فهرس المفاهيم و الاصطلاحات

الأبرص، ١٢٠	أحكام الكفر، ٣٥٩
الآجال، ٢٠٠	أخبار الآحاد، ٣٢٦، ٣٤٣
اجتماع الثواب الدائم و العقاب الدائم، ٣٠٤	الإخبار بالغائبات، ٣٣٣
٣٠٥	الاختراع، ٢٣٤
الأجذم، ١٢٠	اختيار الأئمة، ٣٣٣
الأجسام مُحدثة، ٢٠٦	الإخلال بالواجب، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٢٤١
الأجسام، ٦٣، ٦٦، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٣٣	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧
٢٣٥، ٢٥٩	إدراك المعدومات، ٢٣٦
الأجل، ٨٤، ٣٦٣، ٣٦٤	الإدراك، ٢٣٦، ٢٥٨
إجماع الأئمة، ٨١، ٢١٨، ٢٩٦، ٣٣٤	الأذان، ١٠٥، ١٠٦
إجماع الفرقة المُحققة الناجية، ٣٥٨	إرادة القبيح، ٢٤٥
الإجماع، ٢٤٦، ٢٩٦، ٣٠٣-٣٠٥، ٣٣٢	الإرادة القديمة، ٢٤٥
الأجبر، ٢٦٧	الإرادة المُحدثة، ٢٤٥
احتكار الظلمة للقوت، ٨٦	الإرادة، ٦٤، ٢١٨-٢٢٠
الأحداث الناقضة للطهارة، ٩٣	ارتداد أكثر أهل الإسلام، ٣٤٥
الإحرام، ١٦٤	الإرجاء المذموم، ٣٥٠
أحكام السهو، ١١٣	الأرزاق، ٢٠٠
أحكام الكفار، ٣٥٩	الأركان في الحج، ١٦٤

- الاستحاضة، ٩٣، ٩٦
الأعراض، ٦٦، ٢٣٣، ٢٣٤
استحقاق الثواب الدائم والعقاب الدائم، ٣٠٤
الأعواض، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٢
استحقاق الثواب والعقاب، ٢٧٦، ٢٧٥
الاعتسال، ٨٩، ٩١
استحقاق الثواب والمدح بالطاعة، ٢٩٥
الإغراء بالقبیح، ٢٨٩
استحقاق الثواب، ٢٨٤
الأغسال الواجبة، ٩٢
استحقاق الذم والعقاب بالمعصية، ٧٥، ٢٩٥
الأغف، ١٢٠
استحقاق الذم والمدح، ٢٥٢
الإفراد (في الحج)، ١٦٤، ١٦٥
استحقاق الذم، ٧٤، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦
الأفعال المتولدة، ٦٨، ٢٤٧
استحقاق العقاب الدائم، ٢٧٧
الإقامة، ١٠٥، ١٠٦
استحقاق العقاب، ٢٨٦، ٢٨٨ - ٢٩٠
الإقران (في الحج)، ١٦٤، ١٦٥
استحقاق المدح والثواب بالطاعة، ٧٥
الألم / الآلام، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٢٥٨، ٢٦٣
استهلال الشهر، ١٥١
الألم - ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١
الأسعار، ٨٥، ٢٠٠
الألوان، ٢٣٦
إسقاط التكليف، ٣٥٦
الإمام العادل، ١٢٣
إسقاط العقاب، ٧٥، ٢٩٢، ٢٩٤
الإمام الموثوق به، ١٢١
إسقاط عقاب المعاصي، ٧٦، ٣٠١
الإمام بعد النبي ﷺ، ٣٣٥
الأصلح، ٧٠، ٢٦١، ٢٦٢
الإمام، ٨٠، ١٩٤، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٥٥
الأصم، ٢٧٨
إمامة أبي الحسن موسى بن جعفر ع،
أصول الدين، ٥٩، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٣٢
٣٥٠
أصول النعم، ٢٨٥
إمامة أبي بكر، ٣٣٥
إعادة الصلاة، ١١٣، ١١٤
إمامة أبي عبد الله جعفر بن محمد ع،
الاعتقاد، ٢٢٧
٣٥٠
الاعتقادات، ٢٣٥
إمامة الحسن بن علي ع، ٣٤٩
الاعتكاف، ١٥٩
إمامة الحسين بن علي ع، ٣٤٩

إمامة العباس، ٣٣٥	الثنية، ٦٤، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٠
إمامة أمير المؤمنين ﷺ، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٨	التأليف، ٢١٤
إمامة علي بن الحسين ﷺ، ٣٤٩	التاب، ٣٠٠
إمامة محمد بن علي ﷺ، ٣٤٩	تجديد التلبية، ١٦٥
إمامة معاوية، ٣٤٩	التحاطب، ٣٠٦، ٣٠٣، ٣٠٦
إمامة مولانا صاحب الزمان المنتظر ﷺ، ٣٥١	التحدي، ٣١٩
الإمامة، ٨٠، ٨١، ٢٠٠، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٤٠	تحمل الأثم لعوضٍ مُنقطع، ٧١، ٢٦٩
٣٤٨، ٣٤١	التعريض للشواب، ٦٩، ٢٥٥، ٢٥٧
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ٣٠٧	٢٦١
الأمر بالمعروف، ٧٧، ٣٠٦، ٣٠٧	تعلق الفعل بالفاعل، ٢٠٧
الإنصاف، ٣٤٩	التفصل، ٧٥، ٢٦٩، ٢٩١
انقطاع التكليف، ٦٩، ٢٥٧	التقليد، ٢٧٧
الأوقات المكروهة للصلاة، ١٠٢	التقية، ٨١، ١٤١، ٣٤٤
أول الواجبات، ٧٢، ٢٧٣	تكبير الإحرام، ١٠٨
إيجاب السبب للمُسبَّب، ٢٥٢	تكبير الافتتاح، ١١٣، ١١٤، ١٢٨
إيجاب العلة للمعلول، ٢٥٢	تكبير الركوع، ١٢٨
الإيمان، ٧٦، ١٩٣، ٢٥٣، ٢٥٦، ٣٠٣، ٣٠٥	تكليف العاجز، ٦٨، ٢٥٢، ٢٥٣
٣٠٦	تكليف مَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ، ٦٩
البداء، ٣٢٤، ٣٢٥	٢٥٦، ٢٥٥
بطلان التحاطب، ٢٩٥	تكليف مَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَوْمِنُ، ٢٥٦
بعثة الأنبياء، ٣١٣	تكليف مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ، ٦٨، ٢٥٢، ٢٥٣
بعثة الرسل، ٧٨	التكليف، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠
بعثة الرسول، ٣١٣	٢٩٠، ٢٩٤، ٣٢٩، ٣٥٣، ٣٥٥
البُعد المُفَرَط، ٢٣٥	التلبية، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٠

تَمَائِلُ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِر، ٢٣٣	جَوَازُ التَّسَخُّعِ، ٣٢٥
التَّمْلِيكُ، ٣٦٣	جَوَازُ بَعْثَةِ الرِّسُولِ، ٣١٣
التَّنَزُّهُ عَنِ الْكِبَانِزِ، ١٩٣	الْجَوْهَرُ، ٢٢٣
التَّنْقُلُ فِي الْجِهَاتِ، ٦٨، ٢٥١	الْحَاجَّ، ١٦٨
التَّوْبَةُ، ٢٩٤، ٢٩٩-٣٠١، ٣٠٤	الْحَاجَّةُ، ٢٣١
التَّوَجُّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، ١٠٨	الْحَامِلُ، ١٥٠
التَّوْحِيدُ، ٢٠٠	الْحَانِضُ، ٩٠، ٩٧، ١١٨، ١٥٠
التَّوَضُّؤُ، ٨٩	الْحَجَّ، ١٦٣، ١٦٦
التَّوْلِيدُ، ٢٥٩	حَدَّ التَّكْلِيفِ، ١٤١
التَّيَقُّمُ، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥	حَدَّ السَّفَرِ، ١٣٢
الثَّوَابُ الدَّائِمُ، ٣٠٣، ٣٠٤	حَدَّ الْمَرَضِ، ١٤٩
الثَّوَابُ، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٢٣٦، ٢٥٤	حَدَّ الْيَسَارِ، ١٨١
٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٩، ٢٨٠، ٢٨١-٢٨٤، ٢٨٦	حُدُوثُ الْأَجْسَامِ، ٢٣٣
٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤-٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٤	حُدُوثُ الْأَفْعَالِ، ٦٨، ٢٥٠
٣٠٦	الْحُدُوثُ، ٦٣، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨
الْجِدَالُ، ١٦٧	٢٤٧، ٢٥٠
الْجِزْيَةُ، ٣٥٩	الْحُدُودُ، ٣٥٤
جِسْمُ الْمَيِّتِ، ٢١٣، ٢١٤	الْحُرُّ، ١٩٢
الجِسْمُ، ٢٠٣-٢٠٦، ٢٣٣، ٢٣٨	الْحَرَامُ، ٣٦٧
الْجِسْمِيَّةُ، ٢١٤	الْحَرَكَةُ، ٢٤٨
الْجَمَاعُ، ١٥٩، ١٦٧	الْحَرَمُ، ١٦٦، ١٧٧
الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّدِّيْنِ، ٢٤١	حُسْنُ تَحَمُّلِ الْأَلَامِ، ٢٦٩
الْجُنُبُ، ٩٠، ١٤١	الْحُسْنُ، ٢٥٦
الْجِهَةُ / الْجِهَاتُ، ٢٠٣-٢٠٥، ٢٥١	الْحَسَنُ، ٦٧، ٢٤٢-٢٤٤، ٢٨٧، ٣٢٦

الْحَلْفُ بِاللَّهِ، ١٦٧	الذَّم، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٥،
الْحَلِيف، ٣٤٠	٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨١،
الْحَيَّ، ٦٩، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٥٧، ٢٦٢	٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٦٥
الحياة، ٢٢٩، ٣١٦	الرُّخْص، ٨٥، ٨٦
الْحَيْض، ٩٣، ٩٧	رَدُّ الْوَدِيعَةِ، ٢٤٩
الخارق للعادة، ٣٢١	الرزق، ٨٥، ٣٦٦، ٣٦٧
الخاطر، ٢٧٨	الرطوبة، ٢١٤
خبر الغدير، ٨١، ٣٣٦، ٣٤٢	الرَّقَفْ، ١٦٧
الخبر المتواتر، ٣٢٢	الرؤية بالأبصار، ٢٣٥
خبر غزوة تبوك، ٨١، ٣٣٦، ٣٤١	الرياح العواصف، ١٣١
خرق العادة / خرق العادات، ٣٢٠، ٣٥٧	رئيس الكل، ٣٣٠
الخطابة، ٣٢١	الزكاة / الزكوات، ١٨١، ١٨٤، ١٩٠، ١٩١،
خلافة يوشع لموسى، ٣٤٣	١٩٤
خَلَقَ الثَّمار، ٢١١	زكاة الفطرة، ١٩٢
خَلَقَ الْجَنِين، ٢١١	الزلازل، ١٣١
خَلَقَ الْحَيَوَانَات، ٢١١	زوال التكليف، ٣٥٣
خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، ٢١١	السَّبَاب، ١٦٧
دار التكليف، ٢٦٤، ٢٦٦	سبب تولّد العلم، ٧٣، ٢٧٩
دخول الكعبة، ١٧٢	السبب، ٢٥٢
دم الاستحاضة، ٩٦	سجدة السهو / سجدتا السهو، ١١٥ -
دم الحَيْض، ٩٦	١١٧، ١٢٢
دوام الثواب والعقاب، ٢٩٠	السعي بين الصفا والمروة، ١٦٤، ١٦٥
دوام الثواب، ٢٩٠	السفسطة، ٢١٦
دوام الْعِقَاب، ٢٩٠	السكون، ٢٤٨

- السلطان المُجَوِّ، ١٢٠ صفات النفس، ٢٢٨ - ٢٣٠
سُور الكَفَّار، ٨٩ صفات النقص، ٢٤٤، ٢٤٥
سُور الكلب والخزير، ٩٠ صلاة الانفراد، ١٢٠
سياق الهدى، ١٦٥ صلاة الجماعة، ١٢٠
شبهة ضِرار، ٢٢٤ صلاة الجُمُعة، ١٢٣
شرائط التكليف، ٢٧٤ صلاة العيدين، ١٢٨، ١٢٩
شرائط حُسن التكليف، ٢٦١ صلاة الفريضة، ١٠٨
الشرعيات، ٥٩ صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، ١٢٥، ١٢٧
الشرعية، ٣٥٥ صلاة جعفر بن أبي طالب، ١٢٦
الشَّعر، ٣٢١ الصلاة خَلَفَ الفُسَّاق، ١٢٠
شفاعة النبي صلى الله عليه وآله، ٧٦، ٣٠١، ٣٠٢ صلاة سيِّدة النساء فاطمة عليها السلام، ١٢٦، ١٢٧
الشفاعة، ٧٦، ٣٠١ - ٣٠٣ صلاة كسوف الشمس أو القمر، ١٣٠
شكر المُنعم، ٢٥٠ صوم الدهر، ١٥٥
الشكر، ٧٣، ٧٤، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨٢ - ٢٨٤ صوم العبد بغير إذن مولاه، ١٥٥
شهادة النساء، ١٤٦ صوم المرأة تَطَوُّعاً بغير إذن زوجها، ١٥٥
الشهوة، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦٢ الصوم المنهي عنه، ١٥٥
صانع العالم، ٢١٣ الصوم الواجب مع السفر، ١٤٩
الصائم، ١٤٦ صوم الوصال، ١٥٥
الصدق، ٢٤٣ صوم أيَّام البيض، ١٥٤
الصدقات، ١٩٠، ١٩١ صوم أيَّام التشريق، ١٥٥
صدقة الفطرة، ١٩٤ صوم شعبان، ١٥٥
صدقة، ١٩١ صوم يوم العيدين، ١٥٥
الصفات القديمة، ٦٤، ٢٢٠ الصوم، ١٥٤
صفات المعنى، ٢٢٨ صيام التطوُّع، ١٤٦

الصيام الواجب، ١٤٦	العُريان، ١٣٦
صيام رجب، ١٥٤	العُصاة، ٢٩٨
صيام شهرين متتابعين، ١٥٢	عصمة الأمراء والحُكَّام، ٣٣٠
الصيام، ١٥٤	عصمة زيد، ٣٤٩
الضرر، ٢٦٨	العصمة، ٨٠، ٨١، ٣٣٣، ٣٤٨، ٣٥٠
ضروب الحج، ١٦٤	٣٥١
الضروريات، ٣٢٦	العفو، ٧٥، ٧٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٦
الطاعة، ٣٠٥، ٢٩٥	٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٤
طريق معرفة الله، ٢٧٤، ٢٧٧	العقاب الدائم، ٣٠٥
الطهارة، ٨٩	عقاب الفسق، ٢٩٢
طواف الزيارة، ١٦٤، ١٧١	عقاب الكفار، ٧٥، ٢٩٦، ٢٩٩
طواف النساء، ١٦٤	عقاب الكفر، ٢٩٢
الطواف، ١٦٩، ١٧٠	عقاب فساق أهل الصلاة، ٧٥، ٢٩٦
الظلم، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٨٦	العقاب، ٧٤، ٧٥، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٢
٢٩٩	٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠ - ٢٩٣، ٢٩٥
الظن، ٢٥٦، ٣٠٧، ٣٠٨	٢٩٦، ٣٠١
العاصي، ٣٠٠	العقل، ٧٨، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٥
العاقل، ٢٧٧، ٢٧٩	علّة الحاجة إلى رئيس، ٣٣٠
العالم، ٢٢٩	علّة الحاجة، ٢٠٨
العالم، ٢٤٣	علم أصول الدين، ١٩٤
العبادة، ٧٤، ٢٨٣ - ٢٨٥	العلم الاستدلالي، ٣٢٦
العَبَث، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٨٣، ٢٨٦	العلم الضروري، ٣٢٦
العبد، ١٩٢، ٢٤٨، ٣٥٢	علم النجوم، ٢٨٠
العدل، ٢٤١، ٢٠٠	العلم، ٢٢٩، ٢٥٦، ٢٨٠، ٣٠٨، ٣٠٩

العليل، ١١٩	الفقر، ١٩٣
العُمرة، ١٦٣، ١٦٦	الفقير، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣
العِوض، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٢٦٣ - ٢٦٥، ٢٦٩	الفكر، ٧٣، ٢٧٦
٢٨٠ - ٢٨٢، ٢٨٧	القادر، ٦٦، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٥١، ٣١٧
الغَرس، ١٩٤	القارن، ١٦٥
الغرض، ٢٦٤	القبايح، ٢٤٤، ٢٨٣
غسل الجنابة، ١٣٩	قيح تقديم المفضول على الفاضل، ٣٣٢
غسل الميت، ١٣٩	قيح تقديم المفضول على الفاضل، ٨٠، ٣٣٢، ٣٣١
الغسل الواجب، ٩٢	قيح تكليف العاجز، ٢٥٢
الغسل، ٩٣، ١٢٣	القبلة، ١٠٤، ١١٣، ١١٤، ١٤٠
غفران الشرك، ٢٩٩	قبول التوبة، ٧٥، ٢٩٤
غفران ما دون الشرك، ٢٩٩	القيح العقلي، ٢٧٥
الغلاء، ٨٥، ٨٦	القيح، ٦٧، ٧٤، ٢٤١ - ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٨٣
الغلام، ١٥١	- ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٢٦، ٣٣٣
فاعل الأجسام، ٢٣٤	القدرة، ٢١٢، ٢٢٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٧٤، ٣١٦
الفاعل، ٢٠٤	قَدَم الأجسام، ٢٣٢
الفرانض، ٩٥	القَدَم، ٦٦، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٣٦
فرض السفر، ١٣٢	القديم الثاني، ٦٦
الفِسق، ٣٠٣	القديم، ٢٠٥، ٢١٣، ٢٨٦
الْفُسوق، ١٦٧	القِران (في الحج)، ١٦٨
الفطرة، ١٩٣	القُرب المُفْرَط، ٢٣٥
فعل القبيح، ٧٥، ٢٤١، ٢٨٥، ٢٨٨	القضاء عن شهر رمضان، ١٥٢
الفعل المحكم، ٢١٠	
فعل ما لا نهاية له، ٢٦٢	

القضاء، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣	المباح، ٢٥٥
القلب، ٢٥٩	المُبَصَّرَات، ٢١٧
القول بتناهي مقدور الله، ٢٦٣	المتكلم، ٦٨، ٢٤٥، ٢٤٦
الكافر، ١١٨، ١٥١، ٢٥٣، ٣٠٤	المجنون، ١٥١
الكذب، ١٦٧، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٨٣، ٢٨٦	المُحَدَّث، ٦٣، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٤٧، ٢٨٣
الكرامات، ٣٥٧	- ٢٨٦
الكرهية، ٦٤، ٢١٨، ٢٢٠	المُحَدَّث، ٦٣، ٢٠٦، ٢٢٦
الكسب، ٢٠٨، ٢٥٠	المحدود، ١٢٠
الكسوف، ١٣١	المُحَرِّم، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧
كفارة شهر رمضان، ١٥٢	المُحَلِّ، ١٦٧، ١٧٦
الكفارة، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣، ١٧٣، ١٧٧	المَحَلِّ، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٧، ٢٣٢
الكفر، ٨٣، ٢٧٧، ٣٠٤، ٣٥٨	المَحِيض، ١٥١
الكلام، ٢٠٤، ٢٤٦، ٢٧٩	المَخِيط مِنَ الثَّيَاب، ١٦٧
الكهانة، ٣٢١	المدح، ٧٣، ٧٥، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٨٠
الكافر الحربي، ٨٣، ٣٥٨، ٣٥٩	٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧
الكافر الذمّي، ٨٣، ٣٥٨	المُدْرِك، ٢٣٦
الكافر الكتابي، ١٩٢	المُدْرَكَات، ٦٤، ٢١٤ - ٢١٧، ٢٢٣
اللافي محلّ، ٦٤، ٢٢٠ - ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧،	المدّعي للنبوّة، ٣١٥
٢٣٢	المرأة الحرة، ١٠٣
اللذات، ٢٦٢، ٢٦٣	المرتدّ المَلّي، ١٩٢
اللطف، ٧٠، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٢	المرْتَدّ، ٨٣، ١١٩، ٣٥٨، ٣٥٩
الماء القليل، ٨٩	مرتكب الكيسرة/مرتكب الكبائر، ٣٠٥
الماء الكثير، ٨٩	٣٠٦
الماء الكَرّ، ٨٩	المرضع، ١٥٠
المائيّة، ٢٢٢، ٢٢٣	المريض، ١٣٥، ١٤٩

المعروف، ٣٠٧، ٧٧	المرنّي / المرنّيات، ٢٣٥
المعصوم، ٣٣٣، ٣٣٤	مساجد الميّت، ١٣٩
المعصية، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٥	المسافر، ١٢٤، ١٥٠
المعلول، ٢٥٢	المُسَبَّب، ٢٥٢
المعنى المُحدَث، ٢٠٦	المستأجر، ٢٦٧
المُعْمَى عليه، ١١٩، ١٥١	المستجار، ١٦٩
مُفْتَرَض الطاعة، ٣٣٧	المستحاضة، ٩٦
المُفْرِد (في الحجّ)، ١٦٥	مستحقّ الزكاة، ١٩٣
مقام الإمام، ١٢١	مستحقّ الفطرة، ١٩٣
مقام المأموم، ١٢١	المسح على الخُفّين، ٩٢
المقدور / المقدورات، ٢١٢، ٢٥٠	المسموعات، ٢١٧
المقيم، ١٠٧	المصلّي، ١٠٣، ١١٢، ١١٦، ١١٨
المكلّف، ٥٩، ٦٩، ٧١، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩	المَصْأَر، ٢٥٧
٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٨، ٣٠١	المطيع، ٧٥، ٢٨٧
٣٢٥	المعاني المُحدّثة، ٢٠٦
المَلِك، ٢٠٧	المعاني، ٢٠٣، ٢٠٥
المَلَك، ٢٧٨	المعاهد، ٨٣، ٣٥٩
المَنارة، ١٦٩	المُعْتَق، ٣٣٩
منافع الثواب، ٢٥٥	المُعْتَق، ٣٣٩
المنافع، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٨٦، ٢٨٧	المُعْتَكِف، ١٥٩
٢٨٩ -	المُعْجَز / المُعْجِزات، ٧٨، ٧٩، ٣١٣، ٣١٥
المنزلة بين المنزلتين، ٣٠٥، ٣٠٦	٣١٦، ٣١٨، ٣٥٤، ٣٥٧
المنكر، ٣٠٧، ٧٧	المعدومات، ٢٢٩، ٢٣٥
الموجب، ٢٢٥	معرفة الله، ٢٧٥، ٢٧٦
الموجودات، ٢٢٩، ٢٣٢	

تَيَّةُ التَّعْيِينِ، ١٤٥	المَوْلَى، ٣٣٩، ٣٣٧، ٢٤٨
تَيَّةُ الصَّلَاةِ، ١٠٨	المُؤْمِنِ، ٣٠٤، ٣٠٣
تَيَّةُ القُرْبَةِ، ١٤٥	المِيَاهِ، ٣٦٦
الْهَبَةِ، ٣٦٣	المَيِّتِ، ١٤١
الْهَرَوَلَةُ، ١٦٩	النَّارِ، ٢٢٧، ٢٧١
الْهَنْدَسَةُ، ٢٨٠	نُبُوَّةُ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، ٣١٨
الوَاجِبُ السَّمْعِيُّ، ٢٧٤	نُبُوَّةُ نَبِيِّنَا، ٣٢٦
الوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ، ٧٣، ٢٧٤	النَّبُوَّةِ، ٢٠٠، ٣١٣، ٣١٦، ٣٤٢
الوَاجِبِ، ٧٤، ٧٧، ٢٥٥، ٢٨٤، ٢٨٥،	النَّجُومِ، ١٩٩
٣٠٧، ٢٨٧	النَّدَبِ، ٧٤، ٧٧، ٢٥٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٧
الوَاجِبَاتُ الْعَقْلِيَّةُ وَالسَّمْعِيَّةُ، ٣٠٧	نَسْخُ الشَّرِيعَةِ / نَسْخُ الشَّرَائِعِ، ٧٩، ٣٢٤، ٣٥٤
الوَاجِبَاتُ الْعَقْلِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ، ٢٨٩	النَّسْخِ، ٣٢٤-٣٢٦
الوَاجِبَاتُ الْعَقْلِيَّةُ، ٢٧٤، ٢٨٩	النَّصِّ مِنَ اللَّهِ، ٨٠، ٣٣٣
وَجْهٌ حُسْنُ التَّكْلِيفِ، ٦٨، ٢٥٣، ٢٥٤	النَّصِّ، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥١
وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ	النَّظَرِ، ٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠
الْمُنْكَرِ، ٣٠٨	النُّفَارِ الْقَدِيمِ، ٢٣٢
وَجُوبُ الْعَصْمَةِ، ٨١، ٣٣٤	النُّفَارِ الْمُحْدَثِ، ٢٣٢
وَجُوبُ الْمَعْرِفَةِ، ٧٢، ٢٧٤	النُّفَارِ، ٢٣١
الْوُضُوءِ، ٩١، ٩٣	النُّفَاسِ، ٩٣
الْوَعِيدِ، ٢٩٨، ٣٠١	النُّفَسَاءِ، ٩٧
الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، ١٦٤	النُّفْعِ، ٦٨، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٨١
الْوُقُوفُ بِعُرَفَاتِ، ١٦٤	نُفْيُ الصِّفَاتِ، ٢٤٥
الْوُقُوفُ بِعُرْفَةِ، ١٧٣	النَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، ٧٧، ٣٠٧
وَلَدُ الزَّانَا، ١٢٠	نَوَافِلُ السَّفَرِ، ١٣٢
الْيُبُوسَةُ، ٢١٤	النَّوَافِلُ الْمَسْنُونَةُ، ١٠٧
	النَّوَافِلِ، ٩٥، ١١٤، ١٣٣، ٢٨٨

(١٣)

فهرس القواعد و الأحكام الكلامية

- إرادة القبيح قبيحة، ٢٤٥
- الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته، ٣٣٢، ٣٣١
- الإمام يجب أن يكون معصوماً، ٣٣٠
- الإمامة واجبة، ٨٠، ٣٢٩
- الانتقال لا يجوز إلا على الأجسام، ٢٠٥
- التائب لا يحسن عقابه، ٣٠٠
- التكليف لا يزول إلا بالموت، ٢٥٧
- الثواب لا يتعقبه العقاب، ٢٩٦
- الجسم يتعذر عليه فعل الجسم، ٦٦، ٢٣٣
- الحسن قد يفعل لحسنه، لا للحاجة إليه، ٢٤٢
- صفات النفس لا يجوز خروج الموصوف عنها، ٢٠٥، ٢٣١
- العصمة لا تعلم إلا بالنص، ٣٤٨
- عقاب الكفار مقطوع عليه بالإجماع، ٧٥، ٢٩٦
- عقاب فساق أهل الصلاة غير مقطوع عليه، ٧٦، ٢٩٦
- العقاب يحسن التفضل بإسقاطه، ٧٥، ٢٩١
- علة الحاجة هي الحدوث، ٢٠٨
- العلم لا يقع إلا بمن هو عالم، ٦٥

- العوض منقطع / الأعواض مُنْقَطِعَةٌ، ٧١، ٢٦٩، ٢٧٠
- الْعَوَضُ يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءَ بِمِثْلِهِ / به، ٧٥، ٢٨٧
- الْفُسَاقُ مُعَاقِبُونَ لَا مَحَالَةَ، ٢٩٧، ٢٩٨
- قُبْحُ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ، ٣٣٢
- الْقُدْرَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْدُورِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحُدُوثِ، ٢٥٠
- الْقُدْرَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالضَّادِّينَ، ٢٥١
- كُلُّ مَا طَرِيقُ حُسْنِهِ أَوْ قُبْحِهِ الْمَنَافِعُ أَوْ الْمَضَارُّ، قَامَ الظَّنُّ فِيهِ مَقَامَ الْعِلْمِ، ٦٩، ٢٥٦
- كُلُّ مُحَدَّثٍ يَحْتَاجُ إِلَى مُحَدِّثٍ، ٢١٣
- لَا تَحَابُطٌ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، ٧٥، ٢٩٣
- لَا تَحَابُطٌ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، ٧٥، ٢٩٣
- لَا تَنَافِيٌّ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، ٢٩٣
- لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْمَعْلُومِ لِلْمُجَوِّزِ، ٢٠٨
- لَا يَقَعُّ الْعِلْمُ إِلَّا مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ، ٢٢٦
- مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ، ٧٣، ٢٧٤
- مَا لَا يُعْقَلُ لَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ، ٢٠٩
- مَا لَمْ يَسْبِقِ الْمُحَدَّثُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا، ٢٠٣
- الْمُثَابَ لَا يُثْقَلُ مِنْ حَالِ الثَّوَابِ إِلَى حَالِ الْعِقَابِ، ٣٠٤
- الْمُحَكَّمُ لَا يَقَعُّ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ، ٦٣، ٢١٠
- الْمَعْدُومُ يَصِحُّ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ، ٢٢٧
- نَسَخَ الشَّرَائِعِ جَانِزٌ، ٧٩، ٣٢٤

(١٤)

فهرس الأذكار

- بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ أَقُومُ وَأَقْعُدُ، ١٠٩
بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، ١١٧
بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَالأَسْمَاءُ الْحُسْنَى كُلُّهَا لِلَّهِ، ١١٠
التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ الطَّاهِرَاتُ الزَّاكِيَّاتُ، ١١١
سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ١١١
سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، ١٢٧
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ، ١٠٩
سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، ١٠٩
السلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ١١١
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ١٠٩، ١٣١
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، ١١٠
لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، ١٦٨
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي، ١٠٩
اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْنَكَ، وَالْعَبْدَ عَبْدُكَ، وَهَذَا مَكَانُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ، ١٦٩
اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ قَارِنًا، فَسَلِّمْ لِي هَدْيِي، وَأَعِنِّي عَلَى مَنَاسِكِي، ١٦٨
اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ مُفْرَدًا، فَيَسِّرْهُ لِي، أَحْرَمَ لَكَ جَسَدِي، ١٦٨
اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ مِنَ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، عَلَى كِتَابِكَ وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ، ١٦٨
اللَّهُمَّ عَفْوَكَ عَفْوَكَ، ١٤١
وَجْهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، ١٠٨

فهرس مصادر التحقيق

* القرآن الكريم.

١. الاستبصار، محمّد بن الحسن الطوسي، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٣٩٠ هـ.
٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢ م.
٣. الاقتصاد في ما يتعلّق بالاعتقاد، محمّد بن حسن الطوسي، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
٤. أمالي المرتضى، عليّ بن الحسين الموسوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨ م.
٥. الأمالي الصدوق، محمّد بن عليّ بن بابويه، منشورات كتابجي، طهران، ١٣٧٦ ش.
٦. الأمالي، محمّد بن الحسن الطوسي، دار الثقافة، قم، ١٤١٤ هـ.
٧. الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٠ هـ.
٨. الانتصار، عليّ بن الحسين الموسوي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥ هـ.
٩. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار أئمة الأطهار، محمّد باقر بن محمّد تقّي المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣ هـ.
١٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمّد بن أحمد الذهبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣ م.
١١. تاريخ الرسل والملوك، محمّد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ١٣٨٧ هـ.
١٢. تاريخ بغداد، أحمد بن عليّ البغدادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢ م.
١٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥ م.
١٤. التبيان في تفسير القرآن، محمّد بن حسن الطوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٥. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ١٤١٠ هـ.
١٦. تفسير العياشي، محمّد بن مسعود العياشي، المطبعة العلمية، تهران، ١٣٨٠ هـ.

١٧. تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
١٨. «تقصيلي بريك اجمال؛ برسي دو كتاب جمل العلم و العمل سيد مرتضى و تمهيد الأصول شيخ طوسي»، هادي طباطبائي، كتاب ماه دين، شماره ١٨٤، بهمن ١٣٩١ ش.
١٩. تلخيص الشافي، محمد بن حسن الطوسي، منشورات محبين، قم، ١٣٨٣ هـ.
٢٠. تمهيد الأصول في علم الكلام، محمد بن حسن الطوسي، منشورات جامعة طهران، طهران، ١٣٦٢ ش.
٢١. تنزيه الأنبياء والأئمة، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي السيد المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، قم: دار الشريف الرضي، ١٢٥٠ هـ.
٢٢. تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي، دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٤٠٧ هـ.
٢٣. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرّي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١ هـ.
٢٤. جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٢ هـ.
٢٥. جمل العلم و العمل، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي، مصحح: السيد أحمد الحسيني الاشكوري، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٣٨٦ هـ.
٢٦. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١م هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
٢٧. دانشنامه جهان اسلام، ج ١٠، زیر نظر غلامعلي حدّاد عادل، بنیاد دائرة المعارف اسلامي، طهران، ١٣٨٥ ش.
٢٨. الدر الثمين في أسماء المصنفين، تاج الدين ابن الساعي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٤٣٠ هـ.
٢٩. ديوان الأخطل، غياث بن غوث الأخطل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤ هـ.
٣٠. ديوان لبید بن ربیع العامري، لبید بن ربیع بن مالک العامري، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥ هـ.
٣١. الذخيرة في علم الكلام، علي بن الحسين الموسوي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١١ هـ.
٣٢. رجال النجاشي، أحمد بن علي النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٣٦٥ ش.

٣٣. رسائل الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي رجائي، تقديم: السيّد أحمد الحسيني الأشكوري، ١٤٠٥ هـ.

٣٤. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، محمّد بن أحمد بن إدريس، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٠ هـ.

٣٥. سلّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، مكتبة إرسিকা، إسطنبول، ٢٠١٠ م.

٣٦. سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، أبو عيسى محمّد بن عيسى الترمذي (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، أحمد محمّد شاكر، بيروت: دار الفكر، دار إحياء التراث، ١٣٥٧ هـ.

٣٧. سير أعلام النبلاء، محمّد بن أحمد الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧ هـ.

٣٨. الشافي في الإمامة، علي بن الحسين الموسوي، مؤسّسة الصادق، تهران، ١٤١٠ هـ.

٣٩. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، نعمان بن محمّد بن حيّون، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٩ هـ.

٤٠. شرح جمل العلم والعمل، الشريف المرتضى علم الهدى، دار الأسوة للطباعة والنشر، التابعة لمنظّمة الأوقاف والشؤون الخيريّة، طهران، ١٤١٩ هـ.

٤١. شرح جمل العلم والعمل، الشيخ الأجلّ الأقدم القاضي ابن البرّاج، مطبعة جامعة مشهد، ١٣٥٢ ش.

٤٢. «شرح جمل العلم والعمل»، عليّ الفرهودي، مجلّة فقه أهل البيت، العدد ٨٥ - ٨٦، السنة ١٤٣٨ هـ.

٤٣. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٧٦ هـ.

٤٤. عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار، المير حامد حسين الموسوي، مكتبة أمير المؤمنين، أصبهان، ١٣٦٦ ش.

٤٥. غاية المرام و حجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام، السيد هاشم البحراني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
٤٦. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين الأميني، مركز الغدير، قم، ١٤١٦ ق.
٤٧. الفصول المختارة من العيون والمحاسن، محمد بن محمد المفيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣ هـ.
٤٨. فقه الرضا عليه السلام، مؤسسة آل البيت عليه السلام، مشهد، ١٤٠٦ هـ.
٤٩. «فهرست ترجمه های فارسی آثار سید مرتضی»، مهدي صفرزاده، مجله میراث شهاب، الرقم ٨٦، الشتاء ١٣٩٥ ش.
٥٠. فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأصول، محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة المحقق الطباطبائي، قم، ١٤٢٠ هـ.
٥١. فهرست نسخه های خطی کتابخانه آستان قدس رضوی، ج ١١.
٥٢. فهرست نسخه های خطی کتابخانه مجلس شورای اسلامی، ج ٥.
٥٣. فهرست نسخه های خطی کتابخانه مدرسه فیضیه قم، ج ٣.
٥٤. فهرست نسخه های خطی کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران، ج ١٥.
٥٥. فهرست نسخه های خطی کتابخانه آیت الله مرعشی نجفی، ج ٥.
٥٦. فهرست نسخه های خطی کتابخانه آیت الله مرعشی نجفی، ج ١٠.
٥٧. فهرست نسخه های خطی کتابخانه آیت الله مرعشی نجفی، ج ٣٢.
٥٨. فهرست نسخه های خطی مدرسه بروجردی نجف، ج ١.
٥٩. فهرست نسخه های خطی مدرسه صدر بازار اصفهان، ج ٢.
٦٠. فهرست نسخه های خطی مؤسسة آیت الله بروجردی، ج ١.
٦١. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٧٢٩ - ٨١٧ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.
٦٢. قرب الإسناد، عبد الله بن جعفر الحميري، مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم، ١٤١٣ هـ.

٦٣. الكافي، محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، دار الحديث، قم، ١٤٢٩ هـ.
و دار الكتب الإسلامية، تهران، ١٤٠٧ هـ.
٦٤. كتاب العين، خليل بن أحمد الفراهيدي، منشورات هجرة، قم، ١٤٠٩ هـ.
٦٥. كتاب من لا يحضره الفقيه، محمد بن علي ابن بابويه، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٣ هـ.
٦٦. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، علي بن محمد الخزّاز القمي، منشورات بيدار، قم، ١٤٠١ هـ.
٦٧. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ.
٦٨. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٠ هـ.
٦٩. مجلة كتاب شيعة، تصدر عن مؤسسة تراث الشيعة - قم المقدسة، العدد المزدوج ١٠ - ٩ (عدد خاص بألفية الشريف المرتضى)، سنة ١٣٩٣ ش.
٧٠. مجمع البيان في تفسير القرآن، فضل بن حسن الطبرسي، ناصر خسرو، طهران، ١٣٧٢ ش.
٧١. مسائل الناصريات، علي بن الحسين الموسوي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران، ١٤١٧ هـ.
٧٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري (م ٤٠٥ هـ.)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، بيروت: الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٧٣. مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني الذهلي، المعروف بابن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ.)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ.
٧٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي، مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٤١٤ هـ.
٧٥. معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٨٠ هـ.
٧٦. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤ هـ.
٧٧. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ.)، تحقيق:

- حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٧٨. المقنع، محمد بن علي ابن بابويه، مؤسسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه، قم، ١٤١٥ هـ.
٧٩. المقنع في الغيبة، علي بن الحسين الموسوي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ١٤١٩ هـ.
٨٠. المقنعة، محمد بن محمد المفيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، قم، ١٤١٣ هـ.
٨١. الملخص في أصول الدين، علي بن الحسين الموسوي، مركز نشر دانشگاهي، طهران، ١٣٨١ ش.
٨٢. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد بدران، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٣٦٤ ش.
٨٣. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، علي بن الحسين الموسوي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ١٤٢٤ هـ.
٨٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢ هـ.
٨٥. نقد و تصحيح المتن، نجيب مايل هروي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ١٣٦٩ ش.
٨٦. نهج البلاغة، الشريف الرضي، منشورات هجرة، قم، ١٤١٤ هـ.
٨٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠ م.
٨٨. وقعة صفين، نصر بن مزاحم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٤ هـ.

فهرس الموضوعات

٧	مقدمة التحقيق.....
٧	الشرىف المرتضى في سطور.....
٨	نظرة سريعة حول «جمل العلم والعمل».....
٩	وجه تسمية الكتاب.....
١١	صحة نسبة الكتاب و شرحه للمؤلف.....
١٢	مصادر الشرىف المرتضى في هذين الكتائين.....
١٣	جهود حول الكتاب.....
١٣	أولاً: الترجمة.....
١٤	ثانياً: الشروح.....
١٤	نظرة حول شروح «جمل العلم والعمل».....
١٤	أ. شرح القاضي ابن البرّاج.....
١٦	ب. شرح الشيخ الطوسي.....
١٨	ج. شرح الشرىف المرتضى.....
٢٢	طبغات الكتائين.....
٢٣	المخطوطات المتبقية من «جمل العلم والعمل».....
٢٥	المخطوطات المعتمدة في التصحيح.....
٢٨	حواشي المخطوطات.....
٢٩	أسلوب التصحيح.....
٢٩	أ. تصحيح القسم الكلامي من «جمل العلم والعمل».....
٣١	ب. تصحيح القسم الفقهي من «جمل العلم والعمل».....

- ج. تصحيح «شرح جمل العلم» ٣٢
 أسلوب التحقيق ٣٣
 شكر و تقدير ٣٤
 نماذج من تصاوير النسخ ٣٥

(١)

جمل العلم والعمل

١. [جمل العلم] ٦١
 [١] باب بيان ما يَحِبُّ اعتقاده في أبواب التوحيد ٦٣
 [٢] باب بيان ما يَحِبُّ اعتقاده في أبواب العدلِ كُلِّها و ما يَتَّصِلُ بها ٦٧
 [٣] فصل فيما يَحِبُّ اعتقاده في النبوة ٧٨
 [٤] باب ما يَحِبُّ اعتقاده في الإمامة و ما يَتَّصِلُ بها ٨٠
 [٥] باب ما يَحِبُّ اعتقاده في الآجال و الأسعار و الأرزاق ٨٤
 ٢. [جمل العمل] ٨٧
 [١] كتاب الطهارة ٨٧
 فصل في أحكام المياه ٨٩
 فصل في الاستنجاء و كيفية الوضوء و الغسل ٩١
 فصل في نواقض الطهارة ٩٣
 فصل في التيمم و أحكامه ٩٤
 فصل في الحيض و الاستحاضة و النفاس ٩٦
 [٢] كتاب الصلاة و أفعالها ٩٩
 فصل في مواقيت الصلاة و الأوقات المكروهة فعلها ١٠١
 فصل في مُقَدِّمَاتِ الصلاة مِن لباسٍ و غيره ١٠٣
 فصل في حُكْمِ الأذانِ و الإقامة ١٠٥
 فصل في أعداد الصلوات ١٠٧
 فصل في كَيْفِيَّةِ أَعْمَالِ الصلاة ١٠٨

- فَصَلِّ فِيْمَا يَجِبُ اجْتِنَابُهُ فِي الصَّلَاةِ وَحُكْمُ مَا يَحْدُثُ فِيْهَا ١١٢
- فَصَلِّ فِيْ أَحْكَامِ السَّهْرِ ١١٣
- فَصَلِّ فِيْ أَحْكَامِ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ ١١٨
- فَصَلِّ فِيْ أَحْكَامِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ١٢٠
- فَصَلِّ فِيْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَأَحْكَامِهَا ١٢٣
- فَصَلِّ فِيْ ذِكْرِ نَوَافِلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ١٢٥
- فَصَلِّ فِيْ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ١٢٨
- فَصَلِّ فِيْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ١٣٠
- فَصَلِّ فِيْ صَلَاةِ السَّفَرِ ١٣٢
- فَصَلِّ فِيْ أَحْكَامِ صَلَاةِ الضَّرُورَةِ، كَالْخَوْفِ وَ الْمَرَضِ وَ الْعُرْيِ ١٣٤
- [٣.] كِتَابُ الْجَنَائِزِ ١٣٧
- فَصَلِّ فِيْ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَ تَكْفِيْنِهِ وَ نَقْلِهِ إِلَى حُقُورَتِهِ ١٣٩
- فَصَلِّ فِيْ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ١٤١
- [٤.] كِتَابُ الصَّوْمِ ١٤٣
- فَصَلِّ فِيْ حَقِيْقَةِ الصَّوْمِ وَ عِلَامَةِ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ تَبَيُّنِ الصَّوْمِ وَ مَا يَتَّصِلُ بِهَا ١٤٥
- فَصَلِّ فِيْمَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَ يَنْقُضُهُ ١٤٧
- فَصَلِّ فِيْ حُكْمِ الْمُسَافِرِ وَ الْمَرِيضِ وَ مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَ يَشُقُّ ١٤٩
- فَصَلِّ فِيْ حُكْمِ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ بَلَغَ الْحُلُمَ أَوْ جُنَّ أَوْ أَعْمِيَ عَلَيْهِ فِيْ شَهْرِ رَمَضَانَ ١٥١
- فَصَلِّ فِيْ حُكْمِ قَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ ١٥٢
- فَصَلِّ فِيْ صَوْمِ النَّطْوُعِ وَ مَا يَكْرَهُ مِنَ الصِّيَامِ ١٥٤
- [٥.] كِتَابُ الْاِعْتِكَافِ ١٥٧
- [٦.] كِتَابُ الْحَجِّ ١٦١
- فَصَلِّ فِيْ وَجوبِ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ، وَ شُرُوْطِ ذَلِكَ، وَ ضُرُوْبِهِ ١٦٣
- فَصَلِّ فِيْ مَوَاقِيْتِ الْاِحْرَامِ ١٦٦
- فَصَلِّ فِيْمَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ ١٦٧

فَصْلٌ فِي سِيرَةِ الْحَاجِّ وَ تَرْتِيبِ أَعْمَالِهِ	١٦٨
فَصْلٌ فِيمَا يَلْزَمُ الْمُحْرِمَ عَنْ جَنَائِثِهِ، مِنْ كَفَّارَةِ وَفِدْيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ	١٧٣
[٠٧] كِتَابُ الزَّكَاةِ.....	١٧٩
فَصْلٌ فِي شُرُوطِ وَجوبِ الزَّكَاةِ.....	١٨١
فَصْلٌ فِي الْأَصْنَافِ الَّتِي تَحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةُ.....	١٨٢
فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الدَّرَاهِمِ وَ الدَّنَانِيرِ.....	١٨٣
فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ.....	١٨٤
فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ.....	١٨٦
فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ.....	١٨٧
فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ.....	١٨٨
فَصْلٌ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ.....	١٨٩
فَصْلٌ فِي وَجُوهِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ.....	١٩٠
فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْفِطْرَةِ.....	١٩٢
فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ.....	١٩٤

(٢)

شرح جمل العلم

[٠١] بَابُ بَيَانِ مَا يَحِبُّ اعْتِقَادُهُ فِي أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ.....	٢٠١
[إثباتُ حُدُوثِ الْأَجْسَامِ].....	٢٠٣
[إثباتُ الْمُحْدِثِ لِلْأَجْسَامِ].....	٢٠٦
[إثباتُ كَوْنِهِ تَعَالَى قَادِرًا].....	٢٠٨
[إثباتُ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا].....	٢١٠
[إثباتُ كَوْنِهِ تَعَالَى مُوجُودًا].....	٢١١
[إثباتُ كَوْنِهِ تَعَالَى قَدِيمًا].....	٢١٢
[إثباتُ كَوْنِهِ تَعَالَى حَيًّا].....	٢١٣
[إثباتُ كَوْنِهِ تَعَالَى مُدْرِكًا].....	٢١٤

- ٢١٧.....[إثبات كونه تعالى سميعاً بصيراً]
- ٢١٨.....[إثبات كونه تعالى مُريداً و كارهاً]
- ٢٢٠.....[إثبات أن إرادته تعالى حادثة لا في محل]
- ٢٢٢.....[نفي الماتية عنه تعالى]
- ٢٢٤.....[إثبات كونه تعالى قادراً فيما لم يزل]
- ٢٢٦.....[إثبات كونه تعالى عالماً فيما لم يزل]
- ٢٢٨.....[إثبات كون صفاته تعالى نفسية]
- ٢٣٠.....[استحالة خروجه تعالى عن هذه الصفات]
- ٢٣٠.....[إثبات كونه تعالى غنياً]
- ٢٣٣.....[استحالة كونه تعالى جسماً]
- ٢٣٤.....[استحالة رؤيته تعالى بالأبصار]
- ٢٣٦.....[نفي الشريك عنه تعالى]
- ٢٣٩.....[٢]. باب ما يجب اعتقاده في أبواب العدل و ما يتصل بذلك
- ٢٤١.....[إثبات كونه تعالى قادراً على القبيح]
- ٢٤٢.....[تنزهه تعالى عن فعل القبيح]
- ٢٤٤.....[عدم إرادته تعالى للقبيح]
- ٢٤٥.....[إثبات كونه تعالى مُتكلماً]
- ٢٤٧.....[إثبات استناد الأفعال إلى العباد]
- ٢٤٩.....[تعلق القدرة بحدوث الأفعال]
- ٢٥١.....[تعلق القدرة بالضدين]
- ٢٥١.....[تقدم القدرة للفعل]
- ٢٥٢.....[قبح تكليف من ليس بقادر]
- ٢٥٣.....[وجه حسن التكليف]
- ٢٥٤.....[وجه قبح الابتداء بالثواب]
- ٢٥٥.....[حسن تكليف الكافر]

- ٢٥٧.....[وجوب انقطاع التكليف]
- ٢٥٧.....[مُتَعَلِّقُ التَّكْلِيفِ]
- ٢٥٩.....[حَقِيقَةُ اللُّطْفِ وَوَجُوبُهُ]
- ٢٦١.....[عَدَمُ وَجوبِ الْأَصْلَحِ عَلَيْهِ تَعَالَى فِيمَا يَعُودُ إِلَى الدُّنْيَا]
- ٢٦٣.....[وَجْهُ حُسْنِ إِيْلَامِهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا]
- ٢٦٤.....[وَجْهُ حُسْنِ إِيْلَامِهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ]
- ٢٦٥.....[قُبْحُ الْإِيْلَامِ لِمُجَرَّدِ الْعَوَضِ]
- ٢٦٦.....[عَدَمُ اعْتِبَارِ التَّرَاضِي فِي الْعَوَضِ]
- ٢٦٧.....[عَدَمُ جَوَازِ الْأَلَمِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ]
- ٢٦٩.....[حَقِيقَةُ الْعَوَضِ وَوَجوبُ انْقِطَاعِهِ]
- ٢٧٠.....[وَجوبُ الْعَوَضِ عَلَيْهِ تَعَالَى فِي الْأَلَمِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى أَمْرِهِ أَوْ إِبَاحَتِهِ]
- ٢٧١.....[عَدَمُ وَجوبِ الْعَوَضِ عَلَيْهِ تَعَالَى عِنْدَ تَغَايُرِ فَاعِلِ الْأَلَمِ وَ الْمُعْرَضِ لَهُ]
- ٢٧١.....[كَيْفِيَّةُ انْتِصَافِ الْعَوَضِ مِمَّنْ فَعَلَ الْأَلَمَ ظُلْمًا]
- ٢٧٣.....[وَجوبُ النَّظَرِ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى]
- ٢٧٦.....[حَقِيقَةُ النَّظَرِ وَسَبَبُ وَجوبِهِ عَلَى الْعَاقِلِ]
- ٢٧٨.....[وَجوبُ الْكَلَامِ فِي الْخَاطِرِ لِلتَّخْوِيفِ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ]
- ٢٧٩.....[النَّظَرُ مُؤَلَّدٌ لِلْعِلْمِ]
- ٢٨٠.....[أَقْسَامُ مَا يُسْتَحَقُّ بِالْأَفْعَالِ]
- ٢٨٢.....[مَوْجِبَاتُ الْمَدْحِ]
- ٢٨٣.....[مَوْجِبَاتُ الثَّوَابِ وَ الشُّكْرِ]
- ٢٨٥.....[مَوْجِبَاتُ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ]
- ٢٨٧.....[اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ وَ الْمَدْحِ بِالطَّاعَةِ]
- ٢٨٨.....[اسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ وَ الذَّمِّ بِفَعْلِ الْقَبِيحِ وَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ]
- ٢٨٩.....[عَدَمُ دَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى دَوَامِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ]
- ٢٩١.....[جَوَازُ الْعَفْوِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى]
- ٢٩٣.....[نَفْيُ التَّحَابُطِ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَ الْمَعْصِيَةِ]

- [إسقاط العقاب تَفْضُلًا عِنْدَ قَبُولِ التَّوْبَةِ] ٢٩٤
- [جَوَازُ اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ] ٢٩٥
- [جَوَازُ الْعَفْوِ عَنِ الْفُسَاقِ] ٢٩٦
- [مُلَاحَظَاتٌ حَوْلَ آيَاتِ الْوَعِيدِ] ٢٩٧
- [شَفَاعَةُ النَّبِيِّ] ٣٠١
- [وَجُوبُ مَوَافَاةِ الْمُؤْمِنِ بِإِيْمَانِهِ] ٣٠٣
- [حُكْمُ الْجَامِعِ بَيْنَ الْإِيْمَانِ وَالْفِسْقِ] ٣٠٥
- [وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ] ٣٠٦
- [شَرَانِطُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ] ٣٠٨
- [٣] بَابُ الْكَلَامِ فِي النَّبَوَّةِ ٣١١
- [وَجُوبُ بَعَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالسَّبِيلُ إِلَى تَصْدِيقِهِمْ] ٣١٣
- [شُرُوطُ الْمُعْجَزِ] ٣١٦
- [وَجْهُ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ] ٣١٧
- [طَرِيقُ مَعْرِفَةِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ] ٣٢٢
- [جَوَازُ نَسْخِ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ] ٣٢٤
- [٤] بَابُ الْكَلَامِ فِي الْإِمَامَةِ ٣٢٧
- [وَجُوبُ الْإِمَامَةِ] ٣٢٩
- [وَجُوبُ عِصْمَةِ الْإِمَامِ] ٣٣٠
- [وَجُوبُ أَفْضَلِيَةِ الْإِمَامِ مِنْ رَعِيَّتِهِ] ٣٣١
- [وَجُوبُ النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ] ٣٣٢
- [إِبْتِاثُ إِمَامَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ بِلا فَصْلٍ] ٣٣٤
- [النَّصُوصُ الدَّالُّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ] ٣٣٦
- [سَبَبُ عُدُولِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ بِحَقِّهِ] ٣٤٤
- [اسْتِمْرَارُ الْإِمَامَةِ فِي وَلَدِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ] ٣٤٨
- [سَبَبُ غَيْبَةِ الْإِمَامِ الثَّانِي عَشَرَ] ٣٥٢
- [عَدَمُ صَبَاحِ الشَّرْعِ مَعَ الْغَيْبَةِ] ٣٥٥

٣٥٦.....	[طَوَّلُ غَيْبَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَزِيَادَةُ عُمُرِهِ]
٣٥٧.....	[حُكْمُ مُحَارِبِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ]
٣٦١.....	[٥٠] بَابُ الْأَجَالِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَسْعَارِ
٣٦٣.....	[حَقِيقَةُ الْأَجَلِ]
٣٦٤.....	[جَوَازُ عَيْشِ الْمَقْتُولِ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ]
٣٦٥.....	[عَدَمُ وَجوبِ عَيْشِ الْمَقْتُولِ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ]
٣٦٦.....	[حَقِيقَةُ الرِّزْقِ]
٣٦٧.....	[عَدَمُ إِطْلَاقِ الرِّزْقِ عَلَى الْحَرَامِ]
٣٦٩.....	الفهارس العامة
٣٧١.....	(١) فهرس الآيات
٣٧٥.....	(٢) فهرس أسماء السور والآيات
٣٧٦.....	(٣) فهرس الأحاديث
٣٧٧.....	(٤) فهرس الأشعار والأمثال
٣٧٨.....	(٥) فهرس الأعلام
٣٨٠.....	(٦) فهرس الأماكن
٣٨١.....	(٧) فهرس الأديان والفرق والمذاهب والجماعات والقبائل
٣٨٤.....	(٨) فهرس الأيام والوقائع
٣٨٥.....	(٩) فهرس الحيوانات والنباتات والمشروبات والأشياء
٣٨٨.....	(١٠) فهرس الكتب الواردة في المتن
٣٨٩.....	(١١) فهرس الكلمات المترجمة في المتن
٣٩٠.....	(١٢) فهرس المفاهيم والاصطلاحات
٤٠١.....	(١٣) فهرس القواعد والأحكام الكلامية
٤٠٣.....	(١٤) فهرس الأذكار
٤٠٤.....	(١٥) فهرس مصادر التحقيق
٤١٠.....	(١٦) فهرس الموضوعات